جهود محسن عبد الحميد في علوم القرآن

2024

أطروحة دكتوراه

قسم العلوم الإسلامية الأساسية

Muhammed ÇELEBİ

المشرف

Doç. Dr. Şükrü MADEN

جهود محسن عبد الحميد في علوم القرآن

Muhammed ÇELEBİ

المشرف

Doç. Dr. Şükrü MADEN

بحث أُعدّ لنيل درجة الدكتوراه في قسم العلوم الإسلامية الأساسية بمعهد الدراسات العليا بجامعة كارابوك في تركيا

كارابوك

كانون الثاني/2024

المحتويات

المحتويات 1
صفحة الحكم على الرِّسالة (باللُّغة التُّركيَّة) 5
صفحة الحكم على الرسالة..... 6
DOĞRULUK BEYANI..... 7
تعهد المصداقيَّة..... 8
المقدِّمة..... 9
الملخَّص..... 11
ÖZET..... 12
ABSTRACT 13
ARŞİV KAYIT BİLGİLERİ 14
بيانات الرِّسالة للأرشفة (باللُّغة العربيَّة)..... 15
ARCHIVE RECORD INFORMATION 16
الاختصارات..... 17
موضوع البحث 18
دوافع البحث 18
أهداف البحث وأهميته 18
منهج البحث 19
مشكلة البحث..... 22
الدِّراسات السَّابقة 22
فصل تمهيدي: سيرة حياة محسن عبد الحميد الشَّخصيَّة ومسيرته العلميّة 25
المبحث الأوَّل: أسرته، وولادته، ونشأته..... 25
المطلب الأوَّل: اسمه، أسرته، ولادته..... 26
أوَّلاً: اسمه 26
ثانيًا: أسرته 26
ثالثًا: ولادته وزواجه 27

المطلب الثَّاني :نشأته وظائفه وأنشطته 27
المبحث الثاني: مسيرته العلميّة وبناؤه الفكريُّ.....34
المطلب الأوَّل: أساتذته وشيوخه وتلاميذه، ونشأته العلميّة والأكاديميَّة 35
أوَّلاً – أساتذته وشيوخه 35
ثانياً – تلاميذه وطلابه 35
ثالثًا: نشأته العلميّة والأكاديميَّة 36
المطلب الثاني :آثاره العلميّة ومؤلَّفاته وبحوثه ومقالاته.....37
الفصل الأوَّل: جهود محسن عبد الحميد في مجال علوم القرآن 40
المبحث الأوَّل :مؤلَّفاته ومصادره ومنهجه في علوم القرآن 44
المطلب الأوَّل :مؤلَّفاته ومصادره في مجال علوم القرآن.....44
أولاً- مؤلَّفاته في مجال علوم القرآن 47
ثانيًا– مصادره في مجال علوم القرآن ():.....47
المطلب الثاني: منهجه في دراسة القرآن وأسلوبه 49
أوَّلاً -المنهج العامّ لمحسن عبد الحميد: 49
ثانيًا – أسلوبه وطريقته في تأليف كتبه: 53
ثالثًا- طريقته في دراسة مناهج المفسّرين:.....64
المبحث الثاني: بعض مسائل اللُّغة وتأثيرها على التَّرجيح والتَّوفيق في نصوص القرآن 65
المطلب الأوَّل :آراء محسن عبد الحميد في بعض مسائل اللغة 67
أوَّلاً – الإفراد والتَّركيب: 68
ثانيًا – علم النَّحو والصَّرف: 69
ثالثًا – دلالة الألفاظ القطعيّة والظنّيّة: 70
رابعاً – وضع اللَّفظ للمعنى.....72
خامسًا- الأمر والنَّهي 75
سادسًا- المطلق والمقيَّد 75
سابعًا– المشترك.....75
ثامنًا– المؤوَّل 75
تاسعًا- الحقيقة والمجاز 76

عاشرًا- الصَّريح والكناية 76
أحد عشر- حروف المعاني 76
اثنا عشر- ظهور المعنى وخفائه 76
ثلاثة عشر- البيان وأنواعه 76
أربعة عشر- أوجه كيفيَّة دلالة اللَّفظ على المعنى 76
المطلب الثاني: التَّرجيح والتَّوفيق بين نصوص القرآن.....77
أوَّلاً- تحديد وتعريف النَّصّ:.....79
ثانيًا- التَّرجيح في اللُّغة والاصطلاح وعند الجمهور ():.....80
ثالثًا- التَّعارض ورأي الفقهاء والعلماء والجمهور:.....81
رابعًا– التَّرجيح والتَّوفيق بين الآيات ودفع التَّعارض الظَّاهريّ:.....84
الفصل الثَّاني: جهود محسن عبد الحميد في علم التَّفسير 97
المبحث الأوَّل :مؤلَّفاته ومصادره في علم التَّفسير.....101
المطلب الأوَّل :كتبه ومؤلَّفاته في مجال علم التَّفسير 103
المطلب الثاني: مصادره في مجال علم التَّفسير.....108
المبحث الثاني: منهجه في التَّفسير، وطريقته في دراسة مناهج المفسّرين ورؤيته في تطوّر تفسير القرآن وبيان مناهج مدارس التَّفسير 116
المطلب الأوَّل: منهجه في التَّفسير: 117
المطلب الثاني: طريقته في دراسة مناهج المفسّرين: 133
المطلب الثالث: رؤيته في تطوّر تفسير القرآن، وبيان مناهج مدارس التَّفسير 141
الفصل الثَّالث: جهوده محسن عبد الحميد في أصول التَّفسير 187
المبحث الأوَّل: مؤلَّفاته ومنهجه في مجال أصول التَّفسير.....188
المطلب الأوَّل :كتبه ومؤلَّفاته وطريقته في تصنيف أصول التَّفسير 188
المطلب الثاني: قواعده ومنهجه في أصول التَّفسير.....195
أوَّلاً– الأصول اللُّغويّة:.....195
ثانيًا- الأصول النَّقليَّة:.....198
ثالثًا- الأصول العقليّة: 204
المبحث الثاني: رؤيته في حجيَّة وضوابط الأصول العقليّة في التَّفسير 207

المطلب الأوّل :حجيَّة التَّفسير العقليّ للقرآن وضوابطه 208
أوَّلاً: حجيَّة التَّفسير العقليِّ عند محسن عبد الحميد: 208
ثانيًا: قواعد وضوابط استعمال التَّفسير العقليّ عند محسن عبد الحميد: 211
المطلب الثاني حجيَّة التَّفسير العلميّ للقرآن وضوابطه 214
أوَّلاً: حجيَّة التَّفسير العلميّ عند محسن عبد الحميد: 215
ثانيًا: القواعد العامّة وضوابط استعمال التَّفسير العلميّ عند محسن عبد الحميد ():..... 217
ثالثًا: رأي محسن عبد الحميد في حجيَّة التَّفسير العلمي للقرآن الكريم ():..... 218
الخاتمة..... 230
أوَّلاً – النَّتائج 232
ثانيًا– المقترحات والتَّوصيات 237
المصادر والمراجع..... 239
السَّيرة الذَّاتيَّة..... 247

صفحة الحكم على الرِّسالة (باللُّغة التُّركيَّة)

Muhammed ÇELEBİ tarafından hazırlanan "MUHSİN ABDÜLHAMİD'İN KUR'AN İLİMLERİ'YLE İLGİLİ ÇALIŞMALARI" başlıklı bu tezin Doktora Tezi olarak uygun olduğunu onaylarım.

Doç. Dr. Şükrü MADEN .....

Tez Danışmanı, Temel İslam Bilimleri

Bu çalışma, jürimiz tarafından Oy Birliği ile Temel İslam Bilimlerinde Doktora tezi olarak kabul edilmiştir. 23.01.2024

Ünvanı, Adı SOYADI (Kurumu) **İmzası**

Başkan : Doç. Dr. Nevzat SAĞLAM (İMÜ) .....

Üye : Doç. Dr. Şükrü MADEN (KBÜ) .....

Üye : Dr. Öğr. Üyesi Mahmut Sami ÇÖLLÜOĞLU (KBÜ) .....

Üye : Dr. Öğr. Üyesi Khaled DERSHWI (KBÜ) .....

Üye : Dr. Öğr. Üyesi Ahmet HAMİTOĞLU (AİÇÜ) .....

KBÜ Lisansüstü Eğitim Enstitüsü Yönetim Kurulu, bu tez ile, Doktora Tezi derecesini onamıştır.

Doç. Dr. Zeynep ÖZCAN .....

Lisansüstü Eğitim Enstitüsü Müdürü

صفحة الحكم على الرسالة

أصادق على أن هذه الأطروحة التي أعدت من قبل الطالب محمد جلبي بعنوان "جهود محسن عبد الحميد في علوم القرآن " في برنامج الدراسات العليا هي مناسبة كرسالة دكتوراه.

Dr. Öğr. Üyesi Şükrü MADEN .....
مشرف الرسالة، العلوم الإسلامية الأساسية

قبول

تم الحكم على رسالة الدكتوراه هذه بالقبول بإجماع لجنة المناقشة بتاريخ.

23.01.2024

التوقيع **أعضاء لجنة المناقشة**

رئيس اللجنة : Doç. Dr. Nevzat SAĞLAM (İMÜ) .....

عضواً : Doç. Dr. Şükrü MADEN (KBÜ) .....

عضواً : Dr. Öğr. Üyesi Mahmut Sami ÇÖLLÜOĞLU (KBÜ) .....

عضواً : Dr. Öğr. Üyesi Khaled DERSHWI (KBÜ) .....

عضواً : Dr. Öğr. Üyesi Ahmet HAMİTOĞLU (AİÇÜ) .....

تم منح الطالب بهذه الاطروحة درجة الدكتوراه في قسم العلوم الإسلامية الأساسية من قبل مجلس إدارة معهد الدراسات العليا في جامعة كارابوك.

Doç. Dr. Zeynep ÖZCAN .....
مدير معهد الدراسات العليا

DOĞRULUK BEYANI

Doktora tezi olarak sunduğum bu çalışmayı bilimsel ahlak ve geleneklere aykırı herhangi bir yola tevessül etmeden yazdığımı, araştırmamı yaparken hangi tür alıntıların intihal kusuru sayılacağını bildiğimi, intihal kusuru sayılabilecek herhangi bir bölüme araştırmamda yer vermediğimi, yararlandığım eserlerin kaynakçada gösterilenlerden oluştuğunu ve bu eserlere metin içerisinde uygun şekilde atıf yapıldığını beyan ederim.

Enstitü tarafından belli bir zamana bağlı olmaksızın, tezimle ilgili yaptığım bu beyana aykırı bir durumun saptanması durumunda, ortaya çıkacak ahlaki ve hukuki tüm sonuçlara katlanmayı kabul ederim.

Adı Soyadı: Muhammed ÇELEBİ

İmza :

تعهد المصداقيَّة

أقر بأنَّني التزمت بقوانين جامعة كارابوك، وأنظمتها، وتعليماتها، وقراراتها السَّارية المفعول المتعلِّقة بإعداد أبحاث الماجستير والدُّكتوراة أثناء كتابتي هذه الأطروحة الَّتي بعنوان:

"جهود محسن عبد الحميد في علوم القرآن"

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلميّة المتعارف عليها في كتابة الأبحاث العلميّة، كما أنَّني أعلن بأنَّ أطروحتي هذه غير منقولة، أو مستلَّة من أطروحات، أو كتب، أو أبحاث، أو أيَّة منشورات علميَّة تمَّ نشرها أو تخزينها في أيَّة وسيلة إعلاميَّة باستثناء ما تمَّت الاشارة إليه حيثمَّا ورد.

اسم الطَّالب: محمَّد جلبي

التَّوقيع: .....

المقدِّمة

الحمد لله ربِّ العالمين، وأفضل الصَّلاة وأتمّ التَّسليم على خاتم الأنبياء والمرسلين، وبعد:

ومن تمام نعم الله تعالى على عباده أن قيَّض لكتابه العزيز من يعتني به من العلماء منذ نزوله إلى يومنا هذا؛ لأنَّ فهم معانيه والعمل بمقتضاها هو الغاية الَّتي من أجلها نزل، وهو العاصم لهذه الأمَّة من الضَّلال والزَّلل، فكان هذا الكتاب –وما يزال– حبلَ الله المتين، وصراطَه المستقيم.

وفي وقتنا المعاصر ظهر العديد من العلماء والمفكِّرين، وانتشرت الكثير من المدارس والأفكار التَّجديديّة والتَّطويريَّة في الدِّراسات القرآنيَّة، واتَّخذت مناهج وأساليب وأدوات وأشكالاً متنوعةً ومتعدِّدة، منها ما قصد خدمة الإسلام والمسلمين والأمَّة، ووُفّق في ذلك، ومنهم من قصد غير ذلك، فسار في مسلك الإصلاح والتَّجديد والتَّطوير في مجال علوم القرآن وعلم التَّفسير بقصد ضرب الدِّين والإساءة إلى الإسلام والمسلمين بأسلوبٍ مبطن، تدفعُهم في هذا النَّهج مدارسُ فكريّةٌ أجنبيَّة ومدارس استشراقيَّة مغرضة تهدف إلى ضرب الدِّين بواسطةِ رجال الدِّين، وضرب الإسلام بواسطةِ المسلمين أنفسهم.

وبناءً على ذلك تأتي أهميَّة هذه الدِّراسة في إيضاح بعض المناهج الحديثة الَّتي تناولت علوم القرآن وعلم التَّفسير وبيان تمسُّكها بأصول البحث، وقواعده، وَفق النَّهج الَّذي سار عليه السَّلف والخلف من كبار أئمَّة الأمَّة الإسلاميَّة وعلمائِها ومفسِّريها، ممَّن يُشهَد لهم بالأمانة والنَّزاهة والمصداقيَّة والموضوعيَّة، وفق ما أراده الله تعالى ورسوله الكريم ﷺ .

ومن العلماء الَّذين تشرَّفوا بخدمة كتاب الله في هذا الزَّمن، محسن عبد الحميد، فجمع عددًا غير قليل من المؤلَّفات في مواضيع إسلاميَّة وفكريَّة شتَّى، يدور معظمها حول فكرة التَّجديد والإصلاح

والتَّطوير في مجال علوم القرآن وعلم والتَّفسير، وفي مجال تجديد الفكر الإسلاميّ عامّة برؤيا ومنهج يحاكيان روح العصر.

وبعد اطِّلاع الباحث على هذا النِّتاج الفكريّ الغنيّ والمتنوّع، وجد أنَّ هذه الجهود تستحقُّ أن يُتوقَّفَ عندها مليًّا، وأن يكون البحث فيها، وأن تدرس دراسة شموليَّة تأمليَّة متكاملة متأنيَّة، وتُقوَّمَ تقويمًا موضوعيًّا في إطار قواعد البحث العلميّ الموضوعيّ ومنهجيّاته؛ لاستخلاص النَّتائج الدَّقيقة والصَّحيحة الَّتي تساعد في الحكم على هذا النِّتاج الفكريّ عامّةً، وتلمُّس الخطوط العامّة للمنهج الَّذي سار عليه محسن عبد الحميد في كلِّ ما قدَّمه من نتاج علميٍّ في علوم القرآن الكريم، وفي علم التَّفسير خاصَّة، وفي الفكر الإسلاميّ عامّة.

وأيضاً إلى كلِّ مَنْ أسهم في مساعدتي ومدّ لي يد العون، لإنجاز هذا العمل المتواضع، إعترافاً مني بالفضل لأهل الفضل، واتقدم بخالص الشكر والتقدير الى استاذي ومشرفي د شكرو معدن

إذْ أشرف على هذه الرِّسالة، وجاد عليَّ من وقته وجهده، وفاض عليَّ من إرشاداته وتوجيهاته وملحوظاته القيّمة العميقة ، كما أتقدَّم بجزيل الشُّكر والثَّناء والتَّقدير للُّدكتور نوزت صاغلام، حيث أنَّه كان يرافقنا في كل المناقشات رغم بعده عنا ، ثمَّ أتقدَّم بالشُّكر الوافر إلى الدُّكتور محمود سامي، الَّذي تتلمذت على يديه فقد كان نعم الأستاذ والموجِّه، واللهَ أسال أن يبارك في عمرهم وعملهم فجزاهم الله عنا خيرًا الجزاء ،أتقدم ايضاً بجزيل الشكر والتقدير لكل من ساهم في إنجاز هذا البحث، من أساتذتي وزملائي، الذين قدموا لي العون والإرشاد والتصحيح. فلولا مساعدتهم لما كان هذا البحث ليتحقق.

والله الموفق، والله من وراء القصد.

الملخَّص

عرضتِ الدِّراسة جهودَ محسن عبد الحميد في علوم القرآن وعلم التَّفسير وأصوله، وبيَّنت أهميَّة هذه الجهود وقيمتَها العلميّة؛ لما احتوته من تنوُّعٍ في علوم القرآن، وعلم التَّفسير وأصوله. وسردتِ المصادرَ الَّتي اعتمدَ عليها محسن عبد الحميد في مؤلَّفاته، وحلَّلت جهودَه بأسلوبٍ علميٍّ؛ بغيةَ الوصول إلى نتائجَ دقيقةٍ تخدم أهدافَ البحث؛ من خلال التَّعريف بمحسن عبد الحميد، وتسليطِ الضَّوءِ على جهوده ومؤلَّفاته في مجال تجديد مناهج علوم القرآن وعلم التَّفسير وأصوله، وبيان ملامح رؤيته، والمنهج الَّذي سار عليه في هذه المجالات، وتقويم النِّتاجِ العلميّ والفكريّ له فيها، والاستفادة من جهوده في مجال تجديد مناهج علوم القرآن، وعلم التَّفسير وأصوله؛ لإثراء المكتبة الإسلاميَّة في هذا الجانب من جوانب البحث العلميّ.

ومن ثمَّ فهذه الدِّراسة تتميَّز بالعمق والتَّنوُّع والشُّمول، حيث تطرَّقت إلى كلِّ الجوانب والمسائل الَّتي تضمَّنتها جهود محسن عبد الحميد في علوم القرآن وعلم التَّفسير وأصوله. وقد اعتمد الباحث فيها على المنهج الوصفيِّ التَّحليليِّ لأدبيات البحث العلميّ. وتوصَّل في نهاية البحث إلى اعتبار أنَّ جهود محسن عبد الحميد في علوم القرآن والدِّارسات القرآنيَّة، وفي علم التَّفسير وأصوله، تمثِّل منهجيَّةً متكاملةً تعبِّر عن رؤيةٍ تجديديَّة في الشَّكل والطَّرح والعرض على الأقلّ. وتعدُّ هذه الدِّراسة هي الأوَّلى الَّتي تتناول أغلبَ جهود محسن عبد الحميد في هذا المجال.

الكلمات المفتاحيَّة: القرآن، علوم القرآن، علم التَّفسير، أصول التَّفسير، مناهج المفسّرين، محسن عبد الحميد.

ÖZET

Araştırmada Muhsin Abdülhamid'in Kur'ân İlimleri, Tefsîr İlmi ve Tefsîr Usûlü'ne dair çalışmalarını ele alınmakta, bunların bilimsel önem ve kıymetini ortaya koymaya çalışılmaktadır. Muhsin Abdülhamid'i tanıtılmış, onun ilmi çabalarına, Kur'an ve tefsir ilmiyle ilgili araştırmalarından bahsedilmiş; bu bağlamda eserlerinde itimat ettiği kaynakları, ilmi çalışmalarındaki temel bakış açısı, takip ettiği metod, ortaya koyduğu ilmi ve düşünsel ürünler bilimsel bir üslupla değerlendirilmiştir.

Bu araştırma derinlik, çeşitlilik ve kapsamlılıkla ön plana çıkmaktadır. Araştırmacı bilimsel araştırma literatürünün tanımlayıcı, analitik yaklaşımını benimsemiştir. Araştırmacı çalışmanın sonunda Muhsin Abdülhamid'in Kur'ân İlimleri, Kur'ân Araştırmaları, Tefsîr İlmi ve Tefsîr Usûlünde ortaya koyduğu çalışmaların biçim, çıkarsama ve sunum açısından kapsamlı bir bakış açısıyla meselelere yaklaştığını ortaya koymuştur.

Anahtar Kavramlar: Kur'ân, Kur'ân İlimleri, Tefsîr ilmi, Tefsîr Usûlü, Müfessirlerin Metotları, Muhsin Abdülhamid.

ABSTRACT

This study examines the efforts of Mohsen Abdel-Hamid in the fields of Quranic sciences, exegesis (Tafsir), and its principles (Usul). It highlights the importance and scientific value of these efforts, emphasizing their diversity in Quranic sciences, exegesis, and its principles. The sources relied upon by Mohsen Abdel-Hamid in his works are presented, and his contributions are analyzed scientifically. The aim is to reach accurate results that serve the research objectives by introducing Mohsen Abdel-Hamid, shedding light on his efforts and works in renewing the methodologies of Quranic sciences, exegesis, and its principles. The study also outlines his vision, the methodology he followed in these fields, evaluates his scientific and intellectual output, and utilizes his efforts to renew the methodologies of Quranic sciences, exegesis, and its principles to enrich the Islamic library in this aspect of scientific research.

Consequently, this study distinguishes itself through its depth, diversity, and comprehensiveness as it addresses all aspects and issues encompassed by Mohsen Abdel-Hamid's efforts in Quranic sciences, exegesis, and its principles. The researcher adopts a descriptive-analytical approach to the literature of scientific research. At the end of the study, it is concluded that Mohsen Abdel-Hamid's efforts in Quranic sciences and Quranic studies, as well as in the field of exegesis and its principles, represent an integrated methodology that reflects a renewed vision in form, approach, and presentation, at the very least. This study is the first to comprehensively address most of Mohsen Abdel-Hamid's efforts in this field.

Keywords: Quran, Quranic Sciences, Exegesis, Principles of Exegesis, Methodologies of Exegetes, Muhsin Abdulhamid.

ARŞİV KAYIT BİLGİLERİ

Tezin Adı	Muhsin Abdülhamid'in Kur'an İlimleri'yle İlgili Çalışmaları
Tezin Yazarı	Muhammed ÇELEBİ
Tezin Danışmanı	Doç. Dr. Şükrü MADEN
Tezin Derecesi	Doktora
Tezin Tarihi	23.01.2024
Tezin Alanı	Temel İslam Bilimleri
Tezin Yeri	KBÜ/LEE
Tezin Sayfa Sayısı	247
Anahtar Kelimeler	Kur'ân, Kur'ân İlimleri, Tefsîr ilmi, Tefsîr Usûlü, Müfessirlerin Metotları, Muhsin Abdulhamid

بيانات الرِّسالة للأرشفة (باللُّغة العربيَّة)

عنوان الرِّسالة	جهود محسن عبد الحميد في علوم القرآن
اسم الباحث	محمَّد جلبي
اسم المشرف	الأستاذ المشارك د. شكرو معدن
المرحلة الدِّراسيَّة	الدُّكتوراه
تاريخ الرِّسالة	23.01.2024
تخصُّص الرِّسالة	العلوم الإسلامية الاساسية
مكان الرِّسالة	جامعة كاربوك– معهد الدراسات العليا
عدد صفحات الرِّسالة	247
الكلمات المفتاحيَّة	علوم القرآن، علم التَّفسير، أصول التَّفسير، مناهج المفسّرين، محسن عبد الحميد

ARCHIVE RECORD INFORMATION

Name of the Thesis	The Efforts of Mohsen Abdel-Hamid in The Fields of Quranic Sciences
Author of the Thesis	Muhammed ÇELEBİ
Advisor of the Thesis	Assoc .Prof .Dr .Şükrü MADEN
Status of the Thesis	Ph.D.
Date of the Thesis	23.01.2024
Field of the Thesis	Basic Islamic Studies
Place of the Thesis	UNIKA/IGP
Total Page Number	247
Keywords	Quran, Quranic Sciences, Exegesis, Principles of Exegesis, Methodologies of Exegetes, Muhsin Abdulhamid.

الاختصارات

الاختصار	معناه
د. ت	دون تاريخ
م	ميلاديَّة
هـ	هجريَّة
ت	تاريخ الوفاة

موضوع البحث

تناولت الدراسة تحليلًا علميًا لجهود محسن عبد الحميد في علوم القرآن وعلم التفسير وأصوله، مُبيّنةً أهميتها وقيمتها العلمية. تميزت جهود محسن عبد الحميد بتنوعها في علوم القرآن، وعلم التفسير وأصوله، واعتماده على مصادر متنوعة في مؤلفاته. سعت الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف، أهمها: التعريف بمحسن عبد الحميد، وتسليط الضوء على جهوده ومؤلفاته في مجال تجديد مناهج علوم القرآن وعلم التفسير وأصوله، وبيان ملامح رؤيته، والمنهج الذي سار عليه في هذه المجالات، وتقويم النتاج العلمي والفكري له فيها، والاستفادة من جهوده لإثراء المكتبة الإسلامية.

دوافع البحث

من الأمور الَّتي دفعتني لكتابةِ البحث، محاولة تسليط الضَّوء على نتاج عَلَمٍ من أعلامِ الفكر والدَّرس القرآنيّ في زمننا الحاضر، وما يضيفه تتبع مناهج المفسّرين والمشتغلين بعلومِ القرآن عامّةً من خبرة في علمِ التَّفسير وأصوله، ومحاولة تتبع الرُّؤى التَّجديديّة والإصلاحيَّة لمحسن عبد الحميد واهتمامه في مؤلَّفاته بالجانب النَّظريّ والتَّطبيقيّ المعاصر في مجال تطوّر مناهج علوم القرآن وتطوّر علم التَّفسير، ومناهجه، وأصوله، وقواعده.

أهداف البحث وأهميته

تتلخص أهداف البحث في النِّقاط التَّالية:

1. التعريف بمحسن عبد الحميد، وتسليط الضَّوء على جهوده ومؤلَّفاته وإسهاماته في مجال تجديد مناهج علوم القرآن وعلم التَّفسير وأصوله.

2. بيان ملامح المنهج الَّذي سار عليه محسن عبد الحميد في مجال علوم القرآن، وعلم التَّفسير وأصوله.

3. تقويم النِّتاج العلميّ والفكريِّ لمحسن عبد الحميد في هذا مجال علوم القرآن وعلم التَّفسير وأصوله.

4. الاستفادة من جهود محسن في مجال تجديد مناهج علوم القرآن وعلم التَّفسير وأصوله لإثراء المكتبة الإسلاميَّة في هذا الجانب المهمّ من جوانب البحث العلميّ، من خلال التعريف بما قام به، وما أضافه، للبناء عليه من جهة، وتجاوز ما يمكن أن يكون في هذه الجهود من قصور أو نقص.

5 ـ التعرف على محسن عبد الحميد من حيث شخصيته ونشأته وحياته العلمية ومكانته مرموقة بين المفسرين المعاصرين وله شهرة بين الناس.

تأتي أهميَّة هذا البحث في التَّعرُّف على وجهٍ علميٍّ من أبرز الوجوه العلميّة المعاصرة في مجال علوم القرآن وعلم التَّفسير وأصوله، وإلقاء الضّوء على جهوده وأفكاره ومنهجه، بما يعود على الباحثين، والمتخصِّصين، والمكتبة القرآنيَّة، بالنَّفع؛ لأنَّ الدِّراسات الَّتي تناولت محسن عبد الحميد وجهوده وآثاره حتَّى تاريخ هذا البحث تكاد تكون نادرة جدًا، ولا تتعدَّى دراستيْن على أبعدِ تقدير، ولعلَّ ذلك لحداثة مؤلَّفاته.

منهج البحث

تعتمد الدِّراسة المنهج الوصفيِّ التحليليِّ لأدبيات البحث العلميّ، في مراجعة مؤلَّفات محسن عبد الحميد، واستخلاص النتائج المفيدة في التَّقويم، بما يخدم أهداف البحث وتساؤلاته، وذلك باتِّباع الخطوات التَّالية:

1. تسليط الضَّوء على كتب محسن عبد الحميد ومؤلَّفاته ودراستها دراسة موضوعيَّة محايدة ووصفها وصفًا دقيقًا وبيان ما احتوته من مضامين، باستقراء المادَّة العلميّة فيها، واكتشاف الملامح العامّة لمنهجه فيها وبيان الملامح العامّة العريضة للمنهج الَّذي اتَّبعه.

2. بيان المصادر الَّتي اعتمدها محسن عبد الحميد في أقوال المفسّرين أو كتب التَّفسير وكلِّ ما اعتمده في بناء منهجه التَّجديديّ المعاصر الَّذي نظر إليه.

3. قراءة كتبه ومؤلَّفاته في مجال علوم القرآن، وفي مجال علم التَّفسير، وفي مجال أصول التَّفسير، ودراستها دراسة شموليَّة، واكتشاف مكوِّنات منهجه الشُّموليّ وفق ما نظر إليه في مؤلَّفاته وندواته ولقاءاته.

4. دراسة كلِّ كتاب من تلك الكتب على حدة دراسة تفصيليَّة متأنية عميقة، ورصد الطَّريقة الَّتي اتبَّعها محسن عبد الحميد في تأليف كتبه ومؤلَّفاته، من أجل التَّعرُّف على منهجه في علوم القرآن، ومنهجه في علم التَّفسير وأصوله.

5. تدقيق النِّتاج الفكريِّ لمحسن عبد الحميد وتحليله، وشرح مادَّته العلميّة وتقويمها بتحليل نصوصها تحليلاً تفصيليّاً، وتأويل مشتبهاتها في التَّقييد والإطلاق، والتَّخصيص والتَّعميم، واكتشاف المعالم الرَّئيسة التَّفصيليَّة في منهجه الفكريّ التَّجديديّ.

6. بيان مقاصده، وتحديد مصطلحاته ورؤيته ونظرته التَّجديديّة، وربط أفكاره وآرائه بأسبابها وعللها، وتحديد العلاقات الَّتي تقوم بين مؤلَّفاته المتنوِّعة في علوم القرآن، وعلم التَّفسير وأصوله، واكتشاف منظومته المتكاملة في فهم القرآن وتفسيره؛ للوصول إلى تحديد دقيق لمنهجه؛ أهوَ منهج جزئي أم منهج شموليٌّ عامّ؟

7. التَّفاعل مع كتب محسن عبد الحميد ومؤلَّفاته وتحليل مضامينها ونقدها نقدًا إيجابيًّا علميًّا شفافًّا، وإدراك الطَّريقة الَّتي اتبَّعها بالفهم العميق لمؤلَّفاته، وبيان أوجه الاختلاف أو التَّناقض أو التَّشابه بينها، واستنباط ما انتهى إليه ومقارنة ذلك مع مراد الله تعالى من الخطاب القرآنيّ الكريم، وبيان مدى التزام المؤلِّف بالأسس المنهجيَّة في دراسة علوم القرآن وعلم التَّفسير وأصوله، وبرهنة ذلك بالدَّليل العلميّ.

8. الوصول إلى تصوّر أو استنتاج من خلال مؤلَّفات محسن عبد الحميد إن كانت تمثِّل ابتكارًا وتجديدًا جزئيًّا منفردًا على مستوى علوم القرآن، أو على مستوى علم التَّفسير، أو على مستوى أصول التَّفسير، أو تمثِّل ابتكارًا وتجديداً كلِّيًّا شموليًّا تكامليًّا؛ فيمكن اعتبارها تمثِّل رؤيا أو نظرة تجديديَّة معاصرة على المستوى الكلِّيّ ودراسة القرآن الكريم وفهمه في علوم القرآن وعلم التَّفسير وأصوله ككلّ واحد جديد، وبيان كَون هذه الرُّؤيا تجديديَّة جديدة حقّاً ولم يسبقه إليها أحد من السَّلف والمعاصرين.

9. بيان مدى التزام المؤلِّف بالأسس والقواعد المنهجيَّة العلميّة في مجال البحث في علوم القرآن وعلم التَّفسير وأصوله، إضافةً إلى بيان مدى التزامه بمنهجيَّته الجديدة وما نظر إليه، هل وُفِّقَ في ذلك أم لم تخرج أفكاره من دائرة التَّنظير الفكريّ.

وسيكون كلُّ ذلك بمراجعة جميع مؤلَّفات محسن عبد الحميد وكتبه المتعلِّقة بموضوع البحث، وتدقيقها، ومراجعة نتاجه الفكريّ عامّةً، من أجل الوصول إلى تحديد معالم رؤيته ونظرته التَّجديديّة بما يخدم خطَّة البحث وأهدافه، واستعراض الدِّراسات السَّابقة والأبحاث ذات العلاقة، حسب توفّرها جميعًا في المكتبات، أو المواقع الإلكترونيَّة، أو من خلال المقابلات الإعلاميَّة، أو النَّدوات، والمؤتمرات، واللِّقاءات الدَّعويَّة، والإرشاديَّة.

مشكلة البحث

تكمن إشكاليَّة هذه الدِّراسة في محاولة الكشف عن الجهود العلميّة الَّتي قدَّمها محسن عبد الحميد في الدِّراسات القرآنيَّة، وتتبُّع منهجه العلميّ الَّذي عالجَ به الموضوعات العلميّة، والإحاطة بمؤلَّفاته العديدة، الَّتي يتَّسم بعضها بوعورة الألفاظ، وعمق الأسلوب، بسبب اهتماماته العلميّة البينيَّة والفكريَّة الواسعة الَّتي تحتاجُ إلى تنقيب، ونظر، وقراءة دقيقة، وحسٍّ نقديّ، يسهم في إثراء الدِّراسة.

الدِّراسات السَّابقة

بالرَّغم من النِّتاج العلميّ لمحسن عبد الحميد في مجال علوم القرآن والتَّفسير وأصوله، والمكانة العلميّة له، كانت الدِّراسات الَّتي تناولت جهوده وآثاره حتَّى تاريخ هذه الدِّراسة تكاد تكون قليلة، تكاد تكون قليلة جداً، ولا تتعدَّى دراستيْن على أبعدِ تقدير، ولعلَّ سبب ذلك حداثة مؤلَّفاته ونتاجه الفكريّ.

(1) **الدِّراسة الأوَّلى:**

مفهوم أصول التَّفسير من خلال كتاب أصول التَّفسير للدُّكتور محسن عبد الحميد، (للدُّكتور أحمد بن محمَّد العمراني(2010) [1].

يتحدَّث هذا البحث عن مصطلح أصول التَّفسير من خلال كتاب محسن عبد الحميد، فبيَّن أنَّ محسن عبد الحميد يقسِّم أصول التَّفسير إلى ثلاثة: الأصول اللُّغويّة، وهي مجموعة من القواعد اللُّغويّة العامة الَّتي استمدَّها علماء الأصول من أئمَّة اللُّغة العربيَّة وتُستخدم لفهم النصوص الشرعية ، فالقرآن نزل بلغة العرب، ولأجل فهمه كان لا بدَّ من مراعاة مقتضى الأساليب العربيَّة ومصطلحاتها وقواعدها؛

(1) العمراني، أحمد بن محمد، "مفهوم أصول التفسير من خلال كتاب أصول التفسير للدكتور محسن عبد الحميد"، موقع ملتقى أهل التفسير، رابط المقال (2024/02/06): https://cutt.us/WbgrJ

والأصول النَّقليَّة، وقد حصرها محسن عبد الحميد في ثلاثة: القرآن الكريم، والسُّنَّة، وتفسير الصَّحابة. فتفسير القرآن يقتضي أوَّلاً النَّظر فيه والتَّعامّل معه قبل أي خطوة أخرى، وهو ما يسمَّى- بتعبير آخر- تفسير القرآن بالقرآن، فمن ذلك شرح ما ورد فيه موجزًا بما ورد مفصَّلاً، وحمل المطلق على المقيَّد، وحمل المجمل على المبيَّن، وغير ذلك من القواعد، فالقرآن وحدة متكاملة ومترابطة، يتمِّم بعضه بعضًا. وأمّا السُّنَّة النَّبويَّة فإنَّ محسن عبد الحميد يبيَّن أنَّه من المعلوم بالضَّرورة عند المحقِّقين من علماء الأمَّة من مفسِّرين ومُحدِّثين وفقهاء ومتكلِّمين أنَّ أغلب السُّنَّة تفسِّر القرآن. وكذلك عَدَّ تفسير الصَّحابة- رضوان الله عليهم- من الأصول النَّقليَّة الثَّابتة الَّتي ينبغي الرُّجوع إليها؛ فهم أعلم النَّاس بكتاب الله، وخاصَّة العلماء منهم، فقد نزل القرآن بلغتهم، ومن ناحية أخرى شاهدوا القرائن والأحوال الَّتي رافقت نزول الوحي، ممَّا يجعلهم أدقَّ وأتمَّ فهمًا لكتاب الله. وأخيرًا الأصول العقليّة، الَّتي تعدُّ الأصل الثَّالث من أصول التَّفسير، وهي أصل ثابت عند كلِّ من يرغب في الوصول إلى كنَّه معاني كتاب الله بما وهبه الله إيَّاه من العقل الَّذي يستعين به على الاجتهاد، على الرَّغم من انقسام العلماء حول حجيَّة التَّفسير بالعقل ما بين مُجيز ومانع.

(2) الدِّراسة الثانية

الدُّكتور محسن عبد الحميد وجهوده في الدِّراسات القرآنيَّة، أسامة عبد الوهاب حمد الحيَّانيُّ،) [1].

تناول هذا البحث جهود محسن عبد الحميد في التَّفسير، فخصَّص المبحث الأوَّل فيه للحديث عن السِّيرة الشَّخصيَّة والعلميّة لمحسن عبد الحميد؛ فتحدَّث عن اسمه ونسبه ومذهبه ونشأته، ثمَّ انتقل إلى

(1) مجلة الدِّراسات التربوية والعلميّة، 2014، العدد 4 ط ،2 ص245. وأيضا مقابلة خاصة تلفزيونية، سرد فيها حياته في تسجيل صوتي في 5. ديسمبر. 2012م.

الحديث عن سيرته العلميّة والوظيفيَّة، وبمن تأثَّر، وأبحاثه وكتبه، ثمَّ تطرَّق في المبحث الثَّاني إلى جهوده في علم أصول التَّفسير، مستعرضًا فيه أبرز ما وصل إليه في تقعيد أصولٍ لضبط التَّفسير، وأمَّا المبحث الثَّالث فجعله لجهود محسن عبد الحميد في دراسة مناهج المفسّرين في التَّفسير من خلال كتابيه الألوسيّ مفسِّرًا، والرَّازيّ مفسِّرًا، وأخيرًا جاء المبحث الرَّابع ليتناول فيه جهود محسن في تطوير التَّفسير، مستعرضًا كذلك أبرز مراحل تطوّر تفسير القرآن الكريم منذ عصر النُّبوَّة حتَّى وقتنا الحاضر، مبيّنًا مناهج المدارس الحديثة في التَّفسير، وما لها وما عليها. وتوصَّل الباحث في نهاية بحثه إلى مجموعة من النَّتائج، تتلخَّص في أنَّ محسن عبد الحميد كان من أوائل من ألَّف في أصول التَّفسير في نسيج أصولي رصين، وهي نتيجة أو رأي يشاطره إيَّاه معظم من كتب في أصول التَّفسير، فمحسن عبد الحميد من أوائل الباحثين في مناهج المفسّرين بعد حسين الذَّهبيّ، وقد كان بحثه لمناهج المفسّرين (الرَّازيّ والألوسيّ والواحديّ) بحثًا دقيقًا تتبَّع فيه كلَّ جزئيَّة لديهم، وما أثَّر على هذه التَّفاسير من مشكلات، وأنَّ كتابه (تطوّر تفسير القرآن: قراءة جديدة) من أفضل الكتب العلميّة الحديثة في التَّفسير، وقد تضمَّن دراسات جديدة في حقل تخصُّصه.

(3) الدراسة الثالثة:

دراسة تناولت أحد جوانب الموضوع وهي رسالة الماجستير الموسوعة:(**التجديد في الفكر الإسلامي عند محسن عبد الحميد)**، للطالبة (مريم نبيل ناظم)، كلية العلوم الإسلامية / جامعة الموصل قسم العقيدة والفكر الإسلامي، إشراف :(أ.م. د. شعلان عبد القادر إبراهيم)، يوم الثلاثاء، 15/ تشرين الثاني / 2022م.

فصل تمهيدي: سيرة حياة محسن عبد الحميد الشَّخصيَّة ومسيرته العلميّة

محسن عبد الحميد مفكّر وسياسيٌّ وباحث قرآنيٌّ مجدّد، يعد أبرز من قاد ميدان التَّفسير وتجديده في آخر ثلاثة عقود من القرن العشرين في العراق. وخدمةً لاستكمال موضوع هذا البحث كانَ من الضَّروريّ التَّعرُّف إلى هذا المفكّر والتَّحدُّث عن سيرته الشَّخصيَّة والعلميّة، والتَّعريف باسمه ونسبه ومذهبه ونشأته، ومن ثمَّ بيان مسيرته العلميّة والوظيفيَّة وكتبه وأبحاثه ومن أثَّروا فيه (1).

ذلك من خلال مبحثين رئيسين هما:

المبحث الأوَّل: أسرته، وولاته، ونشأته، وفيه مطلبان هما:

المطلب الأوَّل: اسمه، أسرته، ولادته.

المطلب الثاني: نشأته وظائفه وأنشطته.

المبحث الثاني: مسيرته العلميّة وبناؤه الفكريّ، وفيه مطلبان هما:

المطلب الأوَّل: أساتذته وشيوخه، ومكانته العلميّة والأكاديميَّة.

المطلب الثَّاني: آثاره العلميّة ومؤلَّفاته وبحوثه ومقالاته.

المبحث الأوَّل: أسرته، وولادته، ونشأته

محسن عبد الحميد، هو الأمين العامّ للحزب الإسلامي في العراق، داعيةٌ، ومفكّرٌ، وكاتب، يعدُّ أحد المفكّرين المسلمين المعاصرين الَّذين أثَّرَوا المكتبة الإسلاميَّة بمجموعة من الدِّراسات الرَّصينة الَّتي تناولت مختلف قضايا الفكر الإسلاميّ وهمومه.

---

(1) تم الاعتماد في توثيق سيرة حياة محسن عبد الحميد على مصدرين هما:

- المقابلة الخاصَّة الَّتي أجريت معه بالعام 2012 وسرد فيها مسيرة حياته الشَّخصيَّة والعلميَّة ووثَّقها في تسجيل صوتي 5/أيول/ من العام 2012.
- موقع الدُّكتور محسن عبد الحميد على شبكة الإنترنت: http://drmohsinah.com (2024/02/06).

"وهو كاتب جادٌّ، وباحث ملتزم، تشكل دراساته وأبحاثه، إضافات فكرية مهمَّة للشباب المسلم في عصرنا هذا، له مكانته لدى قطاع واسع في الأوساط العراقية حتَّى من خارج الوسط السُّنِّي العربيّ، فالأكراد لا ينسون أنَّه كرديٌّ يقود أكبر حزب سنيٍّ عربيٍّ، والشِّيعة يطمئنون لخطابه المعتدل، والسُّنَّة العرب لا ينسون أنَّه أوَّل رئيس لهيئة علماء المسلمين."[1]

وسيكون التَّعريف بهذا المفكِّر والكاتب والدَّاعية ضمن هذا المبحث من خلال هذين المطَّلبين:

المطلب الأوَّل: اسمه، أسرته، ولادته.

المطلب الثاني: نشأته ووظائفه وأنشطته.

المطلب الأوَّل: اسمه، أسرته، ولادته

أوَّلاً: اسمه

هو محسن بن عبد الحميد بن محمود بن مصطفى بن عمر بن عبد القادر البغداديُّ، عربي من العراق، كرديّ الأصل مسلم، عقلانيّ، أصوليّ، مقاصديّ، يعيش في القرن العشرين، شافعيّ المذهب، سلفيّ الاتِّباع [2].

ثانيًا: أسرته

ينتمي إلى عشيرة شيخ بزيني، وقد كانت تسكن منطقة شوان، ما بين محافظتي كركوك وأربيل، وهو الابن الأصغر لوالده بين ثلاثة أوَّلاد ذكور وبنتين [3].

(1) الحزب الإسلامي العراقي: نشأته وتطوره ومواقفه للعراقي عبد الله عبد الجبار، دار النشر، الأردن الطبعة الأولى، ص 6 ـ9 وقد نشر هذا الكتاب عام 2023.

(2) ينظر: موقع الدُّكتور محسن عبد الحميد على شبكة الإنترنت: http://drmohsinah.com. (2024/02/06).

(3) صفحات من حياتي سيرة وشهادة للدكتور محسن عبد الحميد، (أربيل: مكتبة التفسير، ط،1، 1442 هـ، 2021 م)، ص6، 7.

توفّي والده عندما كان عمره أربع سنوات، وتوفّيت والدته، وهو ابن تسع سنوات، وبعد وفاة والده ووالدته انتقل للعيش مع شقيقه الأكبر نظام الدِّين عبد الحميد عامّ 1946م في السُّليمانيَّة [1].

كان أخوه نظام الدِّين أيضًا مؤلّفًا وكاتبًا ومفكّرًا إسلاميًّا، وهو صاحب كتاب (العبادة وآثارها النَّفسيَّة والاجتماعيَّة)، وكتاب (جناية القتل العمد في الشَّريعة الإسلاميَّة والقانون الوضعيّ)، بعد أن عُيّنَ نظام الدِّين مأموراً للإحصاء في السُّليمانيَّة [2].

ثالثًا: ولادته وزواجه

ولد محسن عبد الحميد عامّ 1357هـ -1937م، في مجلَّة (أغالق) في قلعة مدينة كركوك، ونشأ في ظلِّ أسرة مسلمة ملتزمة، أبوه عالم بالعلوم الشريعة[3].

وتزوَّج في العامّ 1962م ابنة العالم إبراهيم الأعظمي الكتبي المعروف بمكتبته المشهورة ببغداد في سوق السراي، وقد منحه الله منها بأربعة أوَّلاد ذكور وبنت واحدة[4].

المطلب الثَّاني :نشأته وظائفه وأنشطته

بدأت مدارك محسن عبد الحميد تتفتَّح على الحياة وكسب معارفها الأوَّلية بعد أن أنهى دراسته الابتدائيَّة والمتوسِّطة في مدارس السُّليمانيَّة بالعراق [5]. تأثَّرت نشأته الدِّينيَّة والفكريَّة والسِّياسيَّة كثيرًا بأخيه الأكبر نظام الدِّين الَّذي كان له تأثير كبير على نشأة محسن عبد الحميد العلميّة والفكريَّة والفقهيَّة، كان يهتم بالإسلام والدين منذ صغره. وكان يلتقي ببعض العلماء ويزورهم في مساجدهم للاستماع إلى

(1) نظام الدِّين عبد الحميد: هو الأخُ الشَّقيق الأكبر لمحسن عبد الحميد، تخرَّج في كلِّيَّة دار العلوم في بغداد، بالعام 1946م. صفحات من حياتي سيرة وشهادة للدكتور محسن عبد الحميد، (أربيل: مكتبة التفسير، ط،1، 1442 هـ، 2021 م)، ص6، 7.

(2)الإخوان المسلمون في العراق، محسن عبد الحميد (بغداد: جامعة بغداد، 2012م)، ص 273.

(3) محسن عبدالحميد: صفحات من حياتي: ص: 22، 23، 24 .

(4) محسن عبدالحميد: صفحات من حياتي: ص 55 .

(5) في السُّليمانيَّة أنهى محسن عبد الحميد دراسته الابتدائيَّة والمتوسِّطة، ليكمل فيما بعد دراسته الثَّانوية في كركوك.

أحاديثهم عن الإسلام والحياة والعلم، ساعدته على هذه المعلومات على عدم الانجراف مع الأفكار القومية والشيوعية التي كانت منتشرة آنذاك في السليمانية والعراق بشكل عام [1].

في السَّنوات الأوَّلى لنشأته بدأ يثقف نفسه ثقافة سياسية لا بأس بها، فكان يوميًّا يذهب إلى مكتبة بيع الجرائد المعروفة حينذاك: النِّداء– الرَّائد– الدِّفاع– الزَّمان– اليقظة، ومجلَّة لواء الإسلام وغيرها، بالإضافة إلى مطالعة بعض المجلَّات المصريَّة: كالمصوّر، وآخر ساعة، ومجلَّة الرِّسالة والثَّقافة، والأزهر، وغيرها من المجلّات الَّتي كان أخوه نظام الدِّين حريصًا على قراءتها.[2]

في العامّ 1952م انتقل أخوه نظام الدِّين إلى كركوك، فانتقلت العائلة- ومنهم محسن عبد الحميد- إلى كركوك، وفي تلك المرحلة تعرَّف مجموعةً من أبناء الحركة الإسلاميَّة، منهم (سليمان أمين القابلي)، فأهداه مجموعة من رسائل البنَّا، فقرأها وانفعل بها كثيرًا، وكان لذلك أثر كبير في نقل محسن عبد الحميد إلى قلب الصِّراع الفكري ما بين الإسلام والمناهج الأخرى المنحرفة، فبدأ يتردد على مكتبة (الأخوة الإسلاميَّة) في شارع أطلس، وكان يقضي فيها السَّاعات الطوال، وخاصَّة في العطل الصِّيفيَّة، وفيها قرأ كتب: (سيِّد قطب)، و(الغزاليّ)، و(محمَّد قطب) و(البهي الخولي)، و(عبد القادر عودة)، وغير هؤلاء من الكتَّاب الإسلاميين، إضافةً إلى قراءته لمصنّفات بعض العلماء القدماء كمؤلَّفات (ابن تيميَّة) و(إحياء علوم الدِّين للغزاليّ)، وحفظ في هذه المدَّة آيات من القرآن، وجزء عم، وشرح الأربعين النَّوويَّة.[3]

في دراسته الثَّانويَّة كان يستمع كثيرًا إلى القرَّاء المعروفين آنذاك؛ كالشَّيخ (عبد الفتَّاح الشِّعشاعيّ)، و(أبي العينين)، و(منصور شامل الدَّمنهوريّ)، الَّتي كانت تبث في الإذاعة المصريّة، وكان

(1) محسن عبدالحميد: صفحات من حياتي ص 22، 23، 24

(2) محسن عبدالحميد : صفحات من حياتي ص 33، 48

(3)محسن عبد الحميد: الإخوان المسلمون في العراق (بغداد: جامعة بغداد، 2012م)، ص 274.

يتابع الاستماع المنظم إلى أحاديث (محمود شلتوت) و(عبَّاس العقاد) و(طه حسين) وغيرهم من فطاحل العلماء والأدباء فشكَّلَ هذا كلُّه رافدًا مهمًّا من روافد ثقافته الإسلاميَّة والعامّة.[1]

بعد الثَّانويَّة التحق محسن عبد الحميد بقسم اللُّغة العربيَّة بدار المعلمين العالية، وقضى بها أربع سنوات خصبة علميًّا واجتماعيًّا وعلميًّا، مستفيدًا من أساتذته (مصطفى جواد، وكمال إبراهيم، ومحمَّد مهدي البصير، وأحمد عبد السَّتَّار الجواديّ، والعالم المغربيّ محمَّد تقي الدِّين الهلاليّ).[2]

في المرحلة الثَّانويَّة انتخبه زملاؤه الطَّلبة رئيسًا لجمعية الإرشاد الدِّيني الَّتي كانت تقيم حفلات دينية، فكان يدعو الأساتذة المعروفين حينذاك لكي يلقوا محاضرات دينيَّة؛ ك (صبحي الصَّالح، وبدر المتولي عبد الباسط، ومحمَّد نجيب البهبيتيّ، وعبد الرحمن البزاز، وأحمد عبد السَّتَّار الجواديّ، وصفاء خلوصيّ).[3]

واستفاد محسن عبد الحميد من وجوده في دار المعلِّمين العالية –كلِّيَّة التَّربيَّة حاليًا– حيث صقل شخصيته من النَّاحية الاجتماعيَّة باطِّلاعه على واقع الإنسان العراقيّ وتفكيرِهِ في مذاهبه وقوميّاته وطوائفه ومشكلاته الاجتماعيَّة المختلفة، باختلاطه اليوميّ صباحًا ومساءً بالطُّلَّاب من الجنسين، ممَّن جاؤوا من أنحاء العراق، وكان الجوُّ الفكريُّ في ذلك الوقت قائمًا على صراع فكريٍّ هادئ بين الشُّيوعيين والقوميين والإسلاميين.[4]

بعد المرحلة الثَّانويَّة درس محسن عبد الحميد في جامعة بغداد، وتخرَّج في قسم اللُّغة العربيَّة بدار المعلِّمين العالية في بغداد عامّ 1959، وبعد التَّخرُّج عُيِّنَ مدرِّسًا في إعداديَّة كركوك للبنين عامّ 1959،

(1) محسن عبد الحميد: صفحات من حياتي: ص 56 .57

(2) صفحات من حياتي للدكتور محسن عبدالحميد ص33 ، 34

(3) المقابلة الخاصَّة لمحسن عبد الحميد، 2012.

(4) صفحات من حياتي، للدكتور محسن عبد الحميد، ص55 .

وعقب المجزرة الَّتي ارتكبها الشُّيوعيون في الموصل وكركوك حاول أن يحصِّن طلَّابه من الأفكار الشُّيوعيَّة والأفكار الأخرى المنحرفة في دروسه الصَّباحيَّة والمسائيَّة.[1]

وفي ذلك الحين أُسندت إليه خطبة الجمعة في جامع (إبراهيم التِّكريتيّ)، وكانت خُطَبُهُ ارتجاليَّة معاصرة، تحدَّث فيها عن مشكلات المجتمع الإسلاميّ، وحقائق الإسلام ، وبعد أشهر في عمله في الخطابة منعته الجهات الأمنيَّة من الخطابة بعد أن هاجم (عبد الكريم قاسم)[2]، حين عَدَّلَ قانون الأحوال الشَّخصيَّة العراقيّ، وأعطى المرأة من الميراث مثل نصيب الرَّجل، وهو أمر يخالف صريح النَّصّ القرآنيّ.[3]

نجح محسن عبد الحميد في مهنة التَّدريس، وتوثَّقت العلاقة بينه وبين طلَّابه، وشهد له جميع المفتشين، وحصل على كثير من كتب الشُّكر والثَّناء، في تلك الفترة من حياته تعرَّف محسن عبد الحميد عن قرب إلى بعض دعاة الحركة البهائيَّة، وناقشهم، وأقام عليهم الحُجَّة [4].

في العامّ1387هـ – 1965م شدَّ محسن عبد الحميد رحاله إلى جامعة القاهرة لمتابعة دراسته الأكاديميَّة والحصول على درجة الماجستير في تفسير القرآن برسالته المعنونة (الألوسيّ مفسِّرًا)، فحصل

---

(1) وقعت هذه المجزرة في 14 تموز 1959 في كركوك، نفذَّها الشُّيوعيون والشُّعوبيون بحقِّ التُّركمان من سكان مدينة كركوك شمالي العراق، ووقعت المجزرة أثناء الاحتفال بالذِّكرى الأولى لتأسيس الجمهوريَّة العراقيَّة، وسقط فيها مئات القتلى من المدنيين التُّركمان، ما خلف صدمة نفسيَّة كبيرة بين السُّكان. ينظر : الصراع على كركوك (افول الليبرالية في نزاع السلطة والنفط) هنري آستارجيان،(بيروت:دار سائر المشرق ،ط ،2007م) ،ص195.

(2) عبد الكريم قاسم (1914 - 1963)، من منطقة الفضل ببغداد، سكن مع أخواله في محافظة واسط بعد وفاة والده، قوميٌّ وعميد في الجيش العراقيّ، تولَّى السلطة في انقلاب 1958، حيث تولَّى منصب رئيس الوزراء والقائد العامّ للقوات المسلَّحة ووزير الدفاع، من عام 1958 وحتَّى 1963، وهو أوَّل حاكم عراقيّ بعد الإطاحة بالنِّظام الملكي، كان عضوًا في تنظيم الضُّبَّاط الوطنيين، ساهم مع قادة التَّنظيم بالتَّخطيط لحركة 14 تموز 1958، الَّتي نفَّذها مع زميله عبد السَّلام عارف، فأنهت الحكم الملكي وأعلنت العراق جمهوريَّة، عرف بعدم فسح المجال للآخرين بالإسهام معه بالحكم، واتهمه خصومه بالتَّفرُّد بالحكم. ينظر : د محسن عبدالحميد وجهوده في الدراسات القرآنية ، د أسامة عبدالوهاب حمد الحياني ، كلية التربية ، جامعة بغداد، ص251.

(3) ينظر : د محسن عبدالحميد وجهوده في الدراسات القرآنية ، د أسامة عبدالوهاب حمد الحياني ، كلية التربية ، جامعة بغداد، ص251.

(4) البهائيون جماعة حديثة ظهرت منتصف القرن التَّاسع عشر، يعيشون بمناطق متفرِّقة في العراق. واستقرَّ كثير منهم مؤخَّرا في كردستان العراق؛ بسبب استقرار الإقليم. ويعود ارتباطهم بكردستان إلى زمن وجود "بهاء الله" في السُّليمانيَّة، وخصوصًا مع أقطاب المدارس الصُّوفيَّة فيها. وتمَّ التَّثبيت بوزارة الأوقاف العراقيَّة رسميًّا أنَّ البهائيَّة يبلغ عددهم نحو مئة عائلة في الإقليم، ينظر الى كتاب البهائيون: رشيد، علي أحمد، بغداد، مؤسسة مسارات الطبعة الأولى، دار النشر ،بيروت،سنة، 2013 ص121.

عليها بمرتبة جيّد جدًّا، وبعد عودته إلى العراق بالعامّ 1967م وحصوله على درجة الماجستير، عُيِّنَ معيدًا في كلِّيَّة الشَّريعة ببغداد لتدريس مادَّة التَّفسير وعلوم القرآن [1].

وفي العامّ 1392هـ / 1972 م حصل على درجة الدُّكتوراة في تفسير القرآن الكريم من كلِّيَّة الآداب- جامعة القاهرة- بتقدير امتياز مع مرتبة الشَّرف الأوَّلى عن رسالته المعنونة (الرَّازيّ مفسِّرًا)، عامّ 1975م، رُقِّيَ إلى مرتبة أستاذ مساعد، وفي العامّ 1983 رُقِّيَ إلى مرتبة أستاذ للتفسير والعقائد وأصول الفقه، واستمرَّ في تدريس الاختصاص ثمَّانيَ وعشرين سنة حتَّى العامّ 2003.[2]

أوفد إلى المغرب للتدريس في جامعات (الرباط ومكناس)، وإلقاء محاضرات فكرية إسلامية فيها لمدَّة ثلاث سنوات بين عامّي 1982-1985.[3]

"وخلال الفترة نفسِها من حياة محسن عبد الحميد عمل في المملكة العربيَّة السُّعوديَّة بصفة أستاذٍ زائرٍ في كلِّيَّة الشَّريعة- جامعة الإمام محمَّد بن سعود الإسلاميَّة لمدَّة أربع سنوات متتالية 1981م - 1985م وألقى فيها محاضرات في العقيدة والتَّفسير والفكر الإسلاميّ، ولا سيَّما قسم الدِّراسات العليا في الكلِّيَّة"[4]

(1) قدِّمت هذه الرِّسالة إلى قسم اللُّغة العربيَّة بكلِّيَّة الآداب جامعة القاهرة، ونوقشت بتاريخ 1967/8/31، وحصل بموجبها محسن عبد الحميد على درجة الماجستير في الآداب (التَّفسير) بمرتبة جيِّد جدًّا، وطبعت الرِّسالة في كتاب في مطبعة المعارف، بغداد، ونشر عن طريق جامعة بغداد، في العام 1388هـ - 1968م.

(2) ينظر الدِّراسات التربوية والعلميّة، 2014 ، العدد4. الحيانيّ، أسامة عبد الوهاب: 88، الدُّكتور محسن عبد الحميد وجهوده في الدِّراسات القرآنيَّة، العراق: مجلة ص255–256 .

(3) الحياني للدراسات التربوية والعلمية ص257

(4) مجلة الدراسات التربوية والعلمية ،جامعة بغداد، كلية التربية ، للدكتور أسامة الحياني ، ص252

"في العامّ 2003 سافر محسن عبد الحميد إلى اليمن أستاذًا ومحاضرًا في جامعة الإيمان، وقال عن رحلته إلى اليمن: "لقد كانت رحلة اليمن رحلة رائعة، حيث كنت بمعيَّة عبد الكريم زيدان، وعبد المجيد الزّنداني، ألقي المحاضرات وأحضر النَّدوات، وقد درستهم منهج الإسلام في فهم العقيدة"[1].

"دخل محسن عبد الحميد معترك الحياة السِّياسيَّة في العراق بانتِسابِهِ إلى الحزب الإسلاميِّ العراقيِّ، الَّذي يُعّدُّ أبرز الأحزاب الإسلاميَّة السنية في العراق، وامتدادًا لجماعة الإخوان المسلمين ، اعتقلته قوات الأمن عامّ 1996م في بغداد أيّامَ حكم البعث مع قيادة الحزب الإسلاميِّ العراقيِّ، وأفرج عنهم في العامّ نفسِه وبعد سقوط بغداد واحتلال القوات الأمريكيَّة والبريطانيَّة للعراق عامّ 2003، أُعلِنَ الحزب الإسلاميّ العراقيّ، وانتخب محسن عبد الحميد أمينًا عامّا له، ثمَّ رئيسًا للحزب عامّ 2004م، ثمَّ رئيسًا لمجلس الشُّورى المركزيّ، ولا يزال في هذا المنصب إلى الآن."[2]

اختِيرَ محسن عبد الحميد ممثِّلاً للحزب الإسلاميِّ العراقيِّ [3]في مجلس الحكم الانتقاليّ، وتولَّى رئاسته في شباط من عامّ 2004م، وأكَّد على ضرورة المصالحة الوطنيَّة بين العراقيين، ودعا أيضًا إلى استيعاب البعثيين الَّذين لم يرتكبوا جرائم ضدَّ الشَّعب العراقيّ، وأيضًا تمَّ انتخابه عضوًا مؤقَّتًا في المجلس الوطنيِّ العراقيِّ في سنة 2004 -2005م.[4]

(1) ينظر:مجلة الدراسات التربوية والعلمية "وجهوده في الدِّراسات القرآنيَّة "جامعة بغداد، كلية التربية ، للدكتور أسامة الحياني،ص253.

(2) صفحات من حياتي للدكتور عبدالحميد 229

(3)حزب سياسي من العراق أسس في عام 1960م وتم حظره مند عام 1961م اثناء حكم المملكة العراقية، وهو الامر الذي استمر طوال حكم الحزب البعث.

(4) صفحات من حياتي للدكتور محسن عبدالحميد ص227 ، 228 .

ندَّد عبد الحميد بعمليات اعتقال العراقيين الَّتي تقوم بها قوات الاحتلال الأمريكيّ، ووصف معامّلة المعتقلين العراقيين بأنَّها سيّئة، كما اتَّهم القوات الأمريكيَّة بارتكاب أخطاء جسيمة كرد فعل على العمليَّات الَّتي تنالها".[1]

رأى عبد الحميد أن قانون إدارة الدولة المؤقت يمثِّل خطوة مهمَّة في عمليَّة بناء الدَّولة العراقيَّة، ووافق عليه بالإجماع، ووصفه بأنَّه دستور لكلِّ العراقيين، وليس للسنَّة أو الشِّيعة أو غيرهم فقط، وأنَّ إقرار هذا القانون جاء بالإجماع على الرَّغم من وجود بعض الاختلافات في الرَّأي ، احترم فكرة الفدرالية كنظام سيادة للجمهورية العراقية، لكنَّه شدَّد على ضرورة أن تكون الفدراليَّة قائمَّة على أساس التَّكامل والتَّلاحم، وليس على أساس الانفصال والتَّجزئة ، في العامّ 2005 اعتقلت القوات الأمريكيَّة محسن عبد الحميد، وقيَّدوه بالأغلال مع أنجاله وحرَّاسه[2].

(1) محسن عبدالحميد: صفحات من حياتي ص186 .

(2)محسن عبدالحميد: الإخوان المسلمون في العراق (بغداد: جامعة بغداد، 2012م)، الطبعة الأولى، دار النشر بغداد 274.

المبحث الثاني: مسيرته العلميّة وبناؤه الفكريُّ

محسن عبد الحميد واحد من المفكِّرين المسلمين المعاصرين الَّذين أثرَوا المكتبة الإسلاميَّة بمجموعة من الدِّراسات الرَّصينة الَّتي تناولت مختلف قضايا الفكر الإسلاميِّ وهمومه (1).

وسأتناول المسيرة العلميّة والبناء الفكري لمحسن عبد الحميد وآثاره العلميّة ومؤلَّفاته وبحوثه ومقالاته، في هذا المبحث من خلال هذين المطلبين:

المطلب الأوَّل: أساتذته وشيوخه، ونشأته العلميّة والأكاديمية.

المطلب الثاني: آثاره العلميّة ومؤلَّفاته وبحوثه ومقالاته.

(1) وثّقَت المعلومات الواردة في هذا المبحث من سيرة محسن عبد الحميد من خلال المقابلة الخاصَّة به مع أسامة عبد الوهاب حمد الحيانيّ، الجامعة العراقية، كلِّيَّة التَّربيَّة، مجلَّة الدِّراسات التَّربوية والعلميَّة، سرد فيها تفاصيل حياته الشَّخصيَّة والعلميَّة، موثَّقة في تسجيل صوتيٍّ بتاريخ 5 - أيلول - 2012.

المطلب الأوَّل: أساتذته وشيوخه وتلاميذه، ونشأته العلميّة والأكاديميَّة

أوَّلاً – أساتذته وشيوخه

في معرض حديثه عن مسيرته العلميّة وأساتذته وشيوخه الَّذين أفاد منهم، يقول محسن عبد الحميد:

"أفدت كثيرًا، وأنا طالب، من الأساتذة والعلماء القادمين إلى العراق في ذلك الوقت أمثال:

1. الشيخ العلامة / محمد القزلجيّ (ت : 1959م).
2. الدُّكتور/ عبدالرزاق امان جواد محي الدين (ت: 1983م).
3. الدكتور / محمد سليم النعيمي (ت: 1984م).
4. الشيخ العلامة / مصطفى بن أبي بكر النقشبندي البرزنجيّ (ت: 1986م)
5. الدُّكتور/ تقي الدين الهلالي (ت:1987م)
6. الدُّكتور/ أحمد عبدالستار الجواريّ (ت: 1988م).
7. الدكتور / صفاء الدين خلوصي (ت:1995م)
8. الشَّيخ العلَّامة/ محمَّد طه الباليسانيّ (ت:1959م).[1]

ثانياً – تلاميذه وطلابه

تتلمذ على يد محسن الحميد عدد كبير من الطُّلَّاب والشُّيوخ والأساتذة؛ لأنَّه كان ذائع الصّيت في الأوساط العلميّة والأكاديميَّة والدَّعويَّة، ويقول في هذا الصَّدد: "من كثرتهم لا أستطيع أن أحصيهم، ومن أشهر من أشرفت عليهم في الدِّراسات العليا في الرياض في عام 1982م . 1985م.

1. الدكتور محمد محمد خروبات

(1) محمد خير رمضان، تتمة الأعلام، (ج1 /287).

2. الدكتور فريد الانصاري (ت: 2009م).

3. الدكتور العربي بوسلهام (ت: 2021م)

4. الدكتور محمد بنيعيش[1]

ثالثًا: نشأته العلميّة والأكاديميَّة

يقول محسن عبد الحميد عن نشأته الفكريَّة والعلميّة والدَّعويَّة: "لقد قرأت كثيرًا من كتب العلماء والمفسّرين والمفكِّرين، القدماء منهم والمحدثين، فأثروا فيَّ كثيرًا.

فمن القدماء:

الإمام أبو حامد الغزاليّ: في كتبه الأصوليَّة، وإحياء علوم الدِّين.

الإمام الشَّاطبيّ: في الموافقات والاعتصام.

ابن خلدون: في مقدِّمته والكتب الَّتي كتبت عنه.

شيخ الإسلام ابن تيميَّة وتلميذه البار ابن قيم الجوزيَّة: في كتبهم جميعًا.

العزُّ بن عبد السَّلام: في كتابه أصول الأحكام.

ومن المحدثين:

مدرسة الشَّيخ جمال الدِّين الأفغاني ومحمَّد عبده، ورشيد رضا: فقد كان لهذه المدرسة التَّأثير المباشر عليَّ من النَّاحية الفكريَّة والدَّعويَّة والتَّفسيرية، ومدرسة الشَّهيد البنا، ومحمَّد الغزاليّ، وسيِّد قطب،

(1) .محسن عبدالحميد: صفحات من حياتي ، ص116

ومحمَّد قطب، وعبد القادر عودة، وغيرهم من علماء الاصلاح الفكريّ والاجتماعيّ والأخلاقيّ والسِّياسيّ. [1]"

المطلب الثاني :آثاره العلميّة ومؤلَّفاته وبحوثه ومقالاته

شهدت مرحلة ما قبل الدِّراسات العليا من حياة الدُّكتور محسن الحميد منذ أوائل السِّتينيَّات إصدار أوَّل مؤلَّفاته (حقيقة البابيَّة والبهائيَّة) [2]، كما بدأ في تلك المرحلة المبكِّرة من حياته بنشر مقالاته الإسلاميَّة الفكريَّة منها والدَّعويَّة في جرائد بغداد الإسلاميَّة ومجلَّاتها، كجريدة الفيحاء والحياد ومجلَّة الثَّقافة الإسلاميَّة والتَّربيَّة الإسلاميَّة. ودرس العلوم الإسلاميَّة على علماء أجلاء، وحصل على الإجازة العلميّة من العلَّامة الشَّيخ مصطفى ابن أبي بكر النَّقشبنديّ عامّ 1978م.[3]

أشرف محسن عبد الحميد على أكثر من خمسين رسالة علميَّة في كلِّيَّة الدِّراسات الإسلاميَّة وغيرها من جامعات العراق المختلفة، وناقش نحو (200) رسالة علمية فيها وفي غيرها من الجامعات العربيَّة، وشارك في تطوير مناهج التَّربيَّة الإسلاميَّة في وزارة التَّربيَّة ووزارة التَّعليم العالي ووزارة الأوقاف في العراق. ألقى محسن عبد الحميد مئات المحاضرات الإسلاميَّة في المساجد والجامعات والمؤسَّسات الثَّقافيَّة ما بين 1975م ـ 2003م في العراق وخارجها، وشارك في العديد من المؤتمرات الإسلاميَّة والنَّدوات العلميّة في أنحاء مختلفة من العالم.[4]

حصل على جائزة بيت الحكمة في بغداد عامّ 2001م في الدِّراسات الإسلاميَّة، وأسَّس مع عدد من زملائه وتلامذته في بغداد هيئة علماء الشَّريعة في الشَّهر الأوَّل بعد الاحتلال الأمريكيِّ

(1) محسن عبد الحميد، الإخوان المسلمون في العراق، (بغداد: جامعة بغداد، 2012م)، ص 277.

(2) محسن عبد الحميد، حقيقة البابية والبهائية، (التَّفسير للطباعة والنشر، أربيل، العراق، ط2، 2016).

(3) محسن وجهوده في الدراسات القرآنية ، للحياني ،مجلد 1، العدد4، ص255.

(1)محسن عبدالحميد، جهوده في الدراسات القرانية ، للدكتور أسامة عبدالوهاب الحياني، مجلة الدراسات التربوية والعلمية 2014 ، المجلد الأول ، العدد4 ، ص254 .

والبريطانيّ، وصار اسمها فيما بعد هيئة علماء المسلمين، وأصبح أوَّل أمين عامّ لها قبل أن يتركها بعد أن أصبح أمينًا عامّا للحزب الإسلاميّ العراقيّ.[1]

له عشرات المؤلَّفات في التَّفسير، والعقائد، والفكر الإسلاميّ، والثَّقافة الإسلاميَّة المعاصرة، وألَّف عددًا من الكتب من الَّتي قاربت واقع اللُّغة العربيَّة في العالم العربي وقضايا ترتبط بتحديَّات الأمَّة الإسلاميَّة.

وقد تعدَّدت تلك المؤلَّفات والكتب تبعًا للعلوم الَّتي تخصَّص فيها، وتنوَّعت ما بين علم التَّفسير وأصوله، وعلوم القرآن واللُّغة، نذكر منها[2]:

مؤلَّفاته في علم التَّفسير وأصوله:

التَّصنيف	العنوان	التَّاريخ
رسالته في الماجستير	الألوسيّ مفسِّرًا	حصل عليها من جامعة القاهرة عام 1967/12/20م، وطبعت في دار المعارف في بغداد عام 1969م، لم يطبع هذا الكتاب غير هذه الطبعة لحد هذه اللحظة.
رسالته في الدكتوراه	الرازي مفسراً	حصل عليها عام 1972م من جامعة القاهرة، وساعدت جامعة بغداد على طبعه عام 1974م.ك
كتاب	دراسات في أصول تفسير القرآن	مطبعة الوطن العربي، بغداد 1979م
كتاب	تطور تفسير القران قراءة جديدة	طبع في دار الحكمة، بغداد، عام 1986م.
كتاب	علوم القرآن والتفسير	دار الحكمة، بغداد، 1989
كتاب	نظرات تفسير آيات من القران الكريم	دار الأنبار، 1417هـ ـ1997م.

(1) محسن عبدالحميد ، صفحات من حياني: ص:(227، 228).

(2) ينظر: بحث: للدكتور محسن عبدالحميد وجهوده في الدراسات القرآنية، للدكتور أسامة عبدالوهاب حمد الحياني، مجلة الدراسات التربوية والعلمية 2014، المجلد 1، العدد4: ص:254.

بحث	تفسير القرآن الكريم بالمصطلحات	مجلة كلية الدراسات الإسلامية، بغداد، العدد الثالث 1390هـ ـ 1970م.
بحث	موقف صاحب المنار من المفسرين	مجلة كلية الآداب، جامعة بغداد، العدد الثالث عشر، 1390هـ ـ 1970م.
بحث	الواحدي ومنهجه في التفسير	مجلة الرسالة الإسلامية، العدد26 ،1390هـ ـ1970م.
بحث	حجية التفسير العقلي وضوابطه	مجلة كلية الآداب جامعة بغداد، العدد، الرابع عشر، بغداد، 1971م.
بحث	التَّفسير القرآن بالسنة	مجلة كلية الدراسات الإسلامية، العدد السادس عشر، بغداد، 1975م.
بحث	الترجيح والتوفيق بين نصوص القرآن	مجلة كلية الآداب في جامعة بغداد، العدد السادس عشر، 1973م.
بحث	الاتجاه الباطني في التفسير	مجلة كلية الدراسات الإسلامية، العدد الرابع، بغداد 1975م.
بحث	الضابط اللغوي في التفسير	مجلة كلية الدراسات الإسلامية، العدد(66ـ65) بغداد، 1393هـ.
بحث	تفسير القرآن	مجلة التراث العربي والإسلامي، العدد الأول، بغداد ـ 1379هـ ـ 1977م.
بحث	التفسير العلمي للقرآن وضوابطه	مجلة كلية التربية، جامعة بغداد، 1398هـ ـ 1978م.
بحث	أثر القرآن في اللغة العربية وعلومها	بحث منشور في مجلة الرسالة الإسلامية، ضمن أعداد سنة 1398هـ
كتاب 5 مجلدات	أوضح المعاني في تهذيب تفسير روح المعاني	للعلامة أبي الثناء الالوسي، دار النشر: دار الفتح / الأردن للدراسات والنشر، سنة الطبع 2015م

الفصل الأوَّل: جهود محسن عبد الحميد في مجال علوم القرآن

التَّمهيد (ماهيَّة علوم القرآن)

كلمة (علوم القرآن) مركَّب إضافيٌّ يتكوَّن من كلمتين "علوم" و"القرآن"، والمقام يقتضي أن نبيّن تعريف كلِّ كلمة وحدها، ثمَّ نوضِّح تعريفه مركَّبًا.

فالكلمة الأولى (العلوم)، لغة: العِلم "هو الاعتقاد الجازم المطابق للواقع، وقال الحكماء: هو حصول صورة الشَّيء في العقل. وقيل: صفة راسخة تدرك بها الكلِّيَّات والجزئيَّات. وقيل: هو مستغنٍ عن التَّعريف"(1)، وهو نقيض الجَهْل(2).

والعِلم اصطلاحًا: "مجموع مسائل وأصول كلِّيَّة تجمعها جهة واحدة كعلم الكلام وعلم النَّحو وعلم الأرض وعلم الكونيَّات وعلم الآثار وجمعها علوم"(3).

وأمّا الكلمة الأخرى (القرآن) لغةً، فقد اختلف العلماء فيه على قولين(4):

الأوَّل: اسم علم غير مهموز وهو مشتقٌّ من القِرن بمعنى القَرين.

الآخر: أنّ القرآن مهموز، وهو مصدر قرأ، ومرادف للقراءة، مستدلّين بقوله تعالى: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَه * فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَه﴾(5).

---

(1)عليّ بن محمَّد الجرجانيّ، ينظر التَّعريفات، دار الكتب العلميَّة، بيروت، سنة ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م: 155

(2) ينظر: العين: (علم) 152/2 و تهذيب اللُّغة: (علم) 254/2 ومقاييس اللُّغة: (علم) 110/4

(3) المعجم الوسيط، مجمع اللُّغة العربيَّة بالقاهرة، دار الدَّعوة: (العلم) 624/2.

(4)محمَّد أبو شُهبة، ينظر المدخل لدراسة القرآن الكريم، ، مكتبه السنة – القاهرة، ط2: 20/19 و مباحث في علوم القرآن: 16/15 ودراسات في علوم القرآن، فهد الرُّومي، الرِّياض، ط12 سنة ٢٠٠٣م: 19/18.

(5) سورة القيامة: 18-17/75

وتعريف (القرآن) اصطلاحًا: "هو كلام الله تعالى المنزل على رسوله محمَّد ـ صلى الله عليه وسلم ـ المتعبدُ بتلاوته"[1]

وأمّا إذا رجعنا الى تعريف (علوم القرآن) مركَّبًا تركيبًا إضافيًّا، فسيكون له معنيان، أحدهما معنى إضافيّ مجرَّد من الدِّلالة الاصطلاحيَّة، والآخر معنى اصطلاحيّ بصفة هذا التركّيب عَلمًا على فنّ مدون.

" أمَّا المعنى الإضافيُّ؛ فتشير الإضافة بين (علوم) و (القرآن) "إلى أنواع العلوم والمعارف المتَّصلة بالقرآن الكريم سواء كانت خادمة للقرآن بمسائلها أو أحكامها أو مفرداتها، أو أنَّ القرآن دلّ على مسائلها أو أرشد إلى أحكامها. فيشمل كلّ علم خدم القرآن أو استند إليه كعلم التَّفسير وعلم التَّجويد وعلم النَّاسخ والمنسوخ وعلم الفقه وعلم التَّوحيد وعلم الفرائض وعلم اللُّغة وغير ذلك"[2].

والمستقرئ لكتب العلماء المتقدِّمين؛ يجد أنَّهم يعنون بعلوم القرآن كلّ أنواع علوم الشَّريعة؛ الَّتي تتَّصل بالقرآن الكريم، ولم يكن يعنون به ما اصطلح عليه المعاصرون.

وأمَّا المعنى الآخر، وهو المعنى الاصطلاحيُّ للمركَّب الإضافيّ (علوم القرآن) بصفته عَلَما على فنٍّ مدون؛ "فلم يضع المصنِّفون الأوائل في علوم القرآن وأصحاب المؤلَّفات الأمَّهات فيه تعريفًا لمصطلح (علوم القرآن)"[3]. وما يَرِد من تعريفات في الكتب المعاصرة، فهي كلُّها من اجتهادات المعاصرين اعتمادًا على ما أورده الزَّركشيّ، والسُّيوطيّ في كتابيهما في علوم القرآن من علوم وأنواع[4].

(1) محمَّد بن عبد الله دراز ،النَّبأ العظيم نظرات جديدة في القرآن الكريم، المتوفى ١٣٧٧هـ، دار القلم للنشر والتوزيع: 43 ومباحث في علوم القرآن: 17

(2) دراسات في علوم القرآن: 29

(3)سعاد شولاق، قضايا علوم القرآن في رسائل النُّور، ، مكتبة زهراء الشَّرق، القاهرة، سنة 2016: 27.

(4) ينظر بحوث محكمة في علوم القرآن وأصول التَّفسير: 14

اذاً فقد جعل العلماء المتأخِّرون مصطلح علوم القرآن، اسمَ علمٍ يراد به عِلماً خاصًّا، ووضعوا له تعريفًا مقيَّدًا ببعض العلوم المتعلِّقة بالقرآن الكريم. فعرّفه الزّرقانيُّ بأنَّه: "مباحث تتعلق بالقرآن الكريم من ناحية نزوله وترتيبه وجمعه وكتابته وقراءته وتفسيره وإعجازه وناسخه ومنسوخه ودفع الشّبه عنه ونحو ذلك"(1).

وعرَّفه منَّاع القطَّان بأنَّه: "العلم الَّذي يتناول الأبحاث المتعلِّقة بالقرآن من حيث معرفة أسباب النُّزول، وجمع القرآن وترتيبه، ومعرفة المكِّي والمدني، والنَّاسخ والمنسوخ، والمحْكَمِ والمتشابه، إلى غير ذلك ممَّا له صلة بالقرآن"(2).

وعرّفه الطَّيَّار بأنَّه: "جملة من أنواع المعلومات المضبوطة ضبطًا خاصًّا المتعلِّقة بالقرآن الكريم من حيث نزوله وجمعه وقراءاته ومكيّه ومدنيّه وأسباب نزوله، وما إلى ذلك".(3)

ويُلاحَظ على هذه التَّعريفات أمران؛ الأوَّل: تقاربها الكثير في الصياغة والمعنى، والآخر: هو أنَّها لم يتوافر لها ما ينبغي توافره في التَّعريفات من قيد أن يكون التعريف جامعًا مانعًا، ولا يرجع ذلك إلى تقصير عند من راموا تعريف مصطلح علوم القران، وإنَّما "ذلك القيد متعذّرٌ جدًّا في التَّعريفات على جهة العموم، فضلاً عن تعريفات العلوم الَّتي تتميَّز بتداخل المعلومات في كثيرٍ من الأحيان، وبذا يصعب التَّعريف الدَّقيق المبيّن لجميع جزئيات العلم، ومن ثمَّ، فأنَّه يمكن أن يُكتفى في تعريف العلوم بما يبين نوع هذا العلم

(1) مناهل العرفان في علوم القرآن: 27/1

(2) مباحث في علوم القرآن: 12

(3)محرر في علوم القران ، للدكتور مساعد الطيار مركز الدراسات والمعلومات القرآنية بمعهد الإمام الشاطبي، جدة، ط2، 2008، ص23

ويميِّز مسائله عن غيره، لذا كانت الأمثلة ممَّا يصلح للدخول في تعريف العلم، وهذا هو الحاصل في تعريفات المعاصرين لعلوم القران"[1].

وسنتناول جهود محسن عبد الحميد في علوم القرآن في هذا الفصل في المبحثين التَّاليين:

المبحث الأوَّل: مؤلَّفاته ومصادره ومنهجه في علوم القرآن.

المبحث الثاني: قواعد اللُّغة والتَّرجيح والتَّوفيق في علوم القرآن.

(1) بحوث محكَّمة في علوم القرآن وأصول التَّفسير: 14

المبحث الأوَّل :مؤلَّفاته ومصادره ومنهجه في علوم القرآن

بالمراجعة والمطابقة والتَّحليل وجد الباحث في كتب محسن عبد الحميد ومؤلَّفاته- ولا سيَّما "**دراسات في أصول التَّفسير**" و"**منظومة آيات القتال**"، و"**تفسير بعض آيات الصِّفات**"، و"**تطوّر تفسير القرآن**" – أنَّها تدخل فيما يُسمَّى (علوم القرآن)، وإن كانت معنونةً بما يجعلُها في علم التَّفسير وأصول علم التَّفسير؛ فمؤلَّفات محسن عبد الحميد وكتبه في علم التَّفسير وأصوله تُعَدُّ من علوم القرآن، والمنهج الَّذي اتَّبَعَهُ في كلِّ هذه الكتب والمؤلَّفات المذكورة، هو نفسُهُ المنهج المتَّبَع في علوم القرآن؛ فمنهجُه في مؤلَّفاته قائمٌ على التّمهيد أو المدخل بمقدِّمات نظريّة للمادَّة والموضوع الَّذي يتناوله، ثمَّ التَّعريف بالكتاب وأسباب تأليفه، وطريقة التَّاليف ومنهجيَّته في التَّاليف، واعتماده مصادر القرآن الكريم والسُّنَّة النَّبويَّة المطهَّرة وأقوال الصَّحابة والتَّابعين وكبار الأئمَّة والمفسّرين من القدماء والمحدثين والمعاصرين، وفي هذا السِّياق يذكرُ الاختلافات والحجج والأدلَّة، ويناقشها ويعارض بعضَها ببعض، فيرجِّح، ويؤيِّد، ويُثبت أو ينفي، ثمَّ يسوقُ أقوال المعارضين والمجيزين في المسألة الواحدة، ويورد أسباب الاختلاف وأنواعَه، وكيفيَّة التَّعامّل مع هذا الاختلاف، وقواعد التَّرجيح والأصول والضَّوابط الَّتي اعتمدَها فيما رجَّحه، وغير ذلك من المسائل العلميّة المتعلِّقة بعلوم القرآن وعلم التَّفسير وأصوله.

وسأتناول في هذا المبحث مؤلَّفات محسن عبد لحميد ومصادره ومنهجه في علوم القرآن.

وفي هذا المبحث مطلبان:

المطلب الأوَّل: مؤلَّفاته ومصادره في مجال علوم القرآن.

المطلب الثاني: طريقته ومنهجه في دراسة علوم القرآن.

المطلب الأوَّل :مؤلَّفاته ومصادره في مجال علوم القرآن

بالمراجعة والبحث في المراجع والمصادر والكتب والمؤلَّفات الَّتي لها علاقة بموضوع هذه الدِّراسة لاحظ الباحث وجود تداخل وتشابك وتشابه في الكتب والمؤلَّفات، ومن بينها كتب محسن عبد الحميد ومؤلَّفاته الَّتي تناولت علوم القرآن، وعلم التَّفسير وأصوله، من حيث المواضيع والمادَّة العلميّة والمحتوى؛ فبعضُ مؤلَّفاته المعنونة في علوم القرآن تتداخل فيها علوم القرآن وعلم التَّفسير وأصول التَّفسير، كما أنَّ له مؤلَّفات معنونة في التَّفسير تتداخل موضوعاتها مع موضوعات علوم القرآن.

وهذا التّداخل الواضح يدفع إلى طرح السُّؤال التَّالي:

ما الفرق بين علوم القرآن وعلم التَّفسير وأصوله؟، وهل هناك مواضيع خاصَّة بعلوم القرآن ومواضيع خاصَّة بعلم التَّفسير، ومواضيع أخرى خاصَّة بأصول التَّفسير؟

كانَ لا بدَّ من هذا السُّؤال لدى الباحث؛ لأنَّ عنوان دراسته يتعلَّق بجهود محسن عبد الحميد في مجال علوم القرآن وعلم التَّفسير وأصوله.

وبدأت البحث عن حلٍّ لهذه الإشكاليَّة البحثيَّة لوضع الفواصل والحدود بين هذه العنوانات الثَّلاث؛ لأنَّ مؤلَّفات محسن عبد الحميد متعدِّدة ومتشبعِّة وتتداخل فيها مواضيع علوم القرآن وعلم التَّفسير وأصوله من حيث المادَّة العلميّة.

فأرشدني الله –سبحانه وتعالى– إلى ما كنت أبحث عنه من إجابة عن تساؤلاتي الَّتي تخصُّ التَّفسير وأصوله وعلوم القرآن، فوصلتُ بالمقابلة بين المعلومات والمواضيع والمواد العلميّة وأقوال العلماء والفقهاء إلى نتيجة مفادها أنَّ علم التَّفسير وأصوله ليست سوى فروع أو أنواع من علوم القرآن؛ فعلوم القرآن هي الحامل الرَّئيس والأساسيُّ، وهي الموضوع الأعمُّ والأشمل الَّذي يحتوي علم التَّفسير وأصول التَّفسير، فما علوم القرآن إلّا أصل، والتَّفسير وأصوله فرعان من فروعه، وممّا يؤَكِّدُ هذا الَّذي ذهبتُ إليه

أنَّ بعض العلماء –من السَّابقين والمتأخِّرين– أدخل علم التَّفسير وأصوله في كتب علوم القرآن كالسيوطي والزَّركشيّ والرُّومي ومناَّع القطان ، ورأى هؤلاء أنَّ أصول التَّفسير وعلوم القرآن يكادان يكونان مترادفين في الدِّلالة على علم واحد؛ لذلك أطلقوا اسم التَّفسير على علوم القرآن. وهي مقولةٌ يؤيِّدُها أنَّ التَّفسير يقتضي معرفة المفسّر لعُلومٍ كثيرة، وهذه المعرفة شرطٌ لمن أرادَ التّصدّي لتفسير القرآن، مثل معرفة علوم العربيَّة وأساليبها وأصولِها من نحو وصرف ودلالة وحقيقة ومجاز، ومعرفة النَّاسخ والمنسوخ وأسباب النّزول والأحاديث الَّتي فسّرت القرآن وغير ذلك، وهذا كلُّه له اتّصال وثيق بعلوم القرآن.

وعلوم القرآن من هذه الجهة قسمان:

تنقسم علوم القرآن إلى قسمين رئيسيين:

علوم لا علاقة لها بالتفسير: وهي العلوم التي لا تؤثر على فهم القرآن الكريم، ولا تساعد المفسّر في فهمه، ومن أمثلة ذلك: عد الآيات: وهو مجرد إحصاء لعدد الآيات في كل سورة.

علوم لها علاقة بالتفسير: وهي العلوم التي تؤثر على فهم القرآن الكريم، وتساعد المفسّر في فهمه، ومن أمثلة ذلك: علم الناسخ والمنسوخ، وعلم القراءات.

والمقصود من هذا كلِّه توضيح أنَّ علم التَّفسير وأصول التَّفسير ليست هي علوم القرآن، ولكنَّها من علوم القرآن، يُمكن اعتبار تسمية بعض كتب علوم القرآن ب" أصول التفسير "تعبيراً عن ارتباطها الوثيق بالتفسير وتركيزها على القواعد الأساسية لفهمه، مثل ما وجد الباحث في كتب محسن عبد الحميد ومؤلَّفاته، فبحسب ما أورده محسن عبد الحميد في أكثر من موقف ومقابلة وبالنّظر في مؤلَّفاته يظهر أنَّه لا يزال هناك خلطٌ في بعض مصطلحاته وتداخلٌ بعض الموضوعات بين (علم التَّفسير، وأصول الفقه،

وعلوم القرآن)، ممَّا جعل بعض المفسّرين المعاصرين يخلطون بين هذه الأصول والقواعد، ففسَّروا القرآن بآراء نال الزَّلل كثيرًا منها، وكانت محلًّا للنقد والردّ لظهور انحرافها ووضوح شططها"[1].

أولاً– مؤلَّفاته في مجال علوم القرآن

التصنيف	العنوان	التاريخ
بحث	الترجيح والتوفيق بين نصوص القرآن	مجلة كلية الآداب في جامعة بغداد، العدد السادس عشر، 1973م.
بحث	أثر القرآن في اللغة العربية وعلومها	بحث منشور في مجلة الرسالة الإسلامية، ضمن أعداد سنة 1398هـ ،1978
كتاب	علوم القرآن والتفسير	دار الحكمة، بغداد، 1989
كتاب	منظومة آيات القتال في القرآن الكريم وتطبيقاتها المعاصرة	مكتب التَّفسير للطبع والنشر، 2018 م).

ثانيًا– مصادره في مجال علوم القرآن[2]:

بعد مراجعة مؤلَّفات محسن عبد الحميد وكتبه وأبحاثه في مجال علوم القرآن وتدقيقها والبحث في مصادر جهوده ونتاجه الفكريّ، وبمتابعة مسيرته العلميّة والفكريَّة الَّتي بيناها في التَّمهيد من هذه الدِّراسة، نلاحظ أن مصادره كانت بالدَّرجة الأوَّلى من القرآن الكريم، وأقوال المفسّرين من السَّابقين واللَّاحقين والمعاصرين، وقلَّما يعتمد على مصادر السُّنَّة النَّبويَّة المطهَّرة، إلَّا نادرًا.

بالنِّسبة إلى القرآن الكريم:

(1) أسامة عبد الوهاب حمد الحيانيّ، الدُّكتور محسن عبد الحميد وجهوده في الدِّراسات القرآنيَّة، (العراق: مجلَّة الدِّراسات التربوية والعلميَّة، د.ت)، ص 261.

(2) الحيانيّ، الدُّكتور محسن عبد الحميد وجهوده في الدِّراسات القرآنيَّة، ص 247- 248.

يرى محسن عبد الحميد أنَّ القرآن الكريم لا يمكن فهمه فهمًا صحيحًا وعميقًا إلَّا بالتَّفسير الصَّحيح الدَّقيق والشُّموليّ، فالقرآن الكريم في رأي عبد الحميد جملةٌ من المنظومات المعرفيَّة المتكاملة، مترابطة ومحكمة، تتداخل موضوعاتها، وتعرض في سياقات خاصَّة، وتكوّن صورًا متكاملة للأحوال والظُّروف المختلفة والمتغيّرة الَّتي يمرّ بها المجتمع، وكلُّ منظومةٍ منها تنظِّمُ ناحيةً من نواحي حركة الحياة المتغيّرة والمتجدِّدة إلى قيام السَّاعة.

ومن هنا يجد أنَّ ثمَّةَ خطورةٌ بالغة في عزل الآية عن منظومتها وبترها عن سياقها، وقد جرّ ذلك ويلات، ومصائب على الأمَّة الإسلاميَّة، تركت آثارًا، ما تزال تعاني منها (1).

ومن الملاحظ أنَّ رؤية محسن عبد الحميد في الاعتماد على هذه المصادر للبحث في علوم القرآن تنطلق أساسًا من أصول تفسير القرآن وحرصه الشَّديد على عرض الأصول اللُّغويّة والنَّقليَّة والعقليّة الَّتي تضبط تفسير الآيات القرآنيَّة، وتوضّح قواعد هذا التَّفسير، بهدف تكوين عقليَّة علميَّة واضحة ومضبوطة لدى الدَّارسين والباحثين والمهتمِّين للحيلولة دون وقوع في الأخطاء وبعض الانحرافات، وقبول تفسيرات واهية مخالفة للأصول الدَّقيقة في التَّفسير (2).

(1) محسن عبد الحميد، منظومة آيات القتال في القرآن الكريم وتطبيقاتها المعاصرة، (أربيل: مكتب التَّفسير للطبع والنَّشر، 2018 م)، ص 5 - 7.

(2) محسن عبد الحميد، دراسات في أصول تفسير القرآن، (الدَّار البيضاء: دار الثَّقافة للنشر والتَّوزيع، 1979م)، ص 6.

المطلب الثاني: منهجه في دراسة القرآن وأسلوبه

لكي نتعرف على منهج محسن عبد الحميد، لا بدَّ لا لنا من التَّعرُّف على طريقته وأسلوبه في دراسة غيره من المفكِّرين والعلماء والمفسّرين وتناولهم، وموقفه من هؤلاء حتَّى نستطيع استشراف تصوّره الشُّموليّ ورؤيته المتكاملة في العلم الَّذي يبحث فيه أو المؤلَّفات الَّتي يتناولها بالدِّراسة والبحث، ومن ثمَّ استنباط أبرز الملامح العامّة لمنهجه العلميّ العامّ والشُّموليّ، وأسلوبه وطريقته في الصِّياغة والتأليف والكتابة والتَّصنيف.

أوَّلاً -المنهج العامّ لمحسن عبد الحميد:

استطاع الباحث الاطِّلاع على مؤلَّفات محسن عبد الحميد وكتبه وأبحاثه الَّتي يمكن أن تدخل في اختصاص علوم القرآن، وهي:

كتاب: "**دراسات في أصول التَّفسير**".

كتاب: "**تطوّر تفسير القرآن – قراءة جديدة**".

كتاب: "**نظرات في تفسير آيات من القرآن الكريم**".

كتاب: " **منظومة آيات القتال في القرآن الكريم وتطبيقاتها المعاصرة**".

كتاب: "**تفسير آيات الصِّفات بين المثبتة والمؤوَّلة**".

وبمراجعة هذه المؤلَّفات مراجعة علميَّة نقديَّة متفحِّصة موجزة -لأنَّ الباحث سيأتي عليها بالتَّفصيل في الفصول اللَّاحقة من هذه الدِّراسة- نستطيع أن نستنبط المنهج العامّ والشُّموليّ لمحسن عبد الحميد وطريقته وأسلوبه في الدِّراسات القرآنيَّة وعلوم القرآن.

فمن مزايا المنهج العامّ لمحسن عبد الحميد في مؤلَّفاته وكتبه وأبحاثه أنَّه لا يكتفي بالنّقل، ولا يكرِّر ما قاله الآخرون بلا وقوف عند ما نقل بالفحص والتَّدقيق والتَّفنيد والمناقشة والتَّحليل والتَّرجيح.

أمَّا أسلوبه وطريقته في التأليف فتتَّسم بالجرأة والثِّقة الكبيرة بالنَّفس في مناقشة المسائل الَّتي يتناولها وعدم التَّردد والإشارة الواضحة والصَّريحة إلى الأسباب والمبرِّرات الَّتي دعته إلى تأليف كتاب معيّن أو بحث معيّن، وهذا ما نلاحظه في مقدِّمات جميع مؤلَّفاته وكتبه وأبحاثه.

وبمراجعة مؤلَّفات محسن عبد الحميد وكتبه الَّتي استطاع الباحث الحصول عليها، تبيَّن بوضوحٍ وجَلاء أنّ عبد الحميد درس واطَّلع على الكثير من كتب التَّفسير ومناهج المفسّرين واتِّجاهات التَّفسير ومدارس التَّفسير وأصوله، وعلوم القرآن، وكتب الفقه وأصوله والفكر والمنطق والفلسفة، وهضَمَ كل ما فيها، وأنَّه ذو اطِّلاعٍ واسع وعميق، وأنَّه متخصِّص في علوم اللُّغة العربيَّة وفنونها وآدابها وفي البلاغة والنَّحو.

ولعلَّ أهمَّ ما لاحظه الباحث أنَّ محسن عبد الحميد قد أحسن استخدام هذه المهارات والخبرات والمعارف في دراساته القرآنيَّة، وفهم منظومات القرآن ومعانيه، وشرح نصوصه وكلماته، وتوضيح أحكامه ومدلولاته وتفسير مجمله بمنظومة مترابطة متكاملة، وهو بذلك يكون قد تدبَّر كتاب الله- عزَّ وجلَّ- أفضل تدبُّر.

ومراجعة كتب محسن عبد الحميد ومؤلَّفاته وبيان ما أورده فيها تجعلنا نلاحظ بوضوح تامٍّ أنَّ الملامح التَّجديديّة في منهجه تقوم على عدد من المقومات والأسس نذكر منها:

1. ينتهج منهجًا تعليميًّا في إيضاح المفهومات وتقريب اللُّغة والمفردات، واختصار المطولات، مستوفيًا أهمَّ مصادر التَّفسير ومقاصدها، دون التَّقيُّد بتفسير واحد أو مذهب واحد، وترجيح ما يعتقد أنَّه الأكثر صوابًا.

2. يتبع في صياغة أغلب كتبه ومؤلَّفاته منهجًا قرآنيًّا، تفسيريًّا، شموليًّا، جديدًا، حسب ترتيب سور القرآن الكريم، وفق خطوات مدروسة، وهذا ما نلاحظه بوضوحٍ تامٍّ في كتابه: "**نظرات في تفسير آيات من القرآن الكريم**".

3. يكتفي بما رأى أنَّه قد يقوّي الفهم الصَّحيح أو يقوّم الفكر المغلوط فيه، أو يُبنى عليه عمل وسلوك، وهو بذلك يكون قد تفرَّد في هذا المنهج.

4. نجدهُ جريئًا في طرحه للإشكالات المعاصرة، كما فعل في كتابه: "**منظومة آيات القتال وتطبيقاتها المعاصر**" الَّذي يعدُّه كتابًا حديثًا ومتفرِّدًا، من حيث المضمون والمحتوى والمنهج، في المسائل الَّتي يعالجها، ولم يسبقه إليه أحد، من حيث تناوله لحاكميَّة آيات على آيات في المنظومة المعرفيَّة القرآنيَّة الواحدة"[1].

5. ملمٌّ بأصول ومناهج التَّفكير المستنير وبعلوم القرآن ومنابع العقيدة وأصول الفقه والتَّفسير ومناهجها ومصادرها، ومهتمٌّ اهتمامًا كبيرًا بتوضيح الدِّلالات القرآنيَّة وتحديد المفاهيم والمصطلحات الفقهيَّة والتَّفريق بينها تفريقًا علميًّا ممنهجًا حسب سياقاتها ودلالاتها ومعانيها.

6. لا يكتفي بالنَّقل، بل يبدي رأيه فيه بصراحة، ولا يتردَّد فيه إلَّا إذا تضافرت الأدلَّة لديه، ولو كان مخالفًا لأقوال الكثيرين من العلماء، وبذلك كان موقفه موقف النَّاقد المدقِّق المصحِّح البصير.

(1) عبد الحميد، منظومة آيات القتال، ص 8.

7. لا يتردَّد في مراجعة منهجه والتَّراجع عن موقفه المنهجيّ إنْ تبيَّن له أنَّه قد أخطأ في ذلك، وهذا ما وجدناه أيضًا في كتابه السَّالف [1].

8. يسوق الأدلَّة لكتبه ومؤلَّفاته من أقوال الأئمَّة وآرائهم الَّتي بُنيت على الفهم التَّامّ للقرآن الكريم والسُّنَّة النَّبويَّة والإدراك لمقاصد الشَّريعة الإسلاميَّة والوعي بالمتغيِّرات والنَّظر في الأحوال والظُّروف، وهذا ما رأيناه في كتابه: "**منظومة آيات القتال وتطبيقاتها المعاصرة**".

9. أغلب كتب محسن عبد الحميد ومؤلَّفاته محكمة في منهجها، مترابطة في فصولها، وتمثِّلُ نموذجًا لتوافق الدَّلائل النَّقليَّة والعقليّة.

10. كتب محسن عبد الحميد ومؤلَّفاته نموذجٌ متميزٌ لترابط العلوم القرآنيَّة والعلوم الإسلاميَّة ووحدتها وصلاحيتها لكلِّ زمان ومكان، والدَّمج بين علوم القرآن وعلم التَّفسير وأصول التَّفسير، والفقه وأصولهما، والسِّياسة الشَّرعيَّة، وتأكيد للمرونة والحيويَّة في الدِّين الإسلاميِّ.

11. لا يتردَّد في الولوج في أي منهج أو اتِّجاه علميٍّ جديد للتعاطي مع معطيات الدِّفاع عن الدِّين ومعالجة الانحرافات الَّتي يفرضها الواقع، وهذا ما رأيناه في كتابه: "**تفسير آيات الصِّفات بين المثبتة والمؤوِّلة**"، ففي تأليف هذا الكتاب انتهج منهجيَّة جديدة تقوم على الدَّمج بين علوم القرآن، والتَّفسير وأصوله [2].

12. يراعي الدِّقّة العلميّة واللُّغويّة في تحديد المفاهيم والمصطلحات والتَّفريق بينها، ويحسن استخدامها وتوظيفها توظيفًا صحيحًا.

13. يُجمِلُ الأفكار العامّة والرَّئيسة الَّتي سيتناولها في مؤَلفه في المقدِّمة أو في التَّمهيد.

---

(1) أسامة عبد الوهاب حمد الحيانيّ، (مقابلة خاصة مع حسن عبد الحميد، سرد فيها حياته الشَّخصيَّة والعمليَّة، موثقة في تسجيل صوتيٍّ في 5 ديسمبر/2012م)، ص 245.

(2) محسن عبد الحميد، تفسير آيات الصِّفات بين المثبتة والمؤولَّة، (القاهرة: دار الإحسان، 1998م)، ص 3- 7.

14. يعتني بالتَّوافق والتَّطابق بين عنوان المؤلِّف ومضمونه ومحتواه.

15. يبيّن منهجه وطريقته في تناول المادَّة العلميّة في مستهل المؤلِّف.

16. على دراية ومعرفة عميقة في اختيار نسق كتبه ومؤلَّفاته وصياغة عنوانيها صياغةً دقيقة.

17. يحرصُ حرصًا شديداً على ألّا يقع في تكرار أو تناقض أو ازدواجيَّة في سياق المادَّة العلميّة للمؤلَّف.

18. يعتني بالتَّصنيف والتَّبويب والعرض للمادَّة العلميّة الَّتي سيعرضها في مؤلفه.

19. يسلك في أغلب كتبه ومؤلَّفاته مسلكًا علميًّا أكاديميًّا.

20. عنايته البالغة بقواعد اللُّغة ومصطلحاتها ومآلاتها ومدلولاتها وتوضيح معانيها.

21. بيان الآراء والأقوال ووجهات النظر حول الموضوع أو المسألة أو الفكرة الَّتي يتناولها، وتوثيقها.

22. لديه الجرأة في العرض والطَّرح والابتكار والتَّجديد حسب مقتضيات العصر.

ثانيًا – أسلوبه وطريقته في تأليف كتبه:

بالاطِّلاع على آثار محسن عبد الحميد وجهوده في الدِّراسات القرآنيَّة عامّةً وتناولها في الدِّراسة والتَّحليل والتَّدقيق والنَّقد والمقارنة، نستطيع استنباط أسلوبه وطريقته في التَّاليف؛ فنجده يعرض للآيات القرآنيَّة في التَّفسير، ولأقوال المفسّرين الَّذين تناولوها في تفسيراتهم المختلفة، تفنيدًا وتحقيقًا ومقارنةً وإجراء المحاكمة العقليّة والعلميّة حتَّى يتوصَّل إلى نتائج وحقائق تدعمه في إجراء بعض الإضافات فحصًا، وتصحيحًا، وتصويبًا، وإيضاحًا بما يحاكي الضَّرورات الَّتي تفرضها معطيات العصر، وما أفرزه من مشكلات ومسائل حياتيَّة ومعرفيَّة وعلميَّة لم تكن موجودة في عصور التَّفاسير السَّابقة، فتحتِّم الولوج في مناهج تجديديَّة معاصرة في دراسة القرآن الكريم.

كما تطرَّق محسن عبد الحميد في كتبه ومؤلَّفاته وأبحاثه لمجمل الأقوال والتَّفسيرات والتَّأويلات الَّتي ذكرت في الموضوع الَّذي تكلم إليه.

كتابه: "دراسات في أصول التَّفسير" [1]:

بعد مراجعة هذ الكتاب ودراسته دراسة تفصيليَّة، نجد أنَّه تناول أغلب المسائل والموضوعات الَّتي تدخل في اختصاص علوم القرآن والدِّراسات القرآنيَّة، فرأى أنَّ هناك خلطًا في بعض المصطلحات يظهر في تداخل بعض الموضوعات بين: (علم التَّفسير، وأصول الفقه، وعلوم القرآن)، ممَّا جعل بعض المفسّرين المعاصرين يخلطون بين هذه الأصول والقواعد، ففسَّروا القرآن بآراء نال الزَّلل كثيرًا منها، وكانت محلًّا للنقد والرَّدِّ لظهور انحرافها ووضوح شططها"[2].

اهتمَّ في هذا الكتاب بجمع أصول التَّفسير وتبويبها وترتيبها بأسلوب علميٍّ بالاعتماد على المصادر القديمة والحديثة في التَّفسير، غير مكتفٍ بالنَّقل منها، فرجَّح ما رآه صحيحًا بعد تتبُّع الدِّراسات العلميّة القديمة والحديثة.

وصنَّف قواعد التَّفسير وأصولَه في عدَّة محاور رئيسة، هي: تفسير القرآن بالقرآن، تفسير القرآن بالسُّنَّة، تفسير القرآن بأقوال الصَّحابة والتَّابعين، التَّفسير العقليّ للقرآن وحجيَّته وضوابطه، التَّفسير العلميّ للقرآن وحجيَّته وضوابطه، التَّعارض والتَّرجيح بين نصوص القرآن [3].

وتحدَّث عن القراءات المختلفة، ورفع الإشكال، وجمع الآيات في موضوع واحد، والنَّاسخ والمنسوخ، والعامّ والخاصّ، والإطلاق والتَّقييد، والجمع بين ما يتوهَّم أنَّه مختلف، وشرح الموجز بالمسبب،

(1) عبد الحميد، دراسات في أصول تفسير القرآن، ص 159.

(2) الحيانيّ، الدُّكتور محسن عبد الحميد وجهوده، ص 261.

(3) عبد الحميد، دراسات في أصول تفسير القرآن، ص169 وما بعدها.

والإفراد والتَّركيب والأمر والنَّهي، والمشترك والمؤوَّل، وتناول مواضيع عبارة النَّصّ، وإشارة النَّصّ، ودلالة النَّصّ، كالاقتضاء والمنطوق والمفهوم والموافقة والمخالفة، والمعنى الظَّاهر، والنَّصّ والمفسّر والمحكم، والمشكل والمجمل والمتشابه، وكذلك البيان وأنواعه والحقيقة والمجاز، والصَّريح والكناية، وحروف المعاني.

واعتبر أنَّ القرآن الكريم يمثِّل منظومة متكاملة ومترابطة يتممُّ بعضها بعضًا، فهو يشتمل في الوقت نفسِه على الإيجاز والإطناب وعلى الإجمال والتَّبيين وعلى الإطلاق والتَّقييد وعلى العموم والخصوص، إضافةً إلى أنَّ ما أوجزه القرآن الكريم في موضع قد يبسطه في موضع آخر، وما أجملَهُ في موضع قد يبيِّنُهُ في موضع آخر (1).

كما تحدَّث عن ضرورة فهم ما جاء موجزًا وشرحه بما جاء مفصلًّا، والجمع بين ما يمكن توهّم أنَّه مختلف، وتحميل المجمل على المبيّن؛ لكي يفسِّر به، وتحميل المطلق على المقيَّد، وتحميل العامّ على الخاصِّ في التَّفسير، وتحميل بعض القراءات على غيرها سواء اتَّفقت في المعنى واختلفت في اللَّفظ، أو اتَّفقت في المعنى، واختلفت في الزِّيادة والنُّقصان، والتَّعامّل مع الإشكال الوارد في القرآن الكريم وتفسيره بالبحث في القرآن عن إيجاد جواب له، وتفسير آية محدَّدة في موضوع معيّن، وهذا يتطلَّب جمع الآيات الَّتي تشترك مع تلك الآية المحدَّدة في الموضوع للوصول إلى الرَّأي الصَّحيح (2).

وتحدَّث عن تخصيص القرآن بالسُّنَّة، ونسخ القرآن بالسُّنَّة، والموضوعات في التَّفسير، ومصادر التَّفسير بالسُّنَّة الصَّحيحة.

---

(1) عبد الحميد، دراسات في أصول تفسير القرآن، ص 24.

وينظر: محمَّد بن عبد الله بن بهادر الزَّركشيّ، البرهان في علوم القرآن، (القاهرة: دار إحياء الكتب العربيَّة، 1957م)، 173/2 - 174.

وإبراهيم بن موسى بن محمَّد اللَّخمي الشَّاطبيّ، الموافقات، (الجيزة: دار ابن عفان، 1997م)، 18/2.

(2) عبد الحميد، دراسات في أصول تفسير القرآن، ص 111 – 116.

ورأى أنَّ ارتباط السُّنَّة بالكتاب هو ارتباط المبيَّن بالمبيِّن، فقد يأتي التَّفسير في السُّنَّة النَّبويَّة المطهَّرة عن طريق الإشارة والإقرار، وقد يأتي عن طريق التَّشبيهات والكنايات، وقد يأتي عن طريق تخصيص القرآن بالسُّنَّة، وعرض لخلاف العلماء والفقهاء في هذا الموضوع، ورجَّح في ذلك، وساق الأدلَّة على ترجيحه؛ وقد يكون عن طريق نسخ القرآن بالسُّنَّة الَّذي هو محل نزاع بين الفقهاء والمفسّرين، وذكر أدلَّة كل فريق، ورجَّح رأي الجمهور في رفض نسخ القرآن بخبر الآحاد (1).

وفي تفسير بعض الآيات حذر محسن عبد الحميد من الأحاديث الموضوعة الَّتي وردت في بعض كتب التَّفسير، وهي لا تميِّز الصَّحيح من السَّقيم، وهذا الباب دخل منه المنحرفون والباطنيون فضلُّوا، وأضلُّوا كثيرًا من النَّاس.

"ودعا إلى الاجتهاد كبيان المجمل، وتخصيص العامّ، وتوضيح المشكل، وما إلى ذلك من كلِّ ما خفي معناه والتبس المراد به (2).

وتحدَّث عن الأصول العقليّة باعتبارها الأصل الثَّالث من أصول التَّفسير، وعرض لحجيَّة هذا الأصل وضوابطه وأقوال المجيزين له والمانعين، معتبرًا أن التَّفسير العقليّ هو الاجتهاد في تفسير القرآن بواسطة ما وهبه الله من نعمة العقل الَّذي يستعين به على الاجتهاد، بهذا الأصل تدرك كثير من حقائق القرآن، وتستنبط أحكامه وحكمه(3).

وأسهب محسن عبد الحميد في عرض هذا النَّوع من الأصول والتَّفاسير وتوضيح التَّعارض والتَّرجيح بين نصوص القرآن، وأوضح أنَّ التَّفسير العقليّ يجب أن يكون منضبطًا وفق قواعد أصوليَّة

(1) عبد الحميد، دراسات في أصول تفسير القرآن، ص 117.
وينظر الشَّاطبيّ، الموافقات، 12/4.
(2) عبد الحميد، دراسات في أصول تفسير القرآن، ص 128 وما بعدها.
(3) عبد الحميد، دراسات في أصول تفسير القرآن ص 137 وما بعدها.

منضبطة في التَّفسير متمثِّلة بالأصول النَّقليَّة واللُّغويّة والضَّوابط والقواعد حتَّى لا يضل وينحرف عن المسار الصَّحيح، ولا يتعدَّى حدوده ويضل، بالإضافة إلى الاطلاع على العلوم القرآنيَّة والمباحث الأصوليَّة الكلاميَّة والفقهيَّة المتعلِّقة بمعاني الآيات مع اجتناب إخضاع القرآن لمذاهب أو أفكار معيَّنة بالتَّحريف والإهمال، ممَّا قد يفقد المفسّر اتِّزانَه، ويخرجه عن النَّسق السَّليم والموضوعيّ والمستقل، وقد وقع بسبب ذلك انحرافات شنيعة في تاريخ الأمَّة قادتها رواسب فكريَّة واجتماعيَّة أتت من ثقافات وعادات وتقاليد وارتباطات الحياة المتنوِّعة (1).

وتحدَّث عن التَّفسير العقليّ للقرآن وحجيَّته وضوابطه، والتَّفسير العلميّ للقرآن وحجيَّته وضوابطه، معتبرًا أنَّ هذين الاتجاهين في التَّفسير من الاتِّجاهات العصريَّة والحديثة في التَّفسير نتيجة التطوّرات والتَّحوّلات الَّتي طرأت على مناحي الحياة الاجتماعيَّة والثَّقافيَّة والعلميّة والسِّياسيَّة والاقتصاديَّة كافّةً، وأنَّهما داعيان إلى إعمال العقل والاجتهاد في التَّدبُّر والتَّفسير (2).

وعرض لأقوال المؤيِّدين والمعارضين، وذكرَ حجج كلّ منهما والضوابط والقواعد الَّتي تحكم كلًّا منهما، وعرض لحجج الَّذين عارضوا هذين الاتِّجاهين في التَّفسير وحجج الَّذين أجازوا وأدلَّة كلٍّ من الفريقين، فجمع بين الآراء، وناقشها مناقشاتٍ مستفيضة، وأيَّد، أو عارض، وقدَّم الحجج من القرآن والسُّنَّة وأقوال الأئمَّة والفقهاء والعلماء، ورجَّح، وقدَّم القواعد والضَّوابط الَّتي تحكم كلّاً من التَّفسير العقليّ والتَّفسير العلميّ، واعتبر أنَّ الاجتهاد مأمورٌ به لاستنباط الأحكام الشَّرعيَّة، والمجتهد في حكم الشَّرع مأمور سواء أأصاب أم أخطأ (3).

---

(1) عبد الحميد، دراسات في أصول تفسير القرآن، ص 144 - 145.

(2) المرجع السَّابق، ص 137 - 138.

أحمد بن تيميَّة، مجموع الفتاوى، (المدينة المنورة: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، 2004 م)، 127/13.

(3) عبد الحميد، دراسات في أصول تفسير القرآن، ص 138، 139.

وينظر: محمَّد بن محمَّد الغزاليّ، أبو حامد، إحياء علوم الدِّين، (بيروت: دار ابن حزم، 2005م)، 260/1، 261، 137/3.

وقال: إنَّ العلماء الَّذين ذهبوا إلى هذا الاتِّجاه لم يعطوا للعقل حقَّ التَّحليل والتَّحريم، وذهب إلى تأييد ما قال به ابن تيميَّة من عدم إنكار حجيَّة العقل، ولكنه لا يرى أنَّ العقل مستقيم الإدراك في الوصول منفردًا إلى حقائق الدِّين، بل لا بدَّ من النَّقل فهو يطلبه، ولكنّه تابعٌ له، وليس متبوعًا، وهو محكومٌ بالقرآن ومقدِّماته في الاستدلال، ولا يكون حاكمًا على أدلَّة القرآن ومنهجه، ومن ثمَّ لا يكون متأوَّلاً للقرآن إذا خالفه، بل عليه أن يتَّجه إلى القرآن، يتفهَّمه بفكره، وبموازنة بعض القرآن ببعض، فتأوَّل القرآن يكون بالقرآن لا بأقوال المتفلسفة والمتكلِّمين وأمثالهم(1).

وذهب إلى أنَّ العلماء حدَّدوا للتفسير العقليّ للقرآن الكريم قواعد وضوابط دقيقة من أجل تبيان العلاقة بين العقل والنَّقل، ونقل في ذلك عن السُّبكيِّ وعن الرَّازيّ والآمديِّ والغزاليّ والزَّركشيّ (2).

وقد خلص إلى استنتاج أنَّ العلماء المجيزين والمحقِّقين أعطوا للعقل كلّ هذه القيمة الكبيرة غيرَ أنَّهم جميعًا لم يقولوا باستعماله استعمالًا مطلقًا، إنَّما ألزموه أنْ يفسِّر القرآن في ظل القواعد الأصوليَّة للتفسير، كي لا يضلَّ، ولا ينحرف، ولا يبتعد عن حدوده، وجمع وعرض مجمل القواعد والضَّوابط الَّتي وضعها العلماء في هذا السِّياق، وهي طلب المعنى من كتاب الله، ومطابقة التَّفسير للمفسّر، ومراعاة المعنى الحقيقيّ والمجازيّ، ومراعاة التأليف والغرض الَّذي سيحمله الكلام، ومراعاة التَّناسب بين الآيات، ومراعاة أسباب النُّزول، ومراعاة الجوانب والمسائل اللُّغويّة، ومعرفة النَّاسخ والمنسوخ والعامّ والخاصّ والمطلق والمقيَّد والمجمل والمبيّن، والاطِّلاع على الأبحاث الأصوليَّة الكلاميَّة والفقهيَّة المتعلِّقة بمعنى الآية الَّتي يفسِّرها (3).

---

(1) عبد الحميد، دراسات في أصول تفسير القرآن، ص 140، 141.
محمَّد أبو زهرة، ابن تيمية حياته وعصره آراؤه وفقهه، (القاهرة: دار الفكر العربيَّة، 1991م)، ص 215.

(2) عبد الحميد، دراسات في أصول تفسير القرآن، ص 142، 143 وما بعدهما.
وعبد الوهاب بن علي بن عبد الكافيّ السُّبكيّ، جمع الجوامع في أصول الفقه"، (بيروت: دار الكتب العلميَّة، 2003م)، 357/2.

(3) عبد الحميد، دراسات في أصول تفسير القرآن، ص 143 وما بعدها.
وعبد الرَّحمن بن أبي بكر، السُّيوطيّ، الإتقان في علوم القرآن، (القاهرة: الهيئة المصريَّة العامَّة للكتاب، 1974م)، 185/2.
ومحمَّد عبد العظيم الزرقاوي، مناهل العرفان في علوم القرآن، (مصر: مطبعة عيسى البابي الحلبيّ وشركاه، 1943م)، ص 445.

ونقل عن الزَّركشيّ قاعدة التَّرجيح في التَّفسير العقليّ عند حصول التَّعارض، لجهة الاختلاف وعدم اختلاف أصل الحقيقة، ولجهة التَّنافي وعدم التَّنافي اجتماعًا، ولجهة اقتضاء الدِّلالة لبطلان أو عدم بطلان المعنى، وعرض لاختلاف العلماء في ذلك (1).

وعرض للقواعد العامّة وضوابط استعمال التَّفسير العلميّ مستفيدًا ممَّن قالوا في هذا الاتِّجاه من المعاصرين أمثال أحمد الغمراوي صاحب كتاب: **"مجموعة التَّفسير العلميّ"**، وحنفي أحمد صاحب كتاب: **"تفسير الآيات الكونيَّة"**، معتبرًا أنَّه يجب على المفسّر الَّذي يسير في الاتِّجاه التزامُ عدم مخالفة القواعد اللُّغويّة الواضحة المقرَّرة في التَّفاسير والمعاجم اللُّغويّة، واستنباطُ القضايا إمَّا من صريح النَّصّ وإمّا من إشارات قويَّة واضحة، وألَّا يفسّر القرآن الكريم إلَّا بالحقائق العلميّة، والابتعادُ عن إقحام النَّظريات العلميّة في تفسير الآيات القرآنيَّة، فلا بدَّ من جمع جميع الآيات الواردة في الموضوع المبحوث فيه حتَّى نستطيع أن نتوصل إلى الحقيقة بالوقوف عند الإطار العامّ لمعنى الآية، وترك ذكر التَّفاصيل والاستطرادات حتَّى لا يخرج المفسّر عن دائرة التَّفسير(2).

وأشار محسن عبد الحميد في حجيَّة التَّفسير العلميّ للقرآن الكريم إلى أنَّ هذه الطَّريقة العلميّة في عمومها صحيحة عندما يكون بالإمكان وضع أساس واضح لها، يستند إلى القواعد العامّة في التَّفسير ضمن الخط العامّ للآيات القرآنيَّة الَّتي تتحدَّث في المسائل الكونيَّة والعلميّة.

وذهب إلى أنَّ حشر المصطلحات العلميّة الكثيرة والتَّحدُّث عن العلوم النَّظريَّة وقواعدها والبعد عن الإطار العامّ للاستدلال القرآنيّ يمثِّل عيبًا وقصورًا وأخطاءً وقع فيها الكتاب والمفسّرون الَّذين اتَّبعوا

ومحمَّد حسين الذَّهبيُّ، التَّفسير والمفسِّرون، (القاهرة: مكتبة وهبة، 2000م)، 477/1.

(1) عبد الحميد، دراسات في أصول تفسير القرآن، ص 143، 144.

الزَّركشيّ، البرهان في علوم القرآن، 166/2 - 168.

(2) عبد الحميد، دراسات في أصول تفسير القرآن، ص 151-153.

هذا المنهج العلميّ عندما حشروا في تفاسيرهم تلك المصطلحات والنَّظريات الَّتي تبعد القارئ عن واقع الذِّكر الحكيم، وهذه الأخطاء تتمثَّل في إخضاع نصوص القرآن الكريم لنظريَّات وأفكار علميَّة غير مستقرَّة[1].

كتابه: "تطوّر تفسير القرآن: قراءة جديدة"[2]:

يُعدُّ من كتب الرُّؤيا التَّجديديّة المعاصرة محسن عبد الحميد في مجال الدِّراسات القرآنيَّة، وهو قراءته الجديدة لتطوّر تفسير القرآن ودراسة مناهج المدارس الحديثة في التَّفسير، وتعرض فيه لتطوّر تفسير القرآن ومروره بمراحل زمنيَّة وتاريخيَّة متتالية، إضافةً إلى تناول مناهج المدارس الحديثة في التَّفسير.

وبمراجعة هذا الكتاب ودراسته دراسة تحليليَّة استقرائيَّة نقديَّة وافية، يمكن تلمُّس طريقته وأسلوبه في القراءة الجديدة لتطوّر تفسير القرآن الكريم، توضيح منهجه الجديد ببيان القواعد والأسس والمنطلقات والضَّوابط والغايات والمقاصد الَّتي انطلق منها محسن عبد الحميد في فهم القرآن الكريم والتزمها في تفسيره وبيان معانيه وكشف أسراره ، ومن ثمَّ بيان الأسلوب الَّذي سلكه في تفسير كتاب الله وطريقته في عرض تفسيره؛ فهو يرى أنَّ القرآن الكريم كتاب شامل متكامل، يحتوي كلَّ العقائد الدِّينيَّة والأصول والأحكام وتفاصيل الشَّرائع السَّماويَّة المختلفة وقصص الأوَّلين، وبذلك يحتاج إلى تفسير شمولي وبيان معانيه وكشف أسراره، بضوابط أصوليَّة أجمع عليها المحقِّقون من علماء الأمَّة الإسلاميَّة، حتَّى لا يضلّ المفسّر؛ فيحرِّف معاني القرآن الكريم عن مقاصدها الصَّحيحة، ولا سيَّما إذا كان هذا المفسّر صاحب غرض مقصود، ويريد حمل آيات الكتاب المبين على آرائه الباطلة[3].

---

(1) المرجع السَّابق، ص 150، 151.

(2) محسن عبد الحميد، تطوّر تفسير القرآن – قراءة جديدة، (بغداد: بيت الحكمة، 1989م)، ص 5.

(3) عبد الحميد، تطوّر تفسير القرآن، ص 6.

وبرأيه فإنَّ هذا الكتاب هو تقويم للدراسات القرآنيَّة القديمة والحديثة بمنظار العصر الحديث، وبأسلوب بحثيٍّ ونقديٍّ [1].

واعتبر محسن عبد الحميد أنَّ تفسير القرآن الكريم مرَّ في مسارات عديدة وأنَّ هذه المسارات انقسمت بين اتِّجاهين منهجيّين رئيسين هما [2]:

اتِّجاه المسارات الصَّحيحة في التَّفسير الأصوليِّ المنضبط: الَّتي بدأت من عهد النَّبيّ ﷺ، ومن بعده الصَّحابة الكرام، ومن بعدهم التَّابعون.

اتِّجاهات المسارات المنحرفة وغير الصَّحيحة في التَّفسير: الَّتي لم تعتمد على الضَّوابط اللُّغويّة والعقليّة والنَّقليَّة الصَّحيحة في التَّفسير، فلا يمكن ضبطها والوثوق بها، وانتهت إلى تأليف تفاسير سبَّبت انحرافات في المجتمع، وأحدثت بلبلة خطيرة في نواحٍ مختلفة من الفكر الإسلاميّ.

وقد عرض محسن عبد الحميد في كتابه هذا لمسائل وموضوعات تتعلَّق بـ [3]:

التَّفسير قبل عصر التَّدوين، وتفسير الصَّحابة- رضوان الله عليهم- والتَّابعين، وحركة تدوين التَّفسير، ومدارس المنهج الأصوليّ في تفسير القرآن الكريم (المدرسة اللُّغويّة، والمدرسة النَّقليَّة، والمدرسة العقليّة، ومدرسة المعتزلة، ومدرسة الأشاعرة)، والمنهج الفلسفيّ في تفسير القرآن واتِّجاهاته وتياراته (التَّيار الفلسفيّ التَّوفيقيّ، التَّيار الفلسفيّ الصُّوفيّ، تيار التَّشيُّع، تيار الخوارج)، والمنهج العرفانيّ في تفسير القرآن وأنواعه (التَّفسير الإشاريّ، التَّفسير الصُّوفيّ، التَّفسير الباطنيّ)، والتَّفسير العلميّ للقرآن، والمدرسة الحديثة في التَّفسير وقواعدها والأصول والأسس الَّتي تقوم عليها، ومقوِّماتها وسماتها ومنهجها.

---

(1) الحيانيّ، الدُّكتور محسن عبد الحميد وجهوده في الدِّراسات القرآنيَّة، ص 287.

(2) عبد الحميد، تطوّر تفسير القرآن ، ص 6، 7.

(3) محسن عبدالحميد تطور في تفسير القران، ص13، 15، 18، 40، 73، 160، 212، 222، 223، 230، وما بعدها.

وبمراجعة جهود محسن عبد الحميد ودراسة منهجه في الدِّراسات القرآنيَّة عامّةً، يرى الباحثُ أنَّ مؤلَّفاته تنطوي تحت لواء المنهج المعاصر والمدرسة الحديثة في التَّفسير.

كتابه: "نظرات في تفسير آيات من القرآن الكريم"[1]:

نلاحظ أنَّ محسن عبد الحميد قد اتَّبع في تأليف هذا الكتاب منهجيَّةً جديدة، تؤسِّس لرؤيا حديثة في التَّفسير ولما يمكن أن يُؤسِّس عليه الصِّدق في العمل أو المعرفة الحقَّة الَّتي تمكِّن العقيدة، أو توضِّح حكمًا أو حدًّا شرعيًّا، أو تفتح الباب أمام دعوة وصحوة حقيقيَّة يمكن لها توحيد المسلمين وفق نسقٍ موحَّد، أو تردكيد الخصوم والمغرضين والحاقدين، ومن ثمَّ انتهى الدُّكتور محسن إلى بيان رأيه وترجيحه في تفسير المفسّرين المشار إليهم أعلاه، مُجيبًا عن التَّساؤل –الَّذي يُثيرُهُ بعضهم عن سبب ذكر الطَّبريّ وغيره من أئمَّة التَّفسير لهذه الرِّوايات– بأنَّ هذه الرِّوايات منتشرة قبل الطَّبريّ وغيره، ونشرَها أعداء الإسلام، فأوردها الطَّبريّ وغيره من المفسّرين لكي يتسنَّى للمحقِّقين من بعدهم الوصول إليها بالفحص والتَّدقيق والتَّمحيص، لا أن تصل إليهم في كتب لا يهتمُّ واضعوها بصحَّة الأسانيد وصدقها، وتنشر بين المسلمين، ولا سيَّما العوامَّ، ما يؤدِّي إلى حدوث شرخ فكريٍّ واسع في المجتمع الإسلاميّ.

كتابه: "منظومة آيات القتال في القرآن الكريم وتطبيقاتها المعاصرة"[2]:

عالج محسن عبد الحميد في هذا الكتاب مسألة بالغة الأهميَّة والخطورة، ولا سيَّما في وقتنا الحالي بعد ما شهدناه من قتل واقتتال وتطرُّف وإرهاب وتدمير وتشريد وإزهاق للأرواح، وخصوصًا في عالمنا

(1) محسن عبد الحميد، نظرات في تفسير آيات من القرآن الكريم، (أربيل: مكتب التَّفسير للطبع والنَّشر، 2021م)، ص 7.
(2) عبد الحميد، منظومة آيات القتال، ص 18.

العربيّ والإسلامين حتَّى هذه المسألة أخذت أبعادًا عميقة في العالم الحديث والمعاصر، وأثارت- وما تزال- إشكاليَّات وتساؤلات تباينت آراء العلماء والمفسّرين في الإجابة عنها [1].

أشار محسن عبد الحميد في هذا الكتاب إلى التَّرابط بين الفهم والممارسة، والنَّظريَّة والإجراء، واعتمد في تأليفه على آيات القتال الواردة في القرآن الكريم فقط، وفق نسقين رئيسين هما [2]:

نسق مجموعة الآيات الَّتي تحدِّد (حاكميَّة جمع) من الآيات المهيمنة.

ونسق مجموعة آليَّات تتحدث عن تفاصيل منظومة القتال آيةً آية، محكومةً في مساراتها بما سبقها من آيات.

وهو يرى أنَّ تفسير آيات القتال بمعزل عن سياقها القرآنيِّ الشُّموليّ يقود إلى انحراف في العقيدة والفكر، وفي التَّطبيق والممارسة، ولذلك نجد أنَّه قسَّم معاني القتل والقتال الواردة في القرآن الكريم بحسب الاستقراء، وبحسب سياقها في القرآن الكريم إلى عدد من المعاني، وتوصَّل إلى بيان مخالفة أصحاب الجماعات السَّلفيَّة والجهاديَّة الَّتي انتهجت العنف والقتال لمقاصد الدِّين الإسلاميِّ، ولو أنَّ الجماعات المتشدِّدة، كان عندهم علم شامل بأصول الشَّريعة وقواعدها ومقاصدها ومآلات الأفعال فيها، لما وقعوا فيما وقعوا فيه من سفك للدماء وقتل النَّاس الأبرياء وهدم للمؤسسات وإضاعة لأموال النَّاس وإلحاق أكبر القبائح بدين الإسلام العظيم أمام مليارات من البشر في العالم [3].

كتابه: "تفسير آيات الصِّفات بين المثبتة والمؤوَّلة"[4]:

(1) المرجع السَّابق، ص 52.

(2) المرجع السَّابق، ص 52.

(3) المرجع السَّابق، ص 142.

(4) عبد الحميد، تفسير آيات الصِّفات، ص3.

يبدأ محسن عبد الحميد في مقدِّمة كتابه هذا بذكر الأسباب والضَّرورات الَّتي دفعته إلى تأليف هذا الكتاب، معتبرًا أنَّ الضَّرورة ومقتضيات الدِّفاع عن العقيدة الصَّحيحة ورد الشُّبهات وتصويب الخطأ في توجيه الشَّباب المسلم قد فرضت عليه هذا التَّوجُّه البحثيّ، فقد ظهرت- بحسب قول محسن عبد الحميد- في السَّنوات القليلة الأخيرة تيارات إسلاميَّة تدَّعي أنَّ منهجها قائم على تصحيح العقيدة ومحاربة مظاهر الشِّرك في المجتمع الإسلامي في مناقشات عقيمة بين الشباب المسلم حول تفسير الصِّفات الإلهية الخبرية وإثارة المشكلات الفقهيَّة الفرعية حولها باعتبارها من أصول الدِّين.

هذا الواقع المؤلم كان الدَّافع الحقيقيَّ لتأليفه هذا الكتاب بمنهجية العودة إلى آيات الصِّفات وقراءتها قراءة عصريَّة جديدة، وبيان آراء العلماء فيها منذ عهد الصَّحابة الكرام- رضوان الله عليهم أجمعين- إلى عصرنا الحالي(1).

وتطرَّق في هذا الكتاب إلى الحديث عن مدرسة الإثبات ومدرسة التَّأويل وإلى مسألة جواز التَّأويل في آيات الصِّفات أو عدم جوازه، وهو لا يقصد من وراء هذا الكتاب إثارة أيِّ موضوع خلافيٍّ، إنَّما كانت غايته نشر الحقيقة في تفسير هذه الآيات كاملةً كي يعود الشَّاردون الغافلون إلى الصَّفِّ الإسلاميِّ الواحد (2).

ثالثًا- طريقته في دراسة مناهج المفسّرين:

بمراجعة مؤلَّفات محسن عبد الحميد وأبحاثه ودراساته، وتدقيقها، نجده ممَّن تناول دراسة منهج مفسِّر واحد، وقد ألَّف كتابين في دراسة مناهج المفسّرين:

الكتاب الأوَّل: بعنوان: (الألوسيّ مفسِّرًا).

(1) عبد الحميد، تفسير آيات الصِّفات ص4.

(2) المرجع السَّابق، ص6.

الكتاب الآخر: بعنوان: (الرَّازيّ مفسِرًا).

ويمكن تعرُّف رؤيا محسن عبد الحميد في ضرورة دراسة مناهج المفسّرين والتَّاليف والكتابة عنها بالنّظر في رأيه الَّذي قال به في كتابه: (الألوسيّ مفسِرًا)، فقد رأى أنَّ هناك ضرورة تدفع باتِّجاه دراسة مناهج المفسّرين، وهذه الضَّرورة برأيه تعدُّ لزامًا على كلِّ باحث(1).

وانطلاقاً من هذه الضَّرورة وهذا الالتزام نجد محسن عبد الحميد قد ذهب إلى تطبيق ما قال به بالفعل، وألَّف كتبه ودراساته وأبحاثه المشار إليها أعلاه، وجاء بدراسات وأبحاث فاحصة معمَّقة، متَّجهًا إلى دراسة مناهج كبار المفسّرين، وتناول في تلك الكتب والمؤلَّفات أكثر المشكلات والمسائل الَّتي ثار الجدل حولها بين الباحثين في مجال التَّفسير ومناهج المفسّرين، كما نلاحظ أنَّ محسن عبد الحميد لم يكن اختياره لدراسة مناهج المفسّرين وكتب التَّفسير عبثيًّا، إنَّما جاء عن درايةٍ وفهمٍ وانتقاءٍ دقيقٍ وعميق.

المبحث الثاني: بعض مسائل اللُّغة وتأثيرها على التَّرجيح والتَّوفيق في نصوص القرآن

القرآن الكريم هو الأصل الحقيقيُّ والمصدر الأوَّل للدين الإسلاميّ الحنيف القويم، وهو مصدر كلِّ الشَّرائع والعقائد والعبادات والأخلاق والفضائل، وهو المحرِّك الحقيقيُّ لكلِّ مفردات الحياة والفوائد الاجتماعيَّة والحقائق الرُّوحيَّة، وهو ملهم السُّلوك القويم والفكر السَّليم ومنبع العلوم والمعارف الصَّحيحة، فكلُّ شيء قويم وسليم وجميل وموثوق به في هذه الحياة يرجع الفضل فيه إلى القرآن الكريم، ولولا القرآن الكريم ما كان هناك قواعد لغويَّة صحيحة ونحو وصرف وبلاغة ولا علم غريب ولا اشتقاق، ولا مجاز ولا تراكيب، وما كان هناك معاجم لغويَّة ومعاجم مصطلحات ومفاهيم، ولا كتب الفروق وكتب أسرار اللُّغة العربيَّة؛ فقد كان المسلمون في حاجةٍ إلى فهم القرآنِ الكريمِ وتدبُّرِ معانيه لاستنباطِ مقاصد الدِّين وأحكامه، ولمّا كان هذا القرآنُ نصًّا لغويًّا، كان لا بدَّ من معرفةِ أساليبِ اللُّغة الَّتي نزلَ بها واستقراءِ سَنن

(1) محسن عبد الحميد، الألوسيّ مفسِرًا، (بغداد: مطبعة المعارف، 1968م)، ص 5.

العربِ في الكلام؛ فكانَ الدّافعُ، فظهرت الدِّراسات اللُّغويّة عندَ العرب، وبدأت هذه الدِّراسات بملاحظاتٍ عامّة، ثمَّ تطوّرت، وتفرَّعت إلى مستوياتِ الدَّرْسِ اللُّغويّ المختلفة في النّحوِ والصّرف والبلاغةِ، وصار لهذه العلوم أصولٌ وقواعدُ، لا بدَّ أن يعلمَها المفسّر والفقيهُ والمجتهد.

والقرآن الكريم منبع التَّفسير وأصول التَّفسير والحجج والبراهين والأدلَّة اليقينيَّة القطعيّة، والتَّعارض والتَّرجيح، وعلم الجرح، وعلم القراءة والتَّجويد، فقد نشأت هذه العلوم والمعارف من القرآن الكريم، وتطوّرت وتوسَّعت في سبيل خدمة علوم القرآن الكريم ومعرفة معانيه وفهم أغراضه ومدلولاته، ومن هنا كانت هذه العلوم والمعارف اللُّغويّة الَّتي نشأت في ظلِّ القرآن الكريم هي الحكم والفيصل في التَّرجيح والتَّوفيق في فهم النَّصّوص القرآنيَّة فهمًا حقيقيًّا صحيحًا وعميقًا في ألفاظه ومجازاته ومدلولات تراكيبه وغيرها من القواعد اللُّغويّة الأصوليَّة.

وسنتناول قواعد اللُّغة والتَّرجيح والتَّوفيق في علوم القرآن عند محسن عبد الحميد في هذا المبحث، في المطلبين التَّاليين:

المطلب الأوَّل: آراء محسن عبدالحميد في بعض مسائل اللغة.

المطلب الثاني: التَّرجيح والتَّوفيق بين نصوص القرآن.

المطلب الأوَّل :آراء محسن عبد الحميد في بعض مسائل اللغة

لقد أنزل الله القرآن الكريم على قلب نبينا الكريم محمَّد ﷺ، وقد أمره الله تعالى أن يبيّن للناس ما نزل إليه، فاستجاب الرَّسول الكريم صلوات الله عليه وسلامه لنداء ربّه –تعالى– وبدأ يوضِّح للناس أحكام القرآن الكريم، فبيَّن حلاله وحرامه، وخصَّص عامّه وقيَّد مطلقه، ولفت نظر النَّاس إلى بعض نكته البلاغية(1).

ولما كان هناك علم التَّفسير وأصول التَّفسير، فقد نشأت هذه العلوم والمعارف من القرآن الكريم، وتطوّرت، وتوسعت في سبيل خدمة علوم القرآن الكريم ومعرفة معانيه وفهم أغراضه ومدلولاته.

وتأسيسًا على ما سبق نجد أنَّ محسن الحميد ينطلق في دراسة علوم القرآن والدِّراسات القرآنيَّة من الأصول اللُّغويّة باعتبارها هي الأصل الأساسيّ والأوَّل الَّذي تبنى عليه علوم القرآن وعلم التَّفسير وأصول التَّفسير، وهي مجموعة القواعد والأصول العامّة الَّتي تبيّن للمفسِّر طرق الاستنباط واكتشاف مراتب الحجج والأدلَّة من آيات القرآن الكريم.

فالأصل اللُّغويّ عند محسن عبد الحميد هو الأصل الأوَّل والضَّابط الحقيقيُّ لتفسير آيات القرآن الكريم؛ لأنَّ القرآن الكريم نزل باللُّغة العربيَّة، ومن المعلوم أنَّ لكلِّ لغة مدلولاتها وأخيلتها ومصطلحاتها وقواعدها وأساليبها في التَّعبير، فلا بدَّ لفهم القرآن الكريم والخوض في علومه من مراعاة أساليب اللُّغة العربيَّة ومدلولاتها ومصطلحاتها وقواعدها، فالأصول اللُّغويّة هي القواعد الكلِّيَّة في التَّفسير الَّتي استمدَّها علماء الأصول ممَّا تقرَّر عند أئمَّة اللُّغة العربيَّة في دلالة الألفاظ والأساليب والمعاني(2).

(1) عبد الحميد، دراسات في أصول تفسير القرآن، ص 7.

(2) المرجع السَّابق، ص 23.

ونقل الزَّركشيّ عن مجاهد أنَّه بلا معرفةٍ للغة العربيَّة وموضوعاتها، يحجب تفسير شيء من كلام الله، فقد يكون اللَّفظ مشتركًا، ولا يعلم كلا المعنيين، إنَّما يعلم أحدهما، ويكون المراد هو المعنى الآخر، فلا يكفي في حقِّ تفسير كلام الله– تعالى– العلمُ باليسير من اللُّغة العربيَّة، ومن ثمَّ "لا يحلُّ لأحد يؤمن بالله واليوم الآخر أن يتكلَّم في كتاب الله، إذا لم يكن عالمًا بلغات العرب"(1).

ومنهجيَّة محسن عبد الحميد ورؤيته في تناول مسائل اللُّغة العربيَّة وعلومها وفنونها في مجال علوم القرآن والدِّراسات القرآنيَّة تنطلق من ألف اللُّغة العربيَّة إلى يائها وبمختلف تفصيلاتها وجزئياتها، وهذا ما سنراه فيما تناوله محسن عبد الحميد في هذا السِّياق.

أوَّلاً – الإفراد والتَّركيب:

يرى محسن عبد الحميد أنَّ تناول مسائل اللُّغة العربيَّة وعلومها وفنونها في مجال علوم القرآن والدِّراسات القرآنيَّة يكون:

إمَّا بحسب الإفراد: وهو ما تعلَّق بعلم اللُّغة من جهة المعاني، أو ما تعلَّق بعلم التَّصريف من جهة المفردات الدَّالة على المعاني، أو ما تعلَّق بعلم الاشتقاق من جهة رد الفروع إلى الأصول.

وإمّا بحسب التَّركيب: وهوما تعلَّق بعلم الإعراب ومقابله لجهة ما دلَّ عليه المركَّب بحسب الوضع، أو ما تعلَّق بعلم المعاني من جهة ما دلَّ على اختلاف التَّركيب باختلاف مقتضى الحال، أو ما تعلَّق بعلم البيان لجهة ما دلَّ على المقصود من حيث الحقيقة والمجاز والاستعارة والتَّشبيه والكناية، أو ما تعلَّق بالشِّعر والأدب(2).

(1) عبد الحميد، دراسات في أصول تفسير القرآن، ص 23. ، والزَّركشيّ: البرهان في علوم القرآن، 292/1، وما بعدها.

(2) عبد الحميد، دراسات في أصول تفسير القرآن، ص 24.

الزَّركشيّ، البرهان في علوم القرآن، 173/2، 174.

والشَّاطبيّ، الموافقات، 18/2.

وبرأيه أنَّ التَّعمُّق في مسائل اللُّغة ومواضيعها يوصل المفسّر إلى المعنى الصَّحيح، وعدم الدِّقَّة في اللُّغة يوقع المفسّر في أخطاء شنيعة [1].

وأورد في كتابه نقلاً عن السُّيوطيّ في الإتقان، أنَّ ابن عبَّاس– رضي الله عنهما– كان يرجع في تفسير ألفاظ القرآن إلى الشِّعر في الجاهليَّة والإسلام، وكان يقول: "إذا سألتموني عن غريب اللُّغة فالتمسوه في الشِّعر فإنَّ الشِّعر ديوان العرب، فإذا خفي علينا الحرف من القرآن الَّذي أنزل بلغة العرب رجعنا إلى ديوانِّها فالتمسنا ذلك فيه"[2].

ثانيًا – علم النَّحو والصَّرف:

يقرُّ محسن عبد الحميد أنَّ من مباحث اللُّغة العربيَّة الَّتي يجب أن يتقنها المفسّر والدارس لعلوم القرآن حتَّى لا يقع في الخطأ والتَّعسُّف علم النَّحو، وأن يعرف ما يريد أن يعربه مفردًا كان أو مركَّبًا قبل الإعراب؛ لأنَّه يتبع المعنى، وعليه أن يتجنَّب الأعاريب المحمولة على اللُّغات الشَّاذَّة، وأن يتجنَّب لفظ الزَّائد في كتاب الله أو التِّكرار، وأنَّه لا يجوز إطلاقه إلَّا بتأويل، وأن يتجنَّب الأعاريب الَّتي على خلاف الظَّاهر والمنافية لنظم الكلام، وأن يتجنَّب التَّقادير البعيدة والمجازات المعقَّدة، وألّا يلجأ إلى التَّقديرات إلَّا على أساس المذكور خوفًا من التَّعسُّف والابتعاد عن النَّصّ، وأن يبحث عن الأصليّ والزَّائد، وأن يعتني بتدبُّر ألفاظ القرآن الكريم [3].

(1) عبد الحميد، دراسات في أصول تفسير القرآن، ص 25.

(2) المرجع السَّابق، ص 24، 25.

والسُّيوطيّ، الإتقان في علوم القرآن، 119/1.

(3) عبد الحميد، دراسات في أصول تفسير القرآن، ص 26 - 28.

والزَّركشيّ، البرهان في علوم القرآن، 305/1 - 307.

وابن تيميَّة، مجموع الفتاوى، 421/14.

كما أشار محسن عبد الحميد في كتابه إلى أنَّ التَّعسُّف في الإعراب يوقع المفسّر في أخطاء كثيرة، كما أنَّ علم النَّحو والصَّرف من العلوم المهمَّة جدًّا الَّتي يحتاج إليها المفسّر؛ لأنَّها تبيّن له المعاني المختلفة المتشعّبة من معنى واحد؛ لأنَّ التَّصريف نظر في ذات الكلمة، والنَّحو نظر في عوارضها (1).

وينبغي للمفسِّر أن يهتمَّ بنظم الكلام الَّذي سيق له؛ أي: أن يراعي سياق المعنى واتِّصاله بما قبله وما بعده، وإن خالف أصل الوضع اللُّغويّ لثبوت التَّجوُّز (2).

ومن ذلك كلمة (ينظرون) الواردة في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ * عَلَى الْأَرَائِكِ يَنظُرُونَ﴾ [سورة المطفِّفين: 22، 23]، ففيها أطلق النَّظر ولم يقيده بمنظور دون منظور، وبتأمُّل سياق الآيات نعلم أنَّهم ينظرون إلى ربِّهم، إذ النَّظر إليه أجلُّ أنواع النَّظر (3).

ثالثًا – دلالة الألفاظ القطعيّة والظنّيّة:

يورد محسن عبد الحميد مسألة لغويَّة يجب العناية بها بتفصيل، وهي دلالة الألفاظ من حيث القطعيّة والظنّيّة، وقد أشار في كتابه إلى أنَّ جمعًا من الأصوليين ذهبوا إلى أنَّ دلالة الألفاظ ظنّيّة؛ لأنَّها مبنيَّة على أمور ظنّيّة كعلم اللُّغة والنَّحو والصَّرف وعدم الاشتراك والمجاز والإضمار والنَّقل والتَّخصيص والتَّقديم والتَّأخير والنَّاسخ لأنَّ هذه تتوقَّف قطعيّتها على عصمة الرّواة إن نقلت بطريق الآحاد، أو تتوقَّف على التَّواتر، وكلاهما غير موجود، ثمَّ إنَّ مثل هذا الاشتراك والمجاز وما أشبه يتوقَّف عل الاستقراء، والاستقراء لا يفيد العلم اليقينيَّ القطعيّ كما هو معروف في علم المنطق، وذهب إلى أنَّ العلماء يستعملون العلم القطعيّ وفق معنيين هما: (4)

(1) عبد الحميد، دراسات في أصول تفسير القرآن، ص 29.

(2) المرجع السَّابق، ص 29.

الزَّركشيّ، البرهان في علوم القرآن، 300/1.

(3) عبد الحميد، دراسات في أصول تفسير القرآن، ص 30.

(4) عبد الحميد، دراسات في أصول تفسير القرآن ص 30، 31.

الأوَّل: ما يقطع الاحتمال أصلاً: كـ (المحكم والمتواتر)، وهذا يسمَّى بعلم اليقين، أو القطع بالمعنى الأخصِّ.

الآخر: ما يقطع الاحتمال النَّاشئ عن الدَّليل: كـ (الظَّاهر والنَّصّ)، وهذا يسمَّى القطع بالمعنى الأعمِّ.

ومن ثمَّ يبدي محسن عبد الحميد رأيه في هذه المسألة، فيقول: "وأجيب بأن في المسألة تفصيلاً، فإن أرادوا أن بعض الدَّلائل اللَّفظيَّة تفيد الظن، فهو مسلم ولا اختلاف في ذلك، وإن أرادوا أنَّه لا يوجد شيء من دلائل الألفاظ قطعيّة فإن الدَّليل الَّذي ساقوه لا يثبت لهم رأيهم في ظنِّيّة جميع الدَّلائل اللَّفظيَّة.

أمَّا التواتر فلا نسلم انتفاءه في نقل دلائل جميع الألفاظ؛ لأنَّ منها ما نقل عن طريق التَّواتر كمعنى السَّماء والأرض، ورفع الفاعل ونصب المفعول إلى غير ذلك"(1).

ويستطرد محسن عبد الحميد في القول بأنَّ المسألة ليست مسألة استقراء فحسب، إنَّما مسألة عدم وجود قرينة تسوقنا إلى مخالفة الأصل، فاللَّفظ عند عدم وجود قرينة خلاف الأصل يدلُّ على معناه قطعًا، وإن لم يسلَّم بهذا فيجب أن يكون مسلمًا أنَّه إذا انضمت قرينةٌ قطعيّة الدِّلالة على أن المعنى الأصلي هو المراد، تكون دلالة اللَّفظ عند ذلك قطعيّة، وهذا سفسطائي منكرٌ أنَّه قالب للحقائق، مبطل لفائدة التَّخاطب وقطعيّة المتواتر.

ومحب الله بن عبد الشَّكور الهنديّ البهاريّ الحنفيّ، مسلم الثُّبوت في أصول الفقه، (مصر: المطبعة الحسينيَّة المصريَّة، 1908م)، 165/1.

ومسعود بن عمر التَّفتازانيّ، التَّلويح على التَّوضيح لمتن التَّنقيح في أصول الفقه، (مصر: مطبعة محمَّد علي صبيح وأولاده بالأزهر، 1957م)، 2/2.

وعبد العزيز بن أحمد البخاريّ، كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدويّ، (إسطنبول: مطبعة سنده، 1890م)، 78/1.

وأحمد بن أبي سعيد ملاجيون الحنفيّ، نور الأنوار في شرح المنار، (باكستان: الجامعة الإسلاميَّة، 1998م)، 2/1.

ومحمَّد بن أحمد بن أبي سهل السَّرخسيّ، أصول السَّرخسيّ، (حيدر آباد: لجنة إحياء المعارف النُّعمانيَّة، وصورته بيروت: دار المعرفة، د.ت)، 128/1.

(1) عبد الحميد ،دراسات في أصول تفسير القرآن، ص 31.

وإذا نقلنا الكلام من هذا العموم إلى ألفاظ القرآن نجد أنَّ قطعيّة دلالة اللَّفظ في القرآن تثبت بما يلي:[1]

1. أن يُطبق أهل اللُّغة أنَّ معنى اللَّفظ الفلاني هو كذا، وينقلوا ذلك عن طريق التَّواتر:

فدلالة اللَّفظ على المعنى المنقول تواترًا هي (دلالة قطعيّة يقينيَّة)، وأمَّا احتمال وجود معنى آخر لم يصل إلينا فمنتفي؛ لأنَّه لو كان موجوداً مع شدة الداعي إليه في معرفة دلالات الألفاظ القرآنيَّة لكان نقل، فلمَّا لم ينقل علمنا أنَّ العرب الَّذين كانوا يعيشون في ذلك العصر لم يفهموا هذا المعنى من ذلك اللَّفظ أثناء نزول القرآن، ونعلم ذلك علم طمأنينة على الأقلِّ.

2. إذا دلَّت قرينة قاطعة كالسُّنَّة النَّبويَّة المتواترة بأن المراد من اللَّفظ الفلانيّ هو كذا:

فالَّذي قطع بالدِّلالة اليقينيَّة القاطعة هنا هو التَّواتر النَّقليّ.

رابعاً – وضع اللَّفظ للمعنى:[2]

تناول محسن عبد الحميد الحديث عن وضع اللَّفظ للمعنى، وذكر أقسامه وفق ما درج عليه الأصوليّون.

وبدأ بالعامّ والخاصّ: ناقلاً عن الغزاليّ والآمديّ والسَّرخسيّ، **ثمَّ تناول الحديث عن صيغ العموم:** وقسمها إلى ثمَّاني صيغ وفق التَّالي:[3]

(1) عبدالحميد، دراسات في أصول القران ص 32.
والتَّفتازانيّ، التَّلويح على التَّوضيح، 244/1 - 246.
(2)عبد الحميد، دراسات في أصول القرآن، ص 33، 34. وعليّ بن محمَّد الآمديّ، الإحكام، (السُّعوديَّة: دار الصّميعيّ، 2003م)، 182/2.ومحمَّد بن محمَّد الغزاليّ الطُّوسيّ، أبو حامد، المستصفى، (بيروت: دار الكتب العلميَّة، 1993م)، 15/2.
والسَّرخسيّ، أصول السَّرخسيّ، 125/1.
(3)عبد الحميد، دراسات في أصول التفسير، ص34، 35.

1) **ألفاظ الجموع، وهي:** الجمع المعرَّف بالألف واللَّام الاستغراقية، والجمع المعرَّف بالإضافة، والجمع المنكَّر.

2) **من وما:** إذا "وردا للشرط والجزاء".

3) **ألفاظ النَّفي.**

4) **الاسم المفرد:** "إذا دخلت عليه الألف واللَّام".

5) **الألفاظ المؤكّدة.**

6) **أيّ:** في الشَّرط والاستفهام.

7) **النَّكرة الموصوفة** بوصف عامّ.

8) **الأسماء الموصولة.**

ثمَّ بيَّن صيغة العموم من حيث الوضع(1): ورجَّح في ذلك حجَّة القائلين بأنَّ العموم له صيغة خاصَّة، ولهم استدلالات كثيرة قويَّة في ذلك.

ثمَّ تناول الحديث عن العامّ بعد تخصيصه(2): وعرض لأقوال الأصوليين في موضوع العامّ إذا خصِّص، هل يصير مجازًا في الباقي، وهل يبقى حجَّةً أو لا، واتِّفاقهم واختلافهم في ذلك.

ثمَّ تناول الحديث عن دلالة العامّ بين القطعيّة والظنّيّة(3): وعرض لاختلاف العلماء في دلالة العامّ على ما يشمل من إفراد، ومن ثمَّ رجَّح رأي الجمهور القائل بأنَّ دلالة العامّ على كلِّ فرد بخصوص

(1) المرجع السَّابق، ص 35، 36.

(2) عبد الحميد، دراسات في أصول التفسير، ص 37، 38.

(3) المرجع السَّابق، ص 39، 40.

دلالة ظنّيّة لا قطعيّة؛ لأنَّ احتمال صرف العامّ عن عمومه وقصره على بعض أفراده قائم، سواء أسمَّى القائلون بالقطعيّة هذا القصر تخصيصًا أم لم يسمُّوه.

ثمَّ تحدَّث عن أنواع العموم: معتبرًا أنَّه ثبت باستقراء النَّصّوص أنَّ العامّ ثلاثة أقسام هي [1]:

1) عامٌّ يراد به العموم قطعًا: وهو العامّ الَّذي تصحبه قرينة تنفي احتمال تخصيصه كالعامِّ.

2) عامٌّ يراد به الخصوص قطعًا: وهو العامُّ الَّذي تصحبه قرينة تنفي بقاءه على عمومه.

3) عامٌّ مخصوص: وهو العامُّ المطلق الَّذي لم تصاحبه قرينة تنفي احتماليَّة التَّخصيص، ولا قرينة تنفي دلالته على العموم.

ثمَّ تحدث عن الاقتران بالعامّ والعطف عليه :[2] ورجَّح قول الغزاليّ بأنَّه من الغلط القول بأنَّ من مقتضيات العموم الاقتران بالعامّ والعطف عليه، فقد تجمع العرب بين المختلفين، فيجوز أن يعطف الواجب على المندوب والعامّ على الخاصِّ.

ثمَّ تحدَّث عن عطف بعض أفراد العامّ عليه:[3] وعرض لأقوال العلماء في ذلك فإذا ذكر العامّ، وعطف عليه بعض أفراده فمن العلماء من قال بأنَّه يدخل تحت العامّ، ومنهم الشَّافعيّ، ومنهم من قال بأنَّ المخصوص بالذّكر داخل تحت العموم وفائدته التَّأكيد، ومنهم الشَّوكانيّ.

واستكمل الحديث عن العمل بالعامّ قبل البحث عن المخصّص، والخطاب المكتوب والشَّفاهيّ، وأقل الجمع والمخصّص المتَّصل، والشَّرط، والصِّفة، والغاية، وبدل بعض من كلٍّ [1].

---

(1) المرجع السَّابق، ص 40، 41.

(2) المرجع السَّابق، ص 41، والآمديّ، الإحكام في أصول الأحكام، 238/2، وأبو حامد الغزاليّ، المستصفى، 71/2.

(3)عبد الحميد، دراسات في أصول تفسير القرآن، ص41، ومحمَّد بن علي الشَّوكانيّ، إرشاد الفحول، (دمشق: دار الكتاب العربي، 2000م)، ص 138، 139.

والحديث عن المخصّص المنفصل وأنواعه (دليل الحسِّ، دليل العقل، التَّخصيص بالعرف والعادة، تخصيص القرآن بالقرآن، التَّخصيص بالمفهوم، تخصيص الكتاب بالسُّنَّة، التَّخصيص بالإجماع التَّخصيص بالقياس التَّخصيص بمذهب الصَّحابِيّ، التَّخصيص بالسِّياق، التَّخصيص بالمصالح المرسلة) [2].

خامسًا– الأمر والنَّهي [3]

تناول الحديث عن تعليق الأمر، والأمر بالشَّيء على التعيين، هل هو نهي عن الضِّدِّ، وهل الأمر يقتضي التِّكرار أو لا، وعن ورود الأمر بعد الحظر، ودلالة صيغة الأمر على الوجوب وغيره، وكيفيَّة ورود الأمر وورود الأمر بلفظ خطاب الذُّكور، وورود الخطاب عامًّا، والأمر بين الفور والتَّراخي، ودلالة النَّهي على التِّكرار والمبادرة.

سادسًا– المطلق والمقيَّد[4]:

وعرف كلًّا منهما، وبين حكم المطلق وحكم المقيَّد، ووجوه الجمع بينهما، وشروط حمل المطلق على المقيَّد.

سابعًا– المشترك [5]: فتناول الحديث عن المشترك، والتَّعارض بين الاشتراك والإضمار والتَّخصيص.

ثامنًا– المؤوَّل [6]: وتحدث عن التَّأويل وتعريفه وشروطه وما يدخله التَّأويل وأصوله، وأقسام التَّأويل، والتَّأويل القطعيّ والتَّأويل الظنِّيّ، وما الَّذي يؤوَّل.

---

(1)عبد الحميد، دراسات في أصول تفسير القرآن، ص 41 - 50.

(2) المرجع السّابق، ص 50 - 55.

(3) المرجع السَّابق، ص 56 - 66.

(4)عبد الحميد ،دراسات في أصول تفسير القرآن ، ص 67 - 70.

(5) المرجع السَّابق، ص 70 - 72.

(6) المرجع السّابق، ص 73 - 82.

تاسعًا– الحقيقة والمجاز [1]: وعرَّف الحقيقة، وحدَّد أنواعها (الحقيقة اللُّغويّة– والحقيقية الشَّرعيَّة– والشَّرعيَّة العرفيَّة)، وعرف المجاز وحدد أنواعه (الاستعارة– الزِّيادة– الحذف)، وتحدَّث عن كيفيَّة معرفة المجاز من الحقيقة، وبين أوجه اجتماع الحقيقة والمجاز، وأوجه اجتماع المجاز والمشترك.

عاشرًا– الصَّريح والكناية [2]: وعرف كلًّا منهما.

أحد عشر– حروف المعاني [3]: وذكر منها: الواو – الفاء – ثمَّ – بل – لكن – أو – حتَّى.

اثنا عشر– ظهور المعنى وخفائه [4]: وحدد أقسامه (الظَّاهر– النَّصّ– المفسّر– المحكم– الخفيّ– المشكل– المجمل– المتشابه)، ووضح كلّاً منها.

ثلاثة عشر– البيان وأنواعه [5]: وعرَّفه، وحدد أنواعه (بيان التَّقرير– بيان التَّفسير– بيان التَّغيير والتَّبديل بيان الضَّرورة).

أربعة عشر– أوجه كيفيَّة دلالة اللَّفظ على المعنى [6]: وحدَّد أقسامها (عبارة النَّصّ– إشارة النَّصّ– دلالة النَّصّ– دلالة الاقتضاء– المنطوق– المفهوم– دلالة الإشارة)، وتحدَّث عن مفهوم الموافقة، ومفهوم المخالفة، ومفهوم العلَّة، ومفهوم الصِّفة، ومفهوم الشَّرط، ومفهوم العدد، ومفهوم الغاية، ومفهوم اللَّقب.

وفي كلِّ ما سبق نجد أنَّ محسن عبد الحميد قد نقل أقوال الأئمَّة والفقهاء والعلماء والمحقِّقين وآراءهم ووجهات النَّظر المختلفة، وذكر الاتفاق والاختلاف، وساق الحجج والأدلَّة لكلِّ فريق، ومن ثمَّ بين رأي الجمهور في كلِّ مسألة من المسائل الَّتي تناولها.

---

(1) المرجع السَّابق، ص 81 - 88.

(2) المرجع السَّابق، ص 89.

(3) المرجع السَّابق، ص 90.

(4) المرجع السَّابق، ص91- 97.

(5) عبد الحميد ، دراسات في أصول تفسير القرآن ص97 - 99.

(6) المرجع السَّابق، ص 100 - 107.

ونلاحظ أنَّه لم يكتف بالنَّقل، فناقش وفنَّد وعلَّل وأوضح ورجَّح، وعارض ووافق، وقدَّم شواهد من الآيات القرآنيَّة على كلِّ ما تناوله في سياق الحديث عن مسائل اللُّغة العربيَّة وقواعدها وفنونها وآدابها.

معتبرًا أنَّ هذه الأصول اللُّغويّة هي قواعد كلِّيَّة في أصول التَّفسير، وهي الَّتي يعتمد عليها الأصوليُّون من المفسّرين في استنباط الأحكام وتفسير النَّصّوص القرآنيَّة، فينبغي على كلِّ مفسِّر أن يراعيها، ويأخذ بها للوصول إلى فهم دقيق لمراد الله تعالى في كتابه العزيز، فلا ينحرف في تأويله وتفسيره لآيات القرآن الكريم ويتَّبع هواه؛ فالتقصير في المعرفة باللُّغة العربية وخطره على تفسير القران ، لم يُحسن الباطنية فهم معاني اللغة العربية ، مما جعلهم يُؤوّلون القران بشكل خاطئ ، مستشهدًا بقول الشَّاطبيّ:" فالَّذين أخذوا على التفريط قصروا في فهم اللسان الَّذي جاء به وهو العربيَّة، فما قاموا في تفهم معانيه، ولا قعدوا كما تقدم عن الباطنية وغيرها" (1).

المطلب الثاني: التَّرجيح والتَّوفيق بين نصوص القرآن

صدر لمحسن عبد الحميد بحث مستقلٌّ في مجلَّة كلِّيَّة الآداب، جامعة بغداد بعنوان: "**التَّرجيح والتَّوفيق بين نصوص القرآن**" (2).

وأورد في آخر كتابه "**دراسات في أصول التَّفسير**" عن الموضوع نفسه، تحت عنوان: "**التَّعارض والتَّرجيح بين نصوص القرآن**" (3).

وفي كلا المصدرين تناول المسألة نفسها بالبحث والتَّحقيق، إلا أنَّه عنوَّن في البحث المستقلِّ بـ:(التَّرجيح والتَّوفيق)، وفي الكتاب بـ(التَّعارض والتَّرجيح).

---

(1)الشَّاطبيّ، الموافقات، 3 /409.

(2)محسن عبد الحميد، التَّرجيح والتَّوفيق بين نصوص القرآن، (بغداد: مجلَّة كلِّيَّة الآداب، 1973م)، ص 345 - 356.

(3)محسن عبد الحميد، دراسات في أصول تفسير القرآن، الفصل الرَّابع، ص 154.

وبمراجعة المصدرين السّابقَين ودراستهما دراسة متأنيَّة ومتعمِّقة لاحظ الباحث أنَّ محسن عبد الحميد قد تناول مسألة التَّعارض والتَّرجيح أو التَّرجيح والتَّوفيق بين نصوص القرآن بالتَّأسيس على الموضوع الَّذي تناولناه في المطلب السَّابق المتعلِّق بمسائل اللُّغة العربيَّة وفنونها وتطبيقاتها والاستعانة بها في فهم نصوص القرآن الكريم ومعرفة مدلولاتها ومآلاتها، وتوضيح معانيها وأحكامها، منطلقًا في ذلك من أنَّ هناك ضرورة حتميَّة تفرض عدم وجود تعارض بين نصوص القرآن الكريم.

ويستطرد بالقول في هذا السِّياق معتبرًا أنَّه عند قراءة القرآن الكريم، "نرى أنَّ ظواهر الآيات تبدو وكأنَّها متعارضة، ولكن سرعان ما تظهر الحقيقة إذا ما تعمّقنا في الفهم، واطّلعنا على حقائق الألفاظ ومجازاتها ومدلولات التَّراكيب "(1).

ويطرح محسن عبد الحميد السّؤالَ التَّالي: لماذا قد تتعارض ظواهر بعض النَّصّوص القرآنيَّة؟

ويجيب عن السُّؤال ناقلاً عن الزَّركشيّ قوله: "أعلم أنّ الله لم ينصّب على جميع الأحكام الشَّرعيَّة أدلَّة قاطعة، بل جعلها ظنّيّة، قصدًا للتوسيع على المكلّفين، لئلَّا ينحصروا في مذهب واحدٍ لقيام الدَّليل القاطع عليه، وإذا ثبت أنّ المعتبر في الأحكام الشَّرعيَّة الأدلَّة الظنّيّة، فقد تتعارض في الظَّاهر بحسب جلائها وخفائها، فوجب التَّرجيح بينها، والعمل بالأقوى"(2).

ويذهب محسن عبد الحميد إلى أن الدخول في هذا الموضوع ومناقشة هذه المسألة يستتبع بالضَّرورة قبل كلّ شيء الوقوف على تحديد المصطلحات والمفاهيم الَّتي ستُعتَمَد في البحث والتَّحقيق.

(1) عبد الحميد، دراسات في أصول تفسير القرآن، الفصل الرَّابع ،ص 154.

(2)الشَّوكانيّ، إرشاد الفحول، ص 273.

أوّلاً- تحديد وتعريف النَّصّ:

ذهب محسن عبد الحميد إلى أنَّ النَّصّ -عند جمهور العلماء- عبارة عن اسم مشترك يُمكن إطلاقه وفق ثلاثة أنواع هي [1]:

النَّوع الأوَّل: ما لا يتطرَّق إليه احتمال أصلاً:

كقوله تعالى: ﴿تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ [البقرة: 196] معتبرًا أنَّ هذا النَّصّ في معناه لا يحتمل غيره، فكلّ ما كانت دلالته على معناه في هذه الدَّرجة سُمِّي بالإضافة إلى معناه نصًّا في طرفي الإثبات والنَّفي، فعلى هذا حدّه اللَّفظ الَّذي يفهم على القطع معنى، فهو بالإضافة إلى معناه المقطوع به نصّ، وهذا الوجه هو الأشهر في الاستعمال[2].

النَّوع الثَّاني: الظَّاهر نصًّا:

وهو منطبق مع اللُّغة، فتقول العرب: نصّت الظّبية رأسها إذا رفعته وأظهرته، ولا مانع منه في الشَّرع، فعلى هذا حدّه الظَّاهر، وهو اللَّفظ الَّذي يغلب على الظنّ فهم معناه منه من غير قطع، فهو بالإضافة إلى ذلك المعنى الغائب ظاهرٌ ونصّ، وهذا ما ذهب إليه الإمام الشَّافعيّ[3].

النَّوع الثَّالث: التعبير بالنَّصّ عمّا لا يتطرَّق إليه احتمال مقبول يعضِّده دليل:

أمَّا الاحتمال الَّذي لا يعضده دليل فلا يخرج اللَّفظ من كونه نصًّا.

وأمّا التَّرجيح والتَّعارض بين هذه النَّصّوص، فينقل عن ابن قدامة ترجيحه للنوع الأوَّل (ما لا يتطرق إليه احتمال أصلًا)، وذلك دفعًا للترادف والاشتراك بين الألفاظ، فأنَّه خلاف الأصل [4].

(1)عبد الحميد، دراسات في أصول تفسير القرآن، ص 154، 155. وأبو حامد الغزاليّ، المستصفى، مرجع سابق، 157/1.

(2) عبد الحميد، دراسات في أصول تفسير القرآن، ص 154.

(3)عبد الحميد، دراسات في أصول تفسير القرآن، ص 155.

(4)روضة النَّاظر، عبد الله بن أحمد بن قدامة الجماعيليّ، (بيروت: مؤسسة الريّان، 2002م)، ص91، 92.

وينقل عن التَّفتازانيّ أنَّ التَّعارض بين النَّصّوص إنَّما يكون في تقابل النَّصّين أو الدَّليلين على سبيل الممانعة[1].

ويزيد في توضيح ذلك، فينقل عن الخضريِّ الَّذي ذهب إلى أنَّ التَّعارض بين النَّصّوص إنَّما يحصل عندما يقتضي كلٌّ من الدَّليلين عدمَ ما يقتضيه الآخر [2].

ثانيًا– التَّرجيح في اللُّغة والاصطلاح وعند الجمهور [3]:

التَّرجيح لغةً: هو جعل الشَّيء راجحًا؛ أي: فاضلًا زائداً، ويطلق مجازًا على اعتقاد الرجَّحان.

التَّرجيح في الاصطلاح: هو بيان الرجَّحان؛ أي: القوة الَّتي تكون لأحد المتعارضين على الآخر.

التَّرجيح عند الجمهور: يقول محسن عبد الحميد: إنَّ للجمهور أدلّة قوية على جواز التَّرجيح، وفق التَّالي:

الدَّليل الأوَّل على جواز التَّرجيح: اجتماع الصَّحابة على العمل بالتَّرجيح.

الدَّليل الثَّاني على جواز التَّرجيح: أنَّ الظنِّيّين إذا تعارضا، ثمَّ ترجَّح أحدهما على الآخر، كان العمل بالرَّاجح متعينًا عُرفًا، فيجب شرعًا لورود أحاديث تأمر بلزوم الجماعة.

الدَّليل الثَّالث على جواز التَّرجيح: أنَّه لو لم يعمل بالراجح للزم العمل بالمرجوح على الرَّاجح، وهذا ممنوع عقلا.

---

(1)التَّلويح على التَّوضيح، 612/2.

(2)أصول الفقه، محمَّد الخضريُّ بك، (القاهرة: المكتبة التُّجاريَّة الكبرى، 1969م)، ص 394.

(3)عبد الحميد، دراسات في أصول تفسير القرآن، ص 154، 155. انظر ايضا التَّفتازانيّ، التلويح على التوضيح، 612/2؛ والشَّوكانيّ، إرشاد الفحول، ص 273، 274.

ثالثًا– التَّعارض ورأي الفقهاء والعلماء والجمهور:

يرى محسن عبد الحميد أنَّ الجمهور من العلماء ذهبوا إلى عدم إمكانية التَّعارض بين نصّين قاطعين إلَّا بأن يكون أحدهما ناسخًا [1].

كما أنَّه لا يوجد دليل على ذلك [2]، فلا بدَّ أن يكون أحدهما أرجَّح من الآخر في حقيقة الأمر من جميع الوجوه وعندما نبحث لا بدَّ أن نجد له جهة التَّفسير والعموم والإجمال[3].

كما يرى أنَّ الظَّاهر عند بعض الأصوليين أنَّه ثبت عندهم هذا عن طريق الاستقراء وفي هذا السِّياق ذهب الشَّاطبيّ في "**الموافقات**" إلى الجزم بعدم وقوع هذا النَّوع من التَّعارض، واستدلَّ عليه بأدلَّة كثيرة أجملها محسن عبد الحميد فيما يلي [4]:

الدَّليل الأوَّل: هذه الآيات التَّالية من القرآن الكريم الَّتي تدلُّ بمجموعها على أنَّ القرآن لا اختلاف فيه وأنَّه يرفع التَّنازع، ولا يرتفع التنازع إلَّا بالرجوع إلى مرجع واحد:

وقوله تعالى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ نَزَّلَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ﴾ [سورة البقرة: 175].

الدَّليل الثَّاني: وجود النَّاسخ والمنسوخ في القرآن، فهو دليل على أنَّ الباقي لا يمكن أن يتعارض، إذ لو حدث تعارض لم يبق للنسخ فائدة.

الدَّليل الثَّالث: إن كان هنالك تعارض لأدَّى ذلك إلى تكليف ما لا يطاق.

---

(1)عبد الحميد، دراسات في أصول تفسير القرآن، ص 155.أنظر أيضاً أبو حامد الغزاليّ، المستصفى، 126/2؛ والآمديّ، الإحكام في أصول الأحكام، 175/3.

(2)عبد الحميد، دراسات في أصول تفسير القرآن، ص 155.

والشَّاطبيّ، الموافقات، 294/4.

(3)عبد الحميد، دراسات في أصول تفسير القرآن، ص 156.

والشَّوكانيّ، إرشاد الفحول، ص 275.

(4)عبد الحميد، دراسات في أصول تفسير القرآن ، ص 156.

والشَّاطبيّ، الموافقات، 119/4، 120، 124.

والآمديّ، الإحكام في أصول الأحكام، 175/3.

الدَّليل الرَّابع: الأصوليون متفقون على ضرورة التَّرجيح بين الأدلَّة المتعارضة، وهذا يتنافى مع كون الاختلاف في الدِّين، إذ لو صحَّ إعمال أحد الدَّليلين المتعارضين دون ترجيح، لكان ذلك اختلافًا في الدِّين، وهذا باطلٌ بالاتِّفاق.

ويضيف الدُّكتور محسن عبد الحميد دليلاً آخر على الأدلَّة الأربعة الَّتي ساقها العلماء الرَّازيّ والشَّاطبيّ والآمدي قائلاً: "ويمكن أن نُضيف أنَّه لو كان هنالك تعارضٌ لحدث تناقضٌ، ومن المعلوم أن أحد طرفي التناقض لا بدَّ أن يكون صدقاً والآخر كذباً، ومعاذ الله أن يكون ذلك في كتاب الله"، مستشهدًا فيما ذهب إليه بكلام الغزاليّ(1).

ويستكمل محسن عبد الحميد قوله في هذا السِّياق ذاهبًا إلى أنَّه إذا تعارض دليل قطعيّ مع دليل ظنِّيّ، فلا يكون هناك تناقض، لأنَّ الدَّليل الظنِّيّ لا يقوى على معارضة الدَّليل القطعيّ وأمَّا إذا تعارض نصّان ظنِّيّان، رجَّحنا بينهما، ولا بدَّ أن يكون هناك مرجِّح لأحدهما على الآخر في الأمر نفسِه؛ لأنَّه يؤدِّي إلى وقوع الشُّبهة، وهو منفرٌ عن الطَّاعة(2).

ويتابع محسن عبد الحميد القول أنَّه إذا تُوُهِّمَ شيء من هذا النَّوع؛ أي: إذا تعادل النَّصّان من غير وجود دليل آخر، فقد ذهب بعض "المعتزلة" و"الباقلانيّ" إلى أنَّ المجتهد مخيّر في ذلك.

على حين ذهب آخرون إلى أنَّهما يتساقطان، ويطلب الحكم من موضع آخر، أو يرجع المجتهد إلى عموم أو إلى البراءة الأصليَّة.

---

(1)عبد الحميد، دراسات في أصول تفسير القرآن، ص 156.
وأبو حامد الغزاليّ، المستصفى، 127/2.
(2)عبد الحميد، دراسات في أصول تفسير القرآن، ص 156.
والسُّبكيّ، جمع الجوامع، 359/2.
والشَّوكانيّ، إرشاد الفحول، ص 275.
وابن قدامة، روضة النَّاظر، ص 131.

وحُكي عن بعضهم التَّوقُّف، وقيل: يأخذ بالأغلظ، وقيل: يصير إلى التوزيع إن أمكن تنزيل كلّ أمارة على أمر[1].

وفي هذا الإطار نقل عن ابن قدامة في سبب جواز تعارض العموم بلا مرجَّح أنَّه: "يكون مبيّنَا للعصر الأوَّل، وإنَّما خفي علينا لطول المدَّة ودراسة القرائن والأدلَّة"[2].

وتابع محسن عبد الحميد الحديث عن حالة إذا تعارض النَّصّان، وأمكن العمل بهما، فلا يرجَّح أحدهما على الآخر؛ لأنَّ إعمال النَّصّين أوَّلى [3].

ونقل عن الشَّوكانيّ قولَ الرَّازيّ في المحصول: "العمل بكلٍّ منهما من وجه أوَّلى من العمل بالراجح من كلّ وجه وترك الآخر"، وأضاف الشَّوكانيّ: "وبه قال الفقهاء جميعًا"[4].

وأشار محسن عبد الحميد إلى أنَّ ابن حزم ذهب إلى إعمال النَّصّين المتعارضين مطلقًا؛ لأنَّه ليس بعض ذلك أوَّلى بالاستعمال من بعض، ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿وَأَنكِحُوا الْأَيَامَىٰ مِنكُمْ﴾ [النور: 23]، ليس فيه ما يردّ قوله تعالى: ﴿وَالزَّانِيَةُ لَا يَنكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ﴾ [النور: 3]، كما ليس فيها إباحة نكاح الأخت والبنت المحرمتين وإن كانتا من الأيامى، ولكن إحدى الآيتين مضمومة إلى الأخرى، فتنكح الأيامى ما لم يكنَّ زواني ويمكن استعمال الآيتين معًا؛ لأنَّه يمكن الاستثناء من بعضهما البعض.[5].

---

(1)عبد الحميد، دراسات في أصول تفسير القرآن، ص 157.
والشَّوكانيّ، إرشاد الفحول، ص 275.
وابن قدامة، روضة النَّاظر، ص 200.
(2)د عبد الحميد، راسات في أصول تفسير القرآن، ص 158.
ابن قدامة، روضة النَّاظر، ص 131.
(3)عبد الحميد، دراسات في أصول تفسير القرآن، ص 158.
والسُّبكيّ، جمع الجوامع، 357/2.
(4)عبد الحميد، دراسات في أصول تفسير القرآن، ص 158.
والشَّوكانيّ، إرشاد الفحول، ص 276.
(5)عبد الحميد، دراسات في أصول تفسير القرآن، ص 158.

ويتابع محسن عبد الحميد القول بأنَّ ابن حزم لا يجيز أن يقال بأن شيئًا من النَّصّوص قبل شيء، ولا أنّ شيئًا منها بعد شيء إلا بإجماع أو دليل واضح [1].

وفي هذا السِّياق عرض لرأي محمَّد أبو زهرة في قول ابن حزم، ونقل عن أبو زهرة قوله: "إنّ مسلك ابن حزم هو مسلك ظاهريّ أساسه احترام النَّصّوص، وعدم التَّرجيح بينها بأيِّ وجه من وجوه القياس أو إسقاط بعضها"[2].

ويعلِّق محسن عبد الحميد على كتاب ابن حزم "الإحكام" بأنَّ من يطلع على التَّرجيح يجد قوة في كلامه لدفع التَّعارض والتَّرجيح بين الآيات في ذات الموضوع الموحد" [3].

رابعًا– التَّرجيح والتَّوفيق بين الآيات ودفع التَّعارض الظَّاهريّ:

بعد أن عرض محسن عبد الحميد لأسس موضوع التَّرجيح والتَّعارض بين النَّصّوص القرآنيَّة وبيان رأي الفقهاء والعلماء والمحققين، تناول مسألة التَّوفيق بين النَّصّوص المتعارضة، وذكر أهمَّ القواعد التَّفصيليَّة في ذلك.

قدَّم محسن عبد الحميد نماذج واضحة لفهم طبيعة القواعد العلميّة الرَّصينة الَّتي وضعها العلماء والمحققون، وأثبتوا موضوعيًّا أنَّ القرآن العظيم كتاب لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من عليم حكيم، لا تعارض فيه ولا تناقض، فآياته يأخذ بعضها برقاب بعض في تنسيق رائع واضعةً أمام البشريَّة فطرتها، وقواعد حياتها الكلِّيَّة، ومقدّمة الأسس الصَّحيحة للتفكير والانطلاق نحو البناء والتَّعمير

ابن حزم، الإحكام في أصول الأحكام، (بيروت: دار الآفاق الجديدة، 1983م)، 364/3.

(1)عبد الحميد، دراسات في أصول تفسير القرآن، ص 158.

وابن حزم، الإحكام في أصول الأحكام ، 376/3.

(2) محمَّد أبو زهرة، ابن حزم حياته وعصره آراؤه وفقهه، (القاهرة: دار الفكر العربيّ، 1978م)، ص 326.

(3)عبد الحميد، دراسات في أصول تفسير القرآن، ص 159.

وإقامة الحضارة، وأداء أمانة الخلافة على الأرض، فيُورد محسن عبد الحميد ثمَّاني قواعد وضعها الأصوليون والمفسّرون للتوفيق بين الآيات أو لدفع التَّعارض الظَّاهريّ، نذكرها وفق التَّالي[1]:

1. **تقديم المكّيّ على المدنيّ عند التَّصنيف.**
2. **أن يكون أحد الحكمين على غالب أحوال أهل مكَّة والآخر على غالب أحوال المدينة.**
3. **أن يكون أحد الظَّاهرين مستقلًّا بحكمه والآخر مقتضيًا لفظًا يزاد عليه.**
4. **أن يكون كلّ واحدٍ من العمومين محمولًا على ما قصد به في الظاهر عند الاجتهاد.**
5. **أن يكون تخصيص أحد الاستعمالين على لفظ تعلَّق بمعناه والآخر باسمه.**
6. **ترجيح ما يعلم بالخطاب ضرورة على ما يعلم منه ظاهرًا:**
7. **تقديم العامّ الَّذي لم يخصص على العامّ الَّذي قد خصّص.**
8. **أن يقدّم العامّ الَّذي لم يرد على سبب على العامّ الوارد على سبب[2].**

وأضاف محسن عبد الحميد إلى ما ذُكِرَ أنَّه بالنِّسبة للتَّرجيح:

هناك قواعد أخرى كثيرة للتَّرجيح مستشهدًا للتدليل على ما ذهب إليه بقول الشَّوكانيّ في إرشاد الفحول منها:

1. تقديم الحقيقة على المجاز لتبادرها إلى الذِّهن.

---

(1) المرجع السَّابق، ص 159، 160.
والزَّركشيّ، البرهان في علوم القرآن، 49/2، 50.
وأبو حامد الغزاليّ، المستصفى، 34/2.
والشَّوكانيّ، إرشاد الفحول، ص 278 - 280.
وابن قدامة، روضة النَّاظر، ص 200.
(2)دراسات في أصول تفسير القرآن، عبد الحميد، ص 159 – 160.

2. تقديم المجاز الأشبه بالحقيقة على ما لم يكن كذلك.

3. تقديم ما كانت حقيقة شرعيَّة على ما كانت حقيقة لغويَّة.

4. تقديم ما كان مستغنيًا عن الإضمار في دلالته على ما هو مفتقر إليه.

5. تقديم الدَّالّ المراد من وجهين على الدَّال المراد من وجه واحد.

6. تقديم ما دلّ على المراد بغير واسطة على ما دلّ عليه بواسطة.

7. تقديم ما كان فيه الإيماء إلى علَّة الحكم على ما لم يكن كذلك؛ لأنَّ دلالة المعلّل أوضح من دلالة ما لم يكن معلّلاً.

8. تقديم ما ذكرت فيه العلّة متقدّمة على ما ذكرت فيه العلَّة متأخِّرة[1].

أمَّا بالنِّسبة للتوفيق بين الآيات:

واستعمال كلّ آية في محلها الخاص، فله نماذج كثيرة، مستشهداً للتدليل على ما ذهب إليه بقول الشَّاطبيّ وابن حزم، منها[2]:

1. الجمع بين كليين إذا كان له اعتباران في الحقيقة:

مثال ذلك: أنَّ الحق تبارك وتعالى وصف الدُّنيا بوصفين ظاهرهما التَّضاد؛ فقد ذمّها في وصف ودعا إلى عدم الالتفات إليها وترك اعتبارها، وشواهد ذلك كثيرة، منها قوله تعالى: ﴿اعلَمُوا أَنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهْوٌ وَزِينَةٌ وَتَفَاخُرٌ بَيْنَكُمْ﴾ [الحديد: 20].

(1)دراسات في أصول تفسير القرآن، عبد الحميد، ص 159 – 160.
والشَّوكانيّ، إرشاد الفحول، ص378 وما بعدها.
(2)دراسات في أصول تفسير القرآن، عبد الحميد، ص 161 - 163.
والشَّاطبيّ، الموافقات، 304/4 - 310.
وابن حزم، الإحكام في أصول الأحكام، 152/2، 153، 158.

فهذه الآية تصف الدُّنيا باعتبارها منبعًا للشهوات فحسب، وطريقًا إلى اللذَّات، فهي من هذه النَّاحية قشر بغير لب، وباطل بلا حقّ، وهذه وجهة الكافرين الَّذين لم يبصروا إلَّا هذه الجوانب منها.

وفي وصف آخر مدح الرَّبِّ ﷻ الدنيا، ودعا إلى الالتفات إليها، وأخذ ما فيها؛ لأنَّه شيء عظيم مُهدى من ملك عظيم، وشواهد ذلك كثيرة، قال تعالى: ﴿وَلا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا﴾ [القصص: 77].

فالآية هذه باعتبار أنّ الدنيا ملأى بالمعارف والحكم والنّعم الكثيرة الَّتي لا تعدُّ ولا تحصى، وتوجب العبوديَّة والشُّكر، فهذه وجهة المؤمنين. فالدُّنيا من الوجهة الأوَّلى مذمومة، ومن الوجهة الثَّانية محمودة، فذمها بإطلاق لا يستقيم، ومدحها بإطلاق لا يستقيم [1].

2. استثناء الأقلِّ معاني من الأكثر معاني:

كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَنكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حتَّىٰ يُؤْمِنَّ﴾ مع إباحته المحصنات من نساء أهل الكتاب بالزواج، فكنَّ بذلك مستثنيات من جملة المشركات، وبقيت سائر المشركات على التَّحريم.

3. أن يكون أحد النَّصّين فيه أمر بعمل ما:

معلَّق بكيفيَّة ما، أو زمانٍ ما، أو مكانٍ ما، أو على شخصٍ ما، أو بعددٍ ما، ويكون في النَّصّ الآخر نهي عن عملٍ ما بكيفيَّة ما، أو زمانٍ ما، أو مكانٍ ما، أو عذرٍ ما، أو عددٍ ما، ويكون في كلّ واحدٍ من العلميّن اللَّذين أمر بأحدهما ونهى عن الآخر شيءٌ يمكن أن يستثنى من الآخر، وذلك بأن يكون في كلّ نصّ من النَّصّين المذكورين حكمان فصاعدًا، فيكون بعض ما ذكر في أحد النَّصّين عامًّا لبعض ما ذكر في النَّصّ الآخر، وليس معه شيء آخر، ويكون الحكم الَّذي في النَّصّ الآخر عامّاً أيضًا

(1) الشَّاطبيّ، الموافقات، 304/4 -310.

لبعض ما ذكر في هذا النَّصّ الآخر، وليس معه شيء آخر، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ [البقرة: 47]، مع قوله تعالى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: 110]، فليس أحد النَّصّين أوَّلى بالاستثناء من الآخر إلَّا بنصٍّ أو إجماع[1].

(1) عبد الحميد، دراسات في أصول تفسير القرآن، ص 161 - 163

خلاصة الفصل الأوَّل:

من خلال ما تمَّ تناوله في هذا الفصل، وبالمراجعة والتَّحليل والنَّقد والتَّقييم، وجد الباحث أنَّ جهود محسن عبد الحميد في مجال علوم القرآن متداخلة في كتبه ومؤلَّفاته في علم التَّفسير وأصوله.

ومن ثمَّ لم يلحظ الباحث أنَّ محسن عبد الحميد قد أفرد كتبًا أو مؤلَّفات متفرِّدة ومتخصِّصة في مجالات علوم القرآن تحديداً.

وبالمراجعة والبحث في المراجع والمصادر والكتب والمؤلَّفات الَّتي لها علاقة بموضوع هذه الدِّراسة لاحظ الباحث وجود تداخل وتشابك وتشابه في كتبه ومؤلَّفاته الَّتي تناولت علوم القرآن، وعلم التَّفسير وأصوله، من حيث المواضيع والمادَّة العلميّة والمحتوى؛ فبعضُ مؤلَّفاته المعنونة في علوم القرآن تتداخل فيها علوم القرآن وعلم التَّفسير وأصوله، كما أنَّ له مؤلَّفات معنونة في التَّفسير تتداخل موضوعاتها وموضوعات علوم القرآن.

وهذا ما وجده الباحث في مؤلَّفات محسن عبد الحميد ولا سيَّما "**دراسات في أصول التَّفسير**" و"**منظومة آيات القتال**"، و"**تفسير بعض آيات الصِّفات**"، و"**تطوّر تفسير القرآن**"، ومن خلال ما تناوله محسن عبد الحميد في هذه المؤلَّفات والكتب نجد أنَّها تدخل فيما يُسمّى (علوم القرآن)، وإن كانت معنونةً بما يجعلُها في علم التَّفسير وأصوله.

وبحسب ما أورده محسن عبد الحميد في أكثر من موقف ومقابلة وبالنّظر في مؤلَّفاته يظهر أنَّه لا يزال هناك خلطٌ في بعض مصطلحاته وتداخلٌ بعض الموضوعات بين (علم التَّفسير، وأصول الفقه، وعلوم

القرآن)، ممَّا جعل بعض المفسّرين المعاصرين يخلطون بين هذه الأصول والقواعد، ففسَّروا القرآن بآراء نال الزَّلل كثيرًا منها، وكانت محلاً للنقد والرَّدِّ لظهور انحرافها ووضوح شططها"[1].

حيث وجد الباحث أنَّ:

1. مؤلَّفات محسن عبد الحميد وكتبه في علم التَّفسير وأصوله تُعَدُّ من علوم القرآن.

2. المنهج الَّذي اتَّبَعَهُ في كلِّ هذه الكتب والمؤلَّفات المذكورة، هو نفسُهُ المنهج المتَّبَع في علوم القرآن.

3. منهجُه في مؤلَّفاته كافَّةً قائمٌ على التّمهيد أو المدخل بمقدِّمات نظريّة للمادَّة والموضوع الَّذي يتناوله، ثمَّ التَّعريف بالكتاب وأسباب تأليفه، وطريقة التَّاليف ومنهجيَّته في التَّاليف.

4. نلاحظ أنَّ مصادره كانت بالدَّرجة الأوَّلى من القرآن الكريم، وأقوال المفسّرين من السَّابقين واللَّاحقين والمعاصرين، وقلما يعتمد على مصادر السُّنَّة النَّبويَّة المطهرة، إلَّا نادرًا.

5. من الملاحظ أنَّ رؤية محسن عبد الحميد في علوم القرآن تنطلق أساسًا من أصول تفسير القرآن وحرصه الشَّديد على عرض الأصول اللُّغويّة والنَّقليَّة والعقليّة الَّتي تضبط تفسير الآيات القرآنيَّة، وتوضح قواعد هذا التَّفسير، بهدف تكوين عقليَّة علميَّة واضحة ومضبوطة لدى الدَّارسين والباحثين والمهتمين للحيلولة بلا وقوع في الأخطاء وبعض الانحرافات، وقبول تفسيرات واهية مخالفة للأصول الدَّقيقة في التَّفسير.

(1) الحيانيّ، الدُّكتور محسن عبد الحميد وجهوده في الدِّراسات القرآنيَّة، ص 261.

من مزايا المنهج العامّ لمحسن عبد الحميد في مؤلَّفاته وكتبه وأبحاثه في علوم لقرآن:

1. لا يكتفي بالنّقل، ولا يكرّر ما قاله الآخرون بلا وقوف عند ما نقل بالفحص والتَّدقيق والتَّفنيد والمناقشة والتَّحليل والتَّرجيح.

2. أسلوبه وطريقته في التَّاليف فتتسم بالجرأة والثِّقة الكبيرة بالنَّفس في مناقشة المسائل الَّتي يتناولها وعدم التَّردُّد والإشارة الواضحة والصَّريحة إلى الأسباب والمبرّرات الَّتي دعته إلى تأليف كتاب معيَّن أو بحث معيَّن، وهذا ما نلاحظه في مقدّمات جميع مؤلَّفاته وكتبه وأبحاثه.

3. تبيَّن للباحث بوضوحٍ وجَلاء أنّ محسن عبد الحميد درس واطَّلع على الكثير من كتب التَّفسير ومناهج المفسّرين واتِّجاهات التَّفسير ومدارسه وأصوله، وعلوم القرآن، وكتب الفقه وأصوله، والفكر والمنطق والفلسفة، وهضم كلَّ ما فيها، وأنَّه ذو اطِّلاعٍ واسع وعميق، وأنَّه متخصِّص بعلوم اللُّغة العربيَّة وفنونها وآدابها وفي البلاغة والنَّحو.

4. لعلَّ أهمَّ ما لاحظه الباحث أنَّ محسن عبد الحميد قد أحسن استخدام هذه المهارات والخبرات والمعارف في دراساته القرآنيَّة، وفهم منظومات القرآن ومعانيه، وشرح نصوصه وكلماته، وتوضيح أحكامه ومدلولاته وتفسير مجمله بمنظومة مترابطة متكاملة، وهو بذلك يكون قد تدبَّر كتاب الله- عزَّ وجلَّ- أفضل تدبُّر.

الملامح التَّجديديّة في منهج محسن عبد الحميد في علوم القرآن تقوم على عدد من المقومات والأسس نذكر منها:

1. صنَف قواعد التَّفسير وأصولَه في عدَّة محاور رئيسة، هي: تفسير القرآن بالقرآن، تفسير القرآن بالسُّنَّة، تفسير القرآن بأقوال الصَّحابة والتَّابعين، التَّفسير العقليّ للقرآن وحجيَّته وضوابطه، التَّفسير العلميّ للقرآن وحجيَّته وضوابطه، التَّعارض والتَّرجيح بين نصوص القرآن.
2. تحدَّث عن القراءات المختلفة، ورفع الإشكال، وجمع الآيات في موضوع واحد، والنَّاسخ والمنسوخ، والعامّ والخاصّ، والإطلاق والتَّقييد، والجمع بين ما يتوهَّم أنَّه مختلف، وشرح الموجز بالمسبب، والإفراد والتَّركيب والأمر والنَّهي، والمشترك والمؤوَّل، وتناول مواضيع عبارة النَّصّ، وإشارة النَّصّ، ودلالة النَّصّ، كالاقتضاء والمنطوق والمفهوم والموافقة والمخالفة، والمعنى الظَّاهر، والنَّصّ والمفسّر والمحكم، والمشكل والمجمل والمتشابه، وكذلك البيان وأنواعه والحقيقة والمجاز، والصَّريح والكناية، وحروف المعاني.
3. اعتبر أنَّ القرآن الكريم يمثِّل منظومة متكاملة ومترابطة يتمِّم بعضها بعضًا، فهو يشتمل في الوقت نفسِه على الإيجاز والإطناب وعلى الإجمال والتَّبيين وعلى الإطلاق والتَّقييد وعلى العموم والخصوص، إضافةً إلى أنَّ ما أوجزه القرآن الكريم في موضع قد يبسطه في موضع آخر، وما أجملَهُ في موضع قد يبيِّنُهُ في موضع آخر.
4. تحدَّث عن ضرورة فهم ما جاء موجزًا وشرحه بما جاء مفصلاً، والجمع بين ما يمكن توهّم أنَّه مختلف، وتحميل المجمل على المبيَّن؛ لكي يفسّر به، وتحميل المطلق على المقيَّد، وتحميل العامّ على الخاصِّ في التَّفسير، وتحميل بعض القراءات على غيرها سواء اتَّفقت في المعنى واختلفت في اللَّفظ، أم اتَّفقت في المعنى، واختلفت في الزِّيادة والنُّقصان، والتَّعامل مع الإشكال الوارد في القرآن الكريم وتفسيره بالبحث في القرآن عن إيجاد جواب له وتفسير آية محدَّدة في موضوع معيَّن، وهذا يتطلَّب جمع الآيات الَّتي تشترك مع تلك الآية المحدَّدة في الموضوع للوصول إلى الرَّأي الصَّحيح.

5. تحدَّث عن أنَّ ارتباط السُّنَّة بالكتاب هو ارتباط المبيَن بالمبيِن، فقد يأتي التَّفسير في السُّنَّة النَّبويَّة المطهرة عن طريق الإشارة والإقرار، وقد يأتي عن طريق التشبيهات والكنايات، وقد يأتي عن طريق تخصيص القرآن بالسُّنَّة، وعرض لخلاف العلماء والفقهاء في هذا الموضوع، ورجَّح في ذلك، وساق الأدلَّة على ترجيحه؛ وقد تكون عن طريق نسخ القرآن بالسُّنَّة الَّذي هو محلّ نزاع بين الفقهاء والمفسّرين، وذكر أدلَّة كلِّ فريق، ورجَّح رأي الجمهور في رفض نسخ القرآن بخبر الآحاد.
6. حذَّر من الأحاديث الموضوعة الَّتي وردت في بعض كتب التَّفسير، وهي لا تميّز الصَّحيح من السَّقيم، وهذا الباب دخل منه المنحرفون والباطنيون فضلوا، وأضلوا كثيرًا من النَّاس.
7. دعا إلى الاجتهاد كتخصيص العامّ، وبيان المجمل، وتوضيح المشكل، وما إلى ذلك من كلِّ ما خفي معناه والتبس المراد به.
8. تحدَّث عن الأصول العقليّة باعتبارها الأصل الثَّالث من أصول التَّفسير وعرض لحجيَّة هذا الأصل وضوابطه وأقوال المجيزين له والمانعين، معتبراً أنَّ التَّفسير العقليّ هو الاجتهاد في تفسير القرآن بواسطة ما وهبه الله من نعمة العقل الَّذي يستعين به على الاجتهاد، بهذا الأصل تدرك كثير من حقائق القرآن، وتستنبط أحكامه وحكمه.
9. أسهب محسن عبد الحميد في عرض هذا النَّوع من الأصول والتَّفاسير وتوضيح التَّعارض والتَّرجيح بين نصوص القرآن، وأوضح أنَّ التَّفسير العقليّ يجب أن يكون منضبطًا وفق قواعد أصوليَّة منضبطة في التَّفسير متمثِّلةً بالأصول النَّقليَّة واللُّغويّة والضَّوابط والقواعد حتَّى لا يضلّ وينحرف عن المسار الصَّحيح، ولا يتعدَّى حدوده ويضلّ، بالإضافة إلى الاطلاع على العلوم القرآنيَّة والمباحث الأصوليَّة الكلاميَّة والفقهيَّة المتعلِّقة بمعاني الآيات مع اجتناب إخضاع القرآن لمذاهب أو أفكار معيَّنة بالتَّحريف والإهمال، ممَّا قد يفقد المفسّر اتِّزانَه، ويخرجه عن النَّسق السَّليم والموضوعيّ والمستقلّ، وقد

وقع بسبب ذلك انحرافات شنيعة في تاريخ الأمَّة قادتها رواسب فكريَّة واجتماعيَّة أتت من ثقافات وعادات وتقاليد وارتباطات الحياة المتنوِّعة.

10. تحدَّث عن التَّفسير العقليّ للقرآن وحجيَّته وضوابطه، والتَّفسير العلميّ للقرآن وحجيَّته وضوابطه، معتبراً أنَّ هذين الاتِّجاهين في التَّفسير من الاتِّجاهات العصريَّة والحديثة في التَّفسير نتيجة التطوّرات والتَّحولات الَّتي طرأت على مناحي الحياة الاجتماعيَّة والثَّقافيَّة والعلميّة والسياسيَّة والاقتصاديَّة كافّةً، وأنَّهما داعيان إلى إعمال العقل والاجتهاد في التَّدبُّر والتَّفسير.

11. اعتبر أنَّ الاجتهاد مأمورٌ به لاستنباط الأحكام الشَّرعيَّة، والمجتهد في حكم الشَّرع مأمور سواء أأصاب أم أخطأ.

12. اعتبر أنَّ العقل مستقيم الإدراك في الوصول منفردًا إلى حقائق الدِّين، بل لا بدَّ من النَّقل فهو يطلبه ولكنّه تابعٌ له، وليس متبوعًا، وهو محكومٌ بالقرآن ومقدِّماته في الاستدلال، ولا يكون حاكمًا على أدلَّة القرآن ومنهجه، ومن ثمَّ لا يكون متأوِّلاً للقرآن إذا خالفه، بل عليه أن يتَّجه إلى القرآن، يتفهّمه بفكره، وبموازنة بعض القرآن ببعض، فتأوَّل القرآن يكون بالقرآن لا بأقوال المتفلسفة والمتكلِّمين وأمثالهم.

13. خلص إلى استنتاج أنَّ العلماء المجيزين والمحقِّقين أعطوا للعقل قيمة كبيرة غيرَ أنَّهم جميعًا لم يقولوا باستعماله استعمالاً مطلقًا، إنما ألزموه أن يفسر القرآن في ظل القواعد الأصوليَّة للتفسير، كي لا يضل ولا ينحرف ولا يبتعد عن حدوده، وجمع وعرض مجمل القواعد والضَّوابط الَّتي وضعها العلماء في هذا السِّياق، وهي طلب المعنى من كتاب الله، مطابقة التَّفسير للمفسَّر، مراعاة المعنى الحقيقيّ والمجازيّ، مراعاة التَّاليف والغرض الَّذي سِيحمله الكلام، مراعاة التَّناسب بين الآيات، مراعاة أسباب النُّزول، مراعاة الجوانب والمسائل اللُّغويّة، معرفة النَّاسخ والمنسوخ والعامّ والخاصّ والمطلق

والمقيَّد والمجمل والمبيّن، الاطلاع على الأبحاث الأصوليَّة الكلاميَّة والفقهيَّة المتعلِّقة بمعنى الآية الَّتي يفسِّرها.

14. اعتبر أنَّه يجب على المفسّر الَّذي يسير في الاتجاه التزامُ عدم مخالفة القواعد اللُّغويّة الواضحة المقرَّرة في التَّفاسير والمعاجم اللُّغويّة، واستنباطُ القضايا إمَّا من صريح النَّصّ وإمّا من إشارات قوية واضحة، وألَّا يفسِّر القرآن الكريم إلَّا بالحقائق العلميّة، والابتعادُ عن إقحام النَّظريَّات العلميّة في تفسير الآيات القرآنيَّة، فلا بد من جمع جميع الآيات الواردة في الموضوع المبحوث عنه حتَّى نستطيع أن نتوصَّل إلى الحقيقة بالوقوف عند الإطار العامّ لمعنى الآية، وترك ذكر التفاصيل والاستطرادات حتَّى لا يخرج المفسّر عن دائرة التَّفسير.

15. ذهب إلى أنَّ حشر المصطلحات العلميّة الكثيرة والتَّحدُّث عن العلوم النَّظريَّة وقواعدها والبعد عن الإطار العامّ للاستدلال القرآني يمثِّل عيبًا وقصورًا وأخطاءً وقع فيها الكتاب والمفسّرون الَّذين اتَّبعوا هذا المنهج العلميّ عندما حشروا في تفاسيرهم تلك المصطلحات والنَّظريَّات الَّتي تبعد القارئ عن واقع الذِّكر الحكيم، وهذه الأخطاء تتمثَّل في إخضاع نصوص القرآن الكريم لنظريَّات وأفكار علميَّة غير مستقرَّة.

16. يرى أنَّ القرآن الكريم كتاب شامل متكامل، يحتوي كلَّ العقائد الدِّينيَّة والأصول والأحكام وتفاصيل الشَّرائع السَّماويَّة المختلفة وقصص الأوَّلين، وبذلك يحتاج إلى تفسير شموليٍّ وبيان معانيه وكشف أسراره، بضوابط أصوليَّة أجمع عليها المحقِّقون من علماء الأمَّة الإسلاميَّة، حتَّى لا يضلّ المفسّر؛ فيحرف معاني القرآن الكريم عن مقاصدها الصَّحيحة، ولا سيَّما إذا كان هذا المفسّر صاحب غرض مقصود، ويريد حمل آيات الكتاب المبين على آراءه الباطلة.

17. ميَّز بين اتِّجاه المسارات الصَّحيحة في التَّفسير الأصوليّ المنضبط، واتِّجاهات المسارات المنحرفة وغير الصَّحيحة في التَّفسير.

18. تناول مسألة التَّعارض والتَّرجيح بين نصوص القرآن بالتَّأسيس على مسائل اللُّغة العربيَّة وفنونها وتطبيقاتها والاستعانة بها في فهم نصوص القرآن الكريم ومعرفة مدلولاتها ومآلاتها، وتوضيح معانيها وأحكامها، منطلقًا في ذلك من أنَّ هناك ضرورة حتميَّة تفرض عدم وجود تعارض بين نصوص القرآن الكريم، فالقرآن الكريم كتاب الله المنزَّل على رسوله محمَّد- صلَّى الله عليه وسلَّم- فإذا كان الأمر كذلك فمن المحال عقلاً أن يوجد تعارضٌ حقيقيٌّ بين آياته لصدورها من مصدرٍ واحدٍ، وهو الله العليم الحكيم سبحانه وتعالى، ومن ثمَّ يذهب محسن عبد الحميد إلى أنَّ الدُّخول في هذا الموضوع ومناقشة هذه المسألة يستتبع بالضَّرورة قبل كلِّ شيء الوقوف على تحديد المصطلحات والمفاهيم الَّتي سيتمُّ الاعتماد عليها في البحث والتَّحقيق.

19. تناول مسألة التَّوفيق بين النَّصّوص المتعارضة، وذكر أهمَّ القواعد التَّفصيليَّة في ذلك، وقدَّم نماذج واضحة لفهم طبيعة القواعد العلميّة الرَّصينة الَّتي وضعها العلماء والمحققون، وأثبتوا أن القران الكريم كتاب منزّل من الله تعالى، لاياتيه الباطل، يتميز بانسجام آياته وتناسقها يُقدم القران الكريم للبشرية فطراتها وقواعد حياتها الكلية ، ويُرشدها الى أداء الأمانة الخلافة على الأرض ، وضع الأصوليون والمفسرون تماني قواعد للتوفيق بين الآيات أو لدفع التعارض الظاهري .

الفصل الثَّاني: جهود محسن عبد الحميد في علم التَّفسير

مقدِّمة الفصل:

عند البحث في موضوع التَّفسير لا بدَّ لنا أن ننطلق من قول الله ﷻ في محكم كتابه، القرآن الكريم، فالقرآن الكريم هو منبع الهداية وسرّ عناية الله تعالى لجميع الخلق.

لذلك كان لا بدَّ من العناية والتَّفقُّه في تفسير نصوص القرآن الكريم، وتدبر آياته، وبيان أحكامه وحدوده، منعًا للفتنة والاختلاف، ودرءًا للشبهات والمفاسد، ولا يستطيع القيام بذلك إلَّا أوَّلو الألباب والرَّاسخون في العلم وهذا أمر إلهي لا بدَّ من القيام به، وتنفيذه على أكمل وجه، عملاً بقوله تعالى في الآيات الكريمات المذكورة أعلاه.

وتأسيسًا على ذلك بدأ تفسير آيات القرآن الكريم منذ بداية نزولها على الحبيب المصطفى نبينا محمَّد عليه أفضل الصَّلاة والسَّلام، فالرَّسول الكريم ﷺ هو أوَّل من علم أصول التَّفسير ووضَّح آيات القرآن الكريم بما نقل عنه من أحاديث نبوية شريفة مكلمِّة ومفسّرة باعتبارها مصدرًا ثانيًا في التَّشريع بعد القرآن الكريم، ومصدرًا أوَّل في التَّفسير لما بعده من الصَّحابة والمفسّرين الَّذين ساروا على نهجه القويم.

فنشوء علم التَّفسير كان لضرورات تحقيق مجموعة من الغايات والأسباب أهمّها[1]:

1. فهم القرآن وتدبّره.
2. شرح نصوصه ومقاصده.
3. بيان أحكامه وحدوده.
4. تبيان ما أوجز فيه، أو ما أشير إليه بإشارات غامضة، أو لما استعصى فهمه من متشابهات واستعارات وألفاظ.

(1) عمر فروخ، تاريخ الجاهليَّة، (بيروت: دار العلم للملايين، 1964م)، ص 16.

وكما أسلفنا نشأ التَّفسير مع النبي الكريم ﷺ، فكان صلوات الله وسلامه عليه أوَّل المفسّرين، ومن ثمَّ تابع أصحابه في هذا النَّهج باعتبارهم عاصروا نزول القرآن الكريم، والنَّبيّ المصطفى- عليه الصَّلاة والسَّلام-، فهم مطلعون على أسراره، مهتدون بهدي النَّبيّ ﷺ.

واشتهر بتفسير القرآن عشرة من الصَّحابة، هم الخلفاء الأربعة- رضوان الله عليهم- وابن عبَّاس، وابن مسعود، وزيد بن ثابت، وأبي بن كعب، وعبد الله بن الزُّبير، وأبو موسى الأشعريّ، ولعلَّ أشهر المفسّرين من الصَّحابة، عليّ رضي الله عنه، وعبد الله بن عبَّاس، وعبد الله بن مسعود(1).

وجاء عصر التَّابعين، الَّذين أخذوا عن الصَّحابة، وأشهرهم: مجاهد، وعطاء بن رباح، وعكرمة مولى ابن عبَّاس، وسعيد بن جبير، ومسروق بن الأجدع، وقتادة أبو الخطاب السّدوسيّ، وعطاء الخراسانيّ، والإمام الحسن البصريّ(2).

وممَّا لا شكَّ فيه أن كتب التَّفسير تعتبر ثروة عظيمة وقيمة، تفيد في شرح ما جاء مجملاً في القرآن العظيم، وتبيّن الأحكام والحدود والآراء والمعتقدات.

انطلاقًا من ذلك يمكن اعتبار علم التَّفسير أفضل العلوم وأشرفها؛ لأنَّه أوَّلاً مرتبط بكتاب الله ﷻ، ويفسر آياته وأحكامه، ولأنَّه ثانيًا انطلق مع أشرف الخلق وأعظمهم على الإطلاق النَّبيّ الأميّ الحبيب المصطفى، عليه الصَّلاة والسَّلام.

---

(1) ابن تيميَّة، مجموع الفتاوى، 331/13 – 333، 364 – 366، 402/17.
ومصطفى بن عبد الله كاتب جلبي، المعروف بحاجي خليفة، كشف الظُّنون عن أسامي الكتب والفنون، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، د.ت)، ص 178.
والسُّيوطيّ، الإتقان في علوم القرآن"، ص 175، 187- 189.
ومحمَّد عليّ الصَّابونيّ، التبيان في علوم القرآن، (مصر: دار إحسان للنشر والتَّوزيع، 1430 هـ)، ص 177 – 181.
(2) ابن تيميَّة، مجموع الفتاوى، 332/13، 347، 368، 369، 67/15، 68، 201.
وحاجي خليفة، كشف الظُّنون، 178/1.
والسُّيوطيّ، الإتقان في علوم القرآن، 190/2، 224، 225.
والصَّابونيّ، التّبيان في علوم القرآن، ص 160 - 170.

وعلى هذا الأساس بدأت عمليَّة تفسير القرآن الكريم مع النَّبيّ الكريم عليه الصَّلاة والسَّلام، واستمرت مع الصَّحابة الكرام- رضوان الله عليهم أجمعين-، ومن بعدهم التَّابعون وتابعوهم، حتَّى وقتنا الحالي، وستستمر بإذن الله ﷻ العلي القدير ومشيئته، إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها.

وقد سلك العلماء والمفسّرون في هذا السِّياق مسالك عديدة، واتَّبعوا طرقًا ومنهجيات متعدِّدة في التَّفسير، والتَّحقق والتَّوثيق، فتنوَّعت في رؤيتها وشكلها ومضمونها ومنهجها، إلى أن كثُرَت التَّفاسير وتنوَّعت وتطوّرت بما يخدم ويحفظ كلام الله ﷻ: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [سورة الحجر – الآية: 9].

وبما يخدم خلق الله ﷻ وعباده في حياتهم اليوميَّة، ومصالحهم، وحقوقهم، وعقيدتهم، وستستمر هذه العمليَّة إلى قيام السَّاعة بإذن الله ﷻ.

وبتتبُّع الباحث لمسيرة التَّفسير وكتب التَّفسير القديمة والحديثة والمعاصرة، وجد أنَّها قد تطوّرت وتوسَّعت في العصر الحديث بما يتوافق مع متطلّبات هذه العصر، وما يتضمَّنه من تطوّر كبيرٍ ومتسارعٍ في جميع مناحي الحياة والمعارف والعلوم. ومن بين الدِّراسات الأحدث في التَّفسير الَّتي تستحقُّ المتابعة والاهتمام، ولفتت انتباه الباحث، جهود محسن عبد الحميد الَّتي تنوعت وتعدَّدت وشملت مجالات جديدة غير مطروقة سابقًا في علوم القرآن، وكتب التَّفسير وأصوله، ولا سيَّما في المجال الاجتماعيّ والتَّنمويّ والإنسانيّ والسُّلوكيّ؛ لأنَّها تقوم على تغليب الحقيقة على كلّ شيء وتنطلق من المعرفة، وتحاكي الواقع، ولا تكتفي بالحفظ والتلقين، وتغوص في أعماق الفهم والتَّحليل والتَّركيب والتَّحديد الدَّقيق للمفاهيم والمصطلحات، خدمةً للفهم المعرفيّ الصَّحيح للقرآن وعلومه، والتَّفسير وأصوله.

وبرأي الكثيرين يعتبر محسن عبد الحميد من المعاصرين، أصحاب العلم القويم، والمعرفة العميقة، والعقل المستنير المنفتح على كلِّ جديد دون التفريط بثوابت الدِّين والشَّريعة وأصولهما.

وما يعنينا في هذا الفصل هو جهود محسن عبد الحميد الَّتي حملت ملامح الحداثة والتَّجديد والتَّطوير في مناهج التَّفسير وكتبه وفي مجالَي علم التَّفسير والتَّفسير الحديث والعصريّ للقرآن الكريم.

في هذا الفصل سنتناول آثار محسن عبد الحميد وجهوده في مجال علم التَّفسير، من خلال ثلاثة مباحث رئيسة وفق التَّالي:

المبحث الأوَّل: مؤلَّفاته ومصادره في علم التَّفسير.

المبحث الثاني: منهجه في التَّفسير، ورؤيته في تطوّر تفسير القرآن.

المبحث الأوَّل :مؤلَّفاته ومصادره في علم التَّفسير

التَّمهيد:

أسلفنا في مقدِّمة هذا الفصل أنَّه لا بدَّ من العناية والتَّفقُّه في تفسير نصوص القرآن الكريم، وتدبّر آياته، وبيان أحكامه وحدوده، منعًا للفتنة والاختلاف، ودرءًا للشبهات والمفاسد، ولا يستطيع القيام بذلك إلَّا أوَّلو الألباب والرَّاسخون في العلم، وهذا أمر إلهيٌّ لا بدَّ من القيام به، وتنفيذه على أكمل وجه، استجابةً لأمر الله تعالى الَّذي أمرَنا بتدبُّرِ القرآن الكريم.

بدأت عمليَّة تفسير القرآن الكريم مع النَّبيّ الكريم- عليه الصَّلاة والسَّلام-، واستمرَّت مع الصَّحابة الكرام- رضوان الله وصلواته عليهم أجمعين-، ومن بعدهم التَّابعون وتابعوهم، حتَّى وقتنا الحالي، وستستمر بإذن الله ﷻ العليّ القدير ومشيئته إلى أن يرث الله ﷻ الأرض ومن عليها. فهذا العلم هو أفضل العلوم وأشرفها، لارتباطه بكتاب الله ﷻ، وانطلاقه مع النَّبيّ الحبيب المصطفى- عليه الصَّلاة والسَّلام-. وقد سلك العلماء والمفسّرون في هذا السِّياق مسالك عديدة، واتَّبعوا طرقًا ومنهجيَّات متعدِّدة في التَّفسير والتَّحقق والتَّوثيق فتنوعت وتطوّرت في رؤيتها وشكلها ومضمونها ومنهجها، ولا سيَّما في العصر الحديث، فتطوّرت في هذا العصر تطوّرا كبيرًا، وتوسَّعت بما يتوافق مع متطلّبات هذا العصر.

ومن بين الدِّراسات الحديثة في التَّفسير، والَّتي تستحق المتابعة والاهتمام، وحملت ملامحَ الحداثة والتَّجديد والتَّطوير في مناهج التَّفسير وكتبِه، ولفتت انتباه الباحث، جهود محسن عبد الحميد في مجالَي علم التَّفسير، والتَّفسير الحديث والعصريّ للقرآن الكريم، فتنوَّعت وشملت العديد من الدِّراسات والكتب في هذا الموضوع.

مؤلَّفات محسن عبد الحميد ومصادره في علم التَّفسير، سنتناولها في هذا المبحث من خلال مطلبين:

المطلب الأوَّل: كتبه ومؤلَّفاته في مجال علم التَّفسير.

المطلب الثاني: مصادره في مجال علم التَّفسير.

المطلب الأوَّل :كتبه ومؤلَّفاته في مجال علم التَّفسير

التَّمهيد:

في هذا النسق نلاحظ أن جهود محسن عبد الحميد في دراساته ومؤلَّفاته وآثاره من الجهود الَّتي تستحق الاهتمام والمتابعة والدِّراسة، باعتبارها من الدِّراسات الأحدث في التَّفسير الحديث والعصريّ للقرآن الكريم لما تحملُهُ من ملامح الحداثة والتَّجديد والتَّطوير في مناهج التَّفسير وكتبِه، ويمكن أن تقدّم منهجًا جديدًا قويمًا وفهمًا صحيحًا وعميقًا في مجال التَّفسير الصَّحيح والدَّقيق والشُّموليّ للقرآن الكريم.

وبالاطِّلاع على هذه الآثار وهذا النِّتاج الفكريّ لمحسن عبد الحميد، وتناولها بالدِّراسة والتَّحليل والتَّدقيق والنَّقد والمقارنة، نجد أنَّ المؤلِّف محسن عبد الحميد يعرض للآيات القرآنيَّة في التَّفسير، ولأقوال المفسّرين الَّذين تناولوها في تفسيراتهم المختلفة، وثار حولها بعض الجدل، وكانت مثارًا لبعض الإشكالات، من المسلمين وغيرهم؛ تفنيدًا وتحقيقًا ومقارنةً وإجراءً لمحاكمات عقلية وعلميّة حتَّى يتوصَّل إلى نتائج وحقائق تدعمه في إجراء بعض الإضافات، فحصًا وتصحيحًا وتصويبًا وإيضاحًا، بما يحاكي الضَّرورات الَّتي تفرضها معطيَّات روح العصر، وما أفرزه من مشكلات ومسائل حياتيَّة ومعرفيَّة وعلميَّة لم تكن موجودة في عصر التَّفاسير السَّابقة، فحتّمت الولوج في مناهج تجديديَّة معاصرة في تفسير القرآن الكريم.

كما تطرَّق محسن في كتبه ومؤلَّفاته وأبحاثه لمجمل الأقوال والتَّفسيرات والتَّأويلات الَّتي ذكرت في الموضوع الَّذي يتطرَّق إليه.

ففي كتابه: (نظرات في تفسير آيات من القرآن الكريم):

نلاحظ أنَّ محسن عبد الحميد اتَّبع في تأليف هذا الكتاب منهجيَّةً جديدة، تؤسس لرؤيا حديثة في التَّفسير، لما يمكن أن يُؤسّس عليه الصِّدق في العمل، أو المعرفة الحقَّة الَّتي تُمكِّنُ العقيدة، أو توضّحُ

حكمًا أو حدًّا شرعيًّا، أو تفتح الباب أمام دعوة وصحوة حقيقيَّة يمكن لها توحيد المسلمين وفق نسقٍ موحَّد، أو تردُّ كيدَ الخصوم والمغرضين والحاقدين[1].

وفي كتابه: (أوضح المعاني في تهذيب تفسير روح المعاني)[2]:

نجد محسن عبد الحميد مفكِّرًا ومفسِّرًا متصالحًا مع نفسه مقرًّا بخطئِه، متراجعًا عنه، حيث يقول إنَّه بعد مرور أربعين سنة من مناقشته لرسالة الماجستير، الَّتي كانت بعنوان (الألوسيّ مفسِّرًا)، أخطأ في اعتقاده أنَّ منهج الألوسيّ (منهج شموليٌّ) مكتشفًا أنَّ تفسير الألوسيّ هو (تفسير لغويٌّ)، ثمَّ يقول: وقد أثبتُّ ذلك في كتاب التَّهذيب.

ورأى أنَّه من اللَّازم تهذيب تفسير الألوسيّ باعتباره تفسيرًا عظيمًا، ويستحقُّ بذل كلّ جهد في تهذيبه وإخراجه بحُلَّة جديدة، تخرج ما فيه من خلل وتلميح، وتزيل ما فيه من زلل ولبسٍ وشبهات ومُبهمات، وإضافة بعضِ الإضافات بمنظار العصر الحديث، ممّا يمكن أن يكمله، ويجعله مناسبًا لروح العصر الحالي، وحذف الاستطرادات والإشارات، وإخراج ما ليس له علاقة بالتَّفسير، ممّا وصمَ هذا التَّفسير العظيم بالعيب والخلل، وذلك ليس لعيبٍ في الألوسيّ- بحسب رأي محسن عبد الحميد- ولكن لعيبٍ وخللٍ ساد في عصر الألوسيّ، وبضغط كبيرٍ من السُّلطان العثمَّانيّ المغرق في الصُّوفيَّة في ذلك الوقت[3].

وفي كتابه (منظومة آيات القتال في القرآن الكريم وتطبيقاتها المعاصرة)[4]:

(1) محسن عبد الحميد، نظرات في تفسير آيات من القرآن الكريم، ص 7.

(2) محسن عبد الحميد، أوضح المعاني في تهذيب تفسير روح المعاني، (الأردن: دار الفتح للدراسات والنشر، أربيل: مكتب التَّفسير للنشر، 2015م).

(3) الحيانيّ، الدُّكتور محسن عبد الحميد وجهوده في الدِّراسات القرآنيَّة، ص 245.

(4) عبد الحميد، منظومة آيات القتال في القرآن الكريم، ص 27.

الَّذي صدَّره بكلمة (منظومة)، معتمدًا على آيات القتال الواردة في القرآن الكريم فقط، أردف العنوان الرَّئيس للكتاب بتركيب معطوف (وتطبيقاتها المعاصرة)، في إشارة إلى التَّرابط بين الفهم والممارسة، أو النَّظريَّة والإجراء، وأمَّا النَّعت "المعاصرة"، فقيدٌ زمنيٌّ للعصرِ الَّذي يخصّ به دراسته.

ويذهب محسن عبد الحميد إلى أنَّه يعالج في هذا الكتاب مسألة بالغة الأهميَّة والخطورة، ولا سيَّما في وقتنا الحالي بعد ما نشهده من قتل واقتتال وتطرف وإرهاب وتدمير وتشريد وإزهاق للأرواح، وخصوصًا في عالمنا العربيّ والإسلاميّ، وهي مسألة أخذت أبعادًا عميقة في العالم الحديث والمعاصر، وأثارت– وما تزال– إشكاليَّات وتساؤلات تباينت آراء العلماء والمفسّرين في الإجابة عنها.

وهو يرى أنَّ مشكلة الإسلام لم تكن مع حرية التَّدين والأديان، وإنَّما مع الطُّغاة الَّذين كانوا يستفيدون من بقاء الأديان محرَّفة ورجال الدِّين الخاضعين لمصالحهم الآثمَّة[1].

وفي كتابه: (تفسير آيات الصِّفات بين المثبتة والمؤوَّلة: مراجعة وتقويم):

يبدأ محسن عبد الحميد في مقدِّمة كتابه بالقول: إنَّه ليس من منهجه العلميّ أن يؤلِّف مثل هذا الكتاب، حتَّى إنَّ الكثيرين ممَّن استمعوا له، وقرؤوا كتبه، وتتلمذوا على يده قد يستغربون ولوجه في هذا المسلك، وتأليف مثل هذا النَّوع من الكتب[2].

إلَّا أنَّ الضَّرورة ومقتضيات الدِّفاع عن العقيدة الصَّحيحة ورَدِّ الشُّبهات وتصويب الخطأ في توجيه الشَّباب المسلم قد فرض عليه هذا التَّوجُّه البحثيَّ، فهو يزعم أنَّه في السَّنوات القليلة الأخيرة ظهر تيار إسلامي يَدَّعي أنَّ منهجه قائم على تصحيح العقيدة ومحاربة مظاهر الشِّرك في المجتمع الإسلاميِّ عبر

(1) المرجع السَّابق، ص 52.

(2) عبد الحميد، تفسير آيات الصِّفات بين المثبتة والمؤولَّة، ص 3.

مناقشات عقيمة بين الشَّباب المسلم حول تفسير الصِّفات الإلهيَّة الخبريَّة، وإثارة المشكلات الفقهيَّة الفرعيّة حولها باعتبارها من أصول الدِّين وفق زعم هؤلاء.

هذا الواقع المؤلم برأي محسن عبد الحميد كان الدافع الحقيقي وراء تأليفه هذا الكتاب بمنهجيَّة العودة إلى آيات الصِّفات وقراءتها قراءة عصريَّة جديدة، وبيان آراء العلماء فيها منذ عهد الصَّحابة الكرام- رضوان الله عليهم أجمعين- إلى عصرنا الحالي(1).

وهو لا يقصد من وراء هذا الكتاب- وفق تعبيره- إثارةَ أيِّ موضوع خِلافيٍّ، وإنَّما يقصدُ إعادة نشر الحقيقة كاملةً حول تفسير هذه الآيات كي يعود الشَّاردون الغافلون إلى الصَّفِّ الإسلاميِّ الواحد (2).

يقع هذا الكتاب في مئة وخمسين صفحة، أورد فيه المؤلِّف معلومات غزيرة جدًّا، ومكثَّفة جدًّا، بدءًا من عهد الصَّحابة وصولاً إلى عهد المعاصرين من المفسّرين، حول موضوع في غاية الحساسيَّة، وتباينت فيه آراء الأئمَّة والفقهاء والمفسّرين أشدَّ تباين.

وتطرَّق فيه محسن عبد الحميد إلى الحديث عن مدرسة الإثبات، ومدرسة التَّأويل، ومسألة جواز التَّأويل في آيات الصِّفات وعدم جوازه.

ومن خلال عرضنا لهذه النَّماذج من كتب محسن عبد الحميد ومؤلَّفاته في مجال علم التَّفسير نجد أنَّ:

(1) عبد الحميد، تفسير آيات الصِّفات بين المثبتة والمؤولَّة ، ص 4.

(2) المرجع السَّابق ، ص 6.

محسن عبد الحميد مفكّر وعالم ومفسّر مجدّد ملمٌّ بأصول التَّفكير المستنير ومناهجه وبمنابع العقيدة وأصول الفقه والتَّفسير ومناهجها ومصادرها، ومهتم اهتمامًا كبيرًا بتوضيح الدِّلالات القرآنيَّة، وتحديد المفاهيم والمصطلحات الفقهيَّة، والتَّفريق بينها تفريقًا علميًّا ممنهجًا حسب سياقاتها ودلالاتها ومعانيها.

أمّا تحليل هذه الكتب والملفَّات ونقدها وتقويمها، فسيكون في نهاية هذا الفصل خاتمةً لكامل النِّتاج الفكريّ لهذا المؤلِّف في التَّفسير وعلم التَّفسير.

المطلب الثاني: مصادره في مجال علم التَّفسير

بعد مراجعة كتب محسن عبد الحميد ومؤلَّفاته في مجال علم التَّفسير وتدقيقها، والبحث في مصادر جهوده ونتاجه الفكريّ، وبمتابعة مسيرته العلميّة والفكريَّة، نلاحظ أنَّه يتميَّز بالفهم العميق في العلوم الشَّرعيَّة، فالبعد الفقهيُّ والأصوليُّ حاضرٌ في الآراء الَّتي يقول بها.

وفي حديثه عن مذهبه الفقهيِّ والعقيديِّ يقول: "إنَّ مذهبه الفقهيّ شافعيٌّ، ومذهبه العقيديّ مسلم، عقلانيّ، أصوليّ مقاصديّ، يعيش في القرن العشرين، أمَّا مذهبه في الصِّفات فهو سلفيٌّ، فيقول عن نفسه: "أنا سلفيٌّ بمعنى اتِّباع الصَّحابة والتَّابعين، ومعجب بابن تيميَّة في مذهبه العقديّ، حتَّى قرأت معظم كتبه، وأفضّل في مسألة الصِّفات ألا نؤوِّلَ، ونمرّ بالآيات كما جاءت على ظاهرها، وإذا اقتضت الحاجة إلى إقناع الآخرين الَّذين يطعنون في القرآن، ويتهمونه بالتَّشبيه والتَّجسيم، فلا بأس أن نؤوِّل في بعضها". (1)

أمَّا عن رأيه وموقفه في تصنيف الفقهاء، فيقول: "إنَّ الفقيه لا بدَّ أن يكون فقيهًا أصوليًّ، بمعنى الانطلاق من الأصول العلميّة الإسلاميَّة لمواجهة مستجدات الحياة المتغيّرة، وتجديد المنهج في النَّظر والبحث والمواجهة؛ لأنَّ البقاء في ظلِّ المناهج القديمة يعني العمل في الفراغ، ولا بدَّ من تجاوز الإشكاليَّات الفكريَّة التَّاريخيَّة والعمل لمواجهة الإشكاليَّات الفكريَّة الحديثة، فهو يأخذ على أتباع المدارس الفكريَّة القديمة دورانهم في فلك ترديد القضايا الَّتي كانت حيويَّة في المجتمعات المسلمة السَّالفة وشرحها، أو في فلك الَّذين سحبوا التَّاريخ إلى الحاضر، وتعاطوا معه كأنَّه واقع معاش"(2).

(1) الحياني في الدراسات القرآنية الدكتور محسن عبد الحميد ص248

(2) الحيانيّ، الدُّكتور محسن عبد الحميد وجهوده في الدِّراسات القرآنيَّة، 247، 248.

نلاحظ أنَّ مصادره كانت بالدَّرجة الأوَّلى من القرآن الكريم، وأقوال المفسّرين من السَّابقين واللاحقين والمعاصرين، ولا يعتمد على مصادر السُّنَّة النَّبويَّة المطهرة إلَّا نادرًا.

بالنِّسبة إلى القرآن الكريم:

يعتبر محسن عبد الحميد أنَّ القرآن الكريم لا يمكن فهمه فهمًا صحيحًا وعميقًا إلَّا بالتَّفسير الصَّحيح والدَّقيق والشُّموليّ، ومن ثمَّ نجده قد اتَّبع في أغلب كتبه ومؤلَّفاته منهجًا قرآنيًّا، تفسيريًّا، شموليًّا، جديدًا، حسب ترتيب سور القرآن الكريم، بأسلوب بحثيٍّ ونقديٍّ وعلميٍّ متين وواضح، غير مكتفٍ بالنَّقل من المصادر القديمة والحديثة في التَّفسير، مرجِّحًا ما يراه صحيحًا، ويتَّفق مع روح العصر والحداثة، بعد تتبُّع الدِّراسات العلميّة المتخصِّصة القديمة والحديثة.

ولذلك اعتمد محسن عبد الحميد في معظم كتبه ومؤلَّفاته اعتمادًا مباشرًا على آيات القرآن الكريم، بحسب الاستقراء، وبحسب سياقها في القرآن الكريم إلى عدد من المعاني، إضافةً إلى اعتماده التَّفسير العقليّ والعلميّ للقرآن.

ويختار منها في التَّفسير ما يحدِّده معيار اختيار المسألة أو القصَّة، أو المُشكل أو الحكم ودراسته، وعلى هذا النَّحو يعرض لمسألة واحدة في سورة واحدة أو أكثر، وقد يعرض لبعض السُّور دون بعض، ولا سيَّما في بعض الآيات القرآنيَّة الَّتي ثار حولها بعض الجدل، وتمحورت حولها بعض الإشكالات، من المسلمين وغيرهم، فنجده يتَّجه نحو الكشف عن بعض التَّأويلات القرآنيَّة بالتَّصويب والتَّعديل والشَّرح والتّبيان، منطلقًا من فهمه ومعرفته بالأصول والمبادئ الفقهيَّة، والفهم والتَّوضيح والتَّرجيح في التَّفسير، من أجل إيضاح المفهومات، وتقريب اللُّغة والمفردات، واختصار المطولات، مستوفيًا أهمَّ مصادر التَّفسير ومقاصدها، بدءًا من تفسير الطَّبريّ، وانتهاءً بتفاسير المحدثين ودراسات المعاصرين، دون التقيُّد بتفسير واحد أو مذهب واحد، إنما يقرن بعض التَّفاسير ببعض، ويُوازنُ بينها، ويُرجِّح ويُصَوِّبُ ما يعتقدُ أنَّه

الأَكثر صوَابًا، وذلك في حال تعارضها، أو يبني عليها لمعالجة إشكالٍ أفرزته معطيات الحياة المعاصرة، معتمدًا في ذلك على تحديد الأصول الَّتي لا يخرج عنها أيُّ تأويل لتفسير القرآن الكريم بحسب رأيه، وهذه الأصول هي: الأصل اللُّغويّ، والأصل العقليّ، والأصل النَّقليّ.

وقد درج في مؤلَّفاته وكتبه على أن يذكر الآية الَّتي يفسِّرُها، ثمَّ يلجأ إلى تحرير موضع الخلاف فيها إن وجد، ثمَّ يورد أقوال المفسّرين الَّتي كان يبدأ فيها دائمًا بتفسير الطَّبريّ حتَّى يصل إلى تفسير المحدثين، ومنه ينتهي إلى ذكر رأيه في القضية، وترجيح ما يرى أنَّه أوجه من غيره، وأقرب إلى الحقِّ، وأقوى في الحجج والدَّلائل، معتبرًا أنَّ هذه المنهجيَّة الجديدة، تؤسِّس لرؤيا حديثة في التَّفسير، لما يمكن أن يُؤسّس عليه الصِّدق في العمل، أو المعرفة الحقَّة الَّتي تمكن العقيدة، أو توضِّح لحكم أو حدٍّ شرعيّ، أو فتح الباب أمام دعوة وصحوة حقيقية يمكن لها توحيد المسلمين وفق نسقٍ موحَّد، أو تردُّ كيدَ الخصوم والمغرضين والحاقدين [1].

و**نرى ذلك جليًّا في كتابه: (نظرات في تفسير آيات من القرآن الكريم)** في عرضه لمشكل ما يُعرف بـ "قصة الغرانيق" الواردة في سورة (الحجّ): ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّا إِذَا تَمَنَّى أَلْقَى الشَّيطان فِي أُمْنِيَّتِهِ فَيَنْسَخُ اللَّهُ مَا يُلْقِي الشَّيطان ثمَّ يُحْكِمُ اللَّهُ آياتهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [سورة الحج – الآية: 52].

فقد عرض محسن عبد الحميد لهذا المشكل وفق ما يلي:

ذكر سبب نزول هذه الآية كما ورد في تفسير **"الطَّبريّ"**، وروى حادثة الغرانيق الَّتي وردت في التَّفسير، وأنَّ الطَّبريّ بيّن أن تفسير هذه الآية الكريمة أنَّ الله ﷻ ما أرسل من رسول من قبل النَّبيّ عليه

(1) عبد الحميد، نظرات في تفسير آيات من القرآن الكريم، ص 7.

الصَّلاة والسَّلام، وأنزل عليه من الكتاب، إلَّا ألقى الشَّيطان في كتاب الله الَّذي يقرؤه النَّبيّ، وفي حديثه، فيُذهب الله تعالى ما يلقي الشَّيطان، ويبطله. وعدَّ الطَّبريّ أنَّ حادثة الغرانيق ما هي إلَّا اختبار للمحيطين بالنَّبيّ ﷺ، وانتقل بعدها إلى تفسير "**الماورديّ**"، الَّذي ذكر القصَّة دون تعليق، ثمَّ بيّن أنَّ "**الرَّازيّ**" رفض هذه القصَّة رفضًا تامًّا، واعتبرها من كلام الظَّاهريين، وأورد ما ذكره الرَّازيّ نقلاً عن أهل التَّحقيق والتَّفسير وما استدلُّوا به على بطلان هذه القصَّة من آيات كريمة، ومن أحاديث نبويَّة، وذكر أنَّ من جملة الَّذين رفضوا القصَّة "**ابن كثير**"، الَّذي طعن في أسانيد القصَّة، وعلّق عليه عبد الحميد بأنَّ ابن كثير نقل عن البغويّ استغرابه من ذكر هذه القصَّة الَّتي تتنافى مع العصمة الَّتي هي من شروط النُّبوة، وصولاً إلى تفسير العلماء المحدثين كـ "**سيّد قطب**" الَّذي رفض القصَّة، وأشار إلى دور المستشرقين في تهويل هذه القصَّة الَّتي لا تستوجب –حسب رأيه– أن تكون محطَّ نقاش وخلاف، وبيَّن– رحمه الله– أنَّ صاحب الميزان أخطأ في إسناد تصحيح تلك الرِّواية إلى جماعة من المحدثين، وقد بيَّن أنَّ المحدثين لم يصحِّحوا الرِّواية، بل ضعَّفوها، واعتبر أنَّ ذكر صاحب الميزان لهذه القصَّة من باب الطعن من طرفٍ خفيٍّ في المحدّثين الكبار، بذكر أسماء من صححوها، وبرَّر ذلك بتعصّب صاحب الميزان لمذهبه الإماميّ، الَّذي حال بينه وبين تحرّي الرِّواية وتحقيقها، والتَّعرُّض لتحقيقات كبار المفسّرين الَّذين كذَّبوا القصَّة جملةً وتفصيلاً.

ومن ثمَّ انتهى محسن عبد الحميد إلى بيان رأيه وترجيحه في تفسير المفسّرين المشار إليهم، مُجيبًا عن التَّساؤل الَّذي أثارَه بعضهم عن سبب ذكر هذه الرِّوايات –كالطَّبريّ وغيره من أئمَّة التَّفسير– بأنَّ هذه الرِّوايات منتشرة عند أعداء الإسلام قبل الطَّبريّ وغيره من أئمَّة التَّفسير، فأوردها الطَّبريُّ وغيره من المفسّرين؛ لكي يتسنَّى للمحقِّقين من بعدهم الوصول إليها من خلال الفحص والتَّدقيق والتَّمحيص، لا لتصل إليهم في كتب لا يهتمُّ واضعوها بصحَّة الأسانيد وصدقها، وتنشر بين المسلمين، ولا سيَّما العوامّ، ما يؤدِّي إلى حدوث شرخ فكري واسع في المجتمع الإسلاميّ.

وفي كتابه: (منظومة آيات القتال وتطبيقاتها المعاصر):

نراه يلجأ إلى الاعتماد المباشر على آيات القرآن الكريم، وفق نسقين رئيسين هما[1]:

1. نسق مجموعة الآيات الَّتي تحدد (حاكمية جمع) من الآيات المهيمنة.

2. نسق مجموعة آليات تتحدَّث عن تفاصيل منظومة القتال آية آية، المحكومة في مساراتها مع ما سبقها من آيات.

وهو يرى أنَّ تفسير آيات القتال بمعزل عن سياقه القرآني الشُّموليّ، يقود إلى انحراف في العقيدة والفكر، وفي التَّطبيق والممارسة.

وفي هذا الإطار المفاهيميّ نجد أنَّه يمكن تقسيم معاني القتل، والقتال الواردة في القرآن الكريم- بحسب الاستقراء وسياقها في القرآن الكريم- إلى عدد من المعاني.

فهناك آيات نصَّت على الفعل المميت للنفس، بدليل قوله تعالى: ﴿وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا﴾ [النساء: 93].

وهناك آيات نصَّت على القتال، بدليل قوله تعالى: ﴿وَاقْتُلُوهُمْ حَيْثُ ثَقِفْتُمُوهُمْ وَأَخْرِجُوهُم مِّنْ حَيْثُ أَخْرَجُوكُمْ وَالْفِتْنَةُ أَشَدُّ مِنَ الْقَتْلِ وَلا تُقَاتِلُوهُمْ عِندَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حتَّى يُقَاتِلُوكُمْ فِيهِ فَإِن قَاتَلُوكُمْ فَاقْتُلُوهُمْ كَذَلِكَ جَزَاءُ الْكَافِرِينَ﴾ [البقرة: 191].

وهناك آيات نصت على القصاص، بدليل قوله تعالى: ﴿ومَن قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لِوَلِيِّهِ سُلْطَانًا فَلا يُسْرِف فِّي الْقَتْلِ أَنَّه كَانَ مَنصُورًا﴾ [الإسراء: 33].

(1) عبد الحميد: منظومة آيات القتال في القرآن الكريم، ص 52.

وهناك آيات نصَّت على الذَّبح، بدليل قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَنجَيْنَاكُم مِّنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوءَ الْعَذَابِ يُقَتِّلُونَ أَبْنَاءَكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَاءَكُمْ وَفِي ذَلِكُم بَلاءٌ مِّن رَّبِّكُمْ عَظِيمٌ﴾ [الأعراف: 141].

كما عرض للبحث في نتائج انتهاج العنف في إخضاع المجتمعات لأهداف غير إسلاميَّة أو إسلاميَّة محرَّفة، مثَّلَ لها بأمثلة من تاريخ الأمَّة عبر عصورها المتتابعة، بدءًا من الخوارج في عهد عليٍّ ﷺ، وصولاً إلى العصر الحديث، لينتقل منها إلى عرض المصادر الَّتي تأسّس عليها هذا النَّهج الدَّمويّ، فيتوقَّف على نحو مفصَّل عند قول الشَّوكانيّ: "فالمشرك سواء حارب أم لم يحارب مباح الدم ما دام مشركاً"، فيبين الأصول الَّتي خالفها بهذا القول بدلالة نصوص القرآن الكريم والسُّنَّة النَّبويَّة وإجماع الفقهاء، وبوقائع الأحداث الأليمة والويلات الَّتي جرّها الإرهابيون على المسلمين في أفغانستان والعراق وسورية وليبيا والجزائر وغيرها" (1)

وتوصَّل إلى استنتاج مفاده أن الحديث عن بيان مخالفة أصحاب الجماعات الَّتي انتهجت العنف والقتال، فيما صار يُعرف في زماننا بالسَّلفيَّة الجهاديَّة ومقدار معارضتها لمقاصد الدِّين الإسلاميّ الخمسة الَّتي تقوم على حفظ: الدِّين، والنَّفس، والعقل، والنَّسل، والمال، الَّتي تُضبط بدلائل جزئيَّة وكلِّيَّة، فكلُّ ما يحفظ ويضمن هذه الأصول مصلحة، وكلّ ما يضيعها ويفوتها مفسدة، وهذا ما شكّل المعيار والمنهج الَّذي نظر من خلاله المؤلِّف إلى الحركات الجهاديَّة في عصرنا، فقال: "لو أنَّ الجماعات المتشدِّدة، كان عندهم علم شاكل بأصول الشَّريعة وقواعدها، ومقاصدها ومآلات الأفعال فيها، لما وقعوا فيما وقعوا فيه من سفك الدِّماء، وقتل النَّاس الأبرياء، وهدم المؤسَّسات وإضاعة أموال النَّاس، وإلحاق أكبر القبائح إلى

(1) عبد الحميد، منظومة آيات القتال في القرآن الكريم، ص 142

دين الإسلام العظيم أمام مليارات من البشر في العالم، لينتهوا فيما بعد إلى القول بأنَّ الإسلام دين الإرهاب والعنف وسفك الدِّماء، في حين أنَّ الإسلام دين الرَّحمة والعدل والإحسان والسَّلام"[1].

بالنِّسبة إلى كتب التَّفسير وآراء المفسّرين:

نلاحظ أنَّ محسن عبد الحميد، متأثِّرًا تأثُّرًا كبيرًا من النَّاحية الفكريَّة والدَّعويَّة والتَّفسيريَّة، بآراء عدد من العلماء والمفكِّرين والمفسّرين وأفكارهم بعد الاطلاع عليها وقراءتها وتفحصها، مشيرًا إلى أنَّ الَّذين ألَّفوا كتب التَّفاسير الكبرى من علماء الأمَّة كانوا على خلق علميٍّ رفيع، إذ إنَّهم نقلوا الاختلافات بعقلية مرنة دون طعن في عقيدة أحد، ودون إصدار أحكام في البدع والتَّضليل.

الطبري(ت:310) الذي يستشهد به كثيراً، ويبدأ به دائماً، الرازي(ت:311)، والغزالي(ت:505)، والزمخشري (ت: 538)، والعز بن عبد السلام (ت: 660)، وابن تيمية (ت: 728)، وابن قيم الجوزية (ت: 751)، وابن كثير (ت: 774)، والشاطبي (ت: 790)، وابن خلدون (ت: 808)، والشوكاني (ت: 1255)، والألوسي (ت: 1270)، وجمال الدين الأفغاني (ت: 1315)، ومحمد عبده (ت: 1323)، ومحمد رشيد رضا (ت: 1353)، وسيد قطب (ت: 1386).

ويمكن ملاحظة ذلك بوُضوح وجَلاء في تأليف كتابه: (**أوضح المعاني في تهذيب تفسير روح المعاني**) فقد بحث في منهج الألوسيّ من خلال تفسير روح المعاني بحثاً دقيقاً وعميقاً، وأحاطه بتتبّع كلّ جزئيَّة فيه والمشكلات الَّتي أُثِيرَت حولَ هذا التَّفسير، آخذًا على الألوسيّ- في تفسير روح المعاني- اهتمامه بأمرين خطيرين هما:

الأمر الأوَّل: تأثُّره واهتمامه بالتَّفسيرات الإشاريّة[2].

(1) عبد الحميد، منظومة آيات القتال في القرآن الكريم، ص 142.

(2) الحيانيّ، محسن عبد الحميد وجهوده في الدِّراسات القرآنيَّة، 284 - 290.

الأمر الثاني: تلميحاته في أكثر القضايا الَّتي تطرَّق إليها في تفسيره[1].

إضافةً إلى ما يتعلَّق بالإشارات الإصلاحيَّة التَّلميحيَّة الَّتي ذكرها الألوسيّ في تفسيره، ولم يصرّح بها تصريحًا واضحًا، فأتى محسن عبد الحميد في تهذيبه على ذكرها وتوضيحها للقارئ علنًا، وحرَّرَ رأيه فيها دونما خوفٍ أو تردُّد.

ونرى ذلك أيضًا في كتابه: (تفسير آيات الصِّفات بين المثبتة والمؤوَّلة)، ففيه اختار المؤلِّف نماذج من بعض التَّفاسير الَّتي ارتآها هو، باعتبارها تفاسير غزيرة المعلومات وموثقة بالأدلَّة النَّقليَّة والعقليّة، وتتحدث عن نموذج الإثبات كتفسير الطَّبريّ، وابن كثير، والشَّوكانيّ، والألوسيّ، والمنار، والتَّفاسير الَّتي تتحدث عن نموذج التَّأويل كتفسير الرَّازيّ والزَّمخشريّ والقرطبيّ [2].

ومن ثمَّ تناول المؤلِّف في هذا الكتاب الحديث عن مدرسة الإثبات الَّتي يسمِّيها مدرسة السَّلف وفق المشهور، ويستشهد بابن تيميَّة، وشارح العقيدة الطَّحاويَّة، وابن القيم الجوزيَّة تلميذ ابن تيميَّة [3].

كما تناول الحديث عن مدرسة التَّأويل الَّتي يسميها المؤلِّف (مدرسة التَّأويل الأصولي المنضبط)، وقد أطلق هذا المصطلح الجديد على مدرسة التَّأويل؛ لكي يُخرِج منها المؤوَّلة من الفلاسفة وبعض المتصوّفة والباطنية، الَّذين لم يلتزموا التَّأويل الأصوليّ المعترَف به في الإسلام[4].

(1) ينظر: محمود بن عبد الله الحسينيّ الألوسيّ، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، (بيروت: دار الكتب العلميَّة، 1994م)، 177/8، و43/9، و25/10، ومحسن عبد الحميد، الإمام أبو الثناء الألوسيّ، (العراق: دار الشُّؤون الثَّقافية العامَّة، آفاق عربيَّة، 1992م)، ص 133، 134، 155.

(2) عبد الحميد، تفسير آيات الصِّفات بين المثبتة والمؤولَّة، ص 3.

(3) عبد الحميد، تفسير آيات الصِّفات بين المثبتة والمؤولَّة ص 14-17.

(4) عبد الحميد، تفسير آيات الصِّفات بين المثبتة والمؤولَّة، الحاشية 2، ص 6.

وكعادته في أغلب كتبه ومؤلَّفاته يستشهد كثيرًا بتفسير الطَّبريّ، ويبدأ به دائمًا، وينقل عنه وعن ابن كثير والشَّوكانيّ، والألوسيّ، ومحمَّد رشيد رضا، والزَّمخشريّ، والرَّازيّ معتبراً أنَّهم جميعًا قد أخذوا بالمنهج التَّفسيري السلفي في تفسير آيات الصِّفات وتأويلها.

ويذهب إلى أنَّ المفسّرين الَّذين أخذوا بمنهج التَّفسير بالرَّأي، كالزَّمخشريّ من المعتزلة، والرَّازيّ من الأشعريَّة، كان يتوجَّب عليهم أن يفعلوا مثلما فعل المفسّرون الَّذين أخذوا بالمنهج التَّفسيريِّ السَّلفيِّ من السَّابقين، ويُؤوِّلوا وفق منهجهم العقليّ، لكنّنا نراهم لم يقولوا أكثر ممَّا قاله المفسّرون السَّابقون، ويتوصل المؤلِّف إلى استخلاص جملة من النَّتائج سنأتي عليها في المبحث التَّالي بالتَّفصيل.

المبحث الثاني: منهجه في التَّفسير، وطريقته في دراسة مناهج المفسّرين ورؤيته في تطوّر تفسير القرآن وبيان مناهج مدارس التَّفسير

التَّمهيد:

لكي نتعرَّف منهج أيِّ مفكر أو عالم أو مفسر، لا بدَّ لا لنا من تعرُّف مذهبه الفكريّ والفقهيّ والعقائديّ، وتعرُّف طريقته وأسلوبه في دراسة غيره من المفكِّرين والعلماء والمفسّرين وتناوله لهم، وموقفه من هؤلاء حتَّى نستطيع استشراف واكتشاف تصوّره الشُّموليّ، ورؤيته المتكاملة في العلم الَّذي يبحث فيه أو المؤلَّفات الَّتي يتناولها في الدِّراسة والبحث، ومن ثمَّ استنباط أهمّ الملامح العامّة لمنهجه العلميّ الشُّموليّ في الصِّياغة والتَّاليف والكتابة والتصنيف. ولنستطيع تحديد منهج محسن عبد الحميد في التَّفسير وعلم التَّفسير، يجب علينا:

أوَّلاً: تعرُّفُ مذهبه الفكريّ والفقهيّ والعقائديّ.

ثانيًا: تعرُّف موقفه وطريقته وأسلوبه في دراسة غيره من المفكِّرين والعلماء والمفسّرين وتناوله لهم.

ثالثًا: تَعَرُّف طريقته وأسلوبه في اختيار مكونات نتاجه الفكريّ والعلميّ، وإنجاز كتبه ومؤلَّفاته ودراساته البحثيَّة والعلميّة.

هذه المواضيع سيتمُّ تناولها بالدِّراسة والبحث ضمن هذا المبحث من خلال مطلبين رئيسين هما:

المطلب الأوَّل: منهجه في التَّفسير،

المطلب الثاني: طريقته في دراسة مناهج المفسّرين

المطلب الثالث: رؤيته في تطوّر تفسير القرآن و بيان مناهج المفسرين

المطلب الأوَّل: منهجه في التَّفسير:

بيَّنا في المبحث السَّابق من هذا الفصل المذهب الفقهيَّ والعقَديَّ لمحسن عبد الحميد، وموقفه من العلماء والمفسّرين والفقهاء، مستدلِّين في ذلك بحديثه عن نفسِه وعن مذهبه وطريقته.

فمذهبه الفقهيّ: شافعيٌّ.

ومذهبه العقَديّ: مسلم، عقلانيّ، أصوليّ، مقاصديّ، يعيش في القرن العشرين.

أمَّا مذهبه في الصِّفات: فهو سلفيٌّ، بمعنى اتِّباع الصَّحابة والتَّابعين، وهو في مسألة الصِّفات يفضّل عدم التَّأويل، ويرى فهمَ الآيات كما جاءت على ظاهرها، وإذا اقتضت الحاجة إقناعَ الآخرين الَّذين يطعنون في القرآن، ويتهمونه بالتَّشبيه والتَّجسيم، فلا بأس أن نؤوّل في بعضها.

أمّا رأيه وموقفه في تصنيف الفقهاء: فهو معجب بابن تيميَّة في مذهبه العقَديِّ، وقرأ معظم كتبه، ويقول: "إنَّ الفقيه لا بدَّ أن يكون فقيهًا أصوليًّا؛ أي: ينطلق من الأصول العلميّة الإسلاميَّة لمواجهة مستجدات الحياة المتغيّرة وتجديد المنهج في النَّظر والبحث والمواجهة؛ لأنَّ البقاء في ظل المناهج القديمة يعني العمل في الفراغ، ولا بدَّ من تجاوز الإشكاليات الفكريَّة التَّاريخية والعمل لمواجهة الإشكاليات

الفكريَّة الحديثة، فهو يأخذ على أتباع المدارس الفكريَّة القديمة وعلى الَّذين سحبوا التَّاريخ إلى الحاضر، وتعاطوا معه كأنَّه واقع معاش دورانهم في فلك ترديد القضايا الَّتي كانت حيويَّة في المجتمعات المسلمة السَّالفة، وشرحها".(1)

وبمتابعة مسيرة محسن عبد الحميد العلميّة نلاحظ أنَّه يتميَّز بالفهم العميق في العلوم الشَّرعيَّة وأنَّ البعد الفقهي والأصولي حاضرٌ في آرائه.

لقد سَخَّرَ محسن عبد الحميد، العالم والمفكِّر والمثقَّف حياته كلّها لخدمة الإسلام والمسلمين والدعوة الإسلاميَّة الصَّحيحة وتثبيتها في عقول الشَّباب المسلم.

ومراجعة كتب محسن عبد الحميد ومؤلَّفاته وبيان ما أورده فيها ممّا يخصُّ منهجه في التَّاليف ومنهجه في دراسة مناهج المفسّرين، تجعلنا نلاحظ بوضوح تامٍّ أنَّ الملامح التَّجديديّة في منهجه تقوم على عدد من المقوِّمات والأسس، نوردها فيما يلي:

1. في عرضه للمسائل والإشكالات الَّتي تتميَّز بالصُّعوبة، ينتهج منهجًا تعليميًّا في إيضاح المفهومات، وتقريب اللُّغة والمفردات، واختصار المطولات، مستوفيًّا أهمَّ مصادر التَّفسير ومقاصدها، بدءًا من تفسير الطَّبريّ وانتهاءً بتفاسير المحدثين ودراسات المعاصرين، دونَ تقيد بتفسير واحد أو مذهب واحد، فكان يقرن بعض التَّفاسير ببعض، ويُوازِنُ بينها، ويرجِّح ما يرى أنَّه الأكثر صوابًا، في حال تعارضها، أو يبني عليها لمعالجة إشكال أفرزته معطيات الحياة المعاصرة.

2. يتبع في صياغة أغلب كتبه ومؤلَّفاته منهجًا قرآنيًّا، تفسيريًّا، شموليًّا، جديدًا، حسب ترتيب سور القرآن الكريم، ويختار منها وفق ما يحدّد هو لنفسه بمعيار اختيار المسألة أو المُشكل

(1)الحيانيّ، الدُّكتور محسن عبد الحميد وجهوده في الدِّراسات القرآنيَّة، ص 247، 248.

ودراسته، ومن ثمَّ نراه يعرض لمسألة واحدة في سورة واحدة أو أكثر، وقد يعرض لبعض السُّور دون بعض.

3. بالدِّراسة التَّحليليَّة الدقيقة وتتبُّع منهج محسن عبد الحميد، نلاحظ أنَّه يعرض لسور القرآن الكريم الَّتي تتعلَّق بمعالجة مسألة ما، أو موضوع معيَّن، أو مشكل محدَّد، ثمَّ يأتي على معالجتها وفق رؤيته المنهجيَّة الجديدة، بتسلسلٍ علمي أكاديمي بالخطوات التَّالية:

1) ذكر الآية الَّتي ثار حولها الجدل في بعض التَّفاسير، وبيان سبب النزول، وفق ما ورد في كتب التَّفاسير.

2) تحرير موضع الخلاف.

3) إيراد أقوال المفسّرين، مبتَدئاً دائمًا من تفسير الطَّبريّ، حتَّى يصل إلى تفسير المحدثين.

4) وينتهي إلى ذكر رأيه في المشكل، وترجيح ما رأى أنَّه أوجه من غيره، وأقرب إلى الحقِّ، وأقوى في الحجج والأدلَّة.

وهذا ما نلاحظه بوضوحٍ تام في كتابه: (**نظرات في تفسير آيات من القرآن الكريم**)، ففيما يُعرف بـ "**قصة الغرانيق**": الواردة في سورة (الحجّ)، عرض محسن عبد الحميد في كتابه لهذا المشكل وفق ما يلي:

في تفسيره للآية الكريمة: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّا إِذَا تَمَنَّى أَلْقَى الشَّيطان فِي أُمْنِيَّتِهِ فَيَنْسَخُ اللَّهُ مَا يُلْقِي الشَّيطان ثمَّ يُحْكِمُ اللَّهُ آياتِهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيم﴾ [سورة الحجّ: 52].

بيَّن سبب نزول هذه الآية كما ورد في تفسير "**الطَّبريّ**"، وانتقل بعدها إلى تفسير "**الماورديّ**"، ثمَّ ذكر أقوالَ "**الرَّازيّ**" و"**ابن كثير**"، وصولاً إلى تفسير العلماء المحدثين كـ "**سيِّد قطب**".

ومن ثمَّ انتهى إلى بيان رأيه وترجيحه في تفسير المفسّرين المذكورين، وتطرَّقَ إلى التَّساؤل الَّذي أثارَه بعضهم عن سبب ذكر الطَّبريّ وغيره من أئمَّة التَّفسير لهذه الرِّوايات، فبيّنَ أنَّ سبب ذلك أنَّ هذه الرِّوايات منتشرة عند أعداء الإسلام قبل الطَّبريّ وغيره، فأوردها الطَّبريُّ وغيره من المفسّرين لكي يتسنَّى للمحقِّقين من بعدهم الوصول إليها من خلال الفحص والتَّدقيق والتَّمحيص، لا أن تصل إليهم في كتب لا يهتمُّ واضعوها بصحَّة الأسانيد وصدقها، وتنشر بين المسلمين، ولا سيَّما العوامّ، ما يؤدِّي إلى حدوث شرخ فكري واسع في المجتمع الإسلاميّ.

4. نجد أنَّ محسن عبد الحميد في منهجه الجديد ورؤيته الجديدة في التَّفسير لا يُغفلُ تحديد الإشكالات الَّتي يُعنى بدراستها والجوانب الَّتي يهتم بها، كما فعل السَّابقون والمعاصرون من المفسّرين، إنَّما يعرضُها، ويكتفي بما رأى أنَّه قد يقوّي الفهم الصَّحيح، أو يقوِّم الفكر غير السَّويّ، أو يُبنى عليه عمل وسلوك، وهو بذلك يكون قد تفرد في هذا المنهج.

5. لا يقتصر محسن عبد الحميد على الإشكالات القديمة أو التَّاريخية، بل يهتمُّ بالإشكالات المعاصرة، ونجده جريئًا في طرحه لهذه الإشكالات، كما فعل في كتابه: (**منظومة آيات القتال وتطبيقاتها المعاصر**) والَّذي يعتبره محسن عبد الحميد كتابًا حديثًا، ومتفرّدًا، من حيث المضمون والمحتوى والمنهج، في المسائل الَّتي يعالجها، ولم يسبقه إليه أحد، ولذلك فهو يمثِّل سابقةً في عصره.

وهذا النَّهج في التَّفسير– بحسب رأيه– نهجٌ جديد وغير مطروق سابقًا، وهذا ما يؤكِّده في قوله: "لم أجد أحدًا، لا سيَّما من المفسّرين، قد تحدَّث عن حاكميَّة آيات على آيات في المنظومة المعرفية القرآنيَّة الواحدة"(1).

والملاحظ أنَّ محسن عبد الحميد في سياق حديثه هذا لم يستثنِ أحدًا من المفسّرين القدامى واللَّاحقين والمعاصرين والمحدثين (2).

6. لا يتردَّد في مراجعة منهجه والتَّراجع عن موقفه المنهجيّ إن تبيَّن له أنَّه قد أخطأ في ذلك، وهذا ما وجدناه أيضًا في كتابه السّابق الذِّكر، حيث يقول: "لقد أخطأت في قولي بأن منهج الألوسيّ (منهج شموليّ).. وبعد مرور أربعين سنة تبين لي ما قاله الأستاذ الدُّكتور شوقي ضيف بأن تفسير الألوسيّ هو (تفسير لغويّ)، وقد أثبتُّ ذلك في التَّهذيب"(3).

7. لا يتردَّد في بذل كلّ جهد في تهذيب التَّفسير الَّذي يتناوله وإخراجه بحلّة جديدة، فنراه يحقق ويدقق ويتابع وينقح ويهذب من أجل استقامة المعنى، حتَّى يخرج ما فيه من خلل وتلميح، ويزيل ما فيه من زلل ولبسٍ وشبهات ومبهمات، ويحذف الاستطرادات والإشارات، ويُخرِج ما ليس له علاقة بالتَّفسير، ويضيف إليه شروحًا ومفاهيم وتوضيحات تُوافقُ روح العصر وما حقَّقه العلم والتطوّر من إنجازات ومكتشفات جديدة في هذا العصر، ويمكن أن يخدم النَّاس وينفعهم في دينهم وسلوكهم

(1) عبد الحميد، منظومة آيات القتال في القرآن الكريم وتطبيقاتها المعاصرة، ص 8.

(2) في تعليقنا على هذا الرأي ومن خلال تتبعنا للأثر ومتابعة التفاسير الَّتي اعتنت بتفسير آيات القتال الواردة في القرآن الكريم نجد أن تفسير الإمام القرطبي كان في هذا السياق لاستنباط الأحكام الشرعية من الآيات القرآنيَّة، وأمّا تفسير الإمام ابن كثير فكان لأجل التَّفسير الأثري للآيات، إضافة إلى تفسير الظلال لسيد قطب من العصر الحديث. وسنأتي على تبيان ذلك بالتفصيل والتوثيق في نهاية الفصل الأول بمراجعة جهود الدُّكتور محسن عبد الحميد في مجال علم التَّفسير ونقدها وتقويمها.

(3) أسامة عبد الوهاب حمد الحيانيّ، (مقابلة خاصة مع الدُّكتور محسن عبد الحميد سرد فيها حياته الشخصية والعملية، موثقة في تسجيل صوتي في 5 ديسمبر 2012)، ص 245.

وعقيدتهم وحياتهم المعاصرة، فيجعله يحاكي روح العصر بقالبه القديم. وهذا ما رأيناه أيضًا في كتابه: **(أوضح المعاني في تهذيب تفسير روح المعاني)**.

8. يسوق الأدلَّة لكتبه ومؤلَّفاته من أقوال الأئمَّة وآرائهم، الَّتي بُنيت على الفهم التَّامّ للقرآن الكريم والسُّنَّة النَّبويَّة، والإدراك لمقاصد الشَّريعة الإسلاميَّة، والوعي بالمتغيِّرات، والنَّظر في الأحوال والظُّروف، ويمثِّل لها بنصوص وأقوال السَّلف من المفسّرين، وصولاً إلى فقهاء العصر الحديث المفسّرين المعاصرين. وهذا ما رأيناه في كتابه: **(منظومة آيات القتال وتطبيقاتها المعاصرة)**.

9. نلاحظ أن أغلب كتب محسن عبد الحميد ومؤلَّفاته محكمةٌ في منهجها، مترابطةٌ في فصولها، ترابط المقدِّمة بالنَّتيجة، وترابط السَّبب بالأثر، بل أنَّ الدَّارس المدقِّق فيها يقفز إلى النَّتائج مقدّمًا، قبل وصول المؤلِّف إليها، بناءً على المقدِّمات الَّتي يسوقها ويمهِّدُ بها، ويدعمها بالحجج وأقوال الأئمَّة الأعلام المشهود لهم الَّذين توافقت الأمَّة على إمامتهم، ممثلاً أُنموذجًا لتوافق الأدلَّة المنقولة والعقليّة.

10. كتب محسن عبد الحميد ومؤلَّفات أُنموذجٌ متميزٌ لترابط العلوم الإسلاميَّة ووحدتها، وصلاحيتها لكل زمان ومكان، والدَّمج بين التَّفسير والفقه وأصولهما والسِّياسة الشَّرعيَّة، وتأكيدٌ للمرونة والحيويَّة في الدِّين الإسلاميّ، وإعمال العقل والاجتهاد والوعي التَّامّ للسياق العامّ ومُراعاة الظروف والأحوال في التَّفسير وفي إصدار الأحكام، والنّظر في موضع النَّصّ من النَّصّوص الأخرى في المنظومة الكاملة حسب الأصول والقواعد الشَّرعيَّة والإسلاميَّة.

11. عندما تفرض الضَّرورة نفسها حسب معطيات الدِّفاع عن الدِّين ومعالجة الانحرافات الَّتي يفرضها الواقع، نجد محسن عبد الحميد مستعدّاً للولوج في منهج علميٍّ جديد غير منهجه المألوف لتعاطي تلك المعطيات والضَّرورات ومعالجتها، وهذا ما رأيناه في كتابه: **(تفسير آيات**

الصِّفات بين المثبتة والمؤوِّلة) حيث يبدأ محسن عبد الحميد في مقدّمة كتابه هذا بالقول: أنَّه ليس من منهجه العلميّ أن يألِّف مثل هذا الكتب، حتَّى إنَّ الكثيرين ممَّن استمعوا له وقرؤوا كتبه، وتتلمذوا على يده قد يستغربون ولوجه في هذا المسلك، وتأليف مثل هذه الأنواع من الكتب(1).

إلَّا أنَّ الضَّرورة ومقتضيات الدفاع عن العقيدة الصَّحيحة ورد الشُّبهات وتصويب الخطأ في توجيه الشَّباب المسلم قد فرضت عليه هذا التَّوجُّه البحثيّ، فهو يزعم أنَّه في السَّنوات القليلة الأخيرة ظهر تيار إسلاميٌّ يَدَّعي أنَّ منهجه قائم على تصحيح العقيدة ومحاربة مظاهر الشَّرك في المجتمع الإسلامي الَّتي تظهر في مناقشات عقيمة بين الشَّباب المسلم حول تفسير الصِّفات الإلهيَّة الخبريَّة، وإثارة المشكلات الفقهيَّة الفرعيَّة حولها باعتبارها من أصول الدِّين وفق زعم هؤلاء. هذا الواقع المؤلم برأي محسن عبد الحميد كان الدَّافع الحقيقيّ وراء تأليفه هذا الكتاب بمنهجيَّة العودة إلى آيات الصِّفات وقراءتها قراءة عصريَّة جديدة وبيان آراء العلماء فيها منذ عهد الصَّحابة الكرام- رضوان الله عليهم- أجمعين إلى عصرنا الحالي(2).

وهو لا يقصد من وراء هذا الكتاب- وفق تعبيره- إثارة أيِّ موضوع خلافي، إنَّما كان يبتغي إعادة نشر الحقيقة حول تفسير هذه الآيات كاملةً؛ كي يعود الشَّاردون الغافلون إلى الصَّفِّ الإسلاميِّ الواحد(3).

لقد انتهج محسن عبد الحميد في تأليف هذا الكتاب منهجية جديدة غير معهودة عنده، ومن الملاحظ أنَّها غير موجودة كذلك عند السلف والمعاصرين من المفسّرين، وهي تقوم على الدَّمج بين علوم القرآن، والتَّفسير، والفقه وأصولهما، والسِّياسة الشَّرعيَّة، وتأكيد المرونة والحيويَّة في الدِّين

(1) عبد الحميد، تفسير آيات الصِّفات بين المثبتة والمؤولَّة، ص 3.

(2) عبد الحميد، تفسير آيات الصِّفات بين المثبتة والمؤولَّة ، ص 4.

(3) المرجع السَّابق ، ص 6.

الإسلاميّ، وإعمال العقل والاجتهاد والوعي التَّامّ للسياق العامّ وللظروف والأحوال في التَّفسير وفي إطلاق الأحكام، والنّظر في موضع النَّصّ من النَّصّوص الأخرى في المنظومة الكاملة حسب الأصول والقواعد الشَّرعيَّة والإسلاميَّة، وهذه المنهجية تقوم على جملة من الأسس والمقومات وفق التَّالي[1]:

1) اكتفى محسن عبد الحميد للدخول في صلب الموضوع بآية واحدة فقط أو بعدد من الآيات، ولم يجمع كلَّ الآيات الَّتي تتحدَّث عن الصِّفات الإلهية، واكتفى بالإشارة إليها في الهامش.

2) اكتفى ببحث الصِّفات الخبريَّة فقط، كالوجه واليد والعين، وأمّا صفات المعاني والصِّفات السَّلبيَّة الَّتي حددها بأنَّها: "القِدَم والبقاء والوحدانيَّة والغنى المطلق" فهي لا تدخل في إطار بحثه؛ لأنَّها ليست موضع خلاف في التَّأويل المتنازع عليه في الصِّفات الخبرية، ولا سيَّما في وقتنا المعاصر حسب رأيه.

3) نقلَ آراء المفسّرين كما هي ولم يتَصرَّف فيها أو يلخِّصها.

4) اختار المؤلِّف نماذج من التَّفاسير الَّتي ارتآها هو، باعتبارها تفاسير غزيرة المعلومات وموثقة بالأدلَّة النَّقليَّة والعقليّة، وتتحدَّث عن نموذج الإثبات، كتفسير الطَّبريّ وابن كثير والشَّوكانيّ والألوسيّ والمنار، والتَّفاسير الَّتي تتحدَّث عن نموذج التَّأويل، كتفسير الرَّازيّ والزَّمخشريّ والقرطبيّ.

5) أخرج المؤلِّف ما استطاع من الآيات، ولم يُخرجها كلَّها.

ونراه في هذا الكتاب يستشهد بابن تيميَّة، وشارح العقيدة الطَّحاويَّة، وابن القيم الجوزيَّة تلميذ ابن تيميَّة، وينقل عنهم وينتقدهم، ويفنِّد ويدافع وينتقد ويحاجج ويحاور ويرجِّح[2].

(1) عبد الحميد، تفسير آيات الصِّفات بين المثبتة والمؤولَّة ، ص،6، 7.

(2) عبد الحميد، تفسير آيات الصِّفات بين المثبتة والمؤولَّة، ص 14-18، 125.

كما نراه يطلق مصطلحًا جديدًا لمدرسة التَّأويل ويسميها بـ (مدرسة التَّأويل الأصولي المنضبط)، ويقول: "إنَّه أطلق هذا المصطلح الجديد على مدرسة التَّأويل؛ لكي يُخرِج منها المؤوَّلة من الفلاسفة وبعض المتصوِّفة والباطنية الَّذين لم يلتزموا التَّأويل الأصوليَّ المعترفَ به في الإسلام"[1].

ويضع أصولاً وقواعدَ للتأويل الأصوليِّ المنضبط، معتبرًا أنَّه يجري ضمن القواعد والأصول التَّالية[2]:

1) إنَّ تأويل الصِّفات الخبريَّة سواءً عند المعتزلة أو الماتريديَّة أو الأشعريَّة إنَّما هو لنفي كلّ مشابهة بين الله ﷻ وبين أيِّ أحدٍ من المخلوقين.

2) التَّأويل كلُّه يجري في دائرة قواعد اللُّغة العربيَّة الَّتي نزل بها القرآن الكريم.

3) التَّأويل كلُّه يجري في إطار قاعدة أنَّ القرآن يفسر بعضُه بعضًا، ويدلِّل على ذلك بالرجوع إلى ابن خزيمة وشارح العقيدة الطَّحاويَّة وابن تيميَّة لتبيان ذلك تبياناً جليّاً.

4) التَّأويل كلُّه يجري في إطار القواعد العقليّة القاطعة عند من يراها قاطعة كالمعتزلة.

ويذهب في هذه المنهجيَّة الجديدة إلى أنَّ:

1) جميع المفسّرين منذ أواخر عهد صحابة النَّبيّ ﷺ إلى يومنا هذا أجمعوا على أنَّ آيات الإحاطة لا يجوز أن تُحمل على ظاهرها، ولا يمكن ذلك، بل لا بدَّ من تأويلها، بدليل القرآن الَّذي يفسِّر بعضه بعضًا، وبدليل العقل الَّذي يجعل الإحاطة الماديَّة محالةً على الله ﷻ، وبدليل اللُّغة القائمَّة على أساس المجاز الَّذي نزل به القرآن الكريم، وهذه برأيه أصول ثابتة، إلا أنَّه لا يقدِّم أيَّ

(1) المرجع السَّابق ، الحاشية 2 ص 6.

(2) المرجع السَّابق، ص 21-25.

دليل، لا من السُّنَّة النَّبويَّة الشَّريفة، ولا من أقوال الصَّحابة والتَّابعين، على إجازتهم للتأويل في تفسير آيات الصِّفات[1].

2) جميع المفسّرين في تفسير آيات صفة الوجه نقلوا عن بعض الصَّحابة والتَّابعين، ولم يزيدوا عليهم شيئًا، ويؤكد مرة أخرى بأنَّ جميع المفسّرين من أواخر عصر الصَّحابة إلى اليوم أجمعوا على أنَّ آيات صفة الوجه لا بدَّ أن تؤوَّل بدليل القرآن والعقل واللُّغة[2].

3) يعتبر المؤلِّف أنَّ جمهور الصَّحابة الكرام لم يتحدثوا في تفسير آيات الصِّفات عمومًا، كما أنَّهم لم يسألوا عنها، ولم تصدر عنهم أقوال صريحة بأنَّهم فهموها على ظاهرها، ويبيَّن أنَّ هناك فرقًا بين أن يسكتوا عن القول فيها وأن يثبتوها، **مشيرًا إلى أن سكوت الصَّحابة عنها باعتقاده كان لسببين هما:**

السَّبب الأوَّل: أنَّهم فهموها في ضوء القواعد البسيطة للغتهم، باعتبار أنَّ الصَّحابة الكرام- رضوان الله عليهم- كانت لغتهم بسيطة، ولم تكن لديهم القدرة على التَّمييز بين الحقيقة والمجاز في اللُّغة، فهذه مصطلحات لاحقة عليهم، ولم يكونوا على علمٍ ودرايةٍ بها وفق ما صرَّح به المؤلِّف في موضع لاحق من هذا الكتاب [3].

السَّبب الثاني أنَّهم لم يسألوا رسول الله ﷺ عنها؛ لأنَّهم- باعتقاد المؤلِّف- كانوا يميلون إلى السُّؤال عن المسائل الَّتي تقرّبهم إلى الله تعالى، ولا يميلون إلى السُّؤال عن القضايا الَّتي لا يبنى على معرفتها عملٌ يقرّبهم إلى خيري الدُّنيا والآخرة.

(1) عبد الحميد، تفسير آيات الصِّفات بين المثبتة والمؤولَّة، ص 34.

(2) المرجع السَّابق ، ص 40-43.

(3) عبد الحميد، تفسير آيات الصِّفات بين المثبتة والمؤولَّة، ص 125، 126.

ويعتبر بأنَّ السَّبب في هذا الاعتقاد عند الصَّحابة هو أنَّ الرَّسول- عليه الصَّلاة والسَّلام- قد نهاهم عن الجدل والمراء والخوض في المتشابهات بدليل قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ﴾ [آل عمران: 7].

4) ويتوصَّل إلى نتيجة بأن الاستدلال على أنَّ الصَّحابة الكرام كان لهم موقف إيجابيّ مذهبيّ من قضية الصِّفات والاعتماد عليه كدليل لتحريم التَّأويل المنضبط الأصوليّ لآيات الصِّفات، مردودٌ قطعاً؛ لأنَّه لا يوجد إجماع على التَّصريح اللَّفظي القاطع بالإثبات في مسألة الصِّفات، أو تحريم التَّأويل المنضبط فيه [1].

5) يذهب إلى أنَّ التَّابعين توسعوا في تأويل آيات الصِّفات بسبب تغيّر الظُّروف في عصرهم، وظهور الشُّبهات عند بداية اختلاط المسلمين بغيرهم من أهل الدِّيانات الأخرى غير المسلمين، ويعتبر أنَّ هذه الحقيقة يطمسها أهل الإثبات المتأخِّرين، ولا يشيرون إليها معتبرين أنَّ الأئمَّة الأربعة أنكروا التَّأويل، وقالوا بالإثبات، وهو يعتقد حسب رأيه الشَّخصي أنَّه لو صحَّ كلام هؤلاء لأحدَثَ ذلك إرباكًا في فكر الباحث المسلم[2].

6) يصرّح بأنَّ موضوع تأويل الصِّفات أو عدم تأويلها من فروع العقيدة الإسلاميَّة لا من أصولها، ويذهب إلى أبعد من ذلك، فيرى أنَّه لا يوجد أيّ دليل أصولي قاطع على أنَّها من أصول الإيمان، لا في القرآن ولا في السُّنَّة ولا في إجماع الصَّحابة، ولا في إجماع من جاء من بعدهم.

ومن ثمَّ لا يُعَدُّ كافرًا أو فاسقًا- بحسب رأيه- من قال بالتَّأويل في الصِّفات باعتبارها ليست من أصول الإيمان، ويُعَدُّ مخطئًا، ولا يدخل النَّار بهذا الخطأ، ويورد في هذا السِّياق أنَّ

(1) المرجع السَّابق، ص 117.

(2)عبد الحميد، تفسير آيات الصِّفات بين المثبتة والمؤولَّة، ص 122، 123.

الرَّاسخين في العلم لم يكفروا أحدًا في الملة الإسلاميَّة يفعل ذلك، ويدلِّل على ذلك بأن ابن تيميَّة وغيره قد اعتذروا للمجتهدين في الأصول والفروع، وقالوا: إنَّه لا عقاب على اجتهادهم يوم القيامة، ويستخلص من كلام ابن تيميَّة أنَّ المجتهدين مخطئون، ولو كانوا كافرين أو فاسقين لدخلوا النار، وهم (أي ابن تيميَّة وغيره) نفوا عنهم ذلك.

ويسوق فكرة أخرى في السِّياق نفسِه، هي أنَّ الَّذين بغَوا على المؤوِّلين من علماء الإسلام في كلِّ عصر، هم من حفظة النَّصّوص، أو ممَّن اشتغل بجمعها وتحقيقها دون التَّفقُّه فيها، وهم في الحالَّتين ليسوا من أهل الفتوى، وليس لديهم حجة، فلا عبرة لقولهم (1).

ويختتم كتابه بتأكيد جملةٍ من النَّتائج أهمُّها أنَّه:

1) لا يهدف من وراء هذا الكتاب إلى الخوض في اختلافات الماضي وصراعاته أو النَّيل من وحدة الإسلام والمسلمين، أو الطَّعن في عقيدة أئمَّة الإسلام في القديم والحديث، إنَّما هدف إلى تصحيح العقائد المنحرفة الَّتي انتشرت في المجتمع الإسلاميِّ قدرَ المستطاع.

2) دعا إلى أنَّ الفكر الإسلاميَّ اليوم لا بدَّ أن يعيش عصره، ولا بدَّ من تقديم الإسلام من جديد إلى العالم وفق منهج إسلاميٍّ جديد يحاكي روح العصر، فالواجب على المسلمين في كلِّ عصر مراجعة المناهج الفكريَّة الإسلاميَّة السَّابقة وفحصها فحصًا دقيقًا في ضوء ظروف المرحلة الجديدة، في محاولة لإنشاء فكر إسلامي جديد أقرب إلى العصر وظروف الحياة.

3) ليس من المفروض وليس شرطًا أن تتكرَّر صيغ المناهج الفكريَّة الإسلاميَّة السَّابقة بكلِّ مقدِّماتها ونتائجها ومادَّتها المعرفيَّة.

(1) المرجع السَّابق، ص 131.

4) إنَّ ما نقل عن أئمَّة المذاهب الأربعة في تحريم تفسير آيات الصِّفات، كان موجَّهًا برأيه إلى التَّأويل المنحرف لا التَّأويل المنضبط.

5) إنَّ تلك التَّأويلات ليست من أصول الدِّين وإنَّما الكلام فيها من الفروع الَّتي لا توجب حكماً بالتَّكفير أو التَّفسيق.

6) إنَّ سكوت جمهور الصَّحابة عن تأويل آيات الصِّفات لا يقوم دليلاً قاطعًا على صحَّة منهج الإثبات.

7) إنَّنا في هذا العصر نريد أن ندير الصِّراع الحضاريّ في عالم الشَّهادة لا في عالم الغيب الَّذي أضرَّ بالمسلمين كثيرًا في الماضي، ويسعنا ما وسع جمهور الصَّحابة من السُّكوت عن تفسير هذه الآيات وعدم إثارة موضوعاتها وإثبات تحديد معانيها إلى الله سبحانه؛ لأنَّنا لا نريد أن نشغل منهجنا بآراء السَّابقين ومقالاتهم لنا؛ كي لا ننقل الصِّراعات الفكريَّة العنيفة الماضية إلى حياتنا المعاصرة.

8) لسنا بحاجة اليوم إلى مناهج علم الكلام القديم ولا مادَّته المعرفيَّة في بنائنا الجديد، دينًا وفكرًا وحضارةً.

ومن ثمَّ ينتهي من كتابه في الدَّعوة إلى حركة الفكر الإسلامي الحديث في مواجهة أعداء الأمَّة والطامعين والدعوة إلى الصحوة الإسلاميَّة المباركة بالدَّعوة إلى تبني الأفكار الجوهريَّة والمبادئ العشرة لحركة الفكر الإسلاميِّ الحديث الَّتي لا بدَّ لكل مخلص لدينه أن يُمَكِّن لها في كيان الجيل الجديد؛ لأنَّها القراءة الصَّحيحة للإسلام الحق من لدن علمائه ودعاته المفكِّرين الَّذين عرفتهم أجيال الأمَّة الحديثة المتلاحقة، وهي وفق التَّالي:

1) اتِّفاق الجميع على أنَّ الفهم الصَّحيح لمسائل العقيدة لا بدَّ أن يستند إلى القرآن والسُّنَّة وعدم التَّعمُّق في الغيبيات الَّتي تبعد العقل عن عالم المادة، وتقحمه في التَّأويل والانحراف والاختلاف والضَّلال.

2) كلُّ المفكِّرين متَّفقون على أنَّ تيارات الفكر الإسلاميِّ القديم اجتهادية أصابت وأخطأت، وليس من المصلحة اليوم إحياؤها؛ لأنَّ مادَّتها المعرفيَّة قديمة في الشكل والمضمون، ولا تتَّصل بصراعات الفكر الفلسفيِّ والحضاريِّ اليوم لا من قريب ولا من بعيد، ومن ثمَّ يجب أن تكون دراسة الفكر الإسلاميِّ لتيارات الفكر الإسلاميِّ القديم للاستئناس بها أوَّلاً، ولتجاوز سلبياتها ومصطلحاتها ومضامينها ثانيًا.

3) كلُّ المفكِّرين ينطلقون في مذهبية الإسلام إلى الكون والحياة والمجتمع والإنسان من منهج عقلي سليم وتفكير علميّ معاصر يؤمن بالتَّقدّم وفقَ قانون السَّبب والغاية في الوجود.

4) هم متَّفقون على أنَّه لا جمود فيما قاله السَّابقون؛ لأنَّ الفقه الإسلاميَّ فقه متجدِّد دائمًا، ولا تعصّب ولا حجَّة إلَّا لكتاب الله وسنة رسوله وإجماع مجتهدي الأمَّة.

5) الاتفاق الكامل على ضرورة الاستفادة من كلِّ جديد ومفيد في العلم والكلمة والتَّقنية والتَّنظيم والفكر، دون فقدان الأصالة، والانطلاق من مبدأ الحكمة ضالة المؤمن، حيثمَّا وجدها فهو أحقُّ بها.

6) محاربة مظاهر البدع المتنوّعة والعقليّة الخرافيَّة والتَّواكليَّة.

7) عدم الاكتفاء بدراسة الشَّريعة الإسلاميَّة دراسة مجزأة والانتقال إلى دراسة المفاهيم الكلِّيَّة في النّظم العامّة في الشَّريعة الإسلاميَّة كنظام الحكم والاجتماع والاقتصاد والدفاع والقضاء والتَّربيَّة.

8) اتّفاق جميع المفكّرين على أنَّ حلَّ المشكلات الإنسانية الاجتماعيَّة ولا سيَّما القضاء على المظالم الاجتماعيَّة وسوء توزيع الثروات وفرض الاستبداد السِّياسيّ وحكم الفرد والأسرة أصبح ضرورة حضاريَّة.

9) جميع المجدِّدين والمفكِّرين الإسلاميين حدَّدوا موقفهم من القوى الاستعماريَّة الطَّاغية والغاشمة في هذا العالم بمحاربتها وإعلان الجهاد العامّ الشامل عليها، ولا يتحقَّق ذلك إلَّا في إطار تعاون جماعيّ حقيقيّ يتمثَّل في جامعة أو منظمة إسلاميَّة قويَّة تقود حركة الأمَّة سياسيًّا وعسكريًّا وحضاريًّا وتشكّل قوَّة عادلة للدفاع.

10) تجاوز الفكر المجرَّد والأماني العريضة.

وبهذا يظهر لنا أنَّ محسن عبد الحميد انتهج في هذا الكتاب منهجية جديدة عصريَّة جامعة شاملة، تختلف عن منهجيَّته الَّتي رأيناها في باقي كتبه ومؤلَّفاته، إضافةً إلى أنَّنا لم نعثر على سابقة أو لاحقة شبيهة بهذه المنهجيَّة في كتب التَّفسير القديمة والحديثة والمعاصرة، وسنتناولها بالنَّقد والتَّقويم في نهاية الفصل.

وبالاطلاع ومراجعة كتب محسن عبد الحميد ومؤلَّفاته والتّعمُّق في دراستها، تحليلاً ومراجعةً ونقدًا ومقارنةً، يمكن استشراف تصوره الشُّموليّ واكتشاف رؤيته التَّجديديّة العصريَّة المتكاملة في علم التَّفسير، ومن ثمَّ استنباط أهمِّ الملامح العامّة لمنهجه العلميّ الشُّموليّ في الصياغة والتَّاليف والكتابة والتَّصنيف في هذا العلم ويمكن أن نجمل تلك الملامح من حيث الإطار العامّ بعدة نقاط عامّة:

1. الاعتماد في عرض أي مسألة يتناولها في مؤلَّفاته على كتب التَّفسير القديمة للسلف من المفسّرين ولا سيَّما التَّفاسير الكبرى، والملاحظ أنَّه دائمًا في أغلب مؤلَّفاته يبدأ بتفسير الطَّبريّ وصولاً إلى المعاصرين من المفسّرين.

2. مراعاة الدقّة العلميّة واللُّغويّة في تحديد المفاهيم والمصطلحات والتَّفريق بينها، ويحسن استخدامها وتوظيفها توظيفًا صحيحًا.

3. يجمل الأفكار العامّة والرَّئيسة الَّتي سيتناولها في مؤَلفه في المقدّمة أو التَّمهيد.

4. يراعي التَّوافق والتَّطابق بين عنوان المؤلِّف ومضمونه ومحتواه، يعتني به.

5. يبين منهجه وطريقته في تناول المادَّة العلميَّة في مستهل الكتاب.

6. على دراية ومعرفة عميقة في اختيار نسق كتبه ومؤلَّفاته، وصياغة عناوينها صياغة دقيقة.

7. في أغلب كتبه ومؤلَّفاته يُتبِع العنوان بعبارة يحدد بها منهجه في الكتاب، مثل (قراءة معاصرة)، (تطبيقات معاصرة)، (تقويم)، (تهذيب).

8. يعتني عناية شديدة بعدم وجود تكرار أو تناقض أو ازدواجيَّة في سياق المادَّة العلميّة للمؤَلَّف.

9. يعتني بالتَّصنيف والتَّبويب والعرض للمادَّة العلميّة الَّتي سيعرضها في مؤَلَّفه.

10. يسلك في أغلب كتبه ومؤلَّفاته مسلكًا علميًّا أكاديميًّا.

11. عنايته البالغة بقواعد اللُّغة ومصطلحاتها، ومآلاتها، ومدلولاتها، وتوضيح معانيها.

12. بيان الآراء والأقوال ووجهات النَّظر حول الموضوع أو المسألة، أو الفكرة الَّتي يتناولها، وتوثيق ذلك كلِّه.

13. يفند ويدقِّق ويقارن ويحقِّق، ومن ثمَّ ينقد ويقوِّم ويصحِّح ويرجِّح من أجل استقامة المعنى.

14. يتعرض لمسائل ومشكلات عصريَّة لم يسبقها إليه أحد من المفسّرين.

15. لديه الجرأة في العرض والطَّرح والابتكار والتَّجديد في علم التَّفسير وفي مناهج التَّفسير حسب مقتضيات العصر.

المطلب الثاني: طريقته في دراسة مناهج المفسّرين:

تعدَّدت وتنوَّعت الكتب والمؤلَّفات الَّتي تناول أصحابها مناهج المفسّرين، وتوزَّعت هذه الكتب والمؤلَّفات في ثلاث مجموعات رئيسة وفق التَّالي:

المجموعة الأوَّلى: تناولت دراسة مناهج عدد من المفسّرين في الكتاب نفسه وإجراء المقارنة بين تلك المناهج.

المجموعة الثَّانية: تناولت اتِّجاهات محدَّدة في التَّفسير، أو مدارس تفسير محدَّدة.

المجموعة الثَّالثة: تناولت دراسة منهج مفسِّر واحد، وأفردت له كتاباً مفصَّلاً.

وفي هذا النَّسق المنهجيّ، وبمراجعة مؤلَّفات محسن عبد الحميد وتدقيقها، نجده ممَّن تناول دراسة منهج مفسّر واحد؛ أي: في نسق المجموعة الثَّالثة، وهذا ما نلاحظه في كتبه ودراساته وأبحاثه، فقد ألَّف كتابين في دراسة مناهج المفسّرين:

الكتاب الأوَّل: بعنوان (الألوسيّ مفسِّرًا).

الكتاب الثاني بعنوان (الرَّازيّ مفسِّرًا).

ويمكن تعرف رؤيا محسن عبد الحميد في ضرورة دراسة مناهج المفسّرين والتَّاليف والكتابة عنها، من خلال رأيه الَّذي قال به في كتابه: (الألوسيّ مفسِّرًا) ، فرأى أنَّ هناك ضرورة تدفع باتِّجاه دراسة مناهج المفسّرين وهذه الضَّرورة برأيه تعدُّ لزامًا على كلِّ باحث، وهي تتمثَّل في "أن معرفة تاريخ تطوّر التَّفسير تساعدنا كثيرًا على معرفة مدى فهم المسلمين لكتابهم الكريم، والاطِّلاع على المستويات العقليّة

المتنوّعة في هذا الفهم المتَّصل بحياتهم الحضاريَّة الَّتي امتزجت امتزاجًا عميقًا بهذا الكتاب الخالد والباحث الفرد لا يستطيع أن يراقب بدقَّة سير هذا التطوّر إذ يحتاج اذا ما أراد ذلك أن يقرأ التَّفاسير المصنَّفة في مختلف المذاهب والعصور، وهذه العمليَّة الشَّاقة ربّما لا يكفي عمر باحث أن يقوم بها. ومن هنا كان لزامًا على كلِّ باحث أن يخصَّ تفسيرًا أو تفسيرين بدراسة متفحِّصة حتَّى إذا أراد باحث آخر أن يكتب تاريخًا عامّاً في التَّفسير، وجد أمامه دراسات منفردة دقيقة عن كلِّ تفسير فيسهل عليه عند ذلك أن يبني أحكامه على أساس من الدِّقَّة والموضوعيَّة والعمق(1).

انطلاقًا من هذه الضَّرورة وهذا الالتزام نجد محسن عبد الحميد قد ذهب إلى تطبيق ما قاله بالفعل، وألَّف كتبه ودراساته وأبحاثه المشار إليها أعلاه، وجاء بدراسات وأبحاث فاحصة معمقة، متَّجهًا إلى دراسة مناهج كبار المفسّرين كمنهج الرَّازيّ في التَّفسير، ومنهج الألوسيّ في التَّفسير، ومنهج الواحديّ في التَّفسير، فتفاسير هؤلاء الأئمَّة تُعَدُّ –باعتراف الجمهور– من التَّفاسير الشَّهيرة وكتب التَّفسير الكبرى في علم التَّفسير.

وتناول في تلك الكتب والمؤلَّفات أكثر المشكلات والمسائل الَّتي ثار الجدل حولها بين الباحثين في مجال التَّفسير ومناهج المفسّرين.

والملاحظ أنَّ محسن عبد الحميد لم يكن اختياره لدراسة مناهج المفسّرين وكتب التَّفسير عبثيًّا، وإنَّما جاء عن درايةٍ وفهمٍ وانتقاءٍ دقيقٍ وعميق.

(1) محسن عبد الحميد، الألوسيّ مفسِّرًا، (بغداد: مطبعة المعارف، 1968م)، ص 5.

ففي كتابه (الألوسيّ مفسِّرًا): درس محسن عبد الحميد منهج الألوسيّ في التَّفسير، وتعدُّ هذه الدِّراسة أوَّل دراسة له في هذا المجال، وكانت رسالته في الحصول على الماجستير، فكانت هذا الدِّراسة أكاديميَّة بحكم تصنيفها رسالةً علميَّة في الدِّراسات العليا.

والألوسيّ صاحب منهج عقليّ أيضًا، وهو مهتمٌّ اهتمامًا كبيرًا بالمذاهب الفقهيَّة، وتفسيره (**روح المعاني في تفسير القرآن والسَّبع المثانيّ**) يعدُّ من أعظم كتب التَّفسير، باعتباره نقطة التقاء التَّفاسير بين المتأخِّرين من المفسّرين، ويقول عنه محسن عبد الحميد: أنَّه موسوعة مختصرة لتراث الأمَّة الإسلاميَّة في العلوم النَّقليَّة والعقليّة، فهو يجمع بين الآراء وينسق بين الأفكار، تفنيدًا ومقارنةً وترجيحًا.

ويعد تفسير الألوسيّ من أعظم التَّفاسير وأجلّها، وكان محطَّ أنظار عدد من العلماء والمهتمِّين بالتَّفسير، باعتبار أنَّ الألوسيّ في هذا التَّفسير اهتم بالعلوم النَّقليَّة والعقليّة، وبالمذاهب الفقهيَّة، وبالمسائل اللُّغويّة، وبالقصص التَّاريخيَّة، وعرض فيه لمجمل آراء الفرق والنِّحل والملل وبين أوجه الحقِّ والباطل فيها.

لقد لفت هذا التَّفسير انتباه محسن عبد الحميد منذ بداية اهتمامه العمليّ والأكاديميّ في العلوم الشَّرعيَّة وحظي باهتمامه، لذلك تناوله بدراسة معمَّقة وتفصيليَّة، وبحثَ فيه بحثًا دقيقًا عميقًا، وأحاطه بتتبع كلّ جزئية فيه، وتناول المشكلات الَّتي أُثيرت حول هذا التَّفسير، فوصف تفسير الألوسيّ بأنَّه ليس تفسيرًا عاديًا، وبأنَّه يمثل ملتقى تفاسير بين التَّفاسير القديمة والتَّفاسير الحديثة في عصر الألوسيّ (المتأخّرين)، ومن ثمَّ يمثل تفسير الألوسيّ تجديديًّا في عصره، فظهرت فيه ملامح تجديديَّة لم تكن موجودة في التَّفاسير الَّتي سبقت عصر الألوسيّ.

لقد درس محسن عبد الحميد منهج الألوسيّ في تفسيره دراسة معمَّقة متفحصة، محقِّقًا ومحرِّرًا ومدقِّقًا وموضِّحًا، وبأسلوبٍ علميٍّ أكاديميٍّ، وفق الخطوات العلميّة المنهجية التَّالية:

1. بيَّن وحدَّد مذهب الألوسيّ في التَّفسير، منطلقًا من بيان عنوان التَّفسير، ونسبته إلى المفسّر، ومنهجه في التَّفسير والإشكاليَّات الَّتي أثار الجدل حولها المفسّرون المتأخِّرون أو الباحثون.

2. عرض الملامح التَّجديديّة الَّتي أتى بها الألوسيّ في تفسيره، معتبرًا أنَّ هذا التَّفسير يمثِّل الحاجة الماسة والضَّرورة الَّتي فرضها العصر الَّذي عاش فيه الألوسيّ لمنهج ونمط جديد في التَّفسير، وتتمثَّل هذه الحاجة وهذه الضَّرورة برأي محسن عبد الحميد في كتابه (الألوسيّ مفسِّرًا) وكتابه (أبو الثَّناء الألوسيّ) بما يلي[1]:

1) توجيه النَّصّوص القرآنيَّة إلى معالجة الأوضاع الاجتماعيَّة الفاسدة في ذلك العصر.

2) توجيه النَّصّوص القرآنيَّة إلى محاربة الفلسفات الدخيلة في ذلك العصر.

3) توجيه النَّصّوص القرآنيَّة إلى معالجة مسائل مستحدثة في العالم الإسلامي في ذلك العصر.

4) توجيه النَّصّوص القرآنيَّة إلى إعادة جمع شتات كتب التَّفسير القديمة.

3. نظرًا لتعلقه الشديد بتفسير الألوسيّ واهتمامه الكبير به بيَّنَ الآراء الَّتي انفرد فيها هذا المفسّر عن غيره من المفسّرين، وحدَّدها تحديدًا دقيقًا، وفند المآخذ والإشكاليَّات والشُّبهات الَّتي أثار الجدل حولها كثيرٌ من المفسّرين والعلماء والمفكِّرين ولا سيَّما الجدل والشبهة الَّتي أثيرت حول أخذ الألوسيّ تفسيره من تفسير الرَّازيّ (مفاتح الغيب)، فردَّ عليها بالتَّوجُّه نحو إظهار الشَّخصيَّة الحقيقيَّة

(1) عبد الحميد، الألوسيّ مفسِّرًا، ص 332، وله أيضًا: الإمام أبو الثناء الألوسيّ، ص 129.

للإمام الألوسيّ وبيان منهجه في هذا التَّفسير، وممَّا جاء في رد عبد الحميد على تلك المزاعم والشُّبهات ما يلي[1]:

1) عندما ينقل الألوسيّ من التَّفاسير الَّتي سبقته، ينصِّب نفسه حكمًا عدلاً بين الآراء ووجهات النظر، آخذًا بالتَّفنيد والمقارنة والتَّرجيح سبيلاً، مبيِّنًا الحقَّ والباطل فيما نقَلَهُ، ومن هنا لم يكن الألوسيّ مجرَّد ناقلٍ فحسب.

2) إنَّ ما يميِّز تفسير الألوسيّ، ويدفع عنه تلك الشُّبهات، أنَّه قد أخذ بما توصَّل إليه العلم والتطوّر العلميّ في عصره وزمأنَّه، ووظَّفها في تفسير الآيات القرآنيَّة ولا سيَّما الكونية منها.

3) لقد أعرض الألوسيّ في تفسيره عن التَّطرُّق إلى الإسرائيليَّات، والآراء الهزيلة، والأخبار الكاذبة، ولم يضمنها في تفسيره وإن دلَّ ذلك على شيء فأنَّه يدلُّ على أنَّ الألوسيّ كان صاحب عقلٍ مستنير منفتح، وصاحب رؤيةٍ بعيدةٍ ثاقبة، ترفعت به عن الهزل والضّعف والزَّلل والكذب، ونقل ما روى غيره منها.

4) على الرَّغم من تمسك الألوسيّ بموقف السَّلف الصَّالح، إلا أنَّه استعمل عقله المستنير، ورؤيته الثَّاقبة دليلاً وسبيلاً لكي ترشده إلى الحقِّ وإظهاره.

4. على الرَّغم من كل ما سبق، نقد وقوَّم بكل تجرّد علميّ ومعرفي أفكار وآراء الألوسيّ، وانتهى إلى تحديد ما يمكن أن يؤخذ على الألوسيّ في تفسيره من النَّاحية العلميّة والمنهجيَّة، وبين ما فيه من عيوب وثغرات ومآخذ، آخذًا على الألوسيّ في تفسير روح المعاني اهتمامه بأمرين خطيرين هما:

(1) عبد الحميد، الألوسيّ مفسِّرًا، ص 338.

الأمر الأوَّل: تأثره واهتمامه بالتَّفسيرات الإشاريّة الَّتي يعتبرها عبد الحميد باطلة بمعظمها، ونقل الألوسيّ مجموعة كبيرة منها في كتبه، ولا سيَّما تفسير روح المعاني، وكانت في معظمها بعيدةً عن روح الآيات القرآنيَّة، ويرى محسن عبد الحميد أنَّ التَّفسيرات الإشاريّة دخلت في عالم التَّفسير بتأثير الأفكار الباطنيَّة، الَّتي استقرت في عقول بعض العلماء والمفسّرين، وقد أدَّى ذلك إلى تحطيم القوى المحركة في المجتمع الإسلاميّ، ولذلك فالمسلمون عمومًا والفكر الإسلاميّ خاصَّة يجب أن يبتعد عن خيالات التَّفسير الإشاريّ الَّذي لا يمكن القبول به تجاوزًا إلَّا إذا توافرت بعض الشُّروط اللَّازمة والحاكمة لقبوله مشروطًا، وهذه الشُّروط والضَّوابط أجملها محسن عبد الحميد بأن لا تنتقل إلى الصُّوفيَّة؛ لأنَّها في هذه الحالة تخرج عن القواعد الأصوليَّة في التَّفسير، وتؤدِّي إلى انحرافات عقائديَّة[1].

الأمر الثاني: تلميحاته في أكثر القضايا الَّتي تطرَّق إليها في تفسيره الَّتي لم يستطع الإفصاح عنها بوضوح، بسبب تأثره بالظروف الصَّعبة والمعقدة الَّتي سادت في زمانه، ومنعته من الإفصاح عن كل شيء، مدافعًا في هذا الشَّأن عن الألوسيّ قائلاً: "إنَّ الخلل كان في عصر الألوسيّ، وليس في الألوسيّ بالذَّات"[2].

5. بين وحدد ووضح كيفيَّة تدارك المآخذ والثَّغرات الَّتي جاءت في التَّفسير، وسبل معالجتها وتقويمها من خلال كتابه (أوضح المعاني في تهذيب تفسير المعاني) الَّذي أشرنا إليه في المبحث السَّابق من هذا الفصل، وصاغه بأسلوبٍ بحثيٍّ ونقديٍّ وعلميٍّ متينٍ وواضح، غير مكتفٍ بالنَّقل من المصادر القديمة والحديثة في التَّفسير، مرجِّحًا ما رآه صحيحًا، ويتفق مع روح العصر والحداثة، بعد تتبّع

(1) الحيانيّ، الدُّكتور محسن عبد الحميد وجهوده في الدِّراسات القرآنيَّة، ص 284 - 290.

(2) الألوسيّ، روح المعاني، 177/8، و43/9، و25/10.

وعبد الحميد، أبو الثَّناء الألوسيّ، ص 133، 134، 155.

الدِّراسات العلميّة المتخصِّصة القديمة والحديثة، معتمدًا في ذلك على كتابه الَّذي ألَّفه بعنوان (دراسات في أصول تفسير القرآن) في تحديد الأصول الَّتي لا يخرج عنها أيُّ تأويل لتفسير القرآن الكريم، كما أسلفنا.

لقد هذَّب محسن عبد الحميد، وعلَّق، وأضاف على كتاب (تفسير روح المعاني) بما يزيد على ثلاث مئة صفحة، وذهب في تهذيبه إلى جمع آراء الألوسيّ في هذه القضايا وتحريرها في التَّهذيب، وتناولت تلك الإضافات والتَّهذيبات والتَّعليقات عددًا من المسائل المتعلِّقة بالقضايا الخلافيَّة والقضايا العلميّة والقضايا الَّتي يصعب على القارئ فهمُها، إضافةً إلى ما يتعلَّق بالإشارات الإصلاحية التَّلميحيَّة الَّتي ذكرها الألوسيّ في تفسيره، ولم يصرّح بها تصريحًا واضحًا؛ بسبب خوفه من الوضع السِّياسي الضَّاغط في عصره أثناء تأليفه كتاب روح المعاني، فأتى محسن عبد الحميد في تهذيبه على ذكرها وتوضيحها للقارئ علنًا، وحرَّر رأيه فيها بلا خوفٍ أو تردُّد.

وفي كتابه (الرَّازيّ مفسِّرًا)، درس محسن عبد لحميد منهج الرَّازيّ الَّذي يعتبره رائد المدرسة العقليّة في التَّفسير، وعَدَّ تفسيره **(مفاتح الغيب)** من أهم كتب التَّفسير وأشهرِها، وعنه يقول عبد الحميد في كتابه **(الرَّازيّ مفسِّرًا)**: "يعد تفسير الرَّازيّ موسوعة تفسيريَّة ضخمة، تعنى عناية فائقة بالفلسفة والكلام والفلك والطِّبّ والنبات والحيوان، بجانب عنايته الواضحة بالعلوم العربيَّة والإسلاميَّة، في أسلوب مشرق غير متكلّف"(1).

وكانت دراسة محسن عبد الحميد لمنهج الرَّازيّ في كتابه مفاتح الغيب دراسةً معقمة متفحصة، محقِّقًا ومحرِّرًا ومدقِّقًا وموضِّحًا، بأسلوبٍ علميٍ أكاديمي، وفق الخطوات العلميّة المنهجيَّة التَّالية:

(1) محسن عبد الحميد، الرَّازيّ مفسِّرًا، (بغداد: دار الحرية للطباعة، 1974م)، ص 6.

1. بيَّن وحدَّد مذهب الرَّازيّ في التَّفسير، منطلقاً من بيان عنوان التَّفسير، ونسبته إلى المفسّر، ومنهجه في التَّفسير والإشكاليات الَّتي أثار الجدل حولها بعضُهم، سواءٌ أكانوا من المفسّرين الآخرين أم من الباحثين.

2. عرض لكلِّ المسائل الفقهيَّة، والدِّينيَّة، واللُّغويّة، والعقليّة، الَّتي تكلَّم فيها الرَّازيّ في تفسيره.

3. بين الآراء الَّتي انفرد فيها هذا المفسّر عن غيره من المفسّرين، وحددها تحديداً دقيقاً.

4. نقد وقوَّم بكل تجرد علمي ومعرفي أفكارَ وأراء الرَّازيّ، وبيَّنَ ما فيها من عيوب وثغرات ومآخذ.

5. انتهى إلى تحديد ما يمكن أن يؤخذ على الرَّازيّ في تفسيره وبيانه، من النَّاحية العلميّة والمنهجية.

6. بيَّن وحدَّد ووضح كيفيَّة تدارك المآخذ والثَّغرات الَّتي جاءت في التَّفسير، وسبل معالجتها وتقويمها.

المطلب الثالث: رؤيته في تطوّر تفسير القرآن، وبيان مناهج مدارس التَّفسير

إنَّ من الرؤيا التَّجديديّة المعاصرة لمحسن عبد الحميد- في مجال الدِّراسات القرآنيَّة- قراءته الجديدة لتطوّر تفسير القرآن، ودراسة المناهج المدارس الحديثة في التَّفسير، وقد أفرد محسن عبد الحميد لهذه القراءة الجديدة كتابًا خاصًّا بعنوان: (**تطوّر تفسير القرآن: قراءة جديدة**) (1).

ويعدُّ كتاب تطوّر تفسير القرآن قراءة جديدة من الكتب المهمَّة في هذا العصر، خصوصًّا ما يتعلَّق بتطوّر مراحل التَّفسير ومناهج المفسّرين، فقد كتب محسن عبد الحميد هذا الكتاب في سنة 1988، وتعرض فيه لتطوّر تفسير القرآن ومروره بمراحل زمنيَّة وتاريخيَّة متتالية، إضافةً إلى تناول موضوع مناهج المدارس الحديثة في التَّفسير.

وبمراجعة هذا الكتاب ودراسته دراسة تحليلية استقرائيَّة نقديَّة وافية، يمكن تلمُّس الملامح العامّة لمنهج المؤلِّف وطريقته واستشراف أسلوبه في هذه القراءة الجديدة في تطوّر تفسير القرآن، ثمَّ بيان منهجه الجديد وتوضيحه من بإبانة القواعد والأسس والمنطلقات والضَّوابط والغايات والمقاصد الَّتي انطلق منها والتزمها في فهم القرآن الكريم تفسيره له، ببيان معانيه وكشف أسراره، ومن ثمَّ بيان أسلوبه الَّذي سلكه أثناء تفسير كتاب الله، وطريقته في عرض تفسيره لكتاب الله من خلالها.

تناول المؤلِّف في هذا الكتاب مراحلَ تطوّر علم التَّفسير ومناهج المفسّرين إضافةً إلى الحديث عن المدارس الحديثة في التَّفسير، وألَّفَ هذا الكتاب عامّ 1988م، فهو من الكتب الحديثة والمعاصرة في هذا المجال، ولذلك لفت انتباه الكثيرين من العلماء والباحثين في العصر الحالي، وحاز على إعجابهم وتقديرهم، واعتنوا به عناية خاصَّة، مما كان سببًا في اعتماد هذا الكتاب مقرّرًا دراسيًّا في عدد من الجامعات العربيَّة

(1) عبد الحميد، تطوّر تفسير القرآن، ص 252.

والدولية تحت مسمَّى (مقرَّر الدِّراسات القرآنيَّة المعاصرة)، ولا سيَّما الجامعة الأردنيَّة، فاعتنى أستاذ التَّفسير في هذه الجامعة فضل عبَّاس بهذا الكتاب عناية خاصَّة، وأفرد له مبحثاً تقويميّاً كاملاً في مؤلفه (اتجاهات التَّفسير ومناهج المفسّرين في العصر الحديث)[1].

ويمكن استشراف الملامح العامّة لمنهج المؤلِّف في هذه القراءة الجديدة في تطوّر تفسير القرآن من خلال ما يلي:

1. يبدأ المؤلِّف محسن عبد الحميد- كعادته في كلِّ كتبه ومؤلَّفاته- ببيان دوافعه وغاياته ومقاصده من تأليف هذا الكتاب، موضِّحًا أنَّه من الضَّروريِّ في العصر الحديث رصد تطوّر تفسير القرآن وبيان مساراتها عبر المراحل التَّاريخيَّة والزَّمنيَّة، من بداية نشوء علم التَّفسير وكتب التَّفسير في عهد الصَّحابة الكرام وصولاً إلى العصر الحديث.

وعلى الرَّغم من أنَّ الكثيرين من العلماء والباحثين من القديمين والحديثين والمعاصرين قد تناول هذا الموضوع بأبحاث مختصرة أو مطوَّلة، ودرسوا مناهج المفسّرين وكتب التَّفسير، ما يزال المجال يتسع لدراسة جديدة بقراءة معاصرة، اعتمادًا على الدِّارسات السَّابقة، وهدفه من هذه الدِّراسة الجديدة والمعاصرة في هذا المجال بيانُ ورؤيته الخاصَّة في هذا الموضوع القديم الجديد وتوضيحها، منطلقاً في ذلك ممَّا تعلمه وكسبه من خبرات في مجال تدريس علم التَّفسير ومناهج المفسّرين في جامعات العراق وخارجه[2].

2. برأي المؤلِّف محسن عبد الحميد؛ بما أنَّ القرآن الكريم كتاب شامل ومتكامل، ويحتوي على كلِّ العقائد الدِّينيَّة والأصول والأحكام، وتفاصيل الشَّرائع السَّماويَّة المختلفة، وقصص الأوَّلين،

(1) فضل حسن عبَّاس، التَّفسير والمفسِّرون أساسياته واتجاهاته ومناهجه في العصر الحديث، (عمّان: دار النفائس للنشر والتوزيع، 2016م)، ص 70 - 89.

(2) عبد الحميد، تطوّر تفسير القرآن، ص 7.

بالإضافة إلى منهجه السَّديد في التَّفكير والتَّدبير، فأنَّه يحتاج إلى تفسير شموليٍّ، وبيان معانيه، وكشف أسراره، ولكن وفق الضَّوابط الأصوليَّة الَّتي أجمع عليها المحقِّقون من علماء الأمَّة الإسلاميَّة، حتَّى لا يضل المفسّر فيحرف معاني القرآن الكريم عن مقاصدها الصَّحيحة، ولا سيَّما إذا كان هذا المفسّر صاحب غرض مقصود، ويريد حمل آيات الكتاب المبين على آرائه الباطلة[1]. ومن ثمَّ- حسب رأي المؤلِّف محسن عبد الحميد- يُعَدُّ هذا الكتاب تقويمًا للدراسات القرآنيَّة القديمة والحديثة بمنظار العصر الحديث وبأسلوب بحثيٍّ ونقديٍّ [2].

3. مرَّ تفسير القرآن الكريم في مسارات عديدة تنقسم بين اتِّجاهين ومنهجيين رئيسين هما[3]:

1) منهج المسارات الصَّحيحة في التَّفسير الأصولي المنضبط: الَّتي بدأت من عهد النَّبيّ ﷺ ومن بعده الصَّحابة الكرام، وعهد التَّابعين من بعدهم.

2) منهج المسارات المنحرفة وغير الصَّحيحة، وتتفرَّع إلى عدَّة اتجاهات:

- فمنها ما اعتمد على العقل وحده في فهم القرآن وتفسيره.
- ومنها ما اعتمد على العلوم العرفانيَّة الرّوحانيَّة الباطنيَّة الصرفة.
- ومنها ما اعتمد على الموروث الثَّقافيّ الخرافيّ للأمم والشُّعوب الَّتي سبقت الإسلام.

ومن ثمَّ لم تعتمد جميع هذه المسارات المنحرفة في التَّفسير على الضوابط اللُّغويّة والعقليّة والنَّقليَّة الصَّحيحة في التَّفسير، فلا يمكن ضبطها والوثوق بها، وانتهت إلى تأليف تفاسير سبَّبت انحرافات في المجتمع الإسلاميّ وأحدثت بلبلة خطيرة في نواحي مختلفة من الفكر الإسلاميّ.

(1) المرجع السَّابق، ص 6.

(2) الحيانيّ، محسن عبد الحميد وجهوده في الدِّراسات القرآنيَّة، ص 287.

(3) عبد الحميد، تطوّر تفسير القرآن، ص 6، 7.

وقد نبَّه أصحاب المنهج الأصولي في التَّفسير، وهم أصحاب منهج المسارات الصَّحيحة في التَّفسير الأصوليّ المنضبط إلى تلك الانحرافات، وكشفوا نيّات أصحابها ومقاصدهم، وحكموا عليهم بأنَّهم مارقين في الدِّين، وأنَّهم تعمدوا قصدًا إفساد معاني القرآن الكريم، وتمويهها على الخلق والعباد.

4. من هنا كان من المفيد ومن الواجب على كلِّ مسلم غيور وكلّ عالم متمكِّن في العصر الحديث رصدُ تلك المسارات الصَّحيحة والمنحرفة وبيان تطوّرها ونقدها وتقويم ما اعوجَّ وانحرف منها.

كما يمكن استشراف الملامح العامّة لطريقة المؤلِّف وأسلوبه في عرض أفكاره وقراءته الجديدة في هذا الكتاب من خلال ما يلي:

عرض المؤلِّف محسن عبد الحميد للمواضيع الَّتي تناولها في كتابه هذا من خلال خمسة فصول تتضمَّن عددًا من المباحث.

الفصل الأوَّل: التَّفسير قبل عصر التَّدوين

وهو عصر تفسير الرَّسول الكريم ﷺ وصحابته الكرام- رضوان الله عليهم أجمعين-، وتناوله المؤلِّف في ثلاثة مباحث رئيسة وفق التَّالي:

المبحث الأوَّل: تفسير الرَّسول الكريم ﷺ: فبدأ المؤلِّف كلامه على تفسير النَّبيّ الكريم ﷺ في مبحثه الأوَّل من هذا الفصل منطلقاً في بداية تناوله لهذا الموضوع بطريقة طرح السؤال والإجابة عنه وفق التَّالي: "هل بين الرَّسول الكريم ﷺ معاني القرآن كلها جملةً وتفصيلاً، فنجد في تفسير كلِّ آية من السُّنَّة ما يمكن أن يدخل تحت مصطلح التَّفسير الاصطلاحيّ؟".

ويجيب هو عن هذا السُّؤال بالقول: بكلِّ تأكيد لا، لم يفسِّر النَّبيّ ﷺ القرآن كلّه بهذا المعنى التَّفصيليّ الاصطلاحيّ الخاصّ، وإنَّما فسَّر ما احتيج إلى تفسيره وبيانه، كما في تفسيره ﷺ القرآن

بالقرآن، وكما في تفسير بعض الآيات الَّتي أشكل على الصَّحابة فهمها، أو شرح عليه الصَّلاة والسَّلام اصطلاحاً معيناً، وشواهد ذلك كثيرة في كتب السُّنَّة[1].

ويطرح سؤالاً آخر حول تفسير ابن تيميَّة وهو من المتبحِّرين في السُّنَّة النَّبويَّة باعتراف المحقِّقين، فيقول: لو اعترض سائل، فقال: ماذا تقول في قول ابن تيميَّة عن أن "الرَّسول ﷺ قد بين لأصحابه معاني القرآن كما بين ألفاظه".

فيرد المؤلِّف جوابًا عن سؤاله، فيقول: أجيبه بالقول: لا بدَّ أن يصرف كلام ابن تيميَّة هذا إلى المعاني الاصطلاحيَّة الَّتي كان بيان النَّبيّ ﷺ لها ضرورة، فمن غير المعقول أن يقصد ابن تيميَّة أنَّ النَّبيّ ﷺ قد فسَّر القرآن لفظة لفظة على ما يقتضيه لسان العرب؛ لأن مثل هذا التَّفسير لا يوجد في دواوين السُّنَّة ولا في كتب التَّفسير، وهذه قضيَّة استقرائيَّة لا مجال للخلاف في الرَّأي فيها[2].

ومن هنا يرى المؤلِّف أنَّ من المسلمات الَّتي تدلُّ على صدق الرَّسول الكريم ﷺ، أنَّه لم يعرض لتفسير ألفاظ القرآن الكريم من النَّاحية اللُّغويّة، كما أنَّه لم يفسِّر المتشابهات الَّتي استأثر بها الله تعالى بعلمه، إضافةً إلى الآيات الكونيَّة، والحقائق العلميّة، وحكمة التَّشريع، وأسرار إعجاز القرآن الكريم.

المبحث الثاني: تفسير الصَّحابة– رضوان الله عليهم– والتَّابعين:

بدأ المؤلِّف كلامه عن تفسير **الصَّحابة– رضوان الله عليهم– والتَّابعين** في مبحثه الثَّاني من هذا الفصل مشيرًا إلى أنَّ الصَّحابة رضوان الله عليهم هم أعلم النَّاس بتفسير كتاب الله، لعدَّة أسباب أهمّها:

- أنَّهم ورثة الرَّسول ﷺ ومعاصروه.
- عاصروا نزول القرآن الكريم، وفهموا لغته.

(1) المرجع السَّابق، ص 13-15.

(2) المرجع السَّابق ، ص 18.

- القرآن الكريم نزل بلغتهم العربيَّة الفصيحة، وهم على علم ودراية وفهم عميق ومعرفة تامة بألفاظها وتراكيبها وأسبابها.

أمَّا مصادرهم في التَّفسير فخمسة مصادر، هي: القرآن الكريم، والسُّنَّة النَّبويَّة المطهَّرة، واللُّغة، والاجتهاد والإسرائيليَّات.

ويشير المؤلِّف في معرض حديثه عن تفسير الصَّحابة إلى ملاحظة في غاية الأهميَّة تتعلَّق بدور بعض المستشرقين في الطّعن بتفسير الصَّحابة وإثارة الشُّكوك حولها، ويرد على هؤلاء المشكِّكين بقوله:

إنَّ ضخامة التُّراث التَّفسيريّ للصحابة، وتنوع أقوالهم في بيان معاني بعض الآيات وتراكيبها، وأسباب نزولها، وأحكام بعضها الآخر، جعل بعض المستشرقين يشكِّكون في مشروعيَّة تلك الرِّوايات ومصداقيّتها، وينتقصون منها، وإظهار الصَّحابة على أنَّهم يتلاعبون في تفسير آيات القرآن الكريم. وفي معرض ردّ المؤلِّف على هؤلاء وأمثالهم يقول:

- لقد غاب عن أذهان هؤلاء أنَّ هذه الرِّوايات قد تكفل بتصنيفها ودراستها وتمييز الصَّحيح منها من السَّقيم (علم الجرح والتعديل) الَّذي حلل الأسانيد وصنفها بحسب القوَّة، والضّعف، والوضع.
- إنَّ اختلاف الصَّحابة- رضوان الله عليهم- في التَّفسير هو اختلاف تنوّع لا اختلاف تضاد.
- إنَّ ما اختلف فيه أجلاه ووضَّحه منهج (الجرح والتعديل) ممَّا علَّم من شروط قبول الرِّوايات وضوابطها فرجَّحت القويَّة على الضعيفة ومن الرِّوايات.

- وأمّا الاستنباطات الدَّقيقة لما وراء الألفاظ والمعاني، فلم يكن يعرفها إلَّا عدد قليل من علماء الصَّحابة، فالصَّحابة لم يكونوا كلّهم على درجة واحدة من المستوى الفكريّ والمعرفيّ، فقد أوتي بعضهم حظًّا وقوة في الاستنباط العقليّ أمثال عبد الله بن عبَّاس، وأُبي بن كعب، وعبد الله بن مسعود، وغيرهم.

ونجد في سياق حديث المؤلِّف عن تفسير الصَّحابة كلاماً بخصوص الإسرائيليَّات، واعتبارها أحد مصادر التَّفسير عن الصَّحابة، مشيرًا إلى أنَّ الرَّسول ﷺ -بحسب رأي المؤلِّف- قد وجه الصَّحابة إلى كيفيَّة التَّعامّل مع التَّوراة، فنهاهم في البداية عن قراءة التَّوراة خوفًا من الخلط والتَّشويه والتَّشكيك.

- ومن ثمَّ لما رسخ الإسلام لم يعد يخاف الرَّسول ﷺ على الصَّحابة فقال لهم: لا تصدِّقوا أهل الكتاب، ولا تكذِّبوهم.

- ولمّا تكامل نزول الآيات، ولم يبق حرج في الاطلاع، قال لهم الرَّسول ﷺ: بلِّغوا عنِّي ولو آية، وحدِّثوا عن بني إسرائيل، ولا حرج.

وعرض المؤلِّف للحديث عن مدارس التَّفسير في عهد الصَّحابة والتَّابعين بدءًا بمدرسة مكَّة، مرورًا بمدرسة المدينة، وانتهاءً بمدرسة العراق؛ فهذه المدارس انبثقت وتشكلت نتيجةً لجهود الصَّحابة الكرام في تفسير القرآن، وتتلمذ فيها كبار التَّابعين **فمدرسة مكَّة**: أسَّسها عبد الله بن عبَّاس، **ومدرسة المدينة**: أسَّسها أبيّ بن كعب، **ومدرسة الكوفة**: أسَّسها عبد الله بن مسعود.

وممَّا يجب التَّنويه به -برأي المؤلِّف- أنَّ تفاسير التَّابعين لا ترقى إلى تفاسير الصَّحابة على الرغم من أنَّ التَّابعين قد أخذوا علومهم عن الصَّحابة، ونهلوا من منابعهم.

ويردف قائلاً: إنَّ تفسير التَّابعين لا يعتبر حجة، والسَّبب في ذلك أنَّهم زادوا على تفاسير الصَّحابة، ولا سيَّما فيما يتعلَّق بالكلمات والتَّراكيب وأسباب النُّزول [1]:

المبحث الثَّالث: حركة تدوين التَّفسير: الَّتي تناولها المؤلِّف في مبحثه الثَّالث من هذا الفصل، فأورد أنَّ تدوين التَّفسير هو جزء من الحديث، ويرى أنَّ التدوين بدأ أوَّلاً بتدوين السُّنَّة النَّبويَّة، ونشأ نتيجة عدَّة أسباب وضرورات أهمُّها:

- ابتعاد النَّاس عن زمن النَّبيّ ﷺ والصَّحابة الكرام.
- كثرة الأحاديث الموضوعة عن النَّبيّ ﷺ، والتَّقوّل على لسان النَّبيّ ﷺ.
- كثرة الأهواء السِّياسيَّة والمذهبيَّة والعصبيَّة وانتشار الزَّندقة في عهد ما بعد النَّبيّ ﷺ.

- ومن ثمَّ بدأ تدوين السُّنَّة النَّبويَّة بالانتشار المحدود كلما ابتعد النَّاس عن زمن النَّبيّ ﷺ، كما أسلفنا. وبدأ تدوين السُّنَّة النَّبويَّة سنة (124 هـ) على يد الخليفة الإسلاميّ عمر بن عبد العزيز، عن طريق الإمام الجليل ابن شهاب الزّهريّ، وبدأت مسيرة تدوين التَّفسير في عهد التَّابعين، فبدأ التَّصنيف في التَّفسير، بعد أن أخذت ملامح روايات التَّفسير بالتَّميز في هذا العصر، وبدأت مع ابن جرير المكّيّ، والسَّديّ الكوفيّ، ومحمَّد بن إسحاق،- وبحسب المؤلِّف- فإنَّ النُّسخ الأصليَّة من هذه التَّفاسير لم تصل إلينا، معتبرًا أنَّ أوَّل تفسير وصل هو تفسير يحيى بن سلَّام سنة (200 هـ) ومن ثمَّ تبعه تفسير ابن جرير الطَّبريّ وغيرهما[2].

وهؤلاء فسَّروا القرآن الكريم بضوابط شتَّى، منها: تفسير القرآن بالقرآن أو تفسير القرآن بالسُّنَّة، أو تفسير القرآن باللُّغة أو تفسير القرآن بالاستنباط العقليّ، أو تفسير القرآن ببعض الرِّوايات.

(1) عبد الحميد، تطوّر تفسير القرآن، ص 6، 7.

(2) عبد الحميد، تطوّر تفسير القرآن ، ص 40.

ومن ثمَّ يعرض المؤلِّف محسن عبد الحميد لتفسير الطَّبريّ من حيث:

- أسلوبه المتميِّز في تفسير القرآن.
- وغزارة علمه في الحديث واللُّغة العربيَّة.
- ومن حيث آراؤه الَّتي يعرضها في تفسيره وذلك بترجيحه بين الرِّوايات.

معتبرًا أنَّ منهج الطَّبريّ في التَّفسير هو المنهج الأصوليّ في التَّفسير، وهو المنهج الإسلاميُّ الصَّحيح، المتَّبع منذ عصر الصَّحابة إلى اليوم، هو المنهج المتكامل الَّذي أثّر في المفسّرين الَّذين أتوا من بعده، وقد اعتمد فيه الإمام الطَّبريّ على عدد من المصادر وهي: الأثر، والبيان، والتَّاريخ، والنظر.

ويتابع المؤلِّف في عرضه لتفسير الطَّبريّ قائلاً: أنَّه قد تفرع عن مدرسة الطَّبريّ عدد من المدارس التَّفسيرية، الَّتي يمكن أن تكون شكَّلت اتجاهات معيَّنة تشترك بملامح عامّة يمكن التَّعرُّف عليها من خلالها، وهي تشترك جميعها بما يعرف بالمنهج الأصوليِّ الشَّامل في التَّفسير، ومن أبرز تلك المدارس (المدرسة اللُّغويّة) في التَّفسير [1].

ومن خلال مراجعتنا لكتب محسن عبد الحميد ومؤلَّفاته نجده عندما ينقل عن المفسّرين يبدأ دائمًا بتفسير الطَّبريّ؛ لأنَّه يعتبر أنَّ منهج الطَّبريّ في التَّفسير هو المنهج الإسلاميّ الصَّحيح الأصولي المتكامل المتبع منذ عصر الصَّحابة إلى اليوم، كما أسلفنا.

الفصل الثَّاني: مدارس المنهج الأصوليِّ في تفسير القرآن الكريم

تناوله المؤلِّف في هذا الفصل من كتابه في الحديث عن المدرسة اللُّغويّة، والمدرسة النَّقليَّة، والمدرسة العقليّة، ومدرسة المعتزلة، والمدرسة الأشعريَّة، والمدرسة الماتريديَّة، وفصَّل فيها بشيء من الإفاضة، معتبرًا أنَّ

(1) عبَّاس، التَّفسير والمفسِّرون، ص 73، 74.

هذه المدارس هي الَّتي تتضمَّن أصول التَّفسير وقواعده، ومن ثمَّ ألَّف محسن عبد الحميد كتابه بعنوان: (دراسات في أصول التَّفسير) الَّذي سنأتي عليه في الفصل التَّالي من هذا البحث، معتمدًا منهجية هذه المدارس في تحديد أصول التَّفسير وبيان قواعده.

1. المدرسة اللُّغويّة:

يورد المؤلِّف في سياق حديثه عن المدرسة اللُّغويّة في التَّفسير أنَّه قد ظهر الكثير من التَّفاسير الَّتي تعنى بالمعاني اللُّغويّة لألفاظ القرآن الكريم منها:

كتاب معاني القرآن للفرَّاء، فاهتمَّ بضبط الألفاظ القرآنيَّة في حديثه عن القراءات وضبطها وتصحيحها، وكتاب معاني القرآن للأخفش، ومجاز القرآن لأبي عبيدة، ومعاني القرآن للزجَّاج.

وهذه الكتب الَّتي اهتمَّت بالمعاني كانت الأساس الَّذي انطلقت وظهرت منه التَّفاسير اللُّغويّة، مثل التَّفسير البسيط للواحديّ، وتفسير الكشَّاف للزَّمخشريّ الَّذي اهتمَّ بالمسائل اللُّغويّة والتَّخريجات النَّحويَّة اهتمامًا واضحًا، والبحر المحيط لأبي حيان الَّذي يعدُّ أوسع تفسير.

ويدخل ضمن التَّفسير اللُّغويّ التَّفسير البيانيّ الَّذي يتعلَّق بتركيب القرآن ولغته من حيث الحقيقة، والمجاز والتَّشبيهات، والكنايات، والإيجاز، والإطناب، والتَّقديم، والتَّأخير.

ويعدُّ المؤلِّف أنَّ بذور هذا التوع من التَّفسير ترجع إلى الرَّسول الكريم ﷺ، وهناك العديد من كتب التَّفسير ممتلئة بهذه اللَّفتات البيانيَّة، ككتاب (مجاز القرآن) لأبي عبيدة، وكتب الجاحظ الَّذي لم يقف عند الدِّراسات البيانيَّة المعاصرة له فقط، ولكنَّه ذهب إلى أبعد من ذلك باتجاه لم الشَّعث والتَّجديد، وابن قتيبة.

ومن الدِّراسات البيانيَّة في بيان إعجاز القرآن (الكشَّاف) للزَّمخشريِّ، الَّذي طبَّق نظريَّة الجرجانيِّ، وطوَّر فيها من خلال تحليل التَّركيب القرآنيِّ وبيان خصائصه. و(تفسير) الرَّازيّ الَّذي أدخل شيئًا جديدًا في دراسة الإعجاز القرآنيِّ؛ ألا وهو اهتمامه الواضح بترتيب الآيات، وتحليلها، وبيان أسباب مجيئها على صورتها، والاستدلال على إعجازها، وانصبَّ اهتمامه على ترتيب الكلمات إلى جانب ترتيب الآيات والسُّور، ويعدُّ المؤلِّف فخر الدِّين الرَّازيّ مكملاً لما بدأه الجرجاني ثمَّ طوَّره الزَّمخشريّ.

ويستطرد في ذلك وصولاً إلى العصر الحديث، عاداً محمَّد عبده قد جاء بالدَّعوة إلى تغيير مناهج الدِّراسة في التَّفسير، والعودة إلى المنابع الأوَّليَّة في فهم الدِّين والحياة، مجدِّدًا بذلك منهج عبد القاهر الجرجانيّ في النَّظريَّة الجماليَّة للقرآن، وهي نظريَّة النَّظم، وعالج الأنماط البلاغيَّة، سواء ما كان منها في المعاني، أو في البيان. وقد تفرَّع عن مدرسة محمَّد عبده اتِّجاه سمِّي بـ (الاتِّجاه الأدبيّ في تفسير القرآن)، حمل أمين الخوليّ لواءهُ.

وممَّن عني بالدِّراسات البيانيَّة عصرنا الحاضر عائشة عبد الرَّحمن- بنت الشَّاطئ-، وذلك في كتابها (التَّفسير البيانيّ)، فرأى المؤلِّف أنَّها لا تلزم نفسها فيما كتبته باتباع رأي مفسِّر واحد دائمًا، وإنَّما تختار الرَّأي الَّذي يحقِّق ذوقها الأدبيّ في فهم الآية، سواء كان ذلك الرَّأي للفخر الرَّازيّ، أم للزَّمخشريِّ، أم للأصفهانيِّ، أم لغيرهم.

ويصل المؤلِّف في نهاية حديثه عن المدرسة اللُّغويّة إلى نتيجة مفادها، أنَّه لم يحصل تطوّر حقيقيّ في مجال التَّفسير البيانيّ في العصر الحديث إلَّا على يد سيد قطب الَّذي أصدر (التَّصوير الفنِّيّ)، وسيِّد قطب في منهجه هذا بدأ من نظريَّة الجرجانيِّ، وطوّرها إلى رحاب التَّصوير الفنِّيّ الشَّامل، واكتشاف

الخصائص العامّة لأسلوب التعبير القرآني، معتمدًا- بحسب رأي المؤلِّف- على ذوقه الرَّفيع، وحسِّه الشَّاعريّ المرهف، وعلمه بخصائص النَّصّ البيانيّ العربي القديم [1].

2. المدرسة النَّقليَّة:

يعتبر المؤلِّف أنَّ أصل هذه المدرسة تعود إلى أصحاب النبي ﷺ، الَّذين نقلوا السُّنَّة المطهرة الَّتي باعتبارها مصدر التَّفسير الأوَّل للقرآن الكريم، ومن ثمَّ انتقلت الرِّوايات عن طريق التَّابعين، وتابعيهم.

هذه المسارات النَّقليَّة شكلت مسلكًا في التَّفسير ضمن إطار (المنهج الأصوليّ) في التَّفسير الَّذي يعتمد- بمدارسه كلِّها- ضوابطَ التَّفسير المعروفة مع تغليب رواية التَّفسير بالمأثور.

من الرُّواد المؤسِّسين لهذه المدرسة: الطَّبريّ والثَّعلبيّ وابن كثير، والإمام الطَّبريّ هو رائد هذه المدرسة، بالإضافة إلى الثَّعلبيّ صاحب التفسير الَّذي اهتمَّ بالرِّوايات التَّفسيريَّة، ولكنَّه اكتفى بذكر الإسرائيليَّات دون أن يعلق عليها.

ومن روَّادها ابن كثير الَّذي ذكر الرِّوايات التَّفسيريَّة، وكان يعقب عليها بالجرح والتَّعديل، ومن أشهر التَّفاسير الَّتي انبثقت عن هذه المدرسة "الدّر المنثور" للسيوطيّ، الَّذي لم يخلط مع الرِّوايات أيَّ شيء آخر، ولم يتحرَّى الصِّحَّة فيما جمع.

وينهي المؤلِّف حديثه عن المدرسة النَّقليَّة بالقول إنَّ (التَّفسير المأثور) لا يتصوَّر أن يحصل فيه تطوّر- بحسب رأي المؤلِّف- لأنَّ الأصل فيه هو النَّقل عن النبي فيجب نقله بأمانة [2].

3. المدرسة العقليّة:

(1) عبد الحميد، تطوّر تفسير القرآن، ص 6، 7، عبد الحميد، تفسير آيات الصِّفات بين المثبتة والمؤولَّة، ص 119-121.

(2)عبد الحميد، تفسير آيات الصِّفات بين المثبتة والمؤولَّة، ص 119-121.

ينطلق المؤلِّف في حديثه عن المدرسة العقليّة بتعريف العقل، ومن ثمَّ أورد أنَّ القرآن نبه الإنسان من أجل استخدام عقله؛ ليتدبَّر القرآن، ويدلل على ذلك [1].

4. مدرسة المعتزلة:

يتحدَّث المؤلِّف عن المعتزلة، وأفكارهم ومنهجهم في التَّأويل والتَّفسير، وبالتَّدقيق والتَّحليل لما قاله المؤلِّف في هذا السِّياق يتبيَّن لنا أنَّه يقف موقف المدافع عن مذهب المعتزلة برأي الباحث، وهذا ما لاحظناه أيضًا في كتابه (تفسير آيات الصِّفات بين المثبتة والمؤوَّلة)، معتبرًا أنَّ المعتزلة يقصدون بالعقل العقل العامّ، والَّذي هو الحدّ المشترك بين العقول [2].

5. مدرسة الأشاعرة:

يعتبر المؤلِّف أنَّ مؤسِّس مذهب الأشاعرة هو أبو الحسن الأشعريّ الَّذي حاول التَّوفيق بين النقل الَّذي تبناه أهل السُّنَّة والجماعة (أهل الإثبات) أو (مدرسة السَّلف) كما يسمِّيها في كتابه (تفسير آيات الصِّفات بين المثبتة والمؤوَّلة) وبين أهل العقل والتَّأويل الَّذي تبنَّاه المعتزلة (مدرسة التَّأويل) كما يسمِّيها في كتابه (تفسير آيات الصِّفات بين المثبتة والمؤوَّلة).

وهنا نلاحظ أنَّ محسن عبد الحميد يدافع عن منهج الأشاعرة في التَّفسير، معتبرًا أنَّهم لم يخرجوا عن المنهج الأصوليِّ الَّذي يقوم على أساس التَّأويل في ضوء قواعد اللُّغة، وتفسير القرآن بالقرآن، وتفسير القرآن بالسُّنَّة وتفسير القرآن بقوانين العقل [3].

الفصل الثَّالث: المنهج الفلسفيُّ في تفسير القرآن[1]:

(1) المرجع السابق، ص 122.

(2) عبد الحميد، تفسير آيات الصِّفات بين المثبتة والمؤولَّة، ص 119-121.

(3) المرجع السابق، ص 119.

بدأ المؤلِّف في بداية تناوله لهذا الفصل ببيان الأسباب والدَّوافع الَّتي دعت إلى الولوج في المنهج الفلسفي في التَّفسير، وأرجعَها إلى ثلاثة عوامل:

- مسايرة التَّطوّر والتَّحوّل والتّبدلات الدَّاخليَّة الَّتي شهدها العالم الإسلاميّ ولا سيَّما في المجالات الفكريَّة.
- غزو الفلسفات الأجنبيَّة ولا سيَّما الفلسفة اليونانيَّة للفكر الإسلاميّ، بعد البدء بترجمة تلك الفلسفات إلى اللُّغة العربيَّة.
- الوقوف في موقف الدِّفاع عن الدِّين الإسلاميِّ والعقيدة الإسلاميَّة في وجه هجمات متفلسفة الأديان الأخرى على ثوابت العقيدة الإسلاميَّة.

هذه الأسباب والعوامل كانت الدَّافع وراء اتِّجاه فريق من المفكِّرين والفلاسفة المسلمين إلى التَّعمُّق في دراسة الفلسفات الَّتي تمَّت ترجمتها إلى اللُّغة العربيَّة وتحليلها والرَّدّ عليها، منطلقين من اعتبارات أنَّ القرآن الكريم قد أوجب التَّفكّر والتَّدبُّر بالنَّظر العقليّ، من أجل التَّصدي للمنكرين والملاحدة ومحرِّفي الأديان.

وانطلاقًا من ذلك حاول عدد من المفكِّرين والفلاسفة المسلمين- أمثال الكنديّ والفارابيّ وابن سينا وابن رشد- التَّوفيق بين نصوص القرآن الكريم وبين ما ثبت من وجهة نظرهم في العقل من اليقينيات.

إلَّا أنَّ هذه المحاولات الفلسفيَّة لم ترقَ إلى التَّفسير والتَّحليل المتكامل للنصوص القرآنيَّة، وبالرغم من ذلك فإنَّ هؤلاء الفلاسفة بقوا على نسق فكريٍّ واحد وهو أنَّهم يتعامّلون مع نصوص إلهيَّة يقينيَّة قاطعة وليست وضعيَّة، فلم يستطيعوا الابتعاد عن فضاء نصوص الوحي الإلهي.

(1) عبد الحميد، تطوّر تفسير القرآن، ص 230 وما بعدها.

وقد عرض المؤلِّف لمنهج هؤلاء الفلاسفة الَّذين انتهجوا هذا المنهج في التَّفسير، وبيَّن مناهجهم، ووضح أين أصابوا، وأين أخطئوا وبيَّن المآخذ الَّتي يمكن أن تؤخذ عليهم، وانتهى إلى استنتاجات تمحورت حول أربع نقاط رئيسة، هي:

1. إنَّ المنهج الفلسفيَّ في التَّفسير قد اتَّخذ اتِّجاهين أو مسلكين هما:

الاتِّجاه الأوَّل: هو مسلك التَّعمُّق والتَّحليل الدَّقيق لمعنى الآية ضمن المنهج الأصوليّ في التَّفسير، وهو الطَّريق الَّذي اتَّبعه الكنديّ وابن رشد.

الاتِّجاه الثاني: مسلك إخضاع نصوص القرآن إلى فلسفات أجنبيَّة دون ضابط، والوصول إلى نتائج باطلة من حيث مقتضيات الشَّرع، ومن حيث منطق العقل، وهو الطَّريق الَّذي اتَّبعه ابن سينا والفارابيّ.

2. خرجت -بحسب رأي المؤلِّف- فئة من المفسّرين الفلاسفة الَّذين فسَّروا آيات القرآن الكريم تفسيراتٍ باطلة وغير مقبولة، وأخضعوا آيات القرآن الكريم إلى المصطلحات العارضة والحاكمة في حياة الأمَّة الَّتي تولَّدت كما أسلفنا نتيجة التَّبدلَّات والتَّطوّرات الفكريَّة الَّتي تمثَّلت بتيارات واتِّجاهات فكريَّة وتفسيريَّة مختلفة ومتباينة متأثِّرة بالفلسفات الأجنبيَّة واليونانيَّة.

3. ظهر في فكر الأمَّة الإسلاميَّة تيارات إسلاميَّة فلسفيَّة دخيلة، وغير أصوليَّة، وغير منضبطة، تبلورت معالمها بوضوح في عدَّة تيارات منها:

- **التَّيار الفلسفيُّ التَّوفيقيُّ**: بين نصوص القرآن الكريم والفكر اليونانيّ الوثنيّ، كما ظهر في تفسير ابن سينا والفارابيّ.

- **التَّيار الفلسفيُّ الصُّوفيُّ**: الَّذي أرجع نظرياته وآراءه كلّها إلى فكرة الوحدة والحلول في تفسير الآيات القرآنيَّة، فأبعدَها عن النَّسق القرآنيِّ باعتباره وحي إلهيّ.

- **تيار التَّشيُّع**: الَّذي تطرَّف في تأويل الآيات القرآنيَّة على أصول مذهبه بصرامة فائقة.

- **تيار الخوارج**: الَّذين نظروا إلى ظاهر النَّصّوص القرآنيَّة، ولم يتعمَّقوا في فهم معاني القرآن الكريم، ولم يلتمسوا الحكم والأسرار وراءها.

4. وبحسب رأي المؤلِّف فإنَّ هذه التَّيارات الفلسفية المنبثقة عن الاتِّجاه الثَّاني في المنهج الفلسفي لتفسير القرآن المتمثّل- كما أسلفنا- في إخضاع نصوص القرآن إلى فلسفات أجنبيَّة دون ضابط، كالتَّيار الفلسفي التَّوفيقيّ، والتَّيار الفلسفي الصُّوفيّ، وقد توصَّلت إلى نتائج باطلة في التَّفسير، من حيث مقتضيات الشَّرع، ومن حيث منطق العقل، بحيث:

- لا يقبلها العقل القويم المنقول عن رسول الله ﷺ، وإجماع أصحابه، والتَّابعين لهم.

- يرفضها المنطق اللُّغويّ في أساليب البيان العربيّ.

الفصل الرَّابع: المنهج العرفانيُّ في تفسير القرآن:

تناول المؤلِّف في هذا الفصل الحديث عن المنهج العرفانيِّ في التَّفسير، والمتمثِّل في ثلاثة أنواع: التَّفسير الإشاريّ، والتَّفسير الصُّوفيّ، والتَّفسير الباطنيّ، وقارن بينها، وبين رأيه فيها، مبيّنًا أنَّ المقصود بالمنهج العرفانيِّ المعرفةُ الَّتي تأتي عن طريق الرِّياضة والكشف، وتقوم عند الصُّوفيين على التَّأمُّل العميق في التَّوحيد والعبوديَّة التَّامَّة لله عن طريق تصفية القلب واستقامة السُّلوك، هذه الرِّياضة الرُّوحيَّة كانت تتحرَّك داخل النُّبوة، ولكنَّها فيما بعد خرجت على الإسلام مع التَّطوّرات والتَّبدلات الَّتي دخلت على الفكر الإسلامي بعد غزو الفلسفات الأجنبيَّة واليونانيَّة للفكر الإسلاميِّ- كما أشرنا آنفًا- في الحديث عن

المنهج الفلسفي في التَّفسير ، وانحرفت عن المنهج الإسلاميّ الصَّحيح والقويم الَّذي كان في عصر النُّبوة والصَّحابة والتَّابعين.

وقد نوَّه المؤلِّف بأنَّ هذا النِّظام أو المنهج العرفانيّ كان معروفًا بما يسمَّى بمصطلح (الغنوص) لدى الأمم الَّتي كانت قبل الإسلام.

1. التَّفسير الإشاريّ[1]:

يعرض المؤلِّف في وصف التَّفسير الإشاريّ، قائلاً: أنَّه ما هو إلا محاولات عقليَّة ذكيَّة للتعمُّق في معاني الآيات، وما ينطبق منها على النَّفس، والآفاق المرتبطة بالألفاظ، وسياق الأسلوب، ويساعد في الوصول إليها قوَّة الإيمان، وإخلاص العبادة، وصفاء النَّفس، والبعد عن الهوى.

إذ إنَّ الإشارة تعني الإيماء، والمقصود بها التَّأمُّلات الَّتي تحصل عن طريق ما ينقدح في ذهن المفسّر العارف في حالة استغراقه في الوجد والرِّياضة الرُّوحيَّة، لإدراك أمور لطيفة لها ارتباط ومناسبة مع ظواهر الآيات.

وهو يرى أنَّ التَّفسير الإشاريّ بهذا المعنى الشَّرعي قديم يعود إلى عهد الصَّحابة، ويستدلُّ على ذلك بتفسير ابن عبَّاس لسورة النَّصر.

ويردف قائلاً: إن التَّفسير الإشاريّ نما وتطوّر، إلَّا أنَّه في سياق هذا التَّطوّر خرج عن إطار الفهم الأصولي للآية، وبدا في كثير من الأحيان مستقلًّا عن هذا الفهم الأصوليّ، معتمدًا على ما يتخيله المفسّر الإشاريّ أنَّه الكشف والإلهام، إلَّا أنَّه لا وجود ولا سند لأيِّ حجَّة تقوم بادعاء الكشف والإلهام.

(1) المرجع السَّابق، ص 160 وما بعدها.

وينتهي المؤلِّف إلى بيان رأيه وموقفه من التَّفسير الإشاريّ معتبرًا أنَّ التَّفسير الإشاريّ إذا لم ينضبط بضوابط فهم النَّصّ ينقلب تفسيراً عرفانيًّا غنوصيًّا لا دليل عليه من داخل الآية ولا من خارجها.

وفي هذا السِّياق يأخذ المؤلِّف على تفسير الألوسيّ تأثره واهتمامه بالتَّفسيرات الإشاريّة ونقله لمجموعة كبيرة من هذه الإشارات، وكان كثير منها بعيدًا عن روح الآيات القرآنيَّة(1).

فنجد المؤلِّف محسن عبد الحميد قد قبل بالتَّفسير الإشاريّ، ولكن بشروط وضوابط، لكنّه حذر من استغلال هذا النَّوع من التَّفسير في الانحرافات العقائديَّة، وجاء بشواهد كثيرة كأمثلة على هذا النَّوع من التَّفسير.

وبحسب رأي المؤلِّف محسن عبد الحميد فإنَّ الإشارة الأصوليَّة مقبولة في التَّفسير، بشرط ألا تنتقل إلى الصَّوفيَّة فعندها تكون غير مقبولة؛ لأنَّها تخرج عن القواعد الأصوليَّة في التَّفسير.

2. التَّفسير الصُّوفيُّ:

يعرض المؤلِّف وصف التَّفسير الصُّوفيّ قائلاً بأنَّ التَّصوّف هو الأخذ بالحقائق، واليأس ممَّا في أيدي الخلائق.

وفي معرض حديثه عن المذهب الصُّوفيِّ نجده متحاملاً كثيرًا على رائد الصُّوفيَّة محي الدِّين بن عربي، إلى درجة الطَّعن في عقيدته، والتَّشكيك في التَّفسير المنسوب إليه المسمَّى بـ (تفسير القرآن الكريم).

ويذهب المؤلِّف إلى أنَّ ما يرجِّح ذلك أنَّ ابن عربي- وإن صدرت منه أقوال تخالف الدِّين- لا يلبث أن يرجع إلى الصَّواب، وأمّا صاحب هذا التَّفسير فيسير في طريق الضَّلالة الباطنية من أوَّل تفسيره إلى آخره.

(1) الحيانيّ، الدُّكتور محسن عبد الحميد وجهوده في الدِّراسات القرآنيَّة، ص 284، 290.

وفي موضعٍ آخر من كتب محسن عبد الحميد ومؤلَّفاته نجده يتهجَّم على ابن عربي ومنهجه التَّفسيري بل على عقيدته برمتها، ففي كتاب محسن عبد الحميد (تفسير آيات الصِّفات بين المثبتة والمؤوَّلة) نجده يطعن بعقيدة محي الدِّين ابن عربي في كتابه (الفتوحات المكِّيَّة) الَّذي يعتبر من أمَّهات الكتب بإجماع الجمهور، ويتَّهمه بالتَّأويل المذموم، معتبرًا أنَّ ابن عربي قد أخضع كتاب الله إلى أهوائه ومذهبه الصُّوفيّ القائم على نسج الخيال والمنهج الباطنيّ الصّرف وادعاء الكشف، وفي هذا السِّياق، ومن خلال مراجعة الباحث لأغلب مؤلَّفات محسن عبد الحميد ومقابلاته وحواراته الإعلاميَّة نلاحظ هجومًا كبيرًا على محيي الدِّين بن عربي من محسن عبد الحميد، حتَّى أنَّه في أحد اللِّقاءات الحواريَّة عندما سئل عن تفسير ابن عربي قال: "نبرأ إلى الله تعالى مما قاله في تفسيره، فالتوحيد يقابل الشرك، ولا يقابل كثرة الوجود"(1).

وينتهي المؤلِّف إلى بيان رأيه وموقفه من التَّفسير الصُّوفيّ، معتبرًا أنَّ التَّفسير الصُّوفيَّ طريقٌ إلى التَّفسير الباطنيّ، وهو من حيث العموم مسلك إلى الانحراف في التَّفسير.

3. التَّفسير الباطنيُّ:

يعرض المؤلِّف في وصف التَّفسير الباطنيّ قائلاً بأن أوَّل من أنشأ الباطنيَّة هم جماعة من اليهود والمجوس والمزدكيَّة وشرذمة من الوثنيين، والباطنيَّة من أكبر حركات التَّحريف في تاريخ الإسلام، وقد اتَّبع الباطنيون مع من يدعونهم أساليب خطيرة لينقلوهم من مرحلة إلى أخرى، لينسلخ المدعوُّ نهائيًّا من دينه، ويؤمن بدين جديد.

(1) عبد الحميد، تفسير آيات الصِّفات بين المثبتة والمؤولَّة، ص 119-121.
ويُنْظَرُ: الحيانيّ، الدُّكتور محسن عبد الحميد وجهوده في الدِّراسات القرآنيَّة، ص 290.

ويرى المؤلِّف أنَّ التَّفسير الباطني تسرَّب إلى تفاسير وكتب معينة لفرق أخرى، ويذهب المؤلِّف إلى أنَّ التَّفاسير الباطنيَّة لا تتعلَّق بتفسير القرآن أو محاولة فهمه، ولكنَّها كتبت لتصل إلى مذاهب ونحل كوَّنتها مصادر الثَّقافات والأديان الغريبة عن طبيعة الإسلام. (1).

الفصل الخامس: التَّفسير العلميُّ للقرآن، والمدرسة الحديثة في التَّفسير

في سياق حديث المؤلِّف عن المدرسة الحديثة في التَّفسير يعرض لما أسماه (التَّفسير العلميّ)، ويتعرض في هذا الإطار للحديث عن العديد من العلماء، كالشَّاطبيّ والرَّازيّ والغزاليّ ممن نبهوا إلى أنَّ القرآن الكريم يتضمن الكثير من الاستدلالات، الَّتي تدلُّ على قدرة الله تعالى، وحكمته، وعلمه، بتعاقب اللَّيل والنَّهار، وأحوال السَّماوات والأرض، وأحوال الشَّمس والفضاء، يرى أنَّ هؤلاء العلماء لم يدّعوا أنَّ القرآن الكريم فيه تفاصيل العلوم بـ (الفعل) وحسب، بل ذهبوا إلى أبعد من ذلك، وقرَّروا أنَّه يحتوي على مبادئ تلك العلوم والمعارف بـ (القوة).

وبحسب رأي المؤلِّف، يمكن أن يتَّخذ مذهب التَّفسير العلميّ، أحد اتِّجاهين:

الاتِّجاه الأوَّل: تسخير الحقائق العلميّة في كشف مدلول الآية القرآنيَّة.

الاتِّجاه الثاني: تفسير آية قرآنية بحقائق علميَّة أو نظريَّة علميَّة محدَّدة المعالم.

أمَّا فيما يتعلَّق بالمدرسة الحديثة في التَّفسير، فالمؤلِّف يعتبر أنَّ القرن الثَّالث عشر الهجريّ عاش فيه المسلمون والمجتمع الإسلاميّ أوضاعًا سيِّئة وحالة من التَّخلُّف الفكريّ والحضاريّ، وكان من المنعكسات السَّلبية لتلك الأوضاع والظُّروف ما يلي:

(1) عبد الحميد، تفسير آيات الصِّفات بين المثبتة والمؤولَّة، ص 121، ويُنْظَرُ: الحيانيّ، الدُّكتور محسن عبد الحميد وجهوده في الدِّراسات القرآنيَّة، ص 290.

1. ابتعاد المسلمين والمجتمع الإسلاميّ بأغلبيَّته عن طريق الحقِّ وهداية القرآن الكريم.
2. الانحطاط والتَّخلُّف الفكريّ، فخبت جذوة الفكر والازدهار، وانطفأت.
3. توقُّف الحركة العلميّة التَّجريبيَّة.
4. اصطباغ العقليّة الإسلاميَّة بصبغة الخرافة، والتَّواكل.

هذه الأوضاع السَّيِّئة كانت حافزًا قويًّا للمستعمرين الطَّامعين في استغلال هذه الأوضاع السَّيِّئة والتَّفكير في احتلال العالم الإسلاميّ، وتقييد الحركة الحضاريَّة للإسلام والمسلمين.

وفي الوقت نفسه شكَّلت هذه الأوضاع السَّيِّئة القاعدةَ المتينة، وكانت دافعًا قويًّا للعلماء المتنورين من الأمَّة الإسلاميَّة إلى التَّفكير بجديَّة من أجل إنقاذ العالم الإسلامي من أوضاعه المأساويَّة والمتردِّية وإعادة بناء نظراتهم إلى مسائل القرآن الكريم والكون، والحياة.

وقد بدأت تلك الدِّراسات والإصلاحات على يد جمال الدِّين الأفغانيّ ومحمَّد عبده ومحمَّد رشيد رضا، في القرن الرَّابع عشر الهجريّ، وبحسب تعبير المؤلِّف يعتبر جمال الدِّين الأفغاني مؤسِّس المنهج الحديث في التَّفسير، ومن ثمَّ يرى المؤلِّف أنَّ المجتمع الإسلاميَّ لم ينتقل من مرحلة حضاريَّة إلى مرحلة حضاريَّة أخرى إلَّا على مشارف العصر الحديث الَّذي ظهر فيه المنهج الجديد في تفسير القرآن الكريم الَّذي أرسى دعائمه- كما أسلفنا- جمال الدِّين الأفغانيّ من خلال (العروة الوثقى)، وكان الموجِّه الأساسيّ لـ (تفسير المنار)، فمكَّنته دراسة (صاحب المنار) للحديث، وعلم الجرح والتعديل، واطِّلاعه على قوانين الحياة، وقواعد العمران البشريِّ من نقد سند الإسرائيليَّات.

ويستطرد المؤلِّف في حديثه عن العلماء الثَّلاثة، **معتبرًا أنَّ الأفغاني** [1]:

- دعا إلى الفهم الصَّحيح للقرآن الكريم والسُّنَّة النَّبويَّة المطهرة وأعمال السَّلف الصَّالح.

(1) عبد الحميد، تطوّر تفسير القرآن، ص 218 وما بعدها.

- تكلَّم في أسس التَّفسير وبيَّن معالمه، وأوضح ملامحه.

- هاجم المناهج التَّفسيريَّة الَّتي حجبت حقائق القرآن الكريم عن النَّاس بإقحام المصطلحات والعلوم العقليّة، والنَّقليَّة واللُّغويّة الغريبة في التَّفاسير.

ومن ثمَّ جاء محمَّد عبده، الَّذي:

- تأثَّر بشيخه الأفغانِيّ، وسار على نهجه.
- لعب دورًا مهمًّا بدروس التَّفسير الَّتي كان يلقيها في الجامع الأزهر.
- فسَّر خمسة أجزاء من القرآن الكريم وفق المنهج الحديث في التَّفسير قبل وفاته.

ومن ثمَّ جاء محمَّد رشيد رضا، الَّذي:

- تأثَّر بمحمَّد عبده، وسار على نهجه.
- أكمل تفسير محمَّد عبده بعد فاته.
- حاول الجمع بين العقل والنَّقل.
- أخذ على المفسّرين أنَّهم أخضعوا نصوص القرآن الكريم الواضحة إلى القواعد العلميّة والفلسفيَّة والأصوليَّة الحادثة، دون التَّقيد بالضَّوابط الصَّحيحة في التَّفسير الَّتي اتَّفق عليها علماء القرآن المحقِّقون.
- أخذ على المفسّرين أنَّهم غفلوا عن سنن الله في الوجود، وعدم استنباطهم القواعد الاجتماعيَّة من القرآن الكريم.
- انتقد المفسّرين المؤوّلين لبعض المتشابهات؛ لأنَّهم خالفوا في تأويلاتهم ما كان عليه السلف، ولا سيَّما المعتزلة والأشاعرة، والإمام الرَّازيّ.
- رفض التَّفسيرات الإشاريّة، وهاجم بشدة التَّيارات الصُّوفيَّة وأفكارهم وبدعهم.

- حقَّقَ تحقيقاتٍ مفيدة لتنقية التَّفاسير من الإسرائيليَّات الكثيرة والأخبار الضَّعيفة.

فالمنهج الحديث في التَّفسير يمثِّل بنظر المؤلِّف جهود هؤلاء الأعلام الثَّلاثة، الَّذين شكَّلوا (**المدرسة الحديثة في التَّفسير**) ووضعوا قواعد المنهج الحديث في التَّفسير وأصوله وأسسه الَّتي ينبغي أن يسير عليها كلُّ مفسِّر يريد الولوج في تفسير القرآن الكريم برؤيا حديثة ومعاصرة.

هذه القواعد والأصول والأسس، يلخِّصها محسن عبد الحميد في النِّقاط التَّالية (1):

1. بيان سنن الله في الخلق، ونظام الاجتماع البشريّ، وأسباب ترقِّي الأمم وتدنيها وقوَّتها وضعفها.

2. بيان حقيقة أنَّ الإسلام دين سلطان وسيادة، فهو يجمع بين سعادة الدَّارين الدُّنيا والآخرة.

3. تأكيد أنَّ انتماء المسلمين في كلِّ أنحاء العالم هو دينهم الإسلاميّ الواحد، لا نسبهم، ولا لغتهم، ولا حكوماتهم، فالدِّين هو الَّذي يجمعهم، ويوحِّدهم، ويؤاخي بينهم بغض النَّظر عن العرق أو النّسب أو اللُّغة أو الجنسيَّة الوطنيَّة.

أمَّا مقومات منهج المدرسة الحديثة في التَّفسير وسماتها، فإنَّها تتمثَّل في:

1. تفسير الآيات القرآنيَّة ضمن سياق معاني الألفاظ الَّتي كانت متداولة بين العرب أيَّام نزول القرآن.

2. عدم الإكثار من الدراسات اللُّغويّة والبلاغيَّة الَّتي أرهقت التَّفاسير السَّابقة؛ لأنَّها تحجب عنا هداية القرآن.

(1) عبد الحميد، تطوّر تفسير القرآن، ص 212 وما بعدها.

3. الانطلاق من أنَّ القرآن الكريم أنزله الله تعالى دستورًا لحياة الإنسان والبشر جميعًا؛ ولذا فإنَّ عمل المفسّر يجب أن ينصب في توصيل هداية القرآن الكريم إلى العقول والقلوب معًا.

4. ضرورة الاستفادة من تطوّر العلوم المتنوّعة والثَّقافات الإنسانيَّة الحديثة والمتعدِّدة في تفسير القرآن الكريم.

5. إبعاد العناصر الدَّخيلة عن التفاسير، وتنقيته من الإسرائيليَّات والخرافات.

6. بيان خطر التعصب لمذهب والقضاء عليه.

7. الرد على المستشرقين.

8. يجب أن يكون اعتماد المفسّرين المحدثين على هذه المدرسة الحديثة في التَّفسير.

وينهي محسن عبد الحميد حديثه عن المدرسة الحديثة في التَّفسير ببيان رأيه وموقفه منها قائلاً:

إن هذا الاتِّجاه، هو اتِّجاه حديث في التَّفسير، ويطلق عليه سمة (الاتِّجاه الاجتماعيّ)؛ وهو من أشدِّ المتحمِّسين لهذا الاتِّجاه، فيقول: "إنَّ الحقيقة الَّتي لا ريب فيها أنَّ هذا المنهج قد أثَّر في الفكر الإسلامي الحديث، وحياة المسلمين، تأثيرًا كبيرًا، لأنَّه أوقفهم وجهًا لوجه أمام القرآن الكريم فعرفوا من خلاله، فساد ما كانوا عليه من فكر، وانحراف ما كانوا عليه من أوضاع، بحيث بدأوا يفكرون بصياغة حياتهم صياغة جديدة"(1).

ويتابع القول: "وأستطيع أن أقول إنَّه ما من مفسر حاول تفسير القرآن الكريم في بلاد الإسلام كلّها إلَّا انطلق من مدرسة جمال الدِّين الأفغانيّ ومحمَّد عبده ومحمَّد رشيد رضا، وتتلمذ عليهم، وسار

(1) المرجع السَّابق، ص 222.

على منوالهم، كما فعل عبد الحميد بن باديس في الجزائر، والطَّاهر بن عاشور في تونس، والمراغي وشلتوت وأبو زهرة وسيّد قطب في مصر، والمودودي في الباكستان".

أمَّا فيما يتعلَّق بموقف محسن عبد الحميد ورأيه في مدى موضوعيَّة مناهج المفسّرين في القرن العشرين، فيقول: "إنَّ المناهج المعاصرة اهتمَّت بجوهر القرآن بدون استطرادات، وإخراج الحكمة والأنظمة الشَّاملة، والمعاني الكلِّيَّة، والإعجاز العلميّ، والمنهج الاجتماعيّ، والأدبيّ، في ضوء المعارف الحديثة".

إلا أنَّه يبدي عدم رضاه عن (المدرسة اللُّغويّة الحديثة) وبخاصَّة (الدِّراسات السيَّمائيَّة) وغيرها الَّتي وفدت إلينا من الغرب، قائلاً: "إنَّ الولوج في هذه الدِّراسات بعمق يؤدِّي إلى الانحراف"(1).

والباحث يرى من خلال مراجعة جهود وكتب ومؤلَّفات محسن عبد الحميد ودراسة منهجه في التَّفسير بشكل خاصٍّ، وفي الدِّراسات القرآنيَّة بشكل عامّ، أنَّها تنطوي تحت لواء المنهج المعاصر في التَّفسير، والمدرسة الحديثة في التَّفسير.

خلاصة الفصل الثَّاني:

في نهاية هذا الفصل الَّذي تناولنا فيه جهود محسن عبد الحميد وكتبه ومؤلَّفاته ومنهجه في التَّفسير ومآخذه على التَّفسير، نجد من الضَّروري الوقوف على هذا النِّتاج الفكريّ للمؤلِّف بالمراجعة والتَّحليل والنَّقد والتَّقويم وبيان ما أتى به من جديد في هذا المجال أوَّلاً، ومن ثمَّ بيان النِّقاط الإيجابيَّة في هذا النِّتاج الفكري والجهود الَّتي بذلها المؤلِّف ثانيًا، ومن ثمَّ بيان ما يمكن أن يؤخذ عليه ثالثًا.

وضمن هذا السِّياق التَّحليليّ العلميّ النَّقديّ الموضوعيّ، نلاحظ أنَّ محسن عبد الحميد قد بذل جهدًا عظيمًا في خدمة علم التَّفسير في القرن المعاصر، يستحقُّ كلَّ الشُّكر والتَّقدير، فجهود محسن عبد

(1) عبد الحميد، تطوّر تفسير القرآن، ص 223 وما بعدها.

الحميد تعَدُّ من الدِّراسات الحديثة في التَّفسير الحديث والعصريّ للقرآن الكريم، ويمكن أن تحمل في طيَّاتها ملامح الحداثة والتَّجديد والتَّطوير في كتب التَّفسير ومناهجه، كما يمكن أن تقدَّم منهجًا جديدًا قويمًا وفهمًا صحيحًا وعميقًا في مجال التَّفسير الصَّحيح والدَّقيق والشُّموليّ للقرآن الكريم.

وقد سلك في ذلك مسلك التَّفنيد والتَّحقيق والمقارنة وإجراء المحاكمة العقليّة والعلميّة والتَّوصُّل إلى نتائج وحقائق تدعِّمه في إجراء بعض الإضافات فحصًا، وتصحيحًا، وتصويبًا، وإيضاحًا بما يحاكي الضَّرورات الَّتي تفرضها معطيات روح العصر، وما أفرزه من مشكلات ومسائل حياتيَّة ومعرفيَّة وعلميَّة لم تكن موجودة في عصر التَّفاسير السَّابقة الَّتي تحتم الولوج في مناهج تجديديَّة معاصرة في تفسير القرآن الكريم.

ولعل أبرز إسهاماته تمثَّلت فيما يلي:

1. **رؤيته ونظريَّته التَّجديديَّة المعاصرة:** في صياغة منهج تفسيريّ شموليّ متكامل، يتَّصف بالعقلانيَّة، والنَّظرة الإصلاحيَّة الَّتي تأخذ بالبعد الاجتماعيّ في التَّفسير.

2. **دراساته وبحوثه وجهوده في دراسة مناهج المفسّرين:** فهو يعدُّ من أوائل الباحثين في مناهج المفسّرين في العصر الحديث، بسبب اختياره في هذا السِّياق بعضًا من نماذج كتب التَّفاسير الكبرى، كتفسير الرَّازيّ والألوسيّ والواحديّ، بدلالة ما نُشِرَ على مواقع الإنترنت الَّتي تعنى بالدِّراسات القرآنيَّة، ولا سيَّما موقع أهل التَّفسير.

3. **دراساته في مجال تطوّر تفسير القرآن، وبيان مناهج مدارس التَّفسير الحديثة والمعاصرة:** فكتابه (تطوّر تفسير القرآن قراءة جديدة) يعدُّ -باعتراف العديد من المفكِّرين والباحثين- من أفضل الكتب العلميّة الحديثة في التَّفسير واستحوذ على اهتمام العديد من الباحثين،

واعتمدته بعض الجامعات العربيَّة والأجنبيَّة ضمن الدِّراسات المعاصرة في التَّفسير، كمقرَّر ومنهج دراسيّ في الدِّراسات العليا.

بعد هذا التَّقديم، نبين من خلال المراجعة الدَّقيقة والدِّراسة المتأنيَّة للنتاج الفكريّ لهذا المؤلِّف ما يمكن أن يحسب له، وما يمكن أن يؤخذ عليه، فنوافق مع المؤلِّف في بعض النِّقاط، ونخالفُه في نقاط أخرى.

أوَّلاً: نتفق مع محسن عبد الحميد في النقاط التَّالية، والَّتي تحسب له:

1. انتهاجه منهجًا قرآنيًّا، تفسيريًّا، شموليًّا، جديدًا، حسب ترتيب سور القرآن الكريم، بأسلوب بحثيٍّ ونقديٍّ وعلميٍّ متين وواضح، غير مكتفٍ بالنَّقل من المصادر القديمة والحديثة في التَّفسير، مرجِّحًا ما يراه صحيحًا، ويتَّفق مع روح العصر والحداثة، بعد تتبُّع الدِّراسات العلميّة المتخصِّصة القديمة والحديثة.

2. اتباعه في تأليف كتبه ودراساته منهجيَّة جديدة، تؤسِّس لرؤيا حديثة في التَّفسير، لما يمكن أن يُؤسِّس عليه الصدق في العمل، أو المعرفة الحقَّة الَّتي تمكِّن العقيدة، أو توضِّح حكمًا أو حدًّا شرعيًّا، أو تفتح الباب أمام دعوة وصحوة حقيقيَّة يمكن لها توحيد المسلمين وفق نسقٍ موحّد، أو ترد كيد الخصوم والمغرضين والحاقدين.

3. نجد محسن عبد الحميد يقف موقف المدافع عن العقيدة الصَّحيحة، ويرد الشُّبهات، ويصوِّب الخطأ في توجيه الشَّباب المسلم عندما تفرض الضَّرورة نفسها حسب معطيات الدِّفاع عن الدِّين ومعالجة الانحرافات الَّتي يفرضها الواقع، ونجده مستعدًّا للولوج في منهج علميٍّ جديد غير منهجه المألوف للتعاطي مع تلك المعطيات والضَّرورات ومعالجتها.

4. منهجيَّته في العودة إلى بعض آيات القرآن الكريم، وقراءتها قراءة عصريَّة جديدة، وبيان آراء العلماء فيها منذ عهد الصَّحابة الكرام- رضوان الله عليهم- أجمعين إلى عصرنا الحالي، بهدف إعادة نشر الحقيقة حول تفسير تلك الآيات؛ كي يعود الشَّاردون إلى الصَّفِّ الإسلاميِّ الواحد.

5. اعتباره أنَّ ثمَّة خطورة بالغة في عزل الآية القرآنيَّة عن منظومتها وبترها عن سياقها القرآنيِّ الشُّموليّ، يقود إلى انحراف في العقيدة والفك وفي التَّطبيق والممارسة، وقد جرّ ذلك ويلات، ومصائب على الأمَّة الإسلاميَّة، تركت آثارًا، ما تزال تعاني منها.

6. اعتماده في معظم كتبه ومؤلَّفاته اعتمادًا مباشرًا على آيات القرآن الكريم- بحسب الاستقراء، وبحسب سياقها في القرآن الكريم- على عدد من المعاني، بالإضافة إلى اعتماده على التَّفسير العقليّ والعلميّ للقرآن، ولا سيَّما بعض الآيات القرآنيَّة الَّتي ثار حولها بعض الجدل، وتمحورت حولها بعض الإشكالات، من المسلمين وغيرهم، فنجده يتَّجه نحو الكشف عن بعض التَّأويلات القرآنيَّة بالتَّصويب والتَّعديل والشَّرح والتبيان، منطلقًا من فهمه ومعرفته بالأصول والمبادئ الفقهيَّة، والفهم والتوضيح والتَّرجيح في التَّفسير، وانتهاجه في سبيل ذلك منهجًا تعليميًّا لإيضاح المفهومات، وتقريب اللُّغة والمفردات، واختصار المطولات، مستوفيًا أهمَّ مصادر التَّفسير ومقاصدها، بدءًا من تفسير الطَّبريّ، وانتهاءً بتفاسير المحدثين ودراسات المعاصرين، دون التقيد بتفسير واحد أو مذهب واحد، وإنَّما كان يقرن بعض التَّفاسير ببعض، ويضمُّ بعضها إلى بعض، ويوازن بينها، ويُرجِّح ما يعتقد أنُّ الأرجَّح في الصَّواب، وذلك في حال تعارضها، أو البناء عليها لمعالجة إشكال أفرزته معطيات الحياة المعاصرة.

7. موقفه من تصنيف الفقهاء، واعتباره أنَّ الفقيه لا بدَّ أن يكون فقيهًا أصوليًّا، بمعنى الانطلاق من الأصول العلميّة الإسلاميَّة، لمواجهة مستجدات الحياة المتغيِّرة، وتحديد المنهج في النَّظر

والبحث والمواجهة، لتجاوز الإشكاليَّات الفكريَّة التَّاريخية والعمل لمواجهة الإشكاليَّات الفكريَّة الحديثة والمستجدَّة.

8. طريقته المنهجيَّة وأسلوبه العلميّ في ذكر الآية محل التَّفسير، ومن ثمَّ يلجأ إلى تحرير موضع الخلاف فيها إن وجد، ثمَّ يورد أقوال المفسّرين، الَّتي كان يبدأ فيها دائمًا بتفسير الطَّبريّ، حتَّى يصل إلى تفسير المحدثين، ومنه ينتهي إلى ذكر رأيه في القضية، وترجيح ما يرى أنَّه أوجه من غيره، وأقرب إلى الحق، وأقوى بالحجج والدَّلائل.

9. اكتفى بما رأى أنَّه قد يقوّي الفهم الصَّحيح، أو يقوّم الفكر المغلوط، أو يُبنى عليه عمل وسلوك، وهو بذلك يكون قد تفرَّد في هذا النهج.

10. نلاحظ أنَّ محسن عبد الحميد لا يقتصر على الإشكالات القديمة أو التَّاريخيَّة، بل يهتمُّ بالإشكالات المعاصرة، ونجده جريئًا في طرحه لهذه الإشكالات، كما فعل في كتابه: (منظومة آيات القتال وتطبيقاتها المعاصر) ولا يكتفي بالنقل، بل يبدي رأيه فيه بصراحة، ولا يتردَّد فيه، إلَّا إذا تضافرت الأدلَّة لديه، ولو كان مخالفًا لأقوال الكثيرين من العلماء.

11. كما نجد أنَّ عبد الحميد في منهجه الجديد ورؤيته الجديدة في التَّفسير يعرض عن تحديد الإشكالات الَّتي يُعنى بدراستها والجوانب الَّتي يهتم بها، كما فعل السَّابقون والمعاصرون من المفسّرين، ويكتفي بما رأى أنَّه قد يقوّي الفهم الصَّحيح أو يقوّم الفكر المغلوط، أو يُبنى عليه عمل وسلوك، وهو بذلك يكون قد تفرَّد في هذا المنهج.

12. نلاحظ أنَّ هذا المفكِّر والعالم والمفسّر مجدد ملم بأصول التَّفكير المستنير ومناهجه وبمنابع العقيدة وأصول الفقه والتَّفسير ومناهجهما ومصادرهما، ومهتم اهتمامًا كبيرًا بتوضيح الدِّلالات القرآنيَّة، وتحديد المفاهيم والمصطلحات الفقهيَّة، والتفريق بينها تفريقًا علميًّا ممنهجًا حسب سياقاتها

ودلالاتها ومعانيها، ولا يكتفي بالنَّقل، بل يبدي رأيه فيه بصراحة، ولا يتردَّد فيه إلا إذا تضافرت الأدلَّة لديه، ولو كان مخالفًا لأقوال الكثيرين من العلماء. وهذا ما رأيناه في كتابه: (أوضح المعاني في تهذيب تفسير روح المعاني).

13. نلاحظ- عامّةً- أنَّ كتب محسن عبد الحميد ومؤلَّفاته نموذجٌ متميزٌ لترابط العلوم الإسلاميَّة ووحدتها وصلاحيتها لكل زمان ومكان، وللدمج بين التَّفسير والفقه وأصولهما والسِّياسة الشَّرعيَّة، وتأكيد للمرونة والحيويَّة في الدِّين الإسلامي، وإعمال العقل والاجتهاد والوعي التَّامّ للسياق العامّ للظروف والأحوال في التَّفسير وفي الحكم وموضع النَّصّ من النَّصّوص الأخرى في المنظومة الكاملة حسب الأصول والقواعد الشَّرعيَّة والإسلاميَّة.

ثانيًا: لا نتَّفق مع محسن عبد الحميد في النِّقاط التَّالية:

1. ما يمكن أن يؤخذ على محسن عبد الحميد في كتابه (**أوضح المعاني في تهذيب تفسير روح المعاني**) هو مذهبه في الصِّفات حيث يقول: إنَّ مذهبه في الصِّفات سلفيّ، ويتبع في ذلك منهج الصَّحابة والتَّابعين، ويفضل في مسألة الصِّفات ألَّا نؤوِّل، ونمرّ بالآيات كما جاءت على ظاهرها، وإذا اقتضت الحاجة لإقناع الآخرين الَّذين يطعنون في القرآن ويتهمونه بالتَّشبيه والتجسيم فلا بأس أن نؤوّل في بعضها، ولكننا نجده في كتابه (تفسير آيات الصِّفات بين المثبتة والمؤوَّلة) ، يقف موقفًا مناقضًا تمامًا لما قاله في هذا السِّياق، فنجده من المؤيِّدين والدَّاعمين لمدرسة التَّأويل في الصِّفات، ويضع قواعدَ وأسسًا للتأويل الأصولي المنضبط وفق رأيه، ويذهب إلى أكثر من ذلك مشكِّكًا في منهج الصَّحابة- رضوان الله عليهم- والتَّابعين في مسألة الإثبات في تأويل الصِّفات، معتبرًا أن سكوتهم عن التَّأويل لا يعني بالضَّرورة القول بمذهب الإثبات.

2. ممَّا يمكن أن يؤخذ عليه موقفه من مسألة المناهج القديمة الَّتي يعتبر أنَّها تعني العمل في الفراغ، آخذًا على أتباع المدارس الفكريَّة القديمة دورانهم في فلك ترديد القضايا الَّتي كانت حيويَّة في المجتمعات المسلمة السَّالفة وشرحها، وأنَّهم سحبوا التَّاريخ إلى الحاضر، وتعاطوا معه كأنَّه واقع معاش، وهذا الموقف نجده أيضًا في كتابه (تأويل آيات الصِّفات) ، ففيه ينتقد كل المناهج القديمة معتبرًا أنَّها أخطأت وأصابت، ومن غير الجائز الرجوع إليها والاستناد عليها والوثوق بها؛ لأنَّنا لسنا في عصرنا الحالي بحاجة إلى الرجوع إليها إلا من باب الاستئناس فقط؛ لأنَّها قديمة في مادتها المعرفيَّة والعلميّة ومنهجها.

3. ما يمكن أن يؤخذ على محسن عبد الحميد في كتابه (**منظومة آيات القتال وتطبيقاتها المعاصرة**) اعتباره أنَّ هذا الكتاب حديثٌ ومتفردٌ من حيث المضمون والمحتوى والمنهج في المسائل الَّتي يعالجها، ولم يسبقه إليه أحد، ولذلك فهو يمثِّل سابقة في عصره، وأنَّ هذا النَّهج في التَّفسير هو نهج جديد وغير مطروق سابقًا، وهذا ما يؤكِّده في قوله: "لم أجد أحدًا، لا سيَّما من المفسّرين، قد تحدَّث عن حاكميَّة آيات على آيات في المنظومة المعرفيَّة القرآنيَّة الواحدة"(1).

والملاحظ أنَّ محسن عبد الحميد في سياق حديثه هذا لم يستثنِ أحدًا من المفسّرين القدامى واللَّاحقين والمعاصرين والحديثين (2).

واستطرادًا لهذا النهج الجديد في التَّفسير الَّذي جاء به الكتاب نجد أنَّ محسن عبد الحميد يعتبر أنَّ المفسّرين القدامى من السلف واللاحقين قد فسرو آيات القرآن الكريم تفسيرًا فرديًّا لكلِّ آية بعينها دون الولوج إلى التَّفسير الشُّموليّ المتكامل ضمن نسق المنظومات المعرفيَّة المتكاملة للقرآن

(1) عبد الحميد، منظومة آيات القتال في القرآن الكريم وتطبيقاتها المعاصرة، ص 8.

(2) في تعليقنا على هذا الرَّأي ومن خلال تتبعنا للأثر ومتابعة التَّفاسير الَّتي اعتنت بتفسير آيات القتال الواردة في القرآن الكريم نجد أنَّ الإمام القرطبيّ قد تحدث في تفسيره في هذا السِّياق من أجل استنباط الأحكام الشَّرعيَّة من الآيات القرآنيَّة، وتفسير الإمام ابن كثير من أجل التَّفسير الأثري للآيات، إضافة إلى تفسير الظِّلال لسيِّد قطب من العصر الحديث.

الكريم الَّتي تحدَّث عنها مؤلِّف الكتاب، ولذلك -بحسب رأي المؤلِّف- جاءت دراساتهم وتفاسيرهم جزئيَّة متباعدٌ بعضُها عن بعض في أغلب الأحيان، وعندما وجدوا التَّعارض الظَّاهريّ للآيات لجؤوا إلى القول بنسخ آيات منها حتَّى يستقيم لهم المعنى[1].

نلاحظ أنَّه من حيث الشكل في تعاطي هذه المسائل وفق هذا المنهج في التَّفسير، وحسب الإطار الزَّمنيّ المعاصر للبحث، يبدو المؤلِّف محقًّا في قوله في مقدمة كتابه: "وظنِّي أنَّ هذه الدِّراسة فيها شيء من الجدة، إذ لم أجد أحدًا، لا سيَّما من المفسّرين، قد تحدث عن حاكمية آيات على آيات في المنظومة المعرفية القرآنيَّة"[2].

أمَّا من حيث المضمون فإنَّنا نلاحظ أنَّ المؤلِّف مسبوق بدراسات قبله، وملحوق بأبحاث بعده، تشاركت في الاهتمام بالموضوع الواحد، وتباينت من جوانب، وهذا ما وجدناه بالمتابعة والتَّدقيق والتَّحقُّق، فالمتتبع لكتب التَّفسير والمفسّرين الَّذين ألَّفوا في هذا السِّياق يجد أنَّ العديد من المفسّرين القدامى والمعاصرين قد سبقه في هذا المنهج وسلك فيه، ولا سيَّما النّيسابوريّ في كتابه (الوجيز في تفسير الكتاب العزيز) وابن كثير، والطَّبريّ، وابن عطيَّة الغرناطيّ، وابن عاشور، قد ألَّفوا في هذا المجال[3].

ونجد أنَّ المؤلِّف في هذا الكتاب ربَّما أتى بمنهج جديد من حيث الشَّكل في العرض لمسألة القتال كما وردت في نصوص القرآن الكريم، إلَّا أنَّه لم يأتِ بجديد من حيث المضمون والجوهر.

4. من الملاحظ أيضًا أنَّ المؤلِّف اعتمد في منهجه في تأليف هذا الكتاب على مصدر واحد، هو القرآن الكريم، ولم يورد أي نصٍّ أو حديث من السُّنَّة النَّبويَّة، إضافةً إلى اعتماده على

(1) عبد الحميد، منظومة آيات القتال في القرآن الكريم وتطبيقاتها المعاصرة، ص 5.

(2) المرجع السَّابق، ، ص 8.

(3) علي بن أحمد الواحديّ النَّيسابوريّ، الوجيز، (دمشق: دار القلم، الدار الشامية، 1995م)، ص 138، ومحمَّد الطَّاهر ابن عاشور، التَّحرير والتَّنوير، (تونس: الدَّار التُّونسيَّة للنشر، 1984م)، ص 9/99- 141.

التَّفسير العقليّ والعلميّ للقرآن، وكأنَّه يريد استبعاد السُّنَّة النَّبويَّة المطهَّرة باعتبارها المصدر الثَّاني في التَّشريع والمصدر الأوَّل في التَّفسير، وما يمكن أن يؤخذ على المؤلِّف هو ربَّما وقوعه في حالة من التَّنظير الفكريّ.

5. ذهب محسن عبد الحميد في مؤلّفه إلى أنَّ القرآن الكريم منظوماتٌ معرفيَّة متكاملة، كلّ منظومة منها تنظِّم ناحية من نواحي حركة الحياة المتغيّرة والمتجدِّدة إلى قيام السَّاعة، ولكنَّه لم يحدِّد أو يسمّي تلك المنظومات، ما عدا الإشارة إلى المنظومة اليقينيَّة في القرآن الكريم، معتبرًا أنَّ آيات القتال الواردة في القرآن الكريم تمثِّل جزءًا مهمًّا من هذه المنظومة اليقينيَّة، فما باقي الأجزاء لهذه المنظومة؟ ولماذا لم يسمِّها؟!

6. ما يمكن أن يؤخذ على محسن عبد الحميد في كتابه (**تفسير آيات الصِّفات بين المثبتة والمؤوَّلة**) تناول المؤلِّف لمدرسة الإثبات واستشهاده بابن تيميَّة، وشارح العقيدة الطَّحاويَّة، وابن القيم الجوزيَّة تلميذ ابن تيميَّة، إلَّا أنَّ المؤلِّف في تعليقه على هذا النَّقل يعتبر أنَّه إذا كان الصَّحابة- رضوان الله عليهم- قد اتَّفقوا على صفات الله في ذاته وصفاته في أفعاله، واتَّفقوا على أنَّ له الأسماء الحسنى، فإنَّ هذا الاتِّفاق هو حقٌ لا ريب فيه، ولكن الصَّحابة لم يصرِّحوا تصريحًا قاطعًا بأنَّ التَّأويل لا يجوز في معاني الصِّفات الخبريَّة، وهذا ما يجب علينا أن نحقِّقه، ويعتقد وفق ما اكتشفه هو، ولم يكتشفه كلُّ أئمَّة السَّلف وأئمَّة الإثبات أنَّ بعض الصَّحابة ورد عنهم تأويل لآيات الصِّفات، وهذا يَرُدُّ الكلام الَّذي يؤمن به ابن تيميَّة وأهل الإثبات جميعًا[1].

(1) عبد الحميد، تفسير آيات الصِّفات بين المثبتة والمؤولَّة، الحاشية 2، ص 16، 17.

إلَّا أنَّ من الملاحظ أنَّ المؤلِّف لم يسمِّ تلك الفئة من الصَّحابة، ولم يذكر ما قالوه في هذه التَّأويلات، ومن ثمَّ لم يلتزم بشروط التَّحقُّق الَّذي أراده، انطلاقاً من مبدأ رد الحجَّة بالحجَّة والبرهان بالدَّليل، إضافةً إلى أنَّه باعتقاد الباحث قد وقع في خطأٍ، وتناقض في آنٍ معًا:

الخطأ: أنَّه بهذا الكلام يشكِّك في آثار أئمَّة السلف وأئمَّة الإثبات جمعياً دون دليل أو حجَّة أو برهان.

7. في حديثه عن مدرسة التَّأويل الَّتي يسمِّيها بمصطلح اصطنعه لنفسه (مدرسة التَّأويل الأصولي المنضبط)، يقول المؤلِّف: "إنَّه أطلق هذا المصطلح الجديد على مدرسة التَّأويل لكي يُخرِج منها المؤوِّلة من الفلاسفة وبعض المتصوفة والباطنية الَّذين لم يلتزموا التَّأويل الأصوليّ المعترف به في الإسلام"(1).

كيف يكون التَّأويل أصوليّاً ومعترفاً به في الإسلام إذا كان الصَّحابة جميعًا وأئمَّة الإثبات لم يقولوا بالتَّأويل، ولم يجيزوه مطلقاً وفق ما أورده المؤلِّف في حديثه عن مدرسة الإثبات، فَمَن الَّذي اعترف به في الإسلام بعد هؤلاء الَّذين هم سادة المسلمين وفحول الفقه والتَّفسير.

8. يعتبر المؤلِّف أن هذه المدرسة نشأت على يد المعتزلة نتيجة الضرورة الَّتي فرضتها التحديات العقيدية والفكريَّة الَّتي واجهت علماء المسلمين، نتيجة المواجهة بين الحضارة الإسلاميَّة والحضارات الَّتي كانت تحيط بها الصُّوفيَّة (2).

ويبرِّر محسن عبد الحميد أن الغرض الأساسي للمعتزلة من اصطناع هذا المنهج في التَّأويل هو التصدي للمشبهة والمجسمة، من أجل الوقوف أمام تحريفٍ يمكن أن يحدث، ورد هجمة المتفلسفين

(1) المرجع السَّابق، الحاشية 2، ص 6.

(2) عبد الحميد، تفسير آيات الصِّفات بين المثبتة والمؤولَّة، الحاشية ص 18.

من النَّصّارى واليهود واللَّاهوتيين القويَّة على العقيدة الإسلاميَّة، متأثِّرين بذلك بالفكر الإغريقيِّ للواحد الحقيقي البسيط [1].

ويردف قائلاً: إنَّه نتيجةً لهذا الاعتقاد وهذا المنهج الَّذي سلكه المعتزلة في بيان الصِّفات الخبرية وتفسيرها نشأ صراع فكريّ عقائديّ بين مدرسة التَّأويل الَّتي أنشأها المعتزلة وأئمَّة مدرسة الإثبات، ومع تمكن المعتزلة من الحكم اضطر أئمَّة الإثبات من أهل السُّنَّة إلى إراقة دمائهم من أجل فرض آرائهم على المعتزلة، وقد تمكَّن المعتزلة من فرض آرائهم على أهل السُّنَّة والإثبات "وهم يحسبون أنَّهم يحسنون صنعاً" وفق تعبير المؤلِّف [2].

إنَّ قول المؤلِّف بأن التَّأويل نشأ على يد المعتزلة فإن ذلك اعتراف صريح وواضح منه بأنَّ التَّأويل لم يكن موجودًا قبل المعتزلة بل بدأ معهم، ومن ثمَّ يكون قوله بأنَّ الصَّحابة والتَّابعين قد قالوا بالتَّأويل مرفوضًا، ولا يمكن القبول به.

9. بالتَّدقيق والتَّحليل نجد أنَّ المؤلِّف محسن عبد الحميد في كتابه تفسير آيات الصِّفات قد تبنى منهج مدرسة التَّأويل وأفكار مؤسِّسيها بدءًا من المعتزلة إلى الأشعريَّة إلى الماتريديَّة، ويبدوا أنَّه من أشدِّ المدافعين عن مذهب التَّأويل للصفات الخبريَّة، ويضع له أصولاً وقواعد، معتبرًا أنَّه يجري ضمن القواعد والأصول التَّالية[3]:

1) إنَّ التَّأويل للصفات الخبريَّة سواءً أعندَ المعتزلة أم الماتريديَّة أم الأشعريَّة، إنَّما هو لنفي كل مشابهة بين الله- عزَّ وجلَّ- وبين أي أحدٍ من المخلوقين.

2) التَّأويل كلُّه يجري ضمن دائرة قواعد اللُّغة العربيَّة الَّتي نزل بها القرآن الكريم.

---

(1) المرجع السَّابق، ص 20.

(2) المرجع السَّابق، ص 21.

(3) عبد الحميد، تفسير آيات الصِّفات بين المثبتة والمؤولَّة، الحاشية ص 21 - 25.

3) التَّأويل كلُّه يجري في إطار قاعدة أنَّ القرآن يفسر بعضه بعضًا، ويدلل على ذلك بالرجوع إلى ابن خزيمة وشارح العقيدة الطَّحاويَّة وابن تيميَّة لتبيان ذلك تبيانًا جليًّا.

4) التَّأويل كلُّه يجري في إطار القواعد العقليّة القاطعة عند من يراها قاطعة كالمعتزلة.

بالنِّسبة للفقرة (3) كيف يمكن لنا الرُّجوع إلى ابن خزيمة، وشارح العقيدة الطَّحاويَّة، وابن تيميَّة لتبيان أنَّ التَّأويل كلَّه يجري في إطار قاعدة أنَّ القرآن يفسِّر بعضه بعضًا، وهو الَّذي قال: إنَّ الصَّحابة لم يصرِّحوا تصريحًا قاطعًا بأنَّ التَّأويل لا يجوز في معاني الصِّفات الخبريَّة، وهذا ما يجب علينا أن نحقِّقه وفق تعبيره السَّابق، وهو الَّذي اكتشف أنَّ كلَّ أئمَّة السَّلف وأئمَّة الإثبات قالوا بأنَّ بعض الصَّحابة ورد عنهم تأويل لآيات الصِّفات، وبهذا يَرُدُّ الكلام الَّذي يؤمن به ابن تيميَّة وأهل الإثبات جميعًا وفق تعبيره السَّابق، ألا يعتبر ذلك تناقضًا بين القولين [1].

بالنِّسبة للفقرة (4) في هذا المقام نجد أنَّ محسن عبد الحميد يؤيِّد ويتبنَّى المنهج العقليّ للمعتزلة، ويذهب إلى دعم هذا التَّبنِّي وهذا التَّأييد بالتَقَوُّلِ على لسان الإمام ابن تيميَّة الَّذي يعتبره من أشدِّ الرَّافضين لمذهب التَّأويل في آيات الصِّفات، ويسحب كلام ابن تيميَّة من سياقه الحقيقيّ ليدرجه ضمن سياق الاعتذار لأئمَّة مدرسة التَّأويل، إذ يقول ابن تيميَّة وفق ما أورد المؤلِّف: "وكذلك في الكثيرين ممَّن يتنازعون في أن الله في السَّماء أو ليس في السَّماء". فيقول ابن تيميَّة: إنَّ أهل الإثبات يقولون بأنَّ الله في السماء بدليل ما جاءت به النَّصّوص، ومعنى ذلك أنَّه فوق السَّماوات على عرشه بائن على خلقه، وأمَّا أهل النَّفي والتَّأويل فينفون أنَّ الله في السَّماء، وهم يقصدون بذلك أنَّ السَّماء لا تحتويه ولا تحصره، ويعتبر ابن تيميَّة أنَّ كلا المعنيين صحيح، إلَّا أنَّه أردف قائلاً: إنَّ "هؤلاء أخطؤوا في نفي اللَّفظ الَّذي جاء به الكتاب والسُّنَّة وأخطؤوا في توهُّم أنَّ

(1) يُنْظَرُ: للمقارنة: عبد الحميد، تفسير آيات الصِّفات بين المثبتة والمؤولَّة، الحاشية 2، ص 16، 17.

إطلاقه دالٌّ على معنى فاسد"[1]. والسُّؤال: أين الاعتذار في هذا الكلام، وكيف فهم محسن عبد الحميد أنَّ كلام ابن تيميَّة هو اعتذار؟ وما حجَّته في ذلك؟ ثمَّ ما دليله على أنَّ كلام ابن تيميَّة يصب في مصلحة المؤوّلين من المعتزلة؟

10. في سرد المؤلِّف لكلِّ هذه القواعد والأصول للدفاع عن مدرسة التَّأويل المنضبط الأصولي كما يسميها، نراه يقدم إثباتاً بأدلة من القرآن الكريم فقط، ولا يورد أيَّ أدلَّة من السُّنَّة النَّبويَّة الشَّريفة، أو أقوال الصَّحابة الَّذين قال عنهم: إنَّهم قد أباحوا التَّأويل، شأنَّهم في ذلك شأن أصحاب مدرسة التَّأويل كالمعتزلة والأشعريَّة والماتريديَّة وغيرها، إضافةً إلى أنَّه- للتدليل على صحَّة هذه القواعد والأصول ومصداقيّتها- يستشهد كثيرًا بأقوال ابن تيميَّة وتلميذه ابن القيم الجوزيَّة معتبرًا أنَّهما لم يكفِّرا أحدًا من أهل القبلة، متراجعاً بذلك عن طعنه بابن تيميَّة وأئمَّة الإثبات جميعًا كما أسلفنا آنفًا، وباعتقاد الباحث أن هذا أيضًا يدخل في سياق تناقض المؤلِّف.

11. بوركت جهود محسن عبد الحميد على هذا الجهد الَّذي بذله في تأليف هذا الكتاب الَّذي قصد فيه إعادة نشر الحقيقة-كما يقول- للشباب المسلم، ولكن هل هذه الحقيقة قد طُمِسَت أو غيّبت حتَّى تحتاج إلى إعادة نشر. الآمر الآخر أنّ الباحث يعتقد أنَّ هذا التَّوجيه وفق هذه المنهجية للتعامّل مع الشباب قد ينطوي على خطأ جسيم يتمثَّل في جعل هؤلاء الشَّباب يكتفون بهذه الكتيّبات لفهم حقيقة الدِّين ومآلات التَّفسير بالتَّأويل أو الإثبات دون الولوج إلى أمهات الكتب والتَّفاسير المحقَّقة والموثقة والمثبتة بالأدلَّة الصَّحيحة، وهذا- من حيث الإطار العامّ- يمثِّل إشكاليَّة كبيرة، من وجهة نظر الباحث، فالتَّأليف في مجال تفسير آيات الصِّفات يحتاج إلى مؤلَّفات

(1) المرجع السَّابق ، ص 24.

كبيرة وغزيرة، فكيف هو الحال إذا كان هذا المؤلِّف يعنى بالمراجعة والتَّقويم، فهو يحتاج إلى تمحيص وتدقيق ومقارنة حتَّى تكون المراجعة دقيقة والتَّقويم صحيح.

ما دفع الباحث إلى هذا الاعتقاد هو قول المؤلِّف أنَّه ليس شرطًا أن تتكرَّر صيغ المناهج الفكريَّة الإسلاميَّة السَّابقة بكل مقدِّماتها ونتائجها ومادتها المعرفيَّة، فهل تصحيح العقيدة المنحرفة يكون بنسف تلك المناهج الفكريَّة الإسلاميَّة السَّابقة، كما أنَّ قول المؤلِّف: إنَّ التَّأويلات ليست من أصول الدِّين، وإنَّما الكلام فيها من الفروع الَّتي لا توجب حكمًا بالتَّكفير أو الفسوق، هو الَّذي قد يؤدِّي إلى انحراف العقيدة عن جادَّة الصَّواب.

إضافةً إلى قوله: إنَّ سكوت جمهور الصَّحابة عن تأوَّل آيات الصِّفات لا يقوم دليلاً قاطعًا على صحَّة منهج الإثبات، ومنهج الإثبات هو منهج الصَّحابة والتَّابعين وكبار الأئمَّة، ألا يعتبر ذلك تشكيكًا بعقيدة هؤلاء جميعًا وتوجيه الشَّباب المسلم بعدم وثوقيَّة تلك العقيدة.

12. يقول محسن عبد الحميد: إننا لسنا بحاجة اليوم إلى مناهج علم الكلام القديم ولا مادَّته المعرفيَّة في بنائنا الجديد، دينًا وفكرًا وحضارةً، وتيارات الفكر الإسلاميِّ القديم اجتهادية أصابت وأخطأت، وليس من المصلحة اليوم إحياؤها؛ لأنَّ مادَّتها المعرفية قديمة في الشَّكل والمضمون، ولا تتَّصل بصراعات الفكر الفلسفيِّ والحضاريِّ اليوم لا من قريب ولا من بعيد، فدراسة الفكر الإسلاميِّ لتيارات الفكر الإسلاميِّ القديم يجب أن يكون للاستئناس بها أوَّلاً، ولتجاوز سلبياتها ومصطلحاتها ومضامينها ثانيًا.هذا النّهج قد يشكِّل تربةً خصبة للمستشرقين والمشكِّكين والطَّامعين والعابثين للتشكيك بثوابت الأمَّة الإسلاميَّة الَّتي أرسى دعائمها أسياد هذه الأمَّة من الصَّحابة والتَّابعين.

13. لم يأتِ المؤلِّف- باعتقاد الباحث- بأيِّ جديد في هذا الكتاب، ولم يلج إلى بيان رأيه والقول بالرَّأي الرَّاجح أو الصَّائب.

14. تحدَّث المؤلِّف في كتابه عن الصِّفات الخبريَّة، ولم يتطرَّق إلى صفات المعاني، وعنوان كتابه يتحدَّث عن المراجعة والتَّقويم لتفسير آيات الصِّفات بين المثبتة والمؤوَّلة، فهل الصِّفات الخبريَّة فقط تحتاج إلى المراجعة والتَّقويم وصفات المعاني لا تحتاج إلى المراجعة والتَّقويم؟

15. البحث في تفسير آيات الصِّفات الخبريَّة وصفات المعاني أُفرد لها في كتب التَّفسير القديمة والحديثة أبوابٌ تفصيليَّة تغني من يريد التثبت منها بدءًا من الصَّحابة الكرام- رضوان الله عليهم-، مرورًا بالتَّابعين، وكبار الأئمَّة والفقهاء والعلماء وصولاً إلى المجدِّدين والمعاصرين من المفسّرين، فالتَّيارات والفرق المخالفة والمشبوهة والمضلِّلة موجودة منذ بداية الرِّسالة الإسلاميَّة منذ عهد سيدنا محمَّد ﷺ إلى الآن، وستستمرُّ إلى قيام السَّاعة، والقول بأنَّه في السَّنوات القليلة الأخيرة ظهرت هذه التَّيارات هو قولٌ مخالفٌ للحقيقة، وربَّما قد يدخل في سياق تحقيق مصلحة معيَّنة بقالب دينيٍّ.

16. أعتقد أنَّه لم يوفق في مسار هذا الكتاب، ولا بدَّ من التنويه بذلك بكل أمانة وصراحة وموضوعيَّة وشفافية حرصًا على الأمانة العلميّة والدِّينيَّة في التَّعاطي مع مسائل ذات حساسية عالية تمسّ أصل الدِّين والعقيدة، وتتطلَّب الرُّجوع إلى أمَّهات الكتب والتَّفاسير، لا نسفها وعدم إحيائها كما قال محسن عبد الحميد.

وفي هذا الإطار يود الباحث التَّنويه بأمرين:

الأمر الأوَّل: ما روي عن النَّبيّ ﷺ، عن أبي ذر ﷺ، قال: "كنت أمشي مع رسول الله ﷺ، فقال: «لغير الدَّجَّال أخوفني على أمَّتي، قالها ثلاثًا»، قال: قلت: يا رسول الله! ما هذا الَّذي غير الدَّجال أخوفك على أمَّتك؟ قال: «أئمَّة مضلين» (1).

(1) ابن حنبل، مسند أحمد: 5/145، حديث رقم 21334، 21335.

الأمر الثاني: أذكر ذلك على سبيل الإسقاط والقياس: إنَّ الدِّين الصَّحيح ما كان يومًا ليفسد حتَّى يحتاج إلى مصلح أو إصلاح، هذا ما كتبه العلَّامة الإمام محمَّد سعيد رمضان البوطيّ- رحمه الل-هـ في كتابه (فقه السِّيرة النَّبويَّة)، عن المدرسة الفكريَّة الَّتي نشأت في أواخر القرن التَّاسع عشر، وما زالت تبث سمومها إلى وقتنا الحاضر، عبر أقلام الكاتبين والمستشرقين والمستغربين، والأخطاء والمغالطات الَّتي جاؤوا بها في مجال الفكر الإسلامي، ورعتْها تلك المدرسة وروَّجت لها، فأنشأ أقطاب هذه المدرسة مفهوم (الإصلاح الدِّينيُّ المعاصر). ويشير في هذا السِّياق إلى أنَّ أوَّل تجربة من مظاهر هذا الإصلاح كانت تجربة محمَّد حسنين هيكل في كتابه (حياة محمَّد)، فمثَّلت تجربة رائدة في هذا المجال وبتوجيه من تلك المدرسة الفكريَّة، فأعلن هيكل الكاتب الصَّحفي العامّل في مضمار الصَّحافة والسِّياسيَّة- وليس لديه إلمام بقواعد الفقه والعقيدة وأصولهما- أنَّه لا يريد أن يفهم حياة سيدنا محمَّد- عليه الصَّلاة والسَّلام- إلَّا كما يأمر العلم وليس كما تحتِّم مقتضيات الإيمان والعقيدة، فبرأي هيكل ليس هناك خوارق ولا معجزات في سيرة سيدنا محمَّد- عليه الصَّلاة والسَّلام-، فسيدنا محمَّد- عليه الصَّلاة والسَّلام- برأي هيكل المزعوم هو رجل سياسة محنك ورجل اقتصاد وقائد عسكري فذٌّ، إلا أنَّه ينزع عن النَّبيّ ﷺ صفة النَّبويَّة، وقد روَّجَ العديد من رجال الدِّين وعلماء المسلمين- وعلى رأسهم شيخ الأزهر المراغي ومحمَّد فريد وجدي آنذاك -هذا الكتاب وسوَّقوا هذه التُّجربة الرَّائدة وباركوها. لقد ألَّف هيكل الَّذي تجاوز عدد صفحات كتابه الثمَّاني مئة صفحة؛ ليدسَّ فيه سمَّه المتمثِّل في نفي صفة النُّبوة عن سيدنا محمَّد، عليه أفضل الصَّلاة والسَّلام [1].

17. ما يمكن أن يؤخذ على محسن عبد الحميد في كتابه (**تطوّر تفسير القرآن: قراءة معاصرة**) حديثه عن أنَّ الإسرائيليَّات كانت من مصادر التَّفسير عند الصَّحابة، هذا الكلام غير

(1) محمَّد سعيد رمضان البوطيّ، فقه السِّيرة النَّبويَّة، (بيروت: دار الفكر المعاصر، ودمشق: دار الفكر، 1991م)، ص 10-12.

دقيق وغير مقبول، فإنَّ الإسرائيليَّات لم تكن في يوم من الأيَّام مصدرًا من مصادر التَّفسير في عهد الصَّحابة، رضوان الله عليهم.

كما أنَّ الصَّحابة- رضوان الله عليهم- هم أهل اللُّغة وأسيادها، ولا يحتاجون إلى تفسير ألفاظ القرآن من النَّاحية اللُّغويّة، فاضطرارهم إلى سؤال النَّبيّ ﷺ في بعض المسائل يندرج ضمن اعتبارين رئيسين هما:

الاعتبار الأوَّل: أنَّ القرآن الكريم كتاب الله وهو كتاب سماوي وليس كتاب من صنع البشر.

الاعتبار الآخر: أنَّ الله تعالى في كتابه القرآن الكريم استعمل الألفاظ المعروفة بمعانٍ جديدة.

18. في حديث المؤلِّف عن المدرسة العقليّة، في كتابه (تطوّر تفسير القرآن: قراءة معاصرة)، قوله بأن الصَّحابة- رضوان الله عليهم- كانوا يجتهدون في تفسير معاني القرآن وتوضيحها وتأويلها بالاعتماد على العقل كلَّما ظهرت الحاجة إلى ذلك، ولكنهم لم يتوسَّعوا كثيرًا في استعمال التَّفسير العقليّ، باستثناء ابن عبَّاس الَّذي فسّر بالتَّأويلات العقليّة ضمن إطار قواعد اللُّغة العربيَّة، ويورد أمثلة على ذلك، وهنا نلاحظ تقاطع موقف المؤلِّف ومذهبه في الدفاع عن التَّفسير بالتَّأويل العقليّ معتبرًا أنَّ الصَّحابة قد أوَّلو بدليل ما قال به ابن عبَّاس فقط من بين الصَّحابة، مع موقفه في كتابه (تفسير آيات الصِّفات بين المثبتة والمؤوَّلة) والَّذي تناولناه في المبحث الأوَّل من هذا الفصل من الدفاع عن مدرسة التَّأويل مقابل مدرسة الإثبات الَّتي هي منهج الصَّحابة

19. في حديث المؤلِّف عن مدرسة المعتزلة، في كتابه (تطوّر تفسير القرآن: قراءة معاصرة) يتحدَّث المؤلِّف عن المعتزلة، وأفكارهم ومنهجهم في التَّأويل والتَّفسير، ومن خلال التَّدقيق والتَّحليل لما قاله المؤلِّف في هذا السِّياق يتبين لنا أنَّه يقف موقف المدافع عن مذهب المعتزلة برأي الباحث،

وهذا ما لاحظناه أيضًا في كتابه (تفسير آيات الصِّفات بين المثبتة والمؤوَّلة)، معتبرًا أنَّ المعتزلة يقصدون بالعقلِ العقلَ العامّ، وهو الحدّ المشترك بين العقول.

20. في حديث المؤلِّف عن مدرسة الأشاعرة في كتابه (تطوّر تفسير القرآن: قراءة معاصرة) يعتبر المؤلِّف أنَّ مؤسِّس مذهب الأشاعرة هو أبو الحسن الأشعريّ الَّذي حاول التَّوفيق بين النقل الَّذي تبناه أهل السُّنَّة والجماعة (أهل الإثبات) (مدرسة السَّلف)-كما يسمِّيها في كتابه (تفسير آيات الصِّفات بين المثبتة والمؤوَّلة)- وبين أهل العقل والتَّأويل الَّذي تبناه المعتزلة (مدرسة التَّأويل)، كما يسمِّيها في كتابه (تفسير آيات الصِّفات بين المثبتة والمؤوَّلة).

وهنا نلاحظ أنَّ موقف المؤلِّف من الأشاعرة متَّفق تمامًا مع موقفه منهم في كتابه (تفسير آيات الصِّفات بين المثبتة والمؤوَّلة)؛ فهو يدافع عن منهج الأشاعرة في التَّفسير، معتبرًا أنَّهم لم يخرجوا عن المنهج الأصوليِّ الَّذي يقوم على أساس التَّأويل في ضوء قواعد اللُّغة، وتفسير القرآن بالقرآن، وتفسير القرآن بالسُّنَّة وتفسير القرآن بقوانين العقل.

21. في حديث المؤلِّف عن المدرسة الماتريديَّة: يذهب إلى أنَّ أصحاب المدرسة الماتريديَّة هم الَّذين ينتسبون إلى الإمام أبي منصور محمَّد بن محمود الماتريديّ، الَّذي تلقى العلم على يد تلاميذ أبي حنيفة، ومن ثمَّ أُسِّست هذه المدرسة على يد أبي منصور محمَّد بن محمود الماتريديّ وأتباعه، وتأسَّست- برأي المؤلِّف- على أسس وقواعد متينة، وفق نهج أهل السُّنَّة والجماعة وعلمِهم.

ويجري المؤلِّف مقارنة بين الماتريديَّة والأشعريَّة، وبهذه المقارنة يتوصَّل إلى أنَّ المدرستين تتحرَّكان في إطار واحد، وإن اختلفا في بعض المسائل الفرعيَّة.

وكلام المؤلِّف هذا- باعتقاد الباحث- فيه شيء من التَّناقض؛ لأنَّه في حديثه عن أبي الحسن الأشعريّ قال: إنَّه من المعتزلة، وحاول التَّوفيق بين مذهب أهل السُّنَّة والجماعة وبين المذهب المخالف

الَّذي تبنته المعتزلة، إلَّا أنَّ هذا الموقف الوسطيّ التَّوفيقيّ للأشعريّ لم ينصف أهل السُّنَّة والجماعة ويقرُّ لهم بمذهبهم النَّقليّ، فقد ذكر المؤلِّف في كتابه (تفسير آيات الصِّفات بين المثبتة والمؤوَّلة) أنَّ الصَّراع الفكريّ العقائديّ بين المعتزلة وأئمَّة الإثبات من أهل السُّنَّة أدَّى إلى ظهور إمام جليل هو أبو الحسن الأشعريّ سنة (260هـ)، فقام أبو الحسن الأشعريُّ بعمليَّة توفيقية واسعة بين منهج النَّقل الَّذي تبناه أهل الحديث (يعني أهل السُّنَّة من أئمَّة الإثبات) وفق تعبيره أعلاه، وبين منهج العقل الَّذي تبناه المعتزلة، وجاء بمنهج جديد يقوم على الوسطيَّة التَّوفيقيَّة للجمع بين النَّقل والعقل، وأسس لعلم كلام جديد يعرض أصول العقيدة النَّقليَّة على المبادئ العقليّة وأنَّهى بذلك الصِّراع بين المعتزلة وأهل السُّنَّة والإثبات(1).

ويذكر المؤلِّف أيضًا في كتابه المشار إليه أعلاه أنَّ الأشاعرة أنفسهم كانوا مختلفين في النَّظر إلى الصِّفات الخبريَّة، فمنهم من يثبتها، ومنهم من ينكرها، حتَّى إنَّ أبا الحسن الأشعريَّ ذهب أوَّلاً إلى إنكار تلك الصِّفات وجواز تأويلها، ومن ثمَّ تراجع عن ذلك واعتبرها صفات ومنع تأويلها (2).

فكيف يورد في كتاب (تطوّر تفسير القرآن) أنَّ الأشعريَّة تتحرك في إطار مذهب أهل السُّنَّة والجماعة، وبالتَّدقيق والتَّحليل نجد أنَّ المؤلِّف محسن عبد الحميد في كتابه (تفسير آيات الصِّفات) وكتابه (تطوّر تفسير القرآن) قد تبنى منهج مدرسة التَّأويل وأفكار مؤسسيها بدءًا من المعتزلة إلى الأشعريَّة إلى الماتريديَّة ويبدو أنَّه من أشدِّ المدافعين عن مذهب التَّأويل العقليّ في التَّفسير، ويضع له أصولاً وقواعد(3).

(1) عبد الحميد، تفسير أيات الصِّفات بين المثبتة والمؤولَّة، ص 21.

(2) المرجع السَّابق، ص 21.

(3) المرجع السَّابق ، ص 21-25.

ويذهب إلى أبعد من ذلك؛ معتبرًا الإمام الرَّازيّ وارثًا لعلوم الأشاعرة، وأحد كبار علماء المسلمين، ونجد أنَّه يتحرك داخل ضوابط المنهج الأصولي في التَّفسير، ولا يحيد عنها أو يتجاوزها، ولا يرفض التَّفسير بالمأثور، فهو يرجع إلى الأصل اللُّغويّ في استدلالاته ومناقشاته.

وللتدليل على موقفه المدافع عن التَّأويل العقليّ في التَّفسير يعتبر أنَّ الرُّجوع إلى العقل في التَّفسير لا يقتصر على المعتزلة والأشاعرة، بل أنَّنا نجد أشدَّ النَّاس تمسكاً بمذهب السلف يلجؤون إلى استخدام العقل في تفسير كتاب الله تعالى، ويمثل لذلك بابن تيميَّة، ذاهباً إلى أنَّه لم يكن عدوًا للعقل، بل كان عدوًا للفلسفات المنحرفة، وفي هذه النُّقطة أيضًا نلاحظ وجود شيء من التَّناقض في كلام المؤلِّف فيما يخص الاستشهاد بان تيميَّة، فموقفه من ابن تيميَّة في كتاب تطوّر تفسير القرآن يختلف تمامًا عن موقفه من ابن تيميَّة في كتاب آيات الصِّفات.

في حديث المؤلِّف عن التَّفسير الإشاريّ، يعرض المؤلِّف في وصف التَّفسير الإشاريّ، قائلاً: إنَّه ليس سوى محاولات عقلية ذكية للتعمق في معاني الآيات، وما ينطبق منها على النفس، والآفاق المرتبطة بالألفاظ، وسياق الأسلوب، ويساعد في الوصول إليها قوَّة الإيمان، وإخلاص العبادة، وصفاء النَّفس، والبعد عن الهوى.

إذ إنَّ الإشارة تعني الإيماء، والمقصود بها التَّأمُّلات الَّتي تحصل عن طريق ما ينقدح في ذهن المفسّر العارف في حالة استغراقه في الوجد والرِّياضة الرُّوحيَّة، لإدراك أمور لطيفة لها ارتباط ومناسبة مع ظواهر الآيات.

وهو يرى أنَّ التَّفسير الإشاريّ بهذا المعنى الشَّرعي قديم يعود إلى عهد الصَّحابة، ويستدلُّ على ذلك بتفسير ابن عبَّاس لسورة النَّصّر.

ليس ما ذكره ابن عبَّاس في معنى سورة الفتح من باب التَّفسير الإشاريّ، بل هو من باب التَّأويل، وما أبعد الفرق بين التَّفسير الإشاريّ، وبين التَّأويل.

22. في حديث المؤلِّف عن التَّفسير الصوفي: نجده متحاملاً كثيرًا على رائد الصُّوفية محي الدِّين بن عربي لدرجة الطعن في عقيدته، ونجده يُشكِّكُ في تفسير ابن عربي المنسوب إليه والمسمَّى بـ (تفسير القرآن الكريم)، ويرى أنَّ نسبته إلى ابن عربي ليست صحيحة، وقد صحَّح الباحثون نسبته إلى الباطني القاشانيّ الأندلسي الشَّهير، وابن عربي عندما يتحدَّث عن تفسيره (الجمع والتَّفصيل في أسرار معاني التَّنزيل) يقول: أنَّه رتَّبه على الحديث في كلّ آية على ثلاث مقامات: مقام الجمال، ومقام الجلال، ومقام الكمال، على حين أنَّ التَّفسير الَّذي نسب إليه ليس فيه شيء من هذا.

ويذهب المؤلِّف إلى أن ما يرجِّح ذلك أنَّ ابن عربي وإن صدرت منه أقوال تخالف الدِّين، فلا يلبث أن يرجع إلى الصَّواب على حين نجد صاحب هذا التَّفسير يسير في طريق الضَّلالة الباطنيَّة من أوَّل تفسيره إلى آخره.

وفي موضعٍ آخر من كتب محسن عبد الحميد ومؤلَّفاته نجده يتهجَّم على ابن عربي ومنهجه التَّفسيريّ وعقيدته برمتها، ففي كتابه (تفسير آيات الصِّفات بين المثبتة والمؤوِّلة) نجده يطعن بعقيدة محيي الدِّين بن عربي في كتابه (الفتوحات المكِّيَّة) الَّذي يعتبر من أمَّهات الكتب بإجماع الجمهور، ويتهمه بالتَّأويل المذموم، معتبرًا أنَّ ابن عربي قد أخضع كتاب الله إلى أهوائه ومذهبه الصُّوفيّ القائم على نسج الخيال والمنهج الباطنيّ الصَّرف وادعاء الكشف، وفي هذا السِّياق، وبمراجعة الباحث لأغلب مؤلَّفات محسن عبد الحميد ومقابلاته وحواراته الإعلاميَّة لاحظ هجومًا كبيرًا على محيي

الدِّين بن عربي من محسن عبد الحميد، حتَّى أنَّه في أحد اللِّقاءات الحواريَّة عندما سئل عن تفسير ابن عربي قال: "نبرأ إلى الله تعالى مما قال في تفسيره، فالتَّوحيد يقابل الشرك ولا يقابل كثرة الوجود" (1).

23. في حديث المؤلِّف عن التَّفسير العلميّ للقرآن والمدرسة الحديثة في التَّفسير: يتعرَّض في هذا الإطار للحديث عن العديد من العلماء وعلى رأسهم الشَّاطبيّ والرَّازيّ والغزاليّ، ممَّن نبهوا إلى أنَّ القرآن الكريم يتضمن الكثير من الاستدلالات الَّتي تدلُّ على قدرة الله تعالى وحكمته وعلمه بتعاقب اللَّيل والنَّهار وأحوال السَّماوات والأرض وأحوال الشَّمس والفضاء.

إضافةً إلى أنَّه يرى أنَّ هؤلاء العلماء لم يدّعوا أنَّ القرآن الكريم فيه تفاصيل العلوم بـ (الفعل) وحسب، بل ذهبوا إلى أبعد من ذلك، وقرروا أنَّه يحتوي على مبادئ تلك العلوم والمعارف بـ (القوَّة).

24 . مع ابتعاد الناس عن زمن النبي ﷺ، ازدادت الحاجة إلى تدوين السنة النبوية. فبدأ تدوينها بشكل محدود، ثم توسّع مع مرور الزمن. وفي سنة 124 هـ، بدأ تدوين السنة النبوية بشكل رسمي على يد الخليفة عمر بن عبد العزيز، بدعم من الإمام ابن شهاب الزهري.

تمّ تدوين القرآن الكريم في عهد النبي ﷺ، بينما تمّ تدوين السنة النبوية بعد وفاته. وقد قام بعض علماء التفسير، مثل الضحاك والمجاهد وغيرهم، بتدوين كتب التفسير قبل تدوين السنة، وذلك لأهمية القرآن الكريم كمصدر أساسي للتشريع الإسلامي.

(1) عبد الحميد، تفسير أيات الصِّفات بين المثبتة والمؤولَّة، ص 119-121.

يُنْظَرُ: أيضًا: الحيانيّ، الدُّكتور محسن عبد الحميد وجهوده في الدِّراسات القرآنيَّة، ص 290.

الفصل الثَّالث: جهوده محسن عبد الحميد في أصول التَّفسير

علم أصول التَّفسير: علمُ قواعدَ وأصولٍ عامّة يجب أن يسير عيها المفسّر، ويعتمدها في بناء تفسيره.

هو العلم الذي يُعنى بدراسة المناهج التي اتبعها المفسرون الأوائل في استنباط المعاني من القران الكريم.

إذن علم أصول التَّفسير هو مجموعة القواعد والأصول العامّة الَّذي تبين للمفسِّر طرق الاستنباط واكتشاف مراتب الحجج والأدلَّة من آيات القرآن الكريم تبعًا لمقدرات وإدراكات المفسّر الفكريَّة.

وسنتناول في هذا الفصل جهود محسن عبد الحميد في مجال علم أصول التَّفسير في المبحثين التَّاليين:

المبحث الأوَّل: مؤلَّفاته ومنهجه في مجال أصول التَّفسير

المبحث الثاني: رؤيته في حجيَّة أصول التَّفسير وضوابطه

المبحث الأوَّل: مؤلَّفاته ومنهجه في مجال أصول التَّفسير

بحسب ما أورده محسن عبد الحميد في أكثر من موقف ومقابلة وبمراجعة مؤلَّفاته في التَّفسير، نجد أنَّ قواعد التَّفسير وأصوله الصَّحيحة موجودة في بطون الكتب المتخصِّصة في التَّفسير وعلومه، إلَّا أنَّه لا يزال هناك خلط في بعض مصطلحاته يظهر في تداخل بعض الموضوعات بين: (علم التَّفسير، وأصول الفقه، وعلوم القرآن)، ممَّا جعل بعض المفسّرين المعاصرين يخلطون بين هذه الأصول والقواعد، ففسَّروا القرآن بآراء نال الزَّلل كثيرًا منها، وكانت محلًّا للنقد والرَّدّ لظهور انحرافها ووضوح شططها"[1].

ولذلك اتَّجه محسن عبد الحميد إلى تأليف كتاب متخصِّص بعنوان "**دراسات في أصول تفسير القرآن**" الَّذي يهتمُّ في جمع أصول التَّفسير وتبويبها وترتيبها بأسلوب علمي بالاعتماد على المصادر القديمة والحديثة في التَّفسير، غير مكتفٍ بالنَّقل منها، فكان يُرجِّح ما يراهُ صحيحًا بعد تتبع الدِّراسات العلميّة القديمة والحديثة.

سنتناول في هذا المبحث كتب محسن عبد الحميد ومؤلَّفاته ومنهجه في مجال أصول التَّفسير، من خلال المطلبين التَّاليين:

المطلب الأوَّل: مؤلَّفات وطريقته في تصنيف أصول التَّفسير.

المطلب الثاني: قواعده ومنهجه في أصول التَّفسير.

المطلب الأوَّل :كتبه ومؤلَّفاته وطريقته في تصنيف أصول التَّفسير

التَّمهيد:

(1) الحيانيّ، الدُّكتور محسن عبد الحميد وجهوده في الدِّراسات القرآنيَّة، ص 261.

علم أصول التَّفسير: هو مجموعة القواعد والأصول العامّة الَّذي تبين للمفسِّر طرق الاستنباط، واكتشاف مراتب الحجج والأدلَّة من آيات القرآن الكريم تبعًا لمقدرات وإدراكات المفسّر الفكريَّة[1].

وعلم التَّفسير: من العلوم الدَّقيقة وذات الطبيعة الخاصَّة والحسَّاسة، ومن ثمَّ هو بحاجة كبيرة إلى التحديد العلميّ والمنهجي الدَّقيق للمصطلحات والمعاني الَّتي سيستخدمها المفسّر في تفسيره، من أجل تحقيق الفهم العميق والوعي الكامل للمعنى المقصود.[2]

بدأ الاهتمام بعلم التَّفسير منذ عهد الرَّسول ﷺ. وبتتبُّع المراحل الَّتي مرَّ بها هذا العلم حتَّى يومنا الحاضر وبمراجعة كتب التَّفسير القديمة والحديثة، نلاحظ عدم وجود ضبط كلّي ومحكم لهذا العلم ولا سيَّما ما يتعلَّق بالقواعد والأصول المتبعة في التَّفسير وما يتعلَّق بالمصطلحات والمفاهيم المستخدمة، حيث نلاحظ في العديد من كتب التَّفسير ولا سيَّما المعاصرة عدم التَّقيد بالأصول والقواعد النَّاظمة لمنهجيَّة التَّفسير إضافةً إلى وجود خلط في العديد من المصطلحات والمفاهيم والصُّور المستخدمة، ووجود تداخل فيما بينها نتيجة عدم مراعاة الأصول والقواعد الَّتي تضبط منهجيَّته، وهذا بدوره أدّى إلى صعوبات تعترض الباحثين والقارئين والمهتمِّين في الفهم الشُّموليّ والكلّيّ للتفسير، أو في التَّحقُّق من المادَّة الواردة في التَّفسير.

ومن ثمَّ كان لا بدَّ أن ينهضَ علم أصول التَّفسير بمهمّة معالجة هذه الإشكالات ووضع الضوابط العلميّة والمنهجية واللُّغويّة والشَّرعيَّة النَّاظمة واللَّازمة في علم التَّفسير.

(1) خالد عبد الرَّحمن العكّ، أصول التَّفسير وقواعده، (عمان: دار النَّفائس، 1986)، ص 7.

(2) نفس المصدر ص 9.8

ومفهوم (أصول التَّفسير) أو مصطلحه مركَّبٌ لغويٌّ إضافيّ (مضاف ومضاف إليه)، فكلمة (أصول)، ولتحديد هذا المركَّب لا بدَّ لنا من تحديد المعنى الاصطلاحيّ والمعنى اللُّغويّ لجزأي هذا التّركيب.

المعنى الاصطلاحيُّ لكلمة (أصول):

يطلق مصطلح (الأصل) على الكتاب الَّذي يرجع إليه المؤلِّف والمصدر الَّذي يعتمده في تأليفه.

وفي الاصطلاح يطلق (الأصل) على: الرَّاجح بالنِّسبة للمرجوح، وعلى القانون والقاعدة المناسبة المنطبقة على الجزئيَّات، وعلى الدَّليل بالنسبة للمدلول، وعلى ما ينبني عليه غيره وعلى المحتاج إليه، وعلى ما هو أوَّلى[1].

المعنى اللُّغويّ لكلمة (أصول):

الأصول جمع أصل، الهمزة والصَّاد واللَّام ثلاثة أصول يتباعد بعضها من بعض، أحدها أساس الشَّيء[2].

وأصل الشَّيء ما يستند وجود ذلك الشَّيء إليه، وأصل كلِّ شيء قاعدته، والأصل ما ينبني عليه غيره[3]. والأصل أسفل كلّ شيء [4].

(1) جودت الرّكابيُّ، منهج البحث الأدبيّ عند العرب، (بيروت: دار الفكر المعاصر، 1992)، ص 89.

أيوب بن موسى الحسينيُّ القريميّ الكفويّ، الكلِّيَّات، (دمشق: وزارة الثَّقافة السُّورية، وبيروت: مؤسَّسة الرِّسالة، 1998م)، 168/7.

(2) أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللُّغة، (دمشق: دار الفكر، 1979م)، 403/1.

(3) محمَّد مرتضى الحسيني الزَّبيديّ، تاج العروس من جواهر القاموس، (الكويت: وزارة الإرشاد والأنباء - المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1965-2001م)، 206/7، 207.

(4) محمَّد بن مكرم بن عليٍّ، ابن منظور، لسان العرب (بيروت: دار صادر، 1414 ه)، 240/12.

بناء على تلك التَّعاريف اللُّغويّة نستنتج أن الأصل هو الأساس وهو القاعدة، وهو ما يبنى عليه غيره، وبما أنَّ الأصول هي جمع أصل، فإنَّ الأصول هي مجموع القواعد الكلِّيَّة العامّة المعتمدة، وحقيقة أصل الشَّيء ما كان عليه معتمده (1).

وإذا كانت الأصول هي المعتمدة، فهي إذن قواعد عامّة، جامعة، مانعة، ومن ثمَّ كان من الضَّروريّ ألّا يقوم أي شيء إلّا عليها، وأن تكون هي المقياس الراجح إذا وقع التَّرجيح بينها وبين غيرها.

بناءً على كلِّ ما سبق نخلُصُ إلى تحديد مفهوم أصول التَّفسير بأنَّها هي القواعد العامّة المانعة الجامعة الَّتي ينبني عليها التَّفسير ويعتمدها، وعلم أصول التَّفسير هو العلم الَّذي يبين المناهج الصَّحيحة المتبعة في التَّفسير وفي كشف الأسرار واستنباط الأحكام والقواعد والحجج والأدلَّة عند التَّعامّل مع كتاب الله العزيز.

أوَّلاً– كتب محسن عبد الحميد ومؤلَّفاته في أصول التَّفسير:

تعدَّدت وتنوَّعت جهود محسن الحميد ومؤلَّفاته في مجال أصول التَّفسير، فألَّف كثيرًا من الكتب والأبحاث في هذا المجال، نذكر منها:

التَّصنيف	العنوان	التَّاريخ
بحث	تفسير القرآن الكريم بالمصطلحات	مجلة كلية الدراسات الإسلامية، بغداد، العدد الثالث 1390هـ ـ 1970م.
بحث	حجيَّة التَّفسير العقليّ وضوابطه	مجلة كلية الآداب جامعة بغداد، العدد، الرابع عشر، بغداد، 1971م.
بحث	تفسير القرآن بالسُّنَّة	مجلة كلية الدراسات الإسلامية، العدد السادس عشر، بغداد، 1975م.
بحث	الضَّابط اللُّغويُّ في التَّفسير	مجلة كلية الدراسات الإسلامية، العدد(66ـ65) بغداد، 1393هـ.

(1) الحسن بن عبد الله بن سهل العسكريّ، الفروق اللُّغويَّة، (القاهرة: دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، د.ت)، ص 133.

بحث	الاتِّجاه الباطنيُّ في التَّفسير	مجلة كلية الدراسات الإسلامية، العدد الرابع، بغداد 1975م.
بحث	التَّفسير العلميّ للقرآن وضوابطه	مجلة كلية التربية، جامعة بغداد، 1398هـ ـ 1978م.
كتاب	دراسات في أصول تفسير القرآن	مطبعة الوطن العربي، بغداد 1979م.
كتاب	تطوّر تفسير القرآن: قراءة جديدة	طبع في دار الحكمة، بغداد، عام 1986م.
كتاب	نظرات في تفسير آيات من القرآن الكريم	دار الأنبار، 1417هـ ـ1997م.

إلَّا أنَّ كتابه الأكثر عمقًا وشمولاً في مجال أصول التَّفسير هو **"دراسات في أصول التَّفسير"**، وفي هذا الكتاب تنطلق رؤيا محسن عبد الحميد في أصول تفسير القرآن من حرصه الشَّديد على عرض الأصول النَّقليَّة والعقليّة الَّتي تضبط تفسير الآيات القرآنيَّة، وتوضح قواعد هذا التَّفسير بهدف تكوين عقليَّة علميَّة واضحة ومضبوطة لدى الدَّارسين والباحثين والمهتمِّين للحيلولة دون الوقوع في الخطأ، وقبول تفسيرات واهية مخالفة للأصول الدَّقيقة في التَّفسير.

وفي هذا السِّياق يقول محسن عبد الحميد: "لقد اقتنعت بأنَّنا في هذا العصر بأحوج ما نكون إلى هذا العلم لكثرة ما انتشر من أخطاء شنيعة، وتأويلات فاسدة، لا يوجهها إلَّا الهوى، ولا يقودها إلَّا الجهل"(1).

ثانيًا– طريقته في تصنيف أصول التَّفسير:

بعد مراجعة كتاب محسن عبد الحميد **"دراسات في أصول التَّفسير"** ودراسته دراسة تفصيليَّة نجد أنَّه صنف قواعد التَّفسير وأصوله في خمسة محاور رئيسة وفق التَّالي (1):

(1) عبد الحميد، دراسات في أصول تفسير القرآن، ص6.

1. **تفسير القرآن بالقرآن:** ومن موضوعاته:

القراءات المختلفة.

رفع الإشكال.

جمع الآيات في موضوع واحد.

النَّاسخ والمنسوخ.

العامّ والخاص.

الإطلاق والتقييد.

الجمع بين ما يتوهَّم أنَّه مختلف.

شرح الموجز بالمسبب.

2. **تفسير القرآن بالسُّنَّة:** ومن موضوعاته:

تخصيص القرآن بالسُّنَّة.

نسخ القرآن بالسُّنَّة.

الموضوعات في التَّفسير.

مصادر التَّفسير بالسُّنَّة الصَّحيحة.

3. **التَّفسير العقليُّ للقرآن وحجيَّته وضوابطه.**

4. **التَّفسير العلميُّ للقرآن وحجيَّته وضوابطه.**

5. **التَّعارض والتَّرجيح بين نصوص القرآن.**

---

(1) عبد الحميد، دراسات في أصول تفسير القرآن، ص169.

المطلب الثاني: قواعده ومنهجه في أصول التَّفسير

نستطيع أن نستنبط منهج محسن عبد الحميد وقواعده في أصول التَّفسير من كتابه: "**دراسات في أصول تفسير القرآن**" الَّذي اهتمَّ فيه بجمع أصول التَّفسير وتبويبها وترتيبها بأسلوب علمي بالاعتماد على المصادر القديمة والحديثة في التَّفسير، غير مكتفٍ بالنقل منها، فكان يُرجِّح ما يراه صحيحًا بعد تتبع الدِّراسات العلميّة القديمة والحديثة.

فقسم أصول التَّفسير في هذا الكتاب إلى ثلاثة أقسام رئيسة، لا يخرج عنها أي تأويل في تفسير القرآن الكريم وهي:

الأصول اللُّغويّة.

الأصول النَّقليَّة.

الأصول العقليّة.

أوَّلاً– الأصول اللُّغويّة:

الأصل اللُّغويّ عند محسن عبد الحميد هو الأصل الأوَّل والضَّابط الحقيقيّ لتفسير آيات القرآن الكريم، فكيف لمن يجهل قواعد اللُّغة العربيَّة وأصولها وعلومها ومعارفها أن يفسر كلام الله تعالى تفسيرًا صحيحًا وسليماً؟!

فالقرآن الكريم نزل باللُّغة العربيَّة، ولفهمه كان لا بدَّ من مراعاة أساليب اللُّغة العربيَّة ومدلولاتها ومصطلحاتها وقواعدها، ومن هنا كانت الأصول اللُّغويّة هي القواعد الكلِّيَّة في التَّفسير الَّتي استمدَّها علماء الأصول ممَّا تقرَّر عند أئمَّة اللُّغة العربيَّة في دلالة الألفاظ والأساليب على المعاني.

وينقل عن الزَّركشيّ قوله عن مجاهد أنَّه بدون معرفة اللُّغة العربيَّة وموضوعاتها، يحجب تفسير شيء من كلام الله فقد يكون اللَّفظ مشتركًا ولا يعلم كليهما، إنَّما يعلم أحد المعنين بينما المراد هو المعنى

الآخر، فلا يكفي في حق تفسير كلام الله تعالى العلم باليسير من اللُّغة العربيَّة، ومن ثمَّ "لا يحلُّ لأحد يؤمن بالله واليوم الآخر أن يتكلَّم في كتاب الله، إذا لم يكن عالما بلغات العرب" (1).

وبحسب رأي محسن عبد الحميد يكون النظر في مسائل اللُّغة في مجال التَّفسير في إحدى حالَّتين هما: الإفراد أو التَّركيب(2):

والإفراد له ثلاثة وجوه وفق التَّالي:

الوجه الأوَّل: من جهة المعاني ويتعلَّق بعلم اللُّغة.

الوجه الثَّاني: من جهة الهيئات والصِّيغ الواردة على المنفردات الدَّالة على المعاني، وهو يتعلَّق بعلم التَّصريف.

الوجه الثَّالث: من جهة ردّ الفروع إلى الأصول، وهو يتعلَّق بعلم الاشتقاق.

وأمّا التَّركيب فله أربعة وجوه وفق التَّالي:

الوجه الأوَّل: وهو ما دلَّ عليه المركَّب بحسب الوضع، ويتعلق بعلم الإعراب ومقابله.

الوجه الثَّاني: وهو ما دلَّ على اختلاف التَّركيب باختلاف مقتضى الحال، وهو بهذه الحالة يتعلَّق بعلم المعاني.

الوجه الثَّالث: وهو ما دل على المقصود بحسب الدِّلالة وحقائقها ومراتبها من حيث الحقيقة والمجاز والاستعارة والتَّشبيه والكناية وهو يتعلَّق بعلم البيان.

---

(1) المرجع السَّابق، ص 23 ويستشهد بالنقل عن:
الزَّركشيّ، البرهان في علوم القرآن، 292/1 وما بعدها.
(2) عبد الحميد، دراسات في أصول تفسير القرآن، ص 24 ويستشهد بالنَّقل عن:
الزَّركشيّ، البرهان في علوم القرآن، 173/2 – 174.
الشَّاطبيّ، الموافقات، 18/2.

الوجه الرَّابع: وهو ما تعلَّق بالشِّعر والأدب العربيّ.

وما يوصل المفسّر إلى المعنى الصَّحيح برأي محسن عبد الحميد هو التَّعمُّق في مسائل اللُّغة ومواضيعها، والافتقار إلى مثل هذه الدّقّة في اللُّغة يوقع المفسّر في أخطاء شنيعة [1].

ويستطرد محسن عبد الحميد بالقول إنَّ على المفسّر أن يتبع ما يلي حتَّى لا يقع في الخطأ والتَّعسُّف[2]:

1. أن يتقن النَّحو، ويتجنَّب الأعاريب المحمولة على اللُّغات الشَّاذَّة.
2. أن يبتعد عن اللفظ الزَّائد أو التِّكرار، في القرآن.
3. أن يتجنَّب المجازات المعقدة والبعيدة.
4. ألّا يلجا إلى التَّقديرات إلَّا على أساس المذكور خوفًا من التَّعسُّف والابتعاد عن النَّصّ.
5. أن يبحث عن الأصليِّ والزَّائد.

كما أشار محسن عبد الحميد في كتابه إلى أنَّ التَّعسف في الإعراب يوقع المفسّر في أخطاء كثيرة، كما أنَّ علم النَّحو والصَّرف من العلوم المهمَّة جدًّا الَّتي يحتاج إليها المفسّر؛ لأنَّها تبيّن له المعاني المختلفة المشعبة من معنى واحد؛ لأنَّ التَّصريف نظر في ذات الكلمة، والنَّحو نظر في عوارضها [3].

وينبغي للمفسِّر أن يهتمَّ بنظم الكلام الَّذي سيق له؛ أي: أن يراعي سياق المعنى واتِّصاله بما قبله وما بعده، وإن خالف أصل الوضع اللُّغويّ لثبوت التَّجوّز [4].

---

(1) عبد الحميد، دراسات في أصول تفسير القرآن، ص 25.

(2) المرجع السَّابق، ص 26–28 مستشهدًا بالنَّقل عن:

الزَّركشيّ، البرهان في علوم القرآن، 305/1 –307.

وابن تيميَّة، مجموع الفتاوى،، 421/14.

(3) عبد الحميد، دراسات في أصول تفسير القرآن، ص 29.

(4) المرجع السَّابق، ص 29. مستشهداً بالنَّقل عن:

ثمَّ تناول محسن عبد الحميد تقسيم الأصوليين للفظ بالنِّسبة للمعنى وفقاً لعدَّة اعتبارات، فنظَّموا بحوثهم اللَّفظيَّة على أساسها، ودرجوا عليها جميعًا، وذكر العامّ والخاصّ والأمر والنهي والمطلق والمقيَّد والمشترك والمؤوَّل مع شواهد كثيرة من القرآن، ثمَّ عرض لاستعمال اللَّفظ في المعنى من حيث الحقيقة والمجاز والصَّريح والكناية، بعدها تكلم عن ظهور المعنى وخفائه بحسب الظاهر والنَّصّ والمحكم والخفيّ والمشكل والمجمل والمتشابه والبيان وأنواعه وهذه الاعتبارات نبينها وفق التَّالي [1]:

ويختتم قوله بالنِّسبة للأصول اللُّغويّة عن كيفيَّة دلالة اللَّفظ على المعنى من خلال عبارة النَّصّ وإشارة النَّصّ ودلالته، كالاقتضاء والمنطوق والمفهوم والموافقة والمخالفة، معتبراً أن هذه الأصول اللُّغويّة هي قواعد كلِّيَّة في أصول التَّفسير، وهي الَّتي يعتمد عليها الأصوليين من المفسّرين في استنباط الأحكام وتفسير النَّصّوص القرآنيَّة فينبغي على كلِّ مفسِّر أن يراعيها، ويأخذ بها حتَّى لا ينحرف في تأويله وتفسيره لآيات القرآن الكريم، ويتبع هواه، فهذه الأصول والقواعد يجب الأخذ بها من أجل التَّوصُّل الى فهم دقيق لمراد الله تعالى في كتابه العزيز. [2].

وإنَّ التَّقصير في المعرفة باللُّغة قد يؤدِّي إلى ما لا تحمد عقباه، كما جرى للباطنية الَّذين غالوا في تفاسيرهم حتَّى اعتبرت مذمومة، مستشهدًا بقول الشَّاطبيّ: "فالَّذين أخذوا على التَّفريط قصروا في فهم اللِّسان الَّذي جاء به، وهو العربيَّة، فما قاموا في تفهم معانيه، ولا قعدوا كما تقدم عن الباطنية وغيرها"[3].

ثانيًا– الأصول النَّقليَّة:

حدَّد محسن عبد الحميد هذه الأصول في ثلاثة محاور كبرى وفق التَّالي:

الزَّركشيّ، البرهان في علوم القرآن، 300/1.

(1) عبد الحميد، دراسات في أصول تفسير القرآن، ص 30 وما بعدها.

(2) عبد الحميد، دراسات في أصول تفسير القرآن، ص100 .101

(3) الشَّاطبيّ، الموافقات، 409/3.

1. تفسير القرآن بالقرآن.
2. تفسير القرآن بالسُّنَّة.
3. تفسير الصَّحابة.

الأصل الأوَّل من الأصول النَّقليَّة هو تفسير القرآن بالقرآن:

القرآن الكريم من الأصول النَّقليَّة الأوَّلى، وهو المصدر الأساسي الَّذي يُعتمد عليه في التَّفسير، وتفسير القرآن بالقرآن يقتضي بالضرورة إعمال النظر فيه أوَّلاً، ومن ثمَّ التعامّل معه بتدبر كمرحلة أوَّلى في مسيرة التَّفسير، من أجل الوقوف على مراد الله تعالى وفهم مقاصده كما جاء في محكم كتابه المبين.

وفي هذا السِّياق يقرِّر محسن عبد الحميد أنَّ القرآن الكريم يمثل منظومة متكاملة، ومترابطة يتمم بعضها بعضاً، فهو يشتمل في الوقت نفسه على الإيجاز والإطناب وعلى الإجمال والتَّبيين وعلى الإطلاق والتَّقييد وعلى العموم والخصوص(1).

فضلاً عن أنَّ ما أوجزه القرآن الكريم في موضع قد يبسطه في موضع آخر، وما أُجمِلَ في موضع قد يُبيَّن في موضع آخر.

ومن هنا عَدَّ محسن تفسير القرآن بالقرآن قاعدة جليلة، إذا استعان بها المفسّر فأنَّه يصل إل المعنى الصَّحيح والسَّليم، وأنَّ من يتعامّل مع تفسير القرآن بالقرآن عليه إعمال النَّظر فيه أوَّلاً، ومن ثمَّ التعامّل معه بتدبُّر فيجمع ما تكرر منه في موضوع واحد، ويقابل بعض الآيات ببعض، مستعينًا بما جاء مفصّلاً في القرآن لمعرفة ما جاء موجزًا، ويستعين بما جاء مبيَّنًا لمعرفة ما جاء مُجمَلاً، وبهذا يكون قد فسّر

(1) عبد الحميد، دراسات في أصول تفسير القرآن، ص 111.

القرآن بالقرآن، وفهم مراد الله بما جاء عن الله تعالى، وهذا منهج لا يجوز لأحد أن يعرض عنه، ويتخطَّاه إلى غيره[1].

ويؤكِّد محسن أن تفسير القرآن بالقرآن له قواعد وأصول ومراتب يجب على المفسّر اتِّباعها، وهذه القواعد تشتمل على ما يلي [2]:

1. فهم وشرح ما جاء موجزًا بما جاء مفصَّلاً.
2. الجمع بين ما يمكن توهّمه أنَّه متحلف.
3. تحميل المجمل على المبين لكي يفسّر به.
4. تحميل المطلق على المقيَّد.
5. تحميل العامّ على الخاصِّ في التَّفسير.
6. تحميل بعض القراءات على غيرها سواء اتَّفقت في المعنى واختلفت في اللَّفظ، أم اتَّفقت واختلفت بالزِّيادة والنُّقصان.
7. التَّعرُّف على النَّاسخ والمنسوخ (الآيات النَّاسخة والآيات المنسوخة).
8. التَّعامّل مع الإشكال الوارد في القرآن الكريم وتفسيره من خلال البحث في القرآن عن إيجاد جواب له.
9. تفسير آية محدَّدة في موضوع معين، وهذا يتطلَّب جمع الآيات الَّتي تشترك مع تلك الآية المحدَّدة في الموضوع للوصول إلى الرَّأي الصَّحيح ([3]).

(1) عبد الحميد، دراسات في أصول تفسير القرآن، ص 111 – 116.

(2) المرجع السابق، ص116.

(3) التفسير والمفسرون للذهبي 41/37/1

وقد أورد محسن عبد الحميد لكلٍّ معنى من هذه المعاني شواهد من القرآن الكريم ومن أقوال المفسّرين فيها حتَّى يؤكِّد أنَّ المفسّر يجب أن ينظر إلى هذه الاعتبارات بعناية خاصَّة، ويتعمَّق في أسرارها حتَّى يهتدي إلى أحسن البيان بتوفيق الله وعنايته.

الأصل الثَّاني من الأصول النَّقليَّة هو تفسير القرآن بالسُّنَّة:

يعتبر محسن عبد الحميد السُّنَّة النَّبويَّة المطهرة المصدر الثاني في التَّفسير قولاً وفعلاً وتقريرًا بعد القرآن الكريم وهذا المصدر اعتمد عليه الصَّحابة- رضوان الله عليهم- ومن جاء بعدهم من التَّابعين والمفسّرين في تفسير كتاب الله المبين، فقال: "ومن المعلوم بالضَّرورة عند محققي علماء الأمَّة من المفسّرين والمحدثين والفقهاء والمتكلِّمين أن السُّنَّة تفسر القرآن، فهي كما يقول الشَّاطبيّ: تفصيل مجمله وبيان مختصره"(1).

مستشهدًا في هذا الرَّأي بقوله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [سورة النَّحل: 44]، وبقول النَّبيّ ﷺ: «لا ألفينَّ أحدكم متكئاً على أريكته يأتيه الأمر كما أمرت به أو نهيت عنه، فيقول: لا أدري ما وجدنا في كتاب الله اتبعناه» (2).

ومستشهدًا بقول الإمام الشَّافعيّ: "وسنَّة رسول الله مبينة عن الله معنى ما أراد دليلاً على خاصِّه وعامّه، ثمَّ قرن الحكمة بها بكتابه فأتبعها إيَّاه، ولم يجعل هذا لأحد من خلقه غير رسوله" (3).

وقد أكَّد محسن عبد الحميد أنَّه بحكم ارتباط السُّنَّة بالكتاب ارتباط المبيَّن بالمبيِّن، فقد كان للسنَّة عدَّة أوجه في هذا البيان، حدَّدها الأصوليون في أربعة أنواع هي:

1. قد يأتي التَّفسير في السُّنَّة النَّبويَّة المطهَّرة عن طريق الإشارة والإقرار.

(1) عبد الحميد، دراسات في أصول تفسير القرآن، ص 117، مستشهدًا بقول الشَّاطبيّ وناقلاً عنه: الموافقات، 12/4.
(2) أبو داوُد، سنن أبي داود، 610/2.
(3) محمَّد بن إدريس الشَّافعيّ، الرسالة، (القاهرة: مطبعة مصطفى البابيّ الحلبيّ وأولاده، 1938م)، ص 45.

2. وقد يأتي عن طريق التَّشبيهات والكنايات.

3. وقد يأتي عن طريق تخصيص القرآن بالسُّنَّة وعرض لخلاف العلماء والفقهاء في هذا الموضوع، ورجَّح في ذلك وساق الأدلَّة على ترجيحه.

4. وقد تكون عن طريق نسخ القرآن بالسُّنَّة والَّذي هو محلّ نزاع بين الفقهاء والمفسّرين وذكر أدلَّة كلّ فريق، ورجَّح رأي الجمهور في رفض نسخ القرآن بخبر الآحاد [1].

ناقلاً عن الذَّهبيّ استشهاده بقول الإمام الشَّافعيّ: "لم أعلم من أهل العلم مخالفًا في أنَّ سنن النَّبيّ ﷺ من ثلاثة وجوه: أحدهما: ما أنزل الله فيه نصَّ كتاب، فبين رسول الله مثل ما نصّ الكتاب، والآخر: ما أنزل الله فيه جملة كتاب، فبيّن عن الله معنى ما أراد، وهذان الوجهان اللَّذان لم يختلفوا فيهما، والثَّالث :ما سنَّ رسول الله فيما ليس فيه نصّ كتاب" [2].

وحذر محسن عبد الحميد في معرض حديثه عن تفسير القرآن بالسُّنَّة من الأحاديث الموضوعة في تفسير بعض الآيات، الَّتي وردت في بعض كتب التَّفسير، وهي لا تميّز الصَّحيح من السَّقيم، وهذا الباب دخل منه المنحرفون والباطنيون فضلُّوا وأضَلُّوا كثيرًا من النَّاس.

فينبغي على المفسّر أن يرجع إلى علم الحديث ومرجعيَّته في التَّمييز بين الصِّدق والكذب من المنقولات أقوال المحدثين وكتبهم، أمثال: مالك وسفيان وابن معين وعبدا لله بن مبارك وابن المدينيّ والبخاريّ وابن تيميَّة وابن كثير وغيرهم من أهل الخبرة بعلم الجرح والتَّعديل[3].

(1) عبد الحميد، دراسات في أصول تفسير القرآن، ص 117.

(2) عبد الحميد، دراسات في أصول تفسير القرآن، ص 118 وما بعدها، مستشهدًا بقول: الذَّهبيّ، التَّفسير والمفسِّرون، 54/1.

(3) عبد الحميد، دراسات في أصول تفسير القرآن، ص 117.

وبيَّن محسن عبد الحميد أنَّه قد وقع خلاف بين العلماء والفقهاء حول المقدار الَّذي بينته السُّنَّة النَّبويَّة المطهَّرة، هل كان بياناً شاملاً أو بيانًا جزئيًّا، كما بيَّن الطَّرفين كان عندهما مغالاة وأنَّ المتأمِّل والمدقِّق في أدلَّة الفريقين لا تخفى عليه هذه المغالاة، فالرَّسول- عليه الصَّلاة والسَّلام- وإن كان مأمورًا ببيان أحكام القرآن الكريم إلَّا أنَّه لم يؤمر ببيان الكلّ، بل كان يبيّن بعض المغيبات الَّتي أخفاها الله على المسلمين وأطلعه عليها وأمره ببيانها لهم، كما فسَّر لهم بعض ما يدفع إلى الاجتهاد كبيان المجمل، وتخصيص العامّ، وتوضيح المشكل، وما إلى ذلك من كلِّ ما خفي معناه والتبس المراد به [1].

الأصل الثَّالث من الأصول النَّقليَّة هو تفسير الصَّحابة:

يؤكِّد محسن عبد الحميد أنَّ الصَّحابة- رضوان الله عليهم- وخاصَّة العلماء منهم كانوا أعلم النَّاس بكتاب الله وبتفسيره، فبلغتهم نزل وقد عرفوها وفقهوا ألفاظها وأساليب تعبيرها، بالإضافة إلى أنَّهم عاشوا مع رسول الله ﷺ وعاصروا نزول الوحي، وشاهدوا القرائن والأحوال الَّتي رافقت نزول الوحي ممَّا يجعل فهمهم أدقّ وأتمّ، ومن هنا يرى أنَّ إجماع الصَّحابة حجة بلا خلاف، واختلافهم في تفسير الألفاظ هو اختلاف تنوّع لا اختلاف تضاد، فهم يذكرون وجوهًا كثيرة في تفسير آية معيَّنة تعدُّ بمنزلة أمثلة وكلّها صحيحة، ولذلك عدَّ تفسير الصَّحابة من الأصول النَّقليَّة الثَّابتة الَّتي يجب الرُّجوع إليها حتَّى لا يجانب الصَّواب.([2])

وقد بين أنَّه قد وقع خلاف بين العلماء حول قبول تفسير الصَّحابي وحجيَّته، فذهبوا جميعًا إلى قبوله إذا كان في المسائل النَّقليَّة الصِّرفة الَّتي لا مجال للرأي فيها، أمَّا إذا دخل في الاجتهاد، فإنَّ جمهور الأصوليين ذهبوا إلى عدم اعتباره حجَّة في المسائل الاجتهاديَّة، وهذا ما ذهب إليه الزَّركشيّ في البرهان

(1) المرجع السَّابق، ص 128 وما بعدها.

(2) - عبد الحميد، دراسات في أصول تفسير القرآن، ص 138

قائلاً: "ينظر في تفسير الصَّحابي فإن فسَّره من حيث اللُّغة فهم أصل اللِّسان فلا شكَّ في اعتماده، وإن فسَّره بما شاهده من الأسباب والقرائن فلا شكَّ" (1).

ثالثًا- الأصول العقليّة:

الأصل الثَّالث من أصول التَّفسير حسب تصنيف محسن عبد الحميد هو الأصول العقليّة، معتبرًا أنَّه مصدر وأصل من أصول التَّفسير، وقد سمّى الَّذي يتبع هذه المنهجية بـ "التَّفسير العقليّ"، وعرض لحجيَّة هذا الأصل وضوابطه وأقوال المجيزين له والمانعين، ويعدُّ محسن عبد الحميد من بين المؤصلين لهذا النَّوع من التَّفسير والمدافعين عنه، باعتبار أنَّ التَّفسير العقليّ هو الاجتهاد في تفسير القرآن بواسطة ما وهبه الله من نعمة العقل يستعين به المجتهد على الاجتهاد، فبواسطة هذا الأصل تدرك كثير من حقائق القرآن وتستنبط أحكامه وحكمه(2).

وذهب محسن عبد الحميد في تأييد رأيه هذا إلى الاستشهاد بآيات من القرآن الكريم، وأقوال بعض الأئمَّة والفقهاء؛ حيث قال إنَّ القرآن دعا إلى التَّدبُّر والتَّفكُّر، فقال تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ ۚ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ [سورة النساء: 82].

وقال سبحانه وتعالى: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا﴾ [سورة محمَّد: 24].

ونقل عن الإمام الشَّافعيّ قوله: "إنَّ الله- جلَّ ثناؤه- مَنَّ على العباد بعقولهم، فدلَّهم على الفرق بين المختلف وهداهم السَّبيل إلى الحقِّ نصًّا ودلالة" (3).

(1) عبد الحميد، دراسات في أصول تفسير القرآن، ص 132 - 136، مستشهدًا بالنقل عن: الزَّركشيّ، البرهان في علوم القرآن، 172/2. والخضري بك، أصول الفقه، ص 357.

(2) المرجع السَّابق، ص 137 وما بعدها.

(3) الشَّافعيّ، الرِّسالة، ص 218.

وقد أسهب محسن عبد الحميد في العرض لهذا النَّوع من الأصول والتَّفاسير وتوضيح التَّعارض والتَّرجيح بين نصوص القرآن، وأوضح أنَّ التَّفسير العقليّ يجب أن يكون منضبطًا وفق قواعد أصوليَّة منضبطة في التَّفسير حتَّى لا ينحرف عن المسار الصَّحيح، ولا يتعدَّى حدوده ويضل.

وقد بيَّن محسن عبد الحميد أنَّ العلماء اختلفوا حول حجيَّة تفسير القرآن بالعقل، وانقسموا إلى قسمين، منهم من منع ومنهم من أجاز، إلَّا أنَّه وعلى الرَّغم من هذا الاختلاف يبقى للعقل قيمته ومكانته في التَّشريع الإسلاميّ، ولكن شريطة أن يضبط استعماله في ظل القواعد الأصوليَّة للتفسير المتمثِّلة في الأصول النَّقليَّة واللُّغويّة السَّابقة والضَّوابط والقواعد الَّتي تمَّ ذكرها آنفاً، حتَّى لا يضلّ وينحرف، كما يجب الاطِّلاع على العلوم القرآنيَّة والمباحث الأصوليَّة الكلاميَّة والفقهيَّة المتعلِّقة بمعاني الآيات، مع اجتناب إخضاع القرآن لمذاهب أو أفكار معيَّنة بالتَّحريف والإهمال.

وقد حذَّر محسن عبد الحميد من الخطر الَّذي يمكن أن يأتي من التَّفسير العقليّ إذا لم يتبع المفسّر القواعد العقليّة السَّليمة والضَّوابط الأصوليَّة المقرَّرة، واعتمد اعتمادًا كاملاً على العقل باعتبار أنَّه الحكم الَّذي لا يخطأ؛ لأنَّ هذا الأمر يفقد المفسّر اتزانه ويخرجه عن النَّسق السَّليم والموضوعي والمستقلّ، وقد وقع بسبب ذلك انحرافات شنيعة في تاريخ الأمَّة قادتها رواسب فكريَّة واجتماعيَّة أتت من ثقافات وعادات وتقاليد وارتباطات الحياة المتنوِّعة[1].

ونختتم هذا المبحث فيما ذهب إليه محسن عبد الحميد بالحديث عن الأصول العقليّة في التَّفسير وقسمها إلى قسمين هما:

التَّفسير العقليّ للقرآن وحجيَّته وضوابطه.

(1) عبد الحميد، دراسات في أصول تفسير القرآن، ص 144، 145.

التَّفسير العلميّ للقرآن وحجيَّته وضوابطه.

وهذا ما سنتناوله في المبحث التَّالي من هذا الفصل.

المبحث الثاني: رؤيته في حجيَّة وضوابط الأصول العقليّة في التَّفسير

قسم محسن عبد الحميد الأصول العقليّة في التَّفسير إلى قسمين رئيسين هما:

التَّفسير العقليّ للقرآن الكريم.

التَّفسير العلميّ للقرآن الكريم.

معتبرًا أنَّ هذين الاتجاهين في التَّفسير من الاتِّجاهات العصريَّة والحديثة في التَّفسير نتيجة التطوّرات والتَّحوّلات الَّتي طرأت في كلِّ مناحي الحياة الاجتماعيَّة والثقافية والعلميّة والسِّياسيَّة والاقتصاديَّة.

وعرض لأقوال المؤيِّدين والمعارضين، وقدَّم لحجج كلّ منهما والضَّوابط والقواعد الَّتي تحكم كلّاً منهما، وعرض لحجج الَّذين عارضوا هذين الاتِّجاهين في التَّفسير والَّذين أجازوا أدلّة كلٍّ من الفريقين، فجمع بين الآراء وفنَّد وناقش، وأيَّد، وعارض، وقدَّم الحجج من القرآن والسُّنَّة وأقوال الأئمَّة والفقهاء والعلماء؛ ورجَّح وقدم القواعد والضَّوابط الَّتي تحكم كلّاً من التَّفسيرين العقليّ والعلميّ.

وسنتناولها هذه المواضيع –في هذا المبحث– في المطلبين التَّاليين:

المطلب الأوَّل: حجيَّة التَّفسير العقليّ للقرآن وضوابطه.

المطلب الآخر: حجيَّة التَّفسير العلميّ للقرآن وضوابطه.

المطلب الأوَّل :حجيَّة التَّفسير العقليّ للقرآن وضوابطه

التَّمهيد:

يعتبر محسن عبد الحميد أنَّ التَّفسير العقليّ هو الاجتهاد في التَّفسير، وقد انطلق من تعريف العقل، وذهب إلى القرآن الكريم حضَّ الإنسان على استخدام عقله؛ ليتدبَّر أحكام القرآن ونصوصه، ومن ذلك ما ورد في القرآن من ذكر لكلمة (الألباب) و(التَّفكير)، مؤكِّدًا أنَّه لو أحصينا ما ورد في القرآن الكريم من مشتقَّات لكلمة العقل والفكر والفقه والفهم وغيرها الدَّالة على إعمال العقل والتدبر، لجمعنا مئات الآيات الَّتي تدلُّ دلالة قطعيّة على تعظيم العقل. ويرى محسن عبد الحميد أنَّ ما مرت به الأمَّة الإسلاميَّة من تطوّر وحدوث صراعات سياسيَّة وفكريَّة كان له تأثير في الاتجاه نحو الاعتماد على العقل ف التَّفسير وفي الفقه، حيث إن هذا التَّطوّر الفكريّ لم يحدث نتيجة عوامل خارجيَّة، وإنَّما نتيجة عوامل داخليَّة. وفي هذا السِّياق نلاحظ معارضة ما ذهب إليه بعض المستشرقين من أنَّ المسلمين قد تأثَّروا بما وصلوا إليه من الفقه الإسلاميّ والقضايا العقليّة بغيرهم من المجتمعات والشُّعوب، ورأى أنَّ الفقه الإسلاميَّ بني على أصول الشَّريعة وحركة الجدال العقليّ الَّتي ظهرت نتيجة تطوّر المجتمع الإسلامي ذاته، وكذلك حركة الزُّهد والتَّصوُّف والفلسفة إنَّما هي وليدة المجتمع المسلم وليس غيره.[1]

أوَّلاً: حجيَّة التَّفسير العقليّ عند محسن عبد الحميد:

يقرِّر محسن عبد الحميد أنَّ التَّفسير العقليَّ هو الاجتهاد في التَّفسير، ويناقش حجيَّة هذا الاتِّجاه في التَّفسير بعرض حجج المؤيِّدين وتفنيدها، وعرض وأدلَّة المعارضين وحججهم وتفنيدها، انطلاقًا من تساؤل طرحه، هو: هل العقل حجَّة أم لا [2].

أدلَّة وحجيَّة المعارضين للتفسير العقليّ:

([1]) عبدالحميد دراسات في أصول التفسير، ص136 .

(2) عبد الحميد، دراسات في أصول تفسير القرآن، ص 137.

ذهب محسن الحميد في عرضه لحجج المعارضين الَّذين أبطلوا حجيَّة العقل إلى أنَّهم قالوا: لو كانت حجج العقول صادقة لما تغيَّرت أدلّتها.

واحتجوا أيضًا بالقول: بأي شيء عرفتم صحَّة حجيَّة العقل هل بحجَّة عقل أم بغير ذلك، فإن قلتم: عرفناها بحجة العقل نازعناكم، وإن قلتم: بغير ذلك فهاتوه.

وبعد أن عرض لآراء من عارضوا وحججهم، ذهب إلى أنَّ ابن تيميَّة قد ردَّ على هؤلاء وخطَّأهم في قدحهم بالدَّلائل العقليّة المطلقة [1].

أدلَّة المجيزين للتفسير العقليّ وحجيَّتهم:

يقرِّر محسن عبد الحميد أنَّ العلماء المجيزين لهذا الاتِّجاه في التَّفسير قد استندوا على أدلَّة قرآنيَّة كثيرة[2]:

1. لقد ورد في القرآن الكريم آيات كثيرة تدعو إلى التَّدبُّر والتَّعقُّل وإعمال العقل منها

ما ورد:

في قوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ..﴾ [سورة النساء: 82].

وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسول وَإِلَىٰ أُوَلِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذينَ يَسْتَنبِطُونَهُ مِنْهُمْ﴾ [سورة النِّساء: 82].

وقوله سبحانه وتعالى: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا﴾ [سورة محمَّد: 24].

وقوله تعالى: ﴿كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِّيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ﴾ [سورة ص: 29].

---

(1) المرجع السَّأبق، ص 137، 138، مستشهدًا بكلام ابن تيميَّة والنَّقل عنه: ابن تيميَّة، مجموع الفتاوى، 127/13.

(2) المرجع السَّأبق ، ص 138، 139، مستشهداً بقول الغزاليّ في الإحياء والنَّقل عنه: الغزاليّ، إحياء علوم الدِّين، 260/1، 261، 137/3.

هذه الآيات تقدّم أدلَّة تؤكّد أن الله تعالى حث على تدبُّر القرآن أوَّلاً، وأنَّ في القرآن ما يستنبطه أوَّلو العلم باجتهادهم، ويصلون إليه بإعمال عقولهم، من هنا نلاحظ صحّةَ قول محسن عبد الحميد في اعتبار أنَّ التَّفسير العقليّ للقرآن الكريم هو إعمال العقل والاجتهاد في التَّدبُّر والتَّفسير.

2. لو كان التَّفسير غير جائز لما كان الاجتهاد جائز وتتعطَّل الكثير من الأحكام: وهذا باطل؛ لأنَّ الاجتهاد مأمورٌ به لاستنباط الأحكام الشَّرعيَّة، والمجتهد في حكم الشَّرع مأمور، سواء أَصاب أو أخطأ.

3. ثبت أنَّ الصَّحابة قرأوا القرآن واختلفوا في تفسيره على وجوه. وأنَّ النَّبيّ ﷺ قال في دعائه لابن عبَّاس: «**اللهم فقه في الدِّين وعلمه التَّأويل**»: فلو كان التَّأويل مقصوراً على السَّماع والنَّقل كالتّنزيل لما كان هناك فائدة من تخصيص النَّبيّ- عليه الصَّلاة والسَّلام- ابن عبَّاس بهذا الدُّعاء، وهذا يدلُّ على أنَّ التَّأويل الَّذي دعا إليه النَّبيّ ﷺ له أمر آخر غير السَّماع، هو التَّفسير العقليّ.

ويعلِّق محسن عبد الحميد على ما سبق بالقول: إنَّ العلماء الَّذين قالوا في هذا الاتِّجاه لم يعطوا للعقل حقَّ التَّحليل والتَّحريم.

وفي تفنيده لقول ابن تيميَّة في حجيَّة التَّفسير العقليّ، ذهب محسن عبد الحميد ينقل عن محمَّد أبو زهرة ما أورده من أنَّ ابن تيميَّة لا ينكر حجيَّة العقل، ولكنَّه لا يرى أنَّ العقل مستقيم الإدراك في الوصول منفردًا إلى حقائق الدِّين، بل لا بدَّ من النقل فهو يطلبه ولكن تابعًا له، وليس متبوعًا، ومحكومًا بالقرآن ومقدِّماته في الاستدلال، ولا يكون حاكمًا على أدلَّة القرآن ومنهجه، ومن ثمَّ لا يكون متأوَّلاً

للقرآن إذا خالفه، بل عليه أن يتَّجه إلى القرآن، يتفهَّمه بفكره، وبموازنة القرآن بعضه ببعض، فتأوَّل القرآن يكون بالقرآن، لا بأقوال المتفلسفة والمتكلِّمين وأمثالهم [1].

ومن ثمَّ يؤيد محسن عبد الحميد ما ذهب إليه أبو زهرة بخصوص ابن تيميَّة مقرِّرا أنَّه وجد في كتابات ابن تيميَّة ما يؤيِّد ذلك.

ثانيًا: قواعد وضوابط استعمال التَّفسير العقليّ عند محسن عبد الحميد:

يذهب محسن عبد الحميد إلى أنَّ العلماء قد حددوا للتفسير العقليّ للقرآن الكريم قواعد وضوابط دقيقة من أجل تبيان العلاقة بين العقل والنَّقل.

ونقل عن السُّبكيِّ في جمع الجوامع أنَّ القطعيّ العقليّ لا يتعارض مع القطعيّ النَّقليِّ؛ لأنَّ الاثنين صادران من الله تعالى، ولا يمكن أن يتعارضا [2].

ونقل عن الرَّازيّ قوله: "إنَّ الدَّليل العقليّ قطعيّ، والدَّليل النَّقليّ ظنِّيّ، ويؤوَّل القطعيّ بجانب الظنِّيّ لظنِّيّة دلالة ألفاظ العموم"[3].

ونقل عن الآمديّ والغزاليّ قولهما: "إذا وقع التَّعارض بين العقليّ والنَّقليّ، وأحدهما مقتضٍ للإثبات، والآخر للنفي، فلا سبيل إلى الجمع بين موجبيهما لما فيه من التَّناقض، ولا إلى نفيهما لما فيه من وجود واسطة بين النَّفي والإثبات، ولا يبقى إلَّا العمل بأحدهما"[4].

(1) عبد الحميد، دراسات في أصول تفسير القرآن، ص 140، 141، مستشهدًا بكلام محمَّد أبو زهرة والنَّقل عنه: أبو زهرة، ابن تيميَّة حياته وعصره، ص 215.

(2) عبد الحميد، دراسات في أصول تفسير القرآن، ص 140، 141.

(3) المرجع السَّابق ، ص 142.

(4)عبد الحميد، دراسات في أصول تفسير القرآن، ص 140، مستشهداً بكلام الآمدي والغزاليّ والنقل عنهما: الآمدي، الإحكام في أصول الأحكام، 295/2. والغزاليّ، المستصفى، 22/2.

ونقل عن الزَّركشيّ قوله: "ليس بين المعقول والمنقول تغاير في الأصول، بل التَّغاير إنما يكون في الألفاظ واستعمال المجاز في لغة العرب. أمَّا إذا كان العقل والنَّقل ظنِّيّين، فلا يؤول النقل بجانب العقل إلى أن يثبت نفسه أو يبطل، فإذا ثبت العقل ينظر عند ذلك في الدَّليل النَّقليّ"(1).

أمَّا بالنسبة للقواعد والضوابط الَّتي وضعها العلماء المجيزون، فيقول محسن عبد الحميد: "إنَّ العلماء والمحقِّقين جميعًا- على الرغم من أنَّهم أعطوا للعقل كلّ هذه القيمة الكبيرة- لم يقولوا باستعماله استعمالاً مطلقًا، إنَّما ألزموه أن يفسِّر القرآن في ظلِّ القواعد الأصوليَّة للتفسير، كي لا يضل، ولا ينحرف، ولا يبتعد عن حدوده، وهذه القواعد تتمثَّل بالتَّالي:

1. **طلب المعنى من كتاب الله:** فالقرآن الكريم منظومة متكاملة يفسِّر بعضه بعضًا، فإن لم يتحصل له المعنى المطلوب طلبه من السُّنَّة النَّبويَّة المطهرة.
2. **مطابقة التَّفسير للمفسَّر:** من غير نقص أو زيادة، فلا يجوز أن يكون هناك نقص لما قد يحتاج إليه في إيضاح المعنى، ولا يجوز أن تكون هناك زيادة لا تليق بالغرض ولا تناسب المقام.
3. **مراعاة المعنى الحقيقيّ والمجازيّ.**
4. **مراعاة التَّأليف والغرض الَّذي سِيحمله الكلام.**
5. **مراعاة التَّناسب بين الآيات.**
6. **مراعاة أسباب النُّزول.**
7. **مراعاة الجوانب والمسائل اللُّغويّة.**
8. **معرفة النَّاسخ والمنسوخ والعامّ والخاص والمطلق والمقيَّد والمجمل والمبين.**

(1) عبد الحميد، دراسات في أصول تفسير القرآن، ص 142، 143، ناقلاً عن الزَّركشيّ: الزَّركشيّ، البرهان في علوم القرآن، 8/2.

9. الاطلاع على الأبحاث الأصوليَّة الكلاميَّة والفقهيَّة المتعلقة بمعنى الآية الَّتي يفسِّرها"[1].

أخيراً: فيما يخصُّ التَّرجيح في التَّفسير العقليّ، يقول محسن عبد الحميد: إنَّ الزَّركشيّ قد صاغها صياغة جديدة، ونقل عن الزَّركشيّ قوله: "كل لفظ احتمل معنيين، (فإمَّا أن يكون أحدهما أظهر من الآخر)، فيجب الحمل على الظَّاهر، إلَّا أن يقوم دليل على أنَّ المراد هو الخفيّ دون الجليّ فيحمل عليه. و(إمَّا أن يكون جليين) والاستعمال فيهما حقيقة وهذا على ضربين:

الأوَّل– أن تختلف أصل الحقيقة فيهما: فيدور اللَّفظ بين معنيين أحدهما حقيقة لغويَّة، وحقيقة شرعيَّة، فالشَّرعيَّة أوَّلى إلَّا أن تدلَّ قرينته على إرادة اللُّغويّة؛ نحو قوله تعالى: ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ ۖ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ﴾ [سورة التوبة: 103].

الآخر– ألا تختلف أصل الحقيقة: بلا كلا المعنيين استعمل فيهما في اللُّغة أو في الشَّرع أو في العرف على حدٍّ سواء. وهذا أيضًا على ضربين:

الأوَّل– أن يتنافيا اجتماعًا: ولا يمكن إرادتها باللَّفظ الواحد، كالقرء حقيقة في الحيض والطُّهر، فعلى المجتهد أن يجتهد في المراد منهما بالأَمارات الدَّالة عليه.

الآخر– أن لا يتنافيا اجتماعًا: فوجب الحمل عليهما عند المحقِّقين، ويكون ذلك أبلغ في الإعجاز والفصاحة.

واحفظ في حقِّ المكلّف إلَّا أن يدلَّ دليل على إرادة أحدهما وهذا أيضًا ضربان:

---

(1) عبد الحميد، دراسات في أصول تفسير القرآن، ص 143وما بعدها ناقلاً عن: السُّيوطيّ، الإتقان في علوم القرآن، 185/2. والزرقاوي، مناهل العرفان في علوم القرآن، ص 445. والذهبي، التَّفسير والمفسِّرون، 1/ 477.

الأوَّل– أن تكون دلالته مقتضية لبطلان المعنى الآخر فيتعيَّن عليه للإرادة.

الآخر– ألا يقتضي بطلانه وهذا اختلف العلماء فيه: فمنهم من قال: يثبت حكم المدلول عليه، ويكون مرادًا ولا يحكم بسقوط المعنى الآخر، بل يجوز أن يكون مرادًا أيضًا، وألَّا يدلّ عليه دليل من خارج؛ لأنَّ موجب اللَّفظ عليهما؛ فاستويا في حكمه، وإن ترجَّح أحدهما بحكم من خارج. ومنهم من قال: ترجَّح بدليل من خارج أثبت حكمًا من الآخر لقوته بمظاهرة الدَّليل الآخر"[1].

المطلب الثاني حجيَّة التَّفسير العلميّ للقرآن وضوابطه

التَّمهيد:

فيما يتعلَّق بحجيَّة التَّفسير العلميّ وضوابطه، يرى محسن عبد الحميد أنَّ التَّفسير العلميّ يمكن أن يتَّخذ مظهرين:

الأوَّل: تسخير الحقائق العلميّة في كشف مدلول الآية القرآنيَّة.

الآخر: تفسير آية قرآنية بحقائق علميَّة أو نظريَّة علميَّة محدَّدة المعالم.

وتكلَّم محسن عبد الحميد عن حجيَّة التَّفسير العلميّ وضوابطه بدءًا من ظهور هذا الاتِّجاه على يد الغزاليّ وصولاً إلى الرَّازيّ الَّذي نقل الأفكار النَّظرية للغزاليّ إلى دائرة التَّطبيق العمليّ، فملأ تفسيره بمختلف العلوم والمعارف الإنسانيَّة الَّتي كانت موجودة في عصره، وبين الحكمة الكامنة وراء كلّ آية قرآنيَّة تتحدَّث في تلك الموضوعات.

(1) المرجع السَّأبق ، ص 143، 144، ناقلاً عن: الزَّركشيّ، البرهان في علوم القرآن، 166/2 –168.

أوّلاً: حجيَّة التَّفسير العلميّ عند محسن عبد الحميد:

لقد عرض محسن عبد الحميد للتفسير العلميّ، وناقش حجيَّة هذا الاتِّجاه في التَّفسير بعرض حجج وأدلَّة المؤيِّدين وتفنيدها، وعرض حجج وأدلَّة المعارضين وتفنيدها، مقرِّرًا أنَّ هذا الاتِّجاه في التَّفسير ظهر ونما في العصور الأخيرة، ووجدت تفاسير ومؤلَّفات مستقلَّة في هذا الاتجاه، وقدَّم أمثلة عن تلك التَّفاسير والمؤلَّفات، ذكر منها:

1. مؤلَّف محمَّد بن أحمد الاسكندرانيّ، بعنوان: **"كشف الأسرار النُّورانيَّة القرآنيَّة فيما يتعلَّق بالأجرام السَّماويَّة والأرضيَّة والحيوانات والنَّباتات والجواهر المعدنيَّة"**.
2. تفسير الطَّنطاويّ جوهريّ، بعنوان: **"تفسير الجواهر"**.
3. تفسير محمَّد أحمد الغمراويّ، بعنوان: **"مجموعة التَّفسير العلميّ"**.
4. كتاب عبد العزيز إسماعيل بعنوان: **"الإسلام والطِّب الحديث"**.
5. كتاب عبد الله فكري، بعنوان: **"مقارنة بعض مباحث الفلك بالوارد في النَّصّوص الشَّرعيَّة"**.
6. كتاب حنفي أحمد، بعنوان: **"تفسير الآيات الكونيَّة"**.

أسلفنا في التَّمهيد لهذا المطلب أنَّ محسن عبد الحميد تكلَّم على حجيَّة التَّفسير العلميّ وضوابطه بدءًا من ظهور هذا الاتِّجاه على يد الغزاليّ وصولاً إلى الرَّازيّ، وذهب إلى أنَّ الرَّازيّ والغزاليّ وغيرهما من العلماء ذكروا أنَّ القرآن فيه الكثير من الاستدلالات على قدرة الله تعالى وعلمه وحكمته بأحوال السَّماوات والأرض وتعاقب اللَّيل والنَّهار وكيفيَّة أحوال الفضاء والظَّلام وأحوال الشَّمس.

إلَّا أنَّ محسن عبد لحميد يقول: "إنَّه يجب ألَّا نعتقد بأنَّ الغزاليّ والرَّازيّ قد قالوا بوجود كلِّ العلوم في القرآن بالفعل، بل قالوا: أنَّه فيه موازين كلّ العلوم، وكذلك مفاتيح كلّ العلوم، وهنا يأتي دور الفهم والإدراك والاستنتاج والاستنباط لهذه العلوم والمعارف من نصوص القرآن".(1)

وفي هذا السِّياق يقول محسن عبد الحميد: "والَّذي توصَّلت إليه بناء على دراستي الكاملة لتفسير الرَّازيّ أجد أنَّه من يذكر أنَّ في القرآن كلّ العلوم والمعارف الإنسانيَّة بالفعل، بل أنَّه مشى على أساس أنَّ القرآن يجلب نظرنا إلى القوانين المتنوِّعة المنشورة في الكون، فما علينا إلَّا أن نعمل العقل ونفهمها وندركها، ولا نقدر على فهمها وإدراكها ما لم نطلع على العلوم والمعارف، فعلى ضوئها نفهم كثيرًا من أسرار القرآن، والَّذي يقرأ تفسير الرَّازيّ يوقن تماماً أنَّ هذا الوجه العلميّ من وجوه إعجاز القرآن قائم وقوي وواضح جدًّا"(2).

أدلَّة المجيزين للتفسير العلميّ وحجيّتهم:

يستطرد محسن عبد الحميد في هذا السِّياق ناقلاً عن عدد من العلماء والفقهاء أجازوا التَّفسير العلميّ **حججهم وأدلّتهم:**

نقل عن الزَّركشيّ قوله: "ومن هذا الوجه، كلّ من كان حظّه في العلوم أوفر كان نصيبه من علم القرآن أكثر"(3).

ونقل عن السُّيوطيّ الَّذي سار في هذا الاتجاه قوله: "وأنا أقول قد اشتمل كتاب الله العزيز على كلِّ شيء، أمَّا أنواع العلوم فليس منها باب ولا مسألة هي أصل إلَّا في القرآن ما يد عليها، وفيه عجائب

(1) عبد الحميد ، دراسات في أصول تفسير القران ، ص148 .

(2) عبد الحميد، دراسات في أصول تفسير القرآن، ص 146 –148.

(3) المرجع السَّابق، ص 148، مستشهداً بقول الزَّركشيّ وناقلاً عنه: الزَّركشيّ، البرهان في علوم القرآن، 25/2.

المخلوقات وملكوت السَّماوات والأرض وما في الأفق الأعشى وما تحت الثرى إلى غير ذلك مما يحتاج شرحه إلى مجلَّدات"[1].

أدلَّة المعارضين للتفسير العلميّ وحجيَّتهم:

عرض محسن عبد الحميد للشاطبي الَّذي وقف أمام فكرة إقحام العلوم المختلفة في تفسير القرآن، واعتبرها غير صحيحة، ونقل عنه قوله: "ما تقرَّر من أميَّة الشَّريعة وأنَّها جارية على مذاهب أهلها وهم العرب ينبني عليه قواعد، منها أنَّ كثيرًا من النَّاس تجاوزوا في الدَّعوى على القرآن الحدّ، فأضافوا إليه كلَّ علم يذكر للمتقدِّمين والمتأخِّرين من علوم الطَّبيعيَّات والتَّعاليم– الرِّياضيات والهندسة وغيرها– والمنطق وعلم الحروف وجميع ما نظر فيه النَّاظرون من هذه الفنون وأشباهها، وهذا إذا عرضناه على ما تقدَّم لا يصحُّ، وإلَّا فإنَّ السَّلف الصَّالح من الصَّحابة والتَّابعين ومن يليهم كانوا أعرف بالقرآن وبعلومه وما أودع فيه، ولم يبلغنا أنَّه تكلَّم أحد منهم في شيء من هذا المدعي سوى ما تقدَّم"[2].

ثانيًا: القواعد العامّة وضوابط استعمال التَّفسير العلميّ عند محسن عبد الحميد [3]:

وضع محسن عبد الحميد عدد من القواعد العامّة والضَّوابط في استعمال منهج التَّفسير العلميّ للقرآن الكريم مستفيدًا ممَّن اتّجهوا هذا الاتِّجاه من المعاصرين أمثال أحمد الغمراوي صاحب كتاب: **"مجموعة التَّفسير العلميّ"**، وحنفي أحمد، صاحب كتاب: **"تفسير الآيات الكونيَّة"**.

وهذه القواعد هي:

1. يجب على المفسّر ألا يخالف القواعد اللُّغويّة الواضحة المقرَّرة في التَّفاسير والمعاجم اللُّغويّة.

(1) المرجع السَّابق ص 148، مستشهداً بقول السُّيوطيّ وناقلاً عنه: السُّيوطيّ، الإتقان في علوم القرآن، 129/2، 130.
(2) المرجع السَّابق، ص 149، مستشهداً بقول الشَّاطبيّ وناقلاً عنه: الشَّاطبيّ، الموافقات، 79/2، 80.
(3) المرجع السَّابق، ص 151–153.

2. يجب على المفسّر استنباط القضايا إمَّا من صريح النَّصّ وإمّا من إشارات قويَّة واضحة.

3. يجب ألا يفسِّر القرآن الكريم إلَّا بالحقائق العلميّة، والابتعاد عن إقحام النَّظريَّات العلميّة والاجتماعات العلميّة في تفسير الآيات القرآنيَّة.

4. لا بدَّ من جمع جميع الآيات الواردة في الموضوع المبحوث عنه حتَّى نستطيع أن نتوصَّل إلى الحقيقة.

5. الوقوف عند الإطار العامّ لمعنى الآية، وترك ذكر التَّفاصيل والاستطرادات حتَّى لا يخرج المفسّر عن دائرة التَّفسير.

ثالثًا: رأي محسن عبد الحميد في حجيَّة التَّفسير العلمي للقرآن الكريم [1]:

يعتقد محسن عبد الحميد أنَّ هذا الاتِّجاه وهذه الطَّريقة العلميّة في عمومها صحيحة، ولكن إذا كان بالإمكان وضع أساس واضح لها، يستند إلى القواعد العامّة في التَّفسير ضمن الخطِّ العامّ للآيات القرآنيَّة الَّتي تتحدَّث في المسائل الكونيَّة والعلميّة، وهذا هو التَّفسير العلميّ الحقيقّي– برأيه– لتلك الآيات.

ويذهب محسن عبد الحميد إلى أنَّ حشد المصطلحات العلميّة الكثيرة والتَّحدُّث عن العلوم النَّظريَّة وقواعدها والبعد عن الإطار العامّ للاستدلال القرآنيّ، ليس من عمل المفسّر.

ويعدُّ محسن عبد الحميد أنَّ عيب الكتَّاب والمفسّرين الَّذين اتَّبعوا هذا المنهج العلميّ أنَّهم يحشرون في تفاسيرهم تلك المصطلحات والنظريات الَّتي تبعد القارئ عن واقع الذِّكر الحكيم، وتحول بينه وبين الاهتداء بنوره والاستفادة منه.

(1) المرجع السَّأبق ، ص 150، 151.

وأشار محسن عبد الحميد إلى أنَّ العديد من الَّذين ساروا على هذا المنهج العلميّ وقعوا في أخطاء تجنبها المفسّرون القدماء الَّذين ساروا على هذا النهج في التَّفسير، وهذه الأخطاء تتمثَّل في إخضاع نصوص القرآن الكريم لنظريَّات وأفكار علميَّة غير مستقرَّة.

ويذهب محسن عبد الحميد إلى أكثر من ذلك بالقول بأنَّ عددًا من الباحثين في وقتنا الحاضر في هذا الاتِّجاه العلميّ في التَّفسير قد غاصوا في أمور كثيرة منها:

1. الردُّ على مخطَّطات الغزو الفكريِّ على الإسلام بإثبات أنَّ القرآن لا يخالف العلم ولا يتعارض مع حقائقه.
2. هذا الاتِّجاه أراد أن يلفت نظر المسلمين إلى العلوم المختلفة لكي يستفيدوا منها في بناء الحضارة الإسلاميَّة الجديدة.

وينقل محسن عبد الحميد في هذا السِّياق عن مالك بن نبي أنَّه عزا هذه الظَّاهرة إلى الصَّدمة الَّتي حصلت للضمير الإسلاميّ في القرن التَّاسع عشر تجاه الحضارة الغربيَّة.

وينقل عنه أيضًا أنَّه- أي: مالك بن نبي- عبر عن ظاهرة جديدة أخرى، وهي ظاهرة العلمانيَّة العقيمة الَّتي هي ليست إلَّا عمليَّة تعويض في الميدان للعالم الإسلاميِّ الَّذي شعر فيه بتحدي الحضارة الغربيَّة[1].

(1) المرجع السَّابق ، ص 151، مستشهداً بقول مالك بن نبي وناقلاً عنه: مالك بن نبي، إنتاج المستشرقين وأثره في الفكر الإسلاميِّ الحديث، (دمشق: دار الإرشاد، 1969م)، ص 28.

خلاصة الفصل الثَّالث:

في نهاية هذا الفصل الَّذي تناولنا فيه جهود محسن عبد الحميد ومنهجه في أصول التَّفسير، نجد من الضَّروريّ الوقوف على هذا النِّتاج الفكريّ للمؤلف، بالمراجعة والتَّحليل والنَّقد والتَّقويم، وبيان ما أتى به من جديد في هذا المجال أوَّلاً، ومن ثمَّ بيان النقاط الإيجابيَّة في هذا النِّتاج الفكريّ والجهود الَّتي بذلها المؤلِّف ثانياً، ومن ثمَّ بيان ما يمكن أن يؤخذ عليه ثالثًا.

وضمن هذا السِّياق التَّحليليّ العلميّ النقدي الموضوعي، نلاحظ أنَّ محسن عبد الحميد قد بذل جهدًا عظيمًا يستحقُّ كلَّ الشُّكر والتقدير عليه في خدمة أصول التَّفسير في العصر الحديث؛ فجهود محسن عبد الحميد، من الدِّراسات الأحدث في أصول التَّفسير للقرآن الكريم الَّتي يمكن أن تحمل في طيَّاتها ملامح الحداثة والتَّجديد والتَّطوير في كتب أصول التَّفسير ومناهجه. ويمكن أن تقدِّم منهجًا جديدًا قويمًا، وفهمًا صحيحًا وعميقًا في مجال أصول التَّفسير الصَّحيح والدَّقيق والشُّموليّ للقرآن الكريم.

وعلى غرار ما وجدناه في جهوده في علم التَّفسير ومناهج المفسّرين نجده هنا في مجال أصول التَّفسير قد سلك المسلك نفسَه في العرض والسَّرد والتَّفنيد والتَّحقيق والمقارنة وإجراء المحاكمة العقليّة والعلميّة والتَّوصُّل إلى نتائج وحقائق تدعِّمه في إجراء بعض الإضافات فحصًا، وتصحيحًا، وتصويبًا، وإيضاحًا بما يحاكي الضَّرورات الَّتي تفرضها معطيات روح العصر، وما أفرزته من مشكلات ومسائل حياتيَّة ومعرفيَّة وعلميَّة لم تكن موجودة في عصر التَّفاسير السَّابقة، وهي تحتِّم الحذر الشَّديد من الولوج في مداخل واتِّجاهات عصريَّة في التَّفسير ما لم تكن منضبطة وفق القواعد العامّة لأصول التَّفسير؛ فنجده في مجال أصول التَّفسير قد قدَّم جديدًا وهو أنَّه ساق حجج المعارضين والمجيزين في مناهج أصول التَّفسير واتِّجاهاته، وأدلة كلٍّ من الفريقين، ومن ثمَّ أبدى رأيه ورجَّح فيما قدَّمه من أقوال وآراء وحجج وأدلَّة عند السَّابقين والمحدثين والمعاصرين من العلماء والفقهاء والباحثين والمفسّرين، وحذَّر من الولوج في بعض

اتِّجاهات أصول التَّفسير ولا سيَّما مدخل التَّفسير العقليّ ومدخل التَّفسير العلميّ الحديث بلا قواعد وشروط أصوليَّة مضبوطة، وانتهى إلى وضع القواعد والضَّوابط الَّتي وجد أنَّها ضروريَّة حتَّى لا ينحرف المفسّر والتَّفسير عن الإطار العامّ الأصولي في التَّفسير.

بعد هذا التَّقديم، نبين من خلال المراجعة الدقيقة، والدِّراسة المتأنية للنتاج الفكري لمحسن عبد الحميد في مجال أصول التَّفسير ما يمكن أن يحسب له، وما يمكن أن يؤخذ عليه، حيث نتَّفق معه في بعض النِّقاط ونختلف معه في نقاط أخرى.

ولعل أبرز إسهاماته في أصول التَّفسير تمثَّلت فيما يلي:

1. يعتبر من أوائل الباحثين الَّذين تناولوا أصول التَّفسير بمفهومه الاصطلاحيِّ الأصوليِّ:

فمحسن عبد الحميد تناول أصول التَّفسير وفق المباحث الأصوليَّة، وقد أبدع في ذلك، ولم يكتف فقط بالمباحث الأصوليَّة المعروفة، وإنّما تطرَّق إلى التَّفسير العقليّ وحجيَّته وقواعده وضوابطه والعلم الَّذي يحتاج إليه المفسّر، وتكلَّم عن التَّفسير الحديث وهو التَّفسير العلميّ وبحث في حجيَّته وقواعده وضوابطه وشروطه.

2. قدم رؤية ونظرة تجديديَّة معاصرة في أصول التَّفسير:

تنطلق رؤيا محسن عبد الحميد في أصول تفسير القرآن من حرصه الشَّديد على عرض الأصول النَّقليَّة والعقليّة الَّتي تضبط تفسير الآيات القرآنيَّة، وتوضح قواعد هذا التَّفسير بهدف تكوين عقليَّة علميَّة واضحة ومضبوطة لدى الدَّارسين والباحثين والمهتمِّين للحيلولة دون الوقوع في الخطأ، وقبول تفسيرات واهية مخالفة للأصول الدَّقيقة في التَّفسير، ففصَّل أصول التَّفسير عن علوم القرآن وعلم التَّفسير، وقال

بحجيَّة تلك الأصول وقواعدها وضوابطها من خلال صياغة منهج شموليّ متكامل في الأصول العامّة للتفسير، ووضع قواعد وضوابط عامّة للأصول اللُّغويّة والأصول النَّقليَّة والأصول العقليّة والعلميّة يتَّصف بالموضوعيَّة والعقلانيَّة.

3. كتابه: "دراسات في أصول التَّفسير" مرجع ومقرّر تدريسي:

اختيرَ هذا الكتاب مقرّرًا دراسيًّا في كثير من الجامعات العربيَّة في تونس والمغرب والعراق وغيرها من البلدان لسهولة أسلوبه وغزارة علومه وحداثة موضوعاته.

4. اهتمَّ بجمع وتبويب وترتيب أصول التَّفسير بأسلوب علميٍّ:

بالاعتماد على المصادر القديمة الحديثة في التَّفسير، غير مكتفٍ بالنَّقل، فكان يُرجِّح ما يراه صحيحًا بعد تتبع الدِّراسات العلميّة القديمة والحديثة.

4. من القضايا والمسائل الَّتي تناولها محسن ويجب تأييدها وتأكيدها والأخذ بها والَّتي تحسب له:

1) الأصل اللُّغويّ هو الأصل الأوَّل والضَّابط الحقيقيّ لتفسير آيات القرآن الكريم فكيف لمن يجهل قواعد اللُّغة العربيَّة وأصولها وعلومها ومعارفها أن يفسِّر كلام الله تعالى تفسيرًا صحيحًا وسليمًا؟

2) الأصول اللُّغويّة هي القواعد الكلِّيَّة في التَّفسير، فقد استمدها علماء الأصول ممَّا تقرَّر عند أئمَّة اللُّغة العربيَّة في دلالة الألفاظ والأساليب على المعاني.

3) التَّعمُّق في مسائل اللُّغة ومواضيعها يوصل المفسّر إلى المعنى الصَّحيح، وعدم الدِّقَّة في اللُّغة يوقع المفسّر في أخطاء شنيعة.

4) نتَّفق معه في الخطوات الَّتي يجب على المفسّر أن يتبعها حتَّى لا يقع في الخطأ والتَّعسُّف، فالتَّعسُّف في الإعراب يوقع المفسّر في أخطاء كثيرة، كما أنَّ علم النَّحو والصَّرف من العلوم المهمَّة جدًّا الَّتي يحتاج إليها المفسّر؛ لأنَّها تبين له المعاني المختلفة المشعبة من معنى واحد؛ لأنَّ التَّصريف نظر في ذات الكلمة، والنَّحو نظر في عوارضها.

5) ينبغي للمفسِّر أن يهتم بنظم الكلام الَّذي سيق له؛ أي: أن يراعي سياق المعنى واتِّصاله بما قبله وما بعده، وإن خالف أصل الوضع اللُّغويّ لثبوت التَّجوُّز.

6) الأصول اللُّغويّة هي قواعد كلِّيَّة في أصول التَّفسير، وهي الَّتي يعتمد عليها الأصوليين من المفسّرين في استنباط الأحكام وتفسير النَّصّوص القرآنيَّة، فينبغي لكلِّ مفسِّر أن يراعيها، ويأخذ بها حتَّى لا ينحرف في تأويله وتفسيره لآيات القرآن الكريم ويتبع هواه، فهذه الأصول والقواعد يجب الأخذ بها من أجل التَّوصُّل الى فهم دقيق لمراد الله تعالى في كتابه العزيز، فالتَّقصير في المعرفة باللُّغة قد يؤدِّي إلى ما لا تحمد عقباه، كما جرى للباطنية الَّذين غالوا في تفاسيرهم حتَّى اعتبرت مذمومة.

7) اعتباره أنَّ القرآن الكريم يمثل منظومة متكاملة، ومترابطة يتمِّم بعضها بعضًا، بحيث يشتمل في نفس الوقت على الإيجاز والإطناب وعلى الإجمال والتَّبيين وعلى الإطلاق والتَّقييد وعلى العموم والخصوص، وأنَّ ما أوجزه القرآن الكريم في موضع قد يبسطه في موضع آخر، وما أجمل في موضع قد يبيّن في موضع آخر.

8) تفسير القرآن بالقرآن قاعدة جليلة، إذا استعان بها المفسّر فأنَّه يصل إل المعنى الصَّحيح والسَّليم إذا التزم المفسّر بقواعده وأصوله ومراتبه.

9) تفسير القرآن بالسُّنَّة النَّبويَّة المطهرة هو المصدر الثَّاني في التَّفسير قولاً وفعلاً وتقريرًا بعد القرآن الكريم وهذا المصدر اعتمد عليه الصَّحابة- رضوان الله عليهم- ومن جاء بعدهم من التَّابعين والمفسّرين في تفسير كتاب الله المبين.

10) تأكيده أنَّه بحكم ارتباط السُّنَّة بالكتاب ارتباط المبيَّن بالمبيِّن، فقد كان للسنَّة عدَّة أوجه في هذا البيان، حددها الأصوليون في أربعة أنواع، وحدَّد محلَّ النِّزاع بين الفقهاء والمفسّرين حول هذا الأصل وذكر أدلَّة كل فريق، ورجَّح رأي الجمهور في رفض نسخ القرآن بخبر الآحاد.

11) تحذيره في معرض حديثه عن تفسير القرآن بالسُّنَّة من الأحاديث الموضوعة في تفسير بعض الآيات الَّتي وردت في بعض كتب التَّفسير الَّتي لا تميِّز الصَّحيح من السَّقيم، وهذا الباب دخل منه المنحرفون والباطنيون فضلُّوا وأضلُّوا كثيرًا من النَّاس.

12) تأكيده على أنَّ المفسّر يجب أن يرجع إلى علم الحديث ومرجعيَّته في التَّمييز بين الصِّدق والكذب من المنقولات أقوال المحدثين وكتبهم، أمثال: مالك وسفيان وابن معين وعبد الله بن مبارك وابن المدينيّ والبخاريّ وابن تيميَّة وابن كثير وغيرهم من أهل الخبرة بعلم الجرح والتَّعديل.

13) تأكيده أنَّ إجماع الصَّحابة حجَّة بلا خاف، وأنَّ اختلاف الصَّحابة في تفسير الألفاظ هو اختلاف تنوّع لا اختلاف تضاد، فهم يذكرون وجوهًا كثيرة في تفسير آية معيَّنة تعدُّ أمثلة وكلُّها صحيحة.

14) تحذيره من أنَّ التَّفسير العقليّ يجب أن يكون منضبط وفق قواعد أصوليَّة منضبطة في التَّفسير حتَّى لا ينحرف عن المسار الصَّحيح ولا يتعدَّى حدوده ويضلّ.

15) تأكيده- على الرغم من هذا الاختلاف- أنَّ للعقل قيمته ومكانته في التَّشريع الإسلامي، لكن بشرط أن يضبط استعماله في ظلِّ القواعد الأصوليَّة للتفسير المتمثِّلة في الأصول

النَّقليَّة واللُّغويّة السَّابقة والضَّوابط والقواعد الَّتي ذُكِرت سابقًا، حتَّى لا يضل وينحرف. إضافةً إلى الاطلاع على العلوم القرآنيَّة والمباحث الأصوليَّة الكلاميَّة والفقهيَّة المتعلقة بمعاني الآيات، مع اجتناب إخضاع القرآن لمذاهب أو أفكار معيَّنة بالتَّحريف والإهمال.

16) تحذيره من الخطر الَّذي يمكن أن يأتي من التَّفسير العقليّ إذا لم يتَّبع المفسّر القواعد العقليّة السَّليمة والضَّوابط الأصوليَّة المقرَّرة واعتمد اعتمادًا كاملاً على العقل باعتبار أنَّه الحكم الَّذي لا يخطأ؛ لأنَّ هذا الأمر يفقد المفسّر اتزانه ويخرجه عن النَّسق السَّليم والموضوعيّ والمستقلّ، وقد وقع بسبب ذلك انحرافات شنيعة في تاريخ الأمَّة قادتها رواسب فكريَّة واجتماعيَّة أتت من ثقافات وعادات وتقاليد وارتباطات الحياة المتنوّعة.

5. من القضايا والمسائل الَّتي تناولها محسن عبد الحميد ويمكن أن تؤخذ عليه أو تكون موضع اختلافٍ ونقاش:

1) اعتباره الأصول العقليّة (التَّفسير العقليّ والتَّفسير العلميّ للقرآن) مصدراً وأصلاً من أصول التَّفسير، ويعدُّ محسن عبد الحميد من بين المؤصِّلين لهذا النَّوع من التَّفسير والمدافعين عنه، وعرض لحجيَّة هذا الأصل وضوابطه، وأقوال المجيزين له والمانعين، باعتبار أنَّ التَّفسير العقليّ هو الاجتهاد في تفسير القرآن بواسطة ما وهبه الله من نعمة العقل الَّذي يستعين به المجتهد على الاجتهاد، وبواسطة هذا الأصل تدرك كثير من حقائق القرآن وتستنبط أحكامه وحكمه، على الرَّغم من تحذيره من أخطار الولوج في الاتِّجاه العقليّ والاتجاه العلميّ في التَّفسير.

2) عرض لأقوال المؤيِّدين والمعارضين وقدَّم لحجج كلّ منهما والضَّوابط والقواعد الَّتي تحكم كلّ منهما، وعرض لحجج كلٍّ من الفريقين وأدلَّتهم، فجمع بين الآراء وفند وناقش، إلَّا أنَّه لم يؤيِّد ولم يعارض ولم يرجِّح واكتفى بإبداء الرَّأي مستندًا على الحجج والأدلَّة الَّتي ساقها المعارضون والمجيزون

وأقوال الأئمَّة والفقهاء والعلماء وقدم القواعد والضَّوابط الَّتي تحكم كلّاً من التَّفسير العقليّ والتَّفسير العلميّ، الَّتي قال بها العلماء والمفسّرين السَّابقين.

3) محسن عبد الحميد يقرّر أنَّ التَّفسير العقليّ هو الاجتهاد في التَّفسير، وقد انطلق من تعريف العقل، وذكر أنَّه إدراك الأشياء بالفطرة أو بالعلم على ما هي عليه، أو هو معان مجتمعة في الذِّهن تكون مقدِّمات تستنبط بها المصالح والأغراض، وعارض ما ذهب إليه بعض المستشرقين من أنَّ المسلمين قد تأثَّروا بما وصلوا إليه من الفقه الإسلاميّ والقضايا العقليّة بغيرهم من المجتمعات والشعوب، ورأى أنَّ الفقه الإسلامي بني على أصول الشَّريعة وحركة الجدال العقليّ نبعت من تطوّر المجتمع الإسلامي ذاته، وكذلك حركة الزُّهد والتَّصوّف والفلسفة إنَّما هي وليدة المجتمع المسلم، وليست وليدة مجتمع غيره، والباحث يختلف معه في هذا الفهم؛ فالمجتمع الإسلامي تأثر كثيرًا بالحضارات والثَّقافات الأجنبيَّة والغربيَّة.

4) ممَّا يؤخذ على محسن عبد الحميد موقفه المتحفِّظ من أنَّ العلماء والمحقِّقين- على الرَّغم من أنَّهم أعطوا للعقل كلّ هذه القيمة الكبيرة- لم يقولوا باستعماله استعمالاً مطلقًا، إنَّما ألزموه أن يفسِّر القرآن في ظلِّ القواعد الأصوليَّة للتفسير، كي لا يضل ولا ينحرف ولا يبتعد عن حدوده.

5) يعتقد محسن عبد الحميد أنَّ هذه الاتِّجاهات العلميّة في التَّفسير بعمومها صحيحة، ولكن إذا كان بالإمكان وضع أساس واضح له، يستند إلى القواعد العامّة في التَّفسير ضمن الخطِّ العامّ للآيات القرآنيَّة الَّتي تتحدَّث في المسائل الكونيَّة والعلميّة، وهذا هو التَّفسير العلميّ الحقيقيّ- برأيه- لتلك الآيات، فإذا اشترط محسن عبد الحميد في هذا السِّياق وقال بتوفير الإمكانيَّة الَّتي يمكن أن توجد، ويمكن ألَّا توجد، فلماذا ذهب إلى القول بأنَّ كلَّ الاتِّجاهات العلميّة في التَّفسير بعمومها صحيحة.

6) يذهب الدُّكتور محسن إلى أن حشر المصطلحات العلميّة الكثيرة والتَّحدُّث عن العلوم النَّظريَّة وقواعدها والبعد عن الإطار العامّ للاستدلال القرآني فليس من عمل المفسّر. ويعتبر أن عيب الكتاب والمفسّرين الَّذين اتبعوا هذا المنهج العلميّ أنَّهم يحشرون في تفاسيرهم تلك المصطلحات والنَّظريَّات الَّتي تبعد القارئ عن واقع الذِّكر الحكيم، وتحول بينه وبين الاهتداء بنوره والاستفادة منه، وأشار محسن عبد الحميد إلى أنَّ العديد من الَّذين ساروا على هذا المنهج العلميّ في العصر الأخير وقعوا في أخطاء تجنبها المفسّرون القدماء الَّذين ساروا على هذا النَّهج في التَّفسير، وهذه الأخطاء تتمثَّل في إخضاع نصوص القرآن الكريم لنظريَّات وأفكار علميَّة غير مستقرَّة، فهو يقرُّ بأنَّ القدماء لم يخطِئوا وبأنَّ المعاصرين أخطؤوا فلماذا يؤيد ويدعم الاتِّجاه العلميّ في التَّفسير الحديث رغم كلِّ ما أورده من أخطاء المفسّرين الَّذين أخذوا بهذا النَّهج في العصر الحديث، وعيوبهم؟!

7) لم يعرض لجميع الآراء والاتِّجاهات في أصول التَّفسير، واكتفى بما رأى أنَّه يكفي للتدليل على أورده، ومن من الملاحظ أنَّه اعتمد في سرده على عدد محدَّد من العلماء والمفسّرين ولا سيَّما الزَّركشيّ والغزاليّ والسُّيوطيّ والرَّازيّ والآمديّ وبعض المعاصرين.

8) ما يمكن أن يؤخذ على محسن عبد الحميد في كتابه (**دراسات في أصول التَّفسير**) اعتباره أنَّ هذا الكتاب جامع شامل لأصول التَّفسير ، من حيث المضمون والمحتوى والمنهج، في المسائل الَّتي يعالجها، إلَّا أنَّنا نلاحظ أنَّه لم يأتِ بجديد في مجال أصول التَّفسير لا من حيث المضمون ولا من حيث المحتوى، وهو مسبوق بدراسات قبله، وملحوق بأبحاث بعده، تشاركت في الاهتمام بالموضوع الواحد، وتباينت من جوانب، هذا ما وجدناه بالمتابعة والتَّدقيق والتَّحقُّق في كتابه (**دراسات في أصول التَّفسير**)، فهو يجمع الأقوال والآراء والحجج والأدلَّة، ويبدي رأيه ويرجِّح في بعض المسائل، حتَّى القواعد والضوابط الَّتي وضعها اعتمد فيها أقوال وآراء القدامى والمحدثين. ومن ثمَّ ربَّما

نقول: إنَّه أتى بمنهج جديد من حيث الشَّكل في العرض لأصول التَّفسير وقواعده وضوابطه إلَّا أنَّه لم يأتِ بجديد من حيث المضمون والجوهر.

9) في حديثه عن التَّفسير العلميّ للقرآن والمدرسة الحديثة في التَّفسير: يتعرَّض في هذا الإطار للحديث عن العديد من العلماء وعلى رأسهم الشَّاطبيّ والرَّازيّ والغزاليّ، ممَّن نبَّهوا إلى أنّ في القرآن الكريم كثيرًا من الاستدلالات الَّتي تدلُّ على قدرة الله تعالى وحكمته، وعلمه، بتعاقب اللَّيل والنَّهار، وأحوال السَّماوات والأرض، وأحوال الشَّمس والفضاء، إضافةً إلى أنَّه يرى أن هؤلاء العلماء لم يدّعوا أنَّ القرآن الكريم فيه تفاصيل العلوم بـ (الفعل) وحسب، بل ذهبوا إلى أبعد من ذلك، وقرَّروا أنَّه يحتوي على مبادئ تلك العلوم والمعارف بـ (القوَّة). والباحث لا يتَّفق مع هذا الفهم لما يسمَّى بالتَّفسير العلميّ، كما أنَّه لا يتَّفق مع تفسير القرآن الكريم الثَّابت بالنَّظرية المتغيرة غير الثَّابتة، فقد وضع الله- سبحانه وتعالى- في محكم كتابه المبين الكثير من الأسرار والإعجاز الَّذي يمثِّل تحديًا كبيرًا للعقل البشريّ والعلم مهما بلغ الإنسان من الإدراك والفهم والتَّطوّر، والأدلَّة والشَّواهد من القرآن الكريم على ذلك كثيرة.

10) الحقائق العلميّة حقائق متغيِّرة مهما بلغت درجة تماسكها وترابطها العمليّ وتكاملها تبقى غير ثابتة وقابلة للتعديل والبطلان مع مرور الزَّمن واكتشافات علوم ومعارف جديدة أمام الحقائق الإلهيَّة، وهناك العديد من الحقائق العلميّة الَّتي أثبت العلم نفسه بطأنَّها بعد فترة، إلَّا أنَّ الحقائق الكونيَّة والإلهيَّة ثابتة أبد الدَّهر، ولا يمكن إثبات بطلانها بالعلم، ومن هنا يجب أن تقاس الحقائق العقليّة والعلميّة بالنظر إلى الحقائق القرآنيَّة الثَّابتة، لا بالعكس.

11) بحسب ما أورده محسن عبد الحميد، قواعد التَّفسير وأصوله الصَّحيحة موجودة في بطون الكتب المتخصِّصة في التَّفسير وعلومه، إلا أنَّه لا يزال هناك خلط في بعض مصطلحاته يظهر في

تداخل بعض الموضوعات بين: (علم التَّفسير)، و(أصول الفقه)، و(علوم القرآن)، ممَّا جعل بعض المفسّرين المعاصرين يخلطون بين هذه الأصول والقواعد، ففسّروا القرآن بآراء نال الزَّلل كثيرًا منها وكانت محلاً للنقد والرَّدّ لظهور انحرافها ووضوح شططها، وبرأي الباحث أنَّ هذه الأخطاء وهذه الانحرافات ظهرت عند المعاصرين من المفسّرين؛ لأنَّهم لم يتقيَّدوا بقواعد التَّفسير وضوابطه وأصوله الأصيلة الَّتي وضعها القدماء من الفقهاء والعلماء والمفسّرين الكبار، وليس للعيب والخلط والتَّداخل الَّذي تحدَّث عنه محسن عبد الحميد.

12) نلاحظ أنَّه لم يلتزم التزامًا تامًّا بالأصول والقواعد والضَّوابط الَّتي تحدَّث عنها ولا سيَّما في كتب الفقه والتَّفسير والفكر الإسلاميّ.

13) نلاحظ أنَّ رؤية محسن عبد الحميد في أصول التَّفسير ليست جديدة وليست ابتكارا محدثاً فقد سبق إليه العديد من القدماء والمعاصرين وليس أدلَّ من ذلك ما قاله ابن تيميَّة وما أيده فيه الدُّكتور محسن، فجهود الدُّكتور محسن عبد الحميد تمثل إذن تطويرًا وتجديدًا في الشكل والاتجاه، لا تطويراً وتجديداً في المضمون والمنهج.

14) بالبحث والتَّحقق والمتابعة نجد أنَّ هناك نقدًا واعتراضًا نال من جهود محسن عبد الحميد في أصول التَّفسير وذلك في المؤتمر العالمي الأوَّل للباحثين في القرآن وعلومه في الغرب 2011 وقد أتى النَّقد على أنَّ محسن عبد الحميد لم يبحث في جميع أصول التَّفسير وإنَّما تحدَّث في الأصول العامّة، ونقل المباحث الأصوليَّة إلى علم التَّفسير وأنَّ هذه المباحث تصدق على نصوص الأحكام ولا تشمل القرآن كلّه، فالمفسّر يبين المعنى، والأصولي يبين نوع الحكم [1].

(1) مساعد بن سليمان الطيار، بحث جهود الامة في أصول تفسير القرآن الكريم، بحث قدم في المؤتمر العالمي الأول للباحثين في القرآن وعلومه في الغرب 2011 (جامعة الملك سعود، الرياض)، ص 725.

الخاتمة

لقد توصل الباحث في نهاية هذه الدِّراسة إلى اعتبار أنَّ جهود محسن عبد الحميد في علوم القرآن والدِّارسات القرآنيَّة وفي علم التَّفسير وأصوله تمثِّل منهجيَّة متكاملة تعبِّر عن رؤية تجديديَّة على الأقلِّ في الشَّكل والطَّرح والعرض.

ونلاحظ أنَّ محسن عبد الحميد قد بذل جهدًا عظيمًا يستحقُّ كلَّ الشُّكر والتَّقدير عليه في خدمة علوم القرآن والدِّراسات القرآنيَّة وعلم التَّفسير وأصول التَّفسير في العصر الحديث، فتعتبر جهوده وإسهاماته من الدِّراسات الحديثة في علوم القرآن والدارسات القرآنيَّة وعلم التَّفسير وأصوله، ويمكن أن تحمل في طيَّاتها ملامح الحداثة والتَّجديد والتَّطوير في مناهج علوم القرآن وعلم التَّفسير وأصوله، ويمكن أن تقدِّم منهجًا جديدًا قويماً، وفهمًا صحيحًا وعميقًا في مجال التَّفسير الصَّحيح والدَّقيق والشُّموليّ للقرآن الكريم.

وبالاطِّلاع والتَّدقيق في مؤلَّفات محسن عبد الحميد لا يسعنا إلَّا أن نبارك جهوده الَّتي بذلها في مجال علوم القرآن وعلم التَّفسير وأصوله، إلَّا أنَّه- باعتقاد الباحث- لم يأتِ بجديد في هذا السِّياق، ورؤيته التَّجديديّة ليست جديدة وليست ابتكارًا محدثًا، فقد سبق إليه الكثير من القدماء والمعاصرين، ونجده في كلِّ ما ألَّفه وكتبه مفكِّرًا أصوليًّا يعود إلى الأصوليين من الأئمَّة والفقهاء والعلماء والمفسّرين القدماء منهم والمعاصرين، حتَّى أنَّ الإضافات الَّتي جاء بها في بعض الأحيان لا تخرج عن السِّياق العامّ الَّذي رسمه وقال به هؤلاء، ونراه يستشهد في هذه الإضافات الَّتي يعتبرها تجديديَّة بأقوالهم وآرائهم للتدليل على ما أضافه ورجَّحه، ومن ثمَّ تمثّل جهوده تطويرًا وتجديدًا في الشَّكل والاتِّجاه وطريقة الطَّرح والعرض، لا تطويرًا وتجديدًا في المضمون والمنهج والمحتوى العلميّ.

وهذه الدِّراسة الَّتي أجراها الباحث تعتبر الدِّراسة الأولى الَّتي تتناول أغلب جهود محسن عبد الحميد في العلوم القرآنيَّة وعلم التَّفسير وأصول التَّفسير.

وقد واجه الباحث العديد من الصُّعوبات أثناء إنجاز هذه الدِّراسة تمثَّلت في:

1. شُحّ المصادر والمراجع الَّتي تناولت موضوع الدِّراسة ونُدرتها.

2. عدم وجود دراسات سابقة تناولت جهود محسن عبد الحميد باستثناء دراسة واحدة لأسامة عبد الوهاب حمد الحياني، بعنوان: "الدُّكتور محسن عبد الحميد وجهوده في الدِّراسات القرآنيَّة"، منشورة في (الجامعة العراقيَّة، كلِّيَّة التَّربيَّة مجلة الدِّراسات التربوية والعلميّة، 2012)، تناول فيها بإيجاز جهود محسن عبد الحميد في التَّفسير وأصوله، واعتمد فيها الباحث الحياني على كتابين فقط من كتب محسن عبد الحميد، هما: "دراسات في أصول التَّفسير"، و"تطوّر تفسير القرآن قرادة جديدة".

3. عدم إمكانية الحصول على جميع مؤلَّفات محسن عبد الحميد وكتبه وأبحاثه في المكتبات ولا على الشبكة باستثناء الكتب والأبحاث الَّتي ذُكِرت في هذه الدِّراسة.

4. أغلب مؤلَّفات حسن عبد الحميد وكتبه وأبحاثه ما زالت حتَّى تاريخ إعداد هذه الدِّراسة إمَّا غير مطبوعة وإمّا غير منشورة؛ ولذلك يأمل الباحث أن تشكّل هذه الدِّراسة إسهامًا جديدًا ومتميّزًا في سياق الدِّراسات القرآنيَّة وإبراز جهود أحد العلماء والمفكِّرين المجدِّدين في الدِّراسات الإسلاميَّة عمومًا، يغني المكتبة الإسلاميَّة.

كما يأمل الباحث أن تكون هذه الدِّراسة عاملاً محفِّزًا للكثير من الباحثين والطَّلبة لإنجاز دراسات شبيهة تتعلَّق بجهود محسن عبد الحميد وإسهاماته والاستفادة من علومه ومعارفه وخبراته في إثراء المكتبة الإسلاميَّة.

في نهاية هذه الدِّراسة لا بدَّ من بلورة أبرز النتائج الَّتي استنبطها الباحث بتعمُّقه في جزئيّات جهود محسن عبد الحميد في علوم القرآن وعلم التَّفسير وأصوله.

يلي ذلك مجموعة من المقترحات والتوصيات الَّتي يأمل الباحث أن تسهم في إبراز جهود هذا المفكِّر المجدِّد.

أوَّلاً – النَّتائج

توصَّل البحث إلى النَّتائج التَّالية:

1. محسن عبد الحميد واحد من المفكِّرين المسلمين المعاصرين الَّذين أثرَوا المكتبة الإسلاميَّة بمجموعة من الدِّراسات الرصينة الَّتي تناولت مختلف قضايا الفكر الإسلاميّ وهمومه.

2. هو مفكِّر وسياسيٌّ وباحث قرآنيٌّ مجدِّد، ويعدُّ أبرز من قاد ميدان علوم القرآن والتَّفسير وتجديدها في آخر ثلاثة عقود من القرن العشرين في العراق.

3. كاتب جادٌّ، وباحث ملتزم، تشكِّل دراساته وأبحاثه إضافات فكريَّة مهمَّة للشباب المسلم في عصرنا الحالي.

4. تعدَّدت مؤلَّفاته وكتبه تبعًا للعلوم الَّتي تخصَّص فيها، وتنوَّعت ما بين علوم القرآن والدارسات القرآنيَّة وعلم التَّفسير وأصوله، وعلوم اللُّغة والفكر والدَّعوة والاقتصاد.

5. يتميَّز بالفهم العميق في العلوم الشَّرعيَّة، فالبعد الفقهيُّ والأصوليُّ حاضر في الآراء الَّتي يقول بها.

6. سَخَّرَ حياته كلَّها من أجل خدمة الإسلام والمسلمين، والدَّعوة الإسلاميَّة الصَّحيحة وتثبيتها في عقل الشَّباب المسلم.

7. مهتمٌّ جدًّا بأصول تفسير القرآن، وشديد الحرص على عرض الأصول اللُّغويّة والنَّقليَّة والعقليّة الَّتي تضبط تفسير الآيات القرآنيَّة، وتوضِّح قواعد هذا التَّفسير، بهدف تكوين عقليَّة علميَّة واضحة ومضبوطة لدى الدَّارسين والباحثين والمهتمِّين للحيلولة دون الوقوع في الأخطاء وبعض الانحرافات، وقبول تفسيرات واهية مخالفة للأصول الدَّقيقة في التَّفسير.

8. لم يكن مجرَّد ناقل فقط، فكان لا يكرِّر ما قاله الآخرون دون الوقوف عند ما نقل بالفحص والتَّدقيق والتَّفنيد والمناقشة والتَّحليل والتَّرجيح.

9. طريقته في التَّأليف تتَّسم بالجرأة والثِّقة الكبيرة بالنَّفس في مناقشة المسائل الَّتي يتناولها وعدم التَّردُّد والإشارة الواضحة والصَّريحة إلى الأسباب والمبرِّرات الَّتي دعته إلى تأليف كتاب معيَّن أو بحث معيَّن.

10. درس واطَّلع على الكثير من كتب التَّفسير ومناهج المفسّرين واتجاهات التَّفسير ومدارسه وأصوله، وعلوم القرآن، وكتب الفقه وأصوله، والفكر والمنطق والفلسفة، وهضَمَ كلَّ ما فيها.

11. ذو سعة كبيرة، وعلى اطِّلاع عميق ومتخصِّص في علوم اللُّغة العربيَّة وفنونها وآدابها كالبلاغة والنَّحو.

12. أحسن استخدام المهارات والخبرات والمعارف الَّتي يمتلكها في دراساته القرآنيَّة، وفهم منظومات القرآن ومعانيه، وشرح نصوصه وكلماته، وتوضيح أحكامه ومدلولاته وتفسير مجمله وفقَ منظومة مترابطة متكاملة.

13. ينتهج منهجًا تعليميًّا في إيضاح المفهومات وتقريب اللُّغة والمفردات، واختصار المطولات، مستوفيًا أهم مصادر التَّفسير ومقاصدها، دون التَّقيد بتفسير واحد أو مذهب واحد، ويرجِّح ما يعتقد أنَّه الأرجَح في الصَّواب.

14. يتبع في صياغة أغلب كتبه ومؤلَّفاته منهجًا قرآنيًّا تفسيريًّا شموليًّا جديدًا، حسب ترتيب سور القرآن الكريم، وفق خطوات مدروسة.

15. يكتفي بما يرى أنَّه قد يقوّي الفهم الصَّحيح، أو يقوّم الفكر المغلوط فيه، أو يُبنى عليه عمل وسلوك، وهو بذلك يكون قد تفرد في هذا المنهج.

16. كان جريئًا في طرحه للإشكالات المعاصرة في المجتمع الإسلاميّ والفكر الإسلاميّ.

17. ملمٌّ بأصول التَّفكير المستنير ومناهجه وبعلوم القرآن ومنابع العقيدة وأصول الفقه والتَّفسير ومناهجها ومصادرها، ومهتمٌّ اهتمامًا كبيرًا بتوضيح الدِّلالات القرآنيَّة وتحديد المفاهيم والمصطلحات الفقهيَّة، والتَّفريق بينها تفريقًا علميًّا ممنهجًا حسب سياقاتها ودلالاتها ومعانيها.

18. يحذِّر من الاتِّجاهات والمنهجيات المنحرفة الَّتي لا تميّز الصَّحيح من السَّقيم، والَّتي سلكها المنحرفون والباطنيون الَّذين ضلوا وأضلوا كثيرًا من النَّاس.

19. دعا إلى اجتناب إخضاع القرآن لمذاهب أو أفكار معيَّنة بالتَّحريف والإهمال، ممَّا قد يفقد المفسّر اتِّزانه، ويخرجه عن النَّسق السَّليم والموضوعي والمستقلّ، وقد وقع بسبب ذلك انحرافات شنيعة في تاريخ الأمَّة، قادتها رواسب فكرية واجتماعية، أتت من ثقافاتٍ وعاداتٍ وتقاليدَ وارتباطات الحياة المتنوّعة.

20. يرى أنَّ العقل غير مستقيم الإدراك في الوصول منفردًا إلى حقائق الدِّين، فلا بدَّ من النّقل فهو يطلبه ولكن تابعًا له وليس متبوعًا، ومحكومًا بالقرآن ومقدِّماته في الاستدلال، ولا يكون حاكمًا على أدلَّة القرآن ومنهجه؛ فلا يكون متأوِّلاً للقرآن إذا خالفه، بل عليه أن يتَّجه إلى القرآن، يتفهَّمه بفكره، وبموازنة بعض القرآن ببعض، فتأوّل القرآن يكون بالقرآن، لا بأقوال المتفلسفة والمتكلِّمين وأمثالهم.

21. يعطي للعقل القيمة الكبرى، لكنّه يرى أنَّه يجب عدم استعماله بالمطلق، إنَّما يجب إلزامه أن يفسر القرآن في ظلِّ القواعد الأصوليَّة للتفسير، كي لا يضلّ، ولا ينحرف، ولا يبتعد عن حدوده.

22. يقرّر أنَّ حشد المصطلحات العلميّة الكثيرة والتَّحدُّث عن العلوم النَّظريَّة وقواعدها والبعد عن الإطار العامّ للاستدلال القرآنيّ يمثِّل عيبًا وقصورًا، وقادَ إلى أخطاء وقع فيها الكتاب والمفسّرون الَّذين اتبَّعوا هذا المنهج العلميّ عندما حشروا في تفاسيرهم تلك المصطلحات والنَّظريَّات الَّتي تبعد القارئ عن واقع الذِّكر الحكيم، وهذه الأخطاء تتمثَّل في إخضاع نصوص القرآن الكريم لنظريات وأفكار علميَّة غير مستقرَّة.

23. يرى أنَّ القرآن الكريم كتاب شامل ومتكامل، ويحتوي على كلِّ العقائد الدِّينيَّة والأصول والأحكام، وتفاصيل الشَّرائع السَّماويَّة المختلفة، وقصص الأوَّلين، بالإضافة إلى منهجه السَّديد في التَّفكير والتَّدبير؛ لذلك يحتاج إلى تفسير شموليٍّ، وبيان معانيه، وكشف أسراره، وفق الضَّوابط الأصوليَّة الَّتي أجمع عليها المحقِّقون من علماء الأمَّة الإسلاميَّة، حتَّى لا يضلّ المفسّر، فيحرِّف معاني القرآن الكريم عن مقاصدها الصَّحيحة، ولا سيَّما إذا كان هذا المفسّر صاحب غرض مقصود، ويريد حمل آيات الكتاب المبين على آرائه الباطلة.

24. اتَّبع في بعض مؤلَّفاته منهجيةً جديدة، تؤسِّس لرؤيا حديثة في التَّفسير، لما يمكن أن يُؤسِّس عليه الصِّدق في العمل، أو المعرفة الحقَّة الَّتي تمكن العقيدة، أو توضيح حكمًا أو حدًّا شرعيًّا، أو تفتح الباب أمام دعوة وصحوة حقيقيَّة يمكن لها توحيد المسلمين وفق نسقٍ موحَّد، أو ترد كيد الخصوم والمغرضين والحاقدين.

25. يرى أنَّ تفسير بعض آيات القرآن الكريم بمعزل عن سياقها القرآني الشُّموليّ، يقود إلى انحراف في العقيدة والفكر، وفي التَّطبيق والممارسة، ولذلك يجب تفسير آيات القرآن الكريم بحسب الاستقراء، وبحسب سياقها في القرآن الكريم.

26. يرى محسن عبد الحميد أنَّ الضَّرورة ومقتضيات الدِّفاع عن العقيدة الصَّحيحة ورد الشُّبهات وتصويب الخطأ في توجيه الشَّباب المسلم تحتِّم على الباحثين والدَّارسين الولوج في اتِّجاهات بحثيَّة حديثة تدعم تصحيح العقيدة ومحاربة مظاهر الشِّرك في المجتمع الإسلاميّ.

27. يقرِّر أنَّ هناك ضرورة تدفع باتِّجاه دراسة مناهج المفسّرين وهذه الضَّرورة برأيه تعدُّ لزامًا على كلِّ باحث لمعالجة المشكلات والمسائل الَّتي ثار الجدل حولها بين الباحثين في مجال التَّفسير ومناهج المفسّرين.

28. يقرِّر أنَّ الفقيه لا بدَّ أن يكون فقيهاً أصولياً، بمعنى الانطلاق من الأصول العلميّة الإسلاميَّة لمواجهة مستجدات الحياة المتغيِّرة، وتحديد المنهج في النظر والبحث والمواجهة؛ لأنَّ البقاء في ظل المناهج القديمة يعني العمل في الفراغ، فلا بدَّ من تجاوز الإشكاليات الفكريَّة التَّاريخيَّة والعمل لمواجهة الإشكاليَّات الفكريَّة الحديثة.

29. ينطلق في دراسة علوم القرآن والدِّراسات القرآنيَّة من الأصول اللُّغويّة باعتبارها هي الأصل الأساسي والأوَّل الَّذي تبنى عليه علوم القرآن وعلم التَّفسير وأصوله، وهي مجموعة القواعد والأصول العامّة الَّتي تبين للمفسِّر طرق الاستنباط، واكتشاف مراتب الحجج والأدلَّة من آيات القرآن الكريم، فالأصل اللُّغويّ هو الأصل الأوَّل والضَّابط الحقيقيّ لتفسير آيات القرآن الكريم، وبرأيه أنَّ التَّعمُّق في مسائل اللُّغة ومواضيعها يوصل المفسّر إلى المعنى الصَّحيح، وعدم الدِّقَّة في اللُّغة يوقع المفسّر في أخطاء شنيعة.

30. قدَّم محسن عبد الحميد نماذج واضحة لفهم طبيعة القواعد العلميّة الرَّصينة الَّتي وضعها العلماء والمحققون، وبها أثبتوا موضوعياً أن القرآن العظيم كتاب لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، تنزيل من عليم حكيم، لا تعارض فيه ولا تناقض، فآياته يأخذ بعضها برقاب بعض في نَسَقٍ رائع، يضع أمام البشرية فطرتَها وقواعد حياتها الكلِّيَّة ومقدّمة الأسس الصَّحيحة للتفكير والانطلاق نحو البناء والتَّعمير وإقامة الحضارة، وأداء أمانة الخلافة على الأرض.

31. من أوائل الباحثين الَّذين تناولوا أصول التَّفسير بمفهومه الاصطلاحيّ الأصوليّ.

32. يسوق الأدلَّة لمؤلَّفاته من أقوال الأئمَّة وآرائهم، الَّتي بُنيت على الفهم التَّامِّ للقرآن الكريم والسُّنَّة النَّبويَّة، والإدراك لمقاصد الشَّريعة الإسلاميَّة، والوعي بالمتغيّرات، والنَّظر في الأحوال والظُّروف.

33. أغلب مؤلَّفاته محكمة في منهجها، مترابطة في فصولها، وتمثِّلُ نموذجًا لتوافق الدَّلائل المنقولة والعقليّة، وفق منهجيَّة جديدة تقوم على الدَّمج بين علوم القرآن، والتَّفسير وأصوله.

34. تمثِّل كتبه ومؤلَّفاته نموذجًا متميّزًا لترابط العلوم القرآنيَّة والعلوم الإسلاميَّة ووحدتها وصلاحيتها لكلِّ زمان ومكان، وتقوم على الدَّمج بين علوم القرآن وعلم التَّفسير وأصول التَّفسير، والفقه وأصولهما، والسِّياسة الشَّرعيَّة، وتؤكِّدُ المرونة والحيويَّة في الدِّين الإسلاميّ.

35. لا يتردَّد في الولوج في أيِّ منهج أو اتِّجاه علميٍّ جديد للتعاطي مع معطيات الدِّفاع عن الدِّين ومعالجة الانحرافات الَّتي يفرضها الواقع، ولا يتردَّد في مراجعة منهجه والتَّراجع عن موقفه المنهجيّ إن تبيَّن له أنَّه أخطأ في ذلك.

ثانيًا– المقترحات والتَّوصيات

انتهت الدِّراسة إلى المقترحات والتّوصيات التَّالية:

1. يتمتَّع محسن عبد الحميد بثقافة واسعة ومتنوّعة، وكانت معظم مصنَّفاته في خدمة علوم الشَّريعة وعلوم القرآن والتَّفسير وأصوله والفقه واللُّغة والفكر الإسلاميّ، ولذلك لا بدَّ لهذه المؤلَّفات والجهود من أن تنتشر وترى النُّور؛ ليكون لها دور كبير في إغناء المكتبة الإسلاميَّة.

2. لم ينل محسن عبد الحميد حظَّه من الاهتمام على الرَّغم من كثرة إسهاماته وإنجازاته الكبيرة وجهوده العظيمة ومؤلَّفاته الغزيرة، فيجب تسليط الضوء لإبراز جهوده الغنيَّة والقيمة ولا سيَّما في مجال علوم القرآن وعلم التَّفسير وأصوله، باعتباره صفحة ناصعة ومضيئة في التَّاريخ الإسلاميِّ والفكر المعاصر للأمَّة العربيَّة والإسلاميَّة، وشخصيَّة رائدة في تأسيس الوعيّ الوطنيّ في العراق.

3. لمحسن عبد الحميد الكثير من الكتب والمؤلَّفات والمصنَّفات الَّتي تنوَّعت، وشملت علومًا مختلفة في مجالات علوم القرآن الكريم، وتفسيره وأصول التَّفسير والفقه الإسلامي المتجدِّد والتنمية الاجتماعيَّة والتَّربويَّة والوعظ والإرشاد إلَّا أنَّ معظم جهوده لا يمكن الحصول عليها، وهذا يتطلّب من المهتمِّين والمختصِّين والباحثين تحقيقها وإخراجها وطباعتها ونشرها وتوزيعها.

4. إعداد دراسات وأبحاث عن جهود محسن عبد الحميد في مجال الفقه الإسلاميِّ والفكر الإسلاميِّ لا سيَّما أنَّ له إسهامات كبيرة في هذه الاتِّجاهات، لم يتناولها البحث والدِّراسة حتَّى الآن.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

- ابن تيميَّة، أحمد، **مجموع الفتاوى**، (المدينة المنوَّرة: مجمع الملك فهد، 2004 م).
- البرهان في علوم القران، محمد بن عبد الله الزركشي، تحقيق محمد إبراهيم، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط1 لسنة ١٣٧٦هـ.
- التحرير في أصول التفسير، مساعد بن سليمان الطيّار، مركز الدراسات والمعلومات القرآنية بمعهد الإمام الشاطبي، جدة، ط2 لسنة 1438هـ 2017م
- الإتقان في علوم القرآن، جلال الدين السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، لسنة ١٩٧٤م.
- أسباب اختلاف المفسرين، محمد الشايع، مكتبة العبيكان، الرياض، ط1 لسنة 1995م.
- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، محمد الأمين الشنقيطي، دار عطاءات العلم، الرياض، ط5 لسنة ٢٠١٩م.
- التعريفات، علي بن محمد الجرجاني، دار الكتب العلمية بيروت، ط1 سنة ١٤٠٣هـ -١٩٨٣م.
- تفسير حدائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن، محمد الأمين بن عبد الله الأرمي، دار طوق النجاة، بيروت، ط1 لسنة 1421هـ.
- جامع البيان عن تأويل آي القرآن، محمد بن جرير الطبري، تحقيق عبدالله التركي، دار هجر، ط1 لسنة ١٤٢٢ هـ-٢٠٠١م.
- سير أعلام النبلاء، محمد بن أحمد الذهبي، مؤسسة الرسالة، ط3 لسنة 1985م.
- ابن الحجاج، مسلم، **صحيح مسلم**، (الرِّياض: دار عالم الكتب، 1417هـ).

- ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي، **فتح الباري**، (بيروت: دار المعرفة، 1959م).
- ابن حزم، علي بن أحمد بن سعيد، **الإحكام في أصول الأحكام**، (لبنان: دار الآفاق الجديدة، 1983م).
- ابن حنبل، أحمد، **مسند الإمام أحمد بن حنبل**، (بيروت: مؤسسة الرِّسالة، 2001م).
- ابن رشد القرطبيّ، محمَّد بن أحمد بن محمَّد، **بداية المجتهد ونهاية المقتصد**، (بيروت: دار ابن حزم، 1995م).
- ابن عاشور، محمَّد الطاهر، **التحرير والتنوير**، (تونس: الدار التونسية للنشر، 1984م).
- ابن فارس، أحمد، **معجم مقاييس اللُّغة**، (دمشق: دار الفكر، 1979م).
- ابن منظور، محمَّد بن مكرم بن علي، **لسان العرب** (بيروت: دار صادر، 1414 هـ).
- أبو حامد الغزاليّ الطوسي، محمَّد بن محمَّد، **المستصفى**، (بيروت: دار الكتب العلميّة، 1993م).
- مواقع العلوم من مواقع النجوم، جلال الدين البلقيني، تحقيق أنور خطّاب، دار الصحابة للتراث، طنطا، ط1 لسنة 2007م.
- المقدمة الجزولية في النحو، عيسى الجزولي، تحقيق شعبان محمد، أم القرى، القاهرة، ط1 لسنة 1988م.
- أبو حامد الغزاليّ الطوسي، محمَّد بن محمَّد، **إحياء علوم الدِّين**، (بيروت: دار ابن حزم، 2005م).
- أبو زهرة، محمَّد، **ابن حزم حياته وعصره آراؤه وفقهه**، (القاهرة: دار الفكر العربيّ، 1978م).
- أبو زهرة، محمَّد، **ابن تيميَّة حياته وعصره آراؤه وفقهه**، (القاهرة: دار الفكر العربيَّة، 1991م).
- الألوسيّ، محمود بن عبد الله الحسينيّ، **روح المعاني**، (بيروت: دار الكتب العلميّة، 1994م).

- الآمديّ، علي بن محمَّد، **الإحكام في أصول الأحكام**، (السُّعوديَّة: دار الصّميعيّ للنشر والتَّوزيع، 2003م).
- البخاريّ، عبد العزيز بن أحمد، **كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي**، (إسطنبول: مطبعة سنده، 1890م).
- البخاريّ، محمَّد بن إسماعيل، **صحيح البخاري**، (بيروت: دار طوق النجاة، 1422هـ).
- بن نبي، مالك، **إنتاج المستشرقين وأثره في الفكر الإسلاميِّ الحديث**، (دمشق: دار الإرشاد، 1969م).
- البهاريّ الحنفيّ، محبّ الله بن عبد الشكور الهندي، **مسلم الثّبوت في أصول الفقه**، (مصر: المطبعة الحسينيَّة المصريَّة، 1908م).
- البوطي، محمَّد سعيد رمضان، **فقه السيرة النَّبويَّة**، (بيروت: دار الفكر المعاصر، ودمشق: دار الفكر، 1991م).
- بصائر، المركز الخيري لتعليم القران وعلومه، السعودية، العدد الثاني، السنة الاولى1430هـ.
- التَّفتازانيّ، مسعود بن عمر، **التَّلويح على التَّوضيح**، (مصر: مطبعة محمَّد علي صبيح وأوَّلاده بالأزهر، 1957م).
- التعريفات، علي بن محمد الجرجاني، دار الكتب العلمية بيروت، ط1 سنة ١٤٠٣هـ -١٩٨٣م.
- تأصيل الإعجاز العلمي في القّرآن والسنة، عبدالمجيد الزنداني، ومجموعة من المؤلفين، المكتبة العصرية، بيروت.
- الجماعيليّ، عبد الله بن أحمد بن قدامة، **روضة الناظر**، (بيروت: مؤسسة الريّان للطباعة والنشر والتوزيع، 2002م).

- القاموس المحيط، محمد بن يعقوب الفيروزآبادى، مؤسسة الرسالة ، بيروت ط8 لسنة ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ابن عطية الأندلسي، تحقيق عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1 لسنة ١٤٢٢هـ.
- المستصفى في علم الأصول، أبو حامد الغزالي، محمد الأشقر، مؤسسة الرسالة، لبنان، ط1 لسنة 1997م.
- جهود الشيخ مساعد الطيّار في مجال الدراسات القرآنية ، عمرو الشرقاوي ، بحث منشور على شبكة الانترنت في تاريخ 2014/12/26.
- تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، تحقيق بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1 لسنة ٢٠٠٢م.
- حاجي خليفة، **كشف الظُّنون**، (بيروت: دار إحياء التُّراث العربيِّ، د.ت).
- الخال، سمير، **إشكال تجديد علم أصول الفقه: طه جابر العلوانيّ نموذجًا**، (دمشق وبيروت: دار اليمامة، والدَّار البيضاء، 2017 م).
- الخضريّ بك، محمَّد، **أصول الفقه**، (القاهرة: المكتبة التجارية الكبرى، 1969م).
- الخوئي، أبو القاسم، **البيان في تفسير القرآن**، (بيروت: دار الزهراء، 1975م).
- الذَّهبيُّ، محمَّد حسين، **التَّفسير والمفسّرون**، (القاهرة: مكتبة وهبة، 2000م).
- الرَّازيّ، محمَّد بن عمر بن الحسن، **أساس التقديس في علم الكلام**، (بيروت: مؤسَّسة الكتب الثَّقافيَّة، 1995م).
- الرّكابيّ، جودت، **منهج البحث الأدبي عند العرب**، (بيروت: دار الفكر المعاصر، 1992).

- الزَّبيديُ، **تاج العروس**، (الكويت: وزارة الإرشاد والأنباء – 1965–2001م).
- الزَّرقاويُّ، محمَّد عبد العظيم، **مناهل العرفان**، (مصر: مطبعة البابي الحلبي، 1943م).
- الزَّركشيّ، محمَّد بن عبد الله، **البرهان في علوم القرآن**، (القاهرة: دار إحياء الكتب العربيَّة، 1957م).
- السُّبكيُّ، عبد الوهاب، **جمع الجوامع**، (بيروت: دار الكتب العلميّة، 2003م).
- السِّجستانيّ، سليمان بن الأشعث، أبو داوُد، **سنن أبي داود**، (بيروت: دار الرِّسالة العلميّة، 2009م).
- السَّرخسيّ، محمَّد بن أحمد بن أبي سهل، **أصول السَّرخسيّ**، (حيدر آباد: لجنة إحياء المعارف النعمانية، وصورته بيروت: دار المعرفة، د.ت).
- السُّيوطيّ، عبد الرحمن بن أبي بكر، **الإتقان في علوم القرآن"**، (القاهرة: الهيئة المصريَّة العامّة للكتاب، 1974م).
- الشَّاطبيّ، إبراهيم بن موسى بن محمَّد اللخمي، **الموافقات**، (الجيزة: دار ابن عفَّان، 1997م).
- الشَّافعيّ، محمَّد بن إدريس، **الرِّسالة**، (القاهرة: مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأوَّلاده، 1938م).
- الشَّوكانيّ، محمَّد بن عليّ، **إرشاد الفحول إلى تحقيق الحقِّ من علم الأصول**، (دمشق: دار الكتاب العربيّ، 2000م).
- الصَّابونيّ، محمَّد علي، **التِّبيان في علوم القرآن**، (مصر: دار إحسان للنشر والتوزيع، 1430 هـ).
- صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق جماعة من العلماء، طبع بولاق، مصر، لسنة 1311هـ.

- علوم القرآن عند الامام الشاطبي، د. مساعد بن سليمان الطيّار، مركز تفسير للدراسات القرآنية، ط1 لسنة 2015م.
- فصول في أصول التفسير، الدكتور مساعد بن سليمان بن ناصر الطيّار، دار ابن الجوزي، ط3 اصدار 2، لسنة 1438هـ.
- المقدمة الجزولية في النحو، عيسى الجزولي، تحقيق شعبان محمد، أم القرى، القاهرة، ط1 لسنة 1988م.
- مقاييس اللغة، أحمد بن فارس، تحقيق عبد السلام هارون، دار الفكر، سنة 1979م.
- الطَّبريّ، محمَّد بن جرير، **تفسير الطَّبريّ= جامع البيان عن تأويل آي القرآن**، (مصر: دار هجر، 2001 م).
- عبَّاس، فضل حسن، **التَّفسير والمفسّرون أساسياته واتجاهاته ومناهجه في العصر الحديث**، (عمّان: دار النفائس للنشر والتَّوزيع، 2016م).
- عبد الحميد، محسن، **الألوسيّ مفسِّرًا**، (بغداد: مطبعة المعارف، 1968م).
- عبد الحميد، محسن، **التَّرجيح والتَّوفيق بين نصوص القرآن**، (بغداد: مجلَّة كلِّيَّة الآداب، 1973م).
- عبد الحميد، محسن، **دراسات في أصول تفسير القرآن**، (الدار البيضاء: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1979م).
- عبد الحميد، محسن، **تطوّر تفسير القرآن – قراءة جديدة**، (بغداد: بيت الحكمة، 1989م).
- عبد الحميد، محسن، **الإمام أبو الثناء الألوسيّ**، (العراق: دار الشؤون الثقافية العامّة – آفاق عربية، 1992م).

- عبد الحميد، محسن، **تفسير آيات الصِّفات بين المثبتة والمؤوَّلة**، (القاهرة: دار الإحسان، 1998م).
- عبد الحميد، محسن، **الإخوان المسلمون في العراق**، (بغداد: جامعة بغداد، 2012م).
- عبد الحميد، محسن، **أوضح المعاني في تهذيب تفسير روح المعاني**، (الأردن: دار الفتح للدراسات والنَّشر، أربيل: مكتب التَّفسير للنشر، 2015م).
- عبد الحميد، محسن، **منظومة آيات القتال في القرآن الكريم وتطبيقاتها المعاصرة**، (أربيل: مكتب التَّفسير للطبع والنشر، 2018 م).
- عبد الحميد، محسن، **نظرات في تفسير آيات من القرآن الكريم**، (أربيل: مكتب التَّفسير للطبع والنشر، 2021م).
- العسكريّ، الحسن بن عبد الله بن سهل، **الفروق اللُّغويّة**، (القاهرة: دار العلم والثَّقافة للنشر والتَّوزيع، د.ت).
- العكّ، خالد عبد الرَّحمن، **أصول التَّفسير وقواعده**، (عمان: دار النفائس، 1986).
- العين، للخليل بن احمد الفراهيدي، دار ومكتبة الهلال، تحقيق د مهدي المخزومي، و د إبراهيم السامرائي ط1، بيروت.
- فروخ، عمر، **تاريخ الجاهليَّة**، (بيروت: دار العلم للملايين، 1964م).
- الكفويّ، أيوب بن موسى الحسيني القريمي، **الكلِّيَّات**، (دمشق: وزارة الثقافة السورية، وبيروت: مؤسَّسة الرِّسالة، 1998م).
- ملاجيون الحنفيّ، أحمد بن أبي سعيد، **نور الأنوار في شرح المنار**، (باكستان: الجامعة الإسلاميَّة، 1998م).

- المفردات في غريب القرآن، الحسين بن محمد الأصفهاني، تحقيق صفوان عدنان الداودي، دار القلم، الدار الشامية، دمشق بيروت، ط1 لسنة 1412هـ.
- مقالات في علوم القران وأصول التفسير، مساعد بن سليمان الطيّار، مركز تفسير للدراسات القرآنية، الرياض، ط2 لسنة 2015م.
- مناهل العرفان في علوم القرآن، محمد عبد العظيم الزُّرْقاني، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة،ط3.
- جامع بيان العلم وفضله، ابن عبد البر، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، ط1 لسنة 1414هـ 1994م
- النيسابوريّ، علي بن أحمد الواحديّ، **الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، (دمشق: دار القلم، الدار الشامية، 1995م).

المقالات العلميّة

- الحيانيّ، أسامة عبد الوهاب، **الدُّكتور محسن عبد الحميد وجهوده في الدِّراسات القرآنيَّة**، (العراق: مجلة الدِّراسات التربوية والعلميّة، 2014، العدد4).
- الطيار، مساعد بن سليمان، **بحث جهود الأمَّة في أصول تفسير القرآن الكريم**، بحث قدم في المؤتمر العالمي الأوَّل للباحثين في القرآن وعلومه في الغرب 2011 (جامعة الملك سعود، الرياض).

المقابلات الشَّخصيَّة:

- أسامة عبد الوهاب حمد الحيانيّ، (**مقابلة خاصَّة مع الدُّكتور محسن عبد الحميد**، سرد فيها حياته الشَّخصيَّة والعمليَّة، موثَّقة في تسجيل صوتيٍّ في 5 ديسمبر/2012م).

المواقع الإلكترونيَّة:

- موقع الدُّكتور محسن عبد الحميد على شبكة الإنترنت: http://drmohsinah.com.

السَّيرة الذَّاتيَّة

اجتـاز الباحث المرحلة الثَّانويَّة في إعداديَّة الدِّراسات الإسلاميَّة، العراق ـ نينوى، عامّ 1997م، ثمَّ أكمل مسيرته العلميّة بدراسة البكالوريوس في جامعة الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان رحمه الله ـ العراق، كلِّيَّة الشَّريعة الإسلاميَّة، قسم الدَّعوة والخطابة، تخرج فيها عامّ 2001م، ثمَّ حصل على الماجستير من جامعة نجم الدِّين أربكان ـ تركيا، في عامّ 2019 م، كلِّيَّة العلوم الإسلاميَّة / قسم التَّفسير، وكانت عنوان رسالته: (سلوكيَّات المجتمع في ضوء سورة الحجرات)، وأيضًا درّس في جامعة كارتاي في قسم التَّرجمة لمدَّة ثلاث سنوات.

MUHSİN ABDÜLHAMİD'İN KUR'AN İLİMLERİ'YLE İLGİLİ ÇALIŞMALARI

2024
DOKTORA TEZİ
TEMEL İSLAM BİLİMLERİ

Muhammed ÇELEBİ

Tez Danışmanı
Doç. Dr. Şükrü MADEN